

# تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية

تأليف  
عبدالمجيد محمد المنجناوى

دكتور فى القانون ودكتور فى العلوم السياسية

من جامعة باريس

استاذ فلسفة القانون وتاريخه

بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

مهام لدى محكمة النقض

والمحكمة الادارية العليا

منشأة المعارف بالاسكندرية

جمال حري وشركاه



# تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية

تأليف

دكتور  
عبدالمجيد محمد المحضاوي

دكتور في القانون ودكتور في العلوم السياسية

مع جامعة باريس

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

محام لدى محكمة النقض

والمحكمة الإدارية العليا

---



## مقدمة عامة

١- العوامل التي ساعدت على نشوء المشكلة الخاصة بعلاقة الشرائع القديمة بعضها ببعض ، وما اذا كانت قد وجدت نقطة اتصال مابين الحضارات الشرقية والعالم اليونانى والرومانى :

منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادى ، لم يعد فقهاء القانون يقتصرون فى دراستهم على البحث القانونى البحت والمعتمد اعتمادا كليا على نموس مجموعات جستينيان التشريعية Corpus Iuris Civilis ، ومجموعة القانون الكنسى Corpus Iuris Canonici . وانما امتد نطاق بحثهم الى كل مصادر القانون فى العالم القديم . ليس فقط مصادر القانون الرومانى بل وكذلك مصادر القانون اليونانى والقوانين الشرقية . ومدوا بذلك حدود العلم الذى يدرسه ، مع اكتسابهم روح وعقلية جديدة تماما . وترتب على ذلك نشوء مشكلة علاقة قوانين الشعوب القديمة بعضها ببعض وما اذا كان قد وجدت تأثير متبادل فيما بينها ، ام وجدت شبهة وحدة اساسية بين بعض احكام هذه القوانين نشأ بطريقة تلقائية . وساعد فى ابراز اهمية هذه المشكلة عدة عوامل نلخصها فيما يلى :

١- الجدول حول مبادئ مدرسة القانون الطبيعى والتي تقضى بوجود مجموعة من القواعد القانونية المشتركة بين كل الشعوب . وكان يتعين على من يدافع عن هذه القواعد او ينطبقها ان يعتمد فى

ذلك على اجراء مقابلة ما بين الشرائع المختلفة للعالم القديم .

بل ولقد وجد من الفقهاء من ذهب الى هذا القول بانه يمكن البحث من قواعدا للقانون الطبيعى فى الكتاب المقدس على اساس ان القانون الموسوى وقانون الانجيل لهما مصدر مقدس . كما ان هؤلاء الفقهاء يوضحون ما بين القانون الطبيعى والقانون الذى يتضمنه العهد القديم الذى يدين به اليهود والعهد الجديد الذى يدين به المسيحيون .

٢- ووجود بعض اوجه التشابه بين الفكر اليونانى والرومانى مما دفع بعض المفكرين الى البحث عن هذا التشابه فى مجال القانون ايضا ،  
والى استنتاج وجود علاقات بين مختلف الشرائع القديمة كانت على نطاق واسع وعميق مما استوجب دراسة هذه العلاقات .

٣- واكتشاف المناطق الجديدة فى آسيا وافريقيا وامريكا جعل  
الاوروبيين يتعاملون مع شعوب لم تكن معروفة من قبل ويعرفون  
نظمهم وقوانينهم . ولاحظوا ان هذه النظم لم تكن مختلفة كثيرا عن  
نظم الشعوب القديمة .

ولقد ترتبت على هذه العوامل مراجعة عميقة للافكار الفقهية  
السائدة وبرزت على السطح افكار جديدة ، وتهاى ذهن المشتغلين  
بالدراسات القديمة الى ان يتلقوا بتداول اية نظرية جديدة .

فمثلا خرج الرأى القائل بأن القانون العبرى مشتق من القانون  
المصرى الفرعونى ، وتردد هذا الرأى منذ القرن السابع عشر . ووجد  
تأييدا له على اساس مجموعة من الاعتبارات التاريخية ومن بينها  
ان المشرع العبرى موسى "يقصدون سيدنا موسى" قد تلقى تعليمه وثقافته

في مصر وعلى يد المعلمين المصريين .

وتعدى لهذا الرأي وهاجمه بقوة من قالوا بالمعذر الالهى المباشر

لقواعد القانون الموصى .

وكذلك وجد من العلماء من قال بالتأثير المتبادل ما بين

القانون العبرى والقانون الرومانى .

وحدثت خطوة جديدة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر، حينما

اهتم البحث باوجه التشابه ما بين نظم القانون الرومانى ونظم القوانين

الشرقية ليس بغرض التوصل الى معرفة ما اذا كان احدهما قد اشتق

من الاخر، وانما فقط للكشف عما يوجد بينهما من تشابه . وهذا

ما اقتضته العلوم الجديدة التى نشأت فى المجال القانونى ونعنى

بذلك : القانون المقارن ، وعلم اصول السلالات القانونية .

ولم يحض مؤسسا المدرسة التاريخية الالمانية ، التى كانت فى

اوجها فى تلك الفترة ، الدارسين على الانشغال بالقوانين الشرقية .

فهذه المدرسة ، التى ولدت مناهضة للقانون الطبيعى، دفعت الى

عبادة القانون الرومانى الى اعلى درجة . وكادت ان تجعله بديلا

للقانون الطبيعى .

بل ان العالم الالمانى سافينى وهو احد روادها ، كان يعلن

ان الدراسة التاريخية للقانون ينبغى ان تقتصر على المصادر الرومانية

والجرمانية ، وان الدراسات القانونية لا يجب ان تتعدى الحسب ودود

التقليدية او ان تتعدى لمساائل عالجه القانون الرومانى بطريقة

مختلفة . وعلى اساس النتائج التى توصلت اليها المدرسة التاريخية

بشان مجموعات جستينيان التشريعية ، فان مشكلة العلاقة ما بين

القانون الرومانى والقوانين الشرقية ستعرض فى وقت متأخر تحت مظهر

مختلف ولكن ليس اقل اهمية .

هذا عن المدرسة التاريخية الالمانية . ومع ذلك وجدت في  
ايطاليا في تلك الفترة ابحاث تتعلق بمسائل تخص تاريخ القانون  
عولجت بافاق واسع وبروح نقدية متعمقة .

كما لم تعوزنا في تلك الفترة ايضا الابحاث التي ترد اصل  
نشأة بعض النظم القانونية الرومانية الى القوانين الشرقية .  
وكذلك فان البعض لجأ الى العنصر السلاى واللغوى للقول  
بأنه في النظم القانونية للشعوب الأوروبية وحدة شبيهة بالوحدة  
التي توجد بينها من الناحية السلافية واللغوية . ومن ثم فان  
الاصول البعيدة للقانون الرومانى ينبغى البحث عنها لدى الآريين  
النازحين من آسيا الى أوروبا والذين كانوا يتمتعون بسموحضارى .

ونحو نهاية القرن الماضى وبداية القرن الذى نعيش فيه  
نشأت حركة فكرية جديدة وواسعة لدراسة علاقة القوانين القديمة  
بعضها ببعض وعلاقتها بالعالم اليونانى والرومانى . ولقد  
تولدت هذه الحركة فى اعقاب الثورة الفكرية التى نجمت عن  
الاكتشافات الجديدة للعديد من الاثار القديمة وادت الى تغيير  
الافكار التى كانت موجودة حتى ذلك الوقت عن شعوب العالم  
القديم .

ونجم عن الدراسات الجديدة بخصوص جنوب شبه الجزيرة العربية  
الى زيادة الالمام بفترة ما قبل الاسلام فى هذه المنطقة وبالفترة  
الاسلامية ذاتها ، ولاسيما بعد العثور على كتابات تنتمى الى جنوب  
شبه الجزيرة العربية والتوصل الى قراءتها وهى ترجع الى عمام  
٧٠٠ ق م .

وأدت دراستها الى الكشف عن حضارة قديمة لها خصائصها  
الذاتية ولها تأثيرها على مناطق شاسعة .  
وتتمت معرفة بعض مظاهر هذه الحضارة على الصعيد القانونى  
والتجارى والصناعى والزراعى .



واما بخصوص مصر القديمة فان اكتشاف العدد الهائل من البرديات ونشرها ودراستها وكذلك دراسة بقية الاثار المصرية القديمة ، ادى الى امام المفكرين والذين لم يكن لديهم حتى ذلك الوقت سوى افكار عابرة وغير محددة وردت على لسان بعض المؤرخين الاغريق بالحضارة المصرية القديمة التي يمكن تتبعها خلال الالف السنين ، ويمكن اعادة تشييدها في ادق خصوصياتها من حيث طريقة الحياة والتنظيم الاجتماعي والقانون بغيره العام والخاص معا .

كما ان هذه الوثائق المصرية تسمح بملاحظة التغييرات التي حدثت على يد مختلف الاجناس الذين عاشوا في مصر والمحتلين المتعاقبين . ومن هنا تبرز اهمية دراسة دور العناصر الجديدة والمختلفة والتأثير الذي يوشع من قبل هذه على تلك .

وبالنسبة للحضارة اليونانية فان دراسة البرديات وهي يونانية في غالبيتها ، ادت الى ظهور فكر جديد عن هذه الحضارة ونظمها ومدى انتشارها .

وبخصوص الحضارة الميزوبوتامية ، فان الخفريات التي اجريت بين الاطلال الاشورية - البابلية وما تمخض عنها من العثور على الالاف من اللوحات فضلا عن النقوش والوثائق الاخرى ، سمحت بمعرفة الجوانب المختلفة لواحدة من اقدم الحضارات والتي كان قد تحدث عنها سريعا العهد القديم والمؤرخون الاغريق . ومما ساعد على معرفة الجوانب المختلفة للحضارة الميزوبوتامية التوصل الى قراءة الخط المسماري . وهكذا فان هذه الحضارة التي كانت مجهولة لمدة طويلة ظهرت الى النور . وتبيننا - من خلال المصادر القانونية والادبية - مدى عظمتها من حيث التطور والنضج وسيادتها على مناطق شاسعة . وكان لها تأثير كبير على الشعوب المجاورة ولاسيما في الفترة التي بلغت فيها هذه الحضارة ذروتها .

ويتضح مما تقدم أنه قد تم اكتشاف حضارات لم تكن معروفة من قبل ، واعدت تشييدها بدقة . ولايتعلق الامر بشعوب بدائية تعتمد معلوماتنا عنها على مجرد افتراضات موهمة على اساس لغوية او اجتماعية ، بل اننا بعدد شعوب لها حضارة متقدمة وافكارنا منها حقيقية ثبتت بواسطة ادلة محددة لايمكن رفضها ويزداد عددها يوما بعد يوم .

ومن المدهش حقا ظهور علاقات وثيقة بين بعض هذه الحضارات فمنذ بداية الحفريات اجتذب التشابه بين النظم القانونية العبرية والبابلية ، انتباه كل العالم وليس المستشرقين فقط . ومن اوائل الاكتشافات التي تمت في عام ١٨٨٧ دار المحفوظات في تل العمارنة بمصر والتي كانت تضم عددا من اللوحات المكتوبة بالخط المسماري والمحتوية على مراسلات مابين الملوك الفراعنة والملوك الاشوريين ومابين الفراعنة وموظفيهم في بعض المناطق في آسيا والتي كانت خافعة لمصر . وتكشف هذه لوحات عن مجموعة من العلاقات المشتركة بين هذه الشعوب والمصريين وفي جميع الميادين تقريبا وعن تأثيرات متبادلة .

وكما قلنا فان المشكلة التي نشأت فور اعادة تشييد هذه الحضارات الشرقية القديمة تتلخص في التساؤل عما اذا كانت توجد نقطة اتصال مابين هذه الحضارات والحضارة اليونانية والرومانية . وارتبط هذا التساؤل بتساؤل آخر من اصل الحضارة الرومانية

واثير هذا الموضوع بقوة على اثر اكتشافين هاميين وهما : الكتاب السرياني الروماني في القانون ، وتقنين حمورابي ، رغم المسافة الزمنية الهائلة بينهما اذ يبعد بينهما الالف السنين ، وكل منهما مستقل عن الاخر تماما ، ومع ذلك تم الربط بينهما من قبل الباحثين .

ويمثل اكتشاف الكتاب السرياني الروماني الدفعة الاساسية للبحث عن الاصل الشرقى للنظم الرومانية ، فلقد اكتشف هذا الكتاب فى عام ١٨٦٢ على يد " لاند Land " ، وهو عبارة عن تجميع غير مترابط وغير متقن لقواعد تتعلق فى غالبيتها بالزواج والميراث . ويعكس هذا الكتاب فى الحقيقة القانون المدنى الروماني القديم IUS Civile والقانون الروماني الجديد IUS Novum . ويهمل تماما تقريبا القانون الولائى ( او البريتورى ) IUS Honorarium .

ولم تصل اليها النسخة الاصلية لهذا الكتاب والتي كانت مدونة باللغة اليونانية لهدف تعليمي، والتي يرجع تاريخها الى نحو عام ٤٧٦ - ٤٨٠ م . وما وصل اليها نسخ اخرى لهذا الكتاب بعد ذلك بعدة طويلة ، وواحدة منها مدونة بالسريانية واخرى بالعربية وثالثة بالارمنية .

وبعد الالمام بهذا الكتاب بداية نشوء تيار تاريخى قانونى وحدوث نهضة فى دراسة العلاقات ما بين القانون الروماني والقوانين الشرقية . وتم التركيز على وجه الخصوص على دراسة قوانين شعوب البحر الابيض وتأثيراتها المتبادلة . ونشأ الفرع القائل بالوحدة الاساسية فيما بين هذه القوانين المختلفة .

كما اعتبر هذا الكتاب بمثابة مصدر من المصادر الرئيسية لمعرفة القانون الروماني المطبق فى الولايات الشرقية — الامبراطورية الرومانية ودليل واضح لتطبيق القانون الروماني فى هذه الولايات ومثال للتوليف ما بين القانون الروماني والقوانين الشرقية .

وكان لهذا الكتاب تأثير كبير آخر على دراسة العلوم الشرقية . اذ سار على نهجه كثير من شراح القانون الروماني، واعتبره الكثيرون تجميعا تشريعيًا معمولًا به فى الواقع من قبل

المسيحيين الشرقيين لفترة طويلة من الوقت . وتم الابقاء عليه  
ايضا في ظل السيادة الاسلامية ، وصار الاساس لما كان يعتبر  
قانونا عاما لسائر مسيحي الشرق .

ولقد دفع الاعتقاد بان الكتاب المذكور كان يمثل القانون  
المشترك لمسيحي الشرق ، الى دراسة وثائق شرقية اخرى معاملة  
والى اعتباره حلقة اتصال مابين اقدم القوانين السامية ، والتي  
تم الاحتفاظ بشطرها الاكبر في العرف وفي القانون المسيحي الجديد .

واذا ما لخصنا الوضع في الوقت الحاضر فانه يمكن القول بأن  
بعض الشراح يؤكدون - عند دراستهم للعلاقات مابين القانون  
الروماني والقوانين الشرقية واليونانية - ان هناك تأثيـرا  
ملحوظا لقوانين الولايات الشرقية من الامبراطورية الرومانية على  
القانون الروماني المتأخر ( اي في عصر الامبراطورية السفلى )  
وان هناك بعض نظم القانون الروماني التي يرجع اصلها التاريخي  
الى القوانين الشرقية .

وكذلك فانه بعد العثور على تقنين حمورابي ، وملاحظة ان  
بعض نظمه شبيهة بالنظم الموجودة في الكتاب السرياني الروماني  
التي كان يقال عنها من قبل انها نظم رومانية ، ثار التساؤل  
حول ما اذا كانت هذه النظم الاخيرة يرجع اصلها التاريخي الى  
تقنين حمورابي .

ومهما يكن من امر فان حل هذه التساؤلات مازالت مطروحة  
على بساط البحث حتى اليوم .

## ٢ - العلاقة بين دراسة تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ودراسة فلسفة القانون :

مما لا شك فيه ان فلسفة القانون نوع من الفلسفة . والفلاسفة  
عند محاولتهم اعطاء نظرة شاملة عن ماهية الحقيقة في هذا  
الكون ، يتطرقون في نفس الوقت الى فكرة القانون . وفي بعض

البلدان يتم اختيار الفلسفة القانونية من قبل الحكومة، وعلى سبيل المثال فان بلاد الكتلة السوفيتية تتبع الفلسفة الماركسية اللينينية في مجال التعليم، وكذلك في مجال نظرية القانون .  
ونجد الفلسفة الماركسية اللينينية في كل المؤلفات باعتبارها مصدر الايحاء الاول والملزم للجميع .

وليتقديرونا ان مثل هذا الامتثال والخضوع للفكر موحّد ترفقه روح الفلسفة منذ عصر الفلاطون . اذ ان روح الفلسفة تتطلب الحرية ومحاولة النقد، ومقاومة قوة الرأي الواحد السائد في المجتمع .

ولقد حدث تقدم كبير في دراسة تاريخ النظم والفلسفة القانونيّة . وادرك رجال القانون ان كل شيء يعتمد على أساس تاريخية وفلسفية . وينبغي ان ينظر الى كل نظام قانوني من الزاويتين التاريخية والفلسفية . بل اننا ونحن نتصدى للاحداث الجارية نكون في كثير من الاحيان اسرى لاحكام مسبقة معتمدة على اسباب تاريخية وفلسفية . وهذا يتطلب منا ونحن نبحث الفكر الانساني - والفكر القانوني جزء منه - ان نلم بهراطيسه التاريخية والفلسفية .

ومن المعلوم ان فلسفة القانون هي التي تحدد نطاق علم تاريخ النظم وحدوده . كما ان علم تاريخ النظم خاضع لرقابة فلسفة القانون ولكن من ناحية اخرى فان معلوماتنا عن فلسفة القانون لها اصل تاريخي، وانه لحسن الحامنا بها ينبغي الرجوع الى هذه الجذور والماض التاريخي الاصيل .

وصحيح ان الاوضاع الاجتماعية والنظم الدراسية التي سادت خلال العصر الحديث ولاسيما في القرن العشرين لا تقدم ارضا خصبة لدراسة فلسفة القانون وتاريخ النظم، اذ ان طابع العجلة الذي تتسم به روح العصر، والرغبة المحمومة في الاسراع في كل تصرف ، يصحبه فتور وتباطؤ في الفكر المتعمق . ولعلنا نتذكر ان الحياة القانونية كانت موضع نظر كل يوم تقريبا عند الفلاسفة القدامى

الذين كانوا يعتبرون القانون جزءاً هاماً من الثقافة العامة .  
غير ان هذا الوضع تغير لحد ما ابتداءً من القرن السابع عشر .

الا

فليس لدى فلاسفة اوربوا المعاصرين احتكاك باوجه النشاط  
العملى والسياسى والخلقى ، ولا يعنى ذلك تجاهلهم<sup>x</sup> للقانون . اذ  
انه حتى من الناحية العملية يتعين على كل منشأة او مؤسسة  
أن تقيم وزناً لرأى القانون .

ومهما قيل اليوم فى شأن تاريخ النظم وفلسفة القانون،  
فانه ينبغى التعليم مع ذلك بانهما يستندان على اسس متينة .  
فهما يحددان لنا تحديداً دقيقاً المصادر الاولى للقانون ، والاهداف  
التي يسعى اليها . وهما يوضحان الاسلوب المنهجى الذى ينبغى  
اتباعه فى دراسة القانون ، ولغته ، وما يمكن وما يجب ان يدرس

والاسلوب المنهجى الامثل الذى يتبع فى مجال دراسة تاريخ  
النظم وفلسفة القانون ليس هو اسلوب الامتثال والمطابقة للفكر  
محدد . فأسلوب الامتثال ربما يمكن تبريره فى مجال دراسة  
القانون الوضعى بل ويمكن فرض مثل هذا الاسلوب بالنسبة لبعض  
النظم السياسية<sup>x</sup> غير انه مرفوض تماماً فى مجال دراسة تاريخ النظم  
وفلسفة القانون، فهما لا يمتعان بالحل السهل الذى يتلخص فى مجرد  
الارتباط بمذهب من المذاهب الفقهية الحديثة ، والاكتفاء بالسير  
على مهواره فى الدراسة .

### ٣- الغاية من دراسة فلسفة القانون :

بعد

واذا كنا نحدد فيما الغايات التي ترمى اليها دراسة تاريخ  
النظم الاجتماعية والقانونية<sup>x</sup> ، فانه يمكن  
ان نشير هنا الى ملخص للغايات التي ترمى اليها دراسة فلسفة  
القانون وهي :

٢ - تحدد دراسة فلسفة القانون نطاق علم القانونيون وعلاقته بالعلوم الأخرى كعلم الأخلاق وعلم السياسة وعلم الاقتصاد ، كما أنها ترمي تعدد هذه العلوم وتنظم الحدود فيما بينها ، وتميز ما بين مصادر المعرفة لكل منها .

ب - تقدم دراسة تكميلية وضرورية لعلم القانون من حيث مناقشة الغايات التي يرمى إليها والأسس التي يعتمد عليها .

ج - وتبين المصادر الخاصة بالقانون ، وما ينبغي أن يتسم به منهج البحث في مجال علم القانون . وبالتسبة للمصادر والمناهج في المجالات الأخرى .

د - إذا كان الباحث في مجال الفلسفة يهدف إلى التوصل إلى نظرة شاملة للبنية الأساسية والعامة لكل شيء ، فإن فلسفة القانون تمكن رجل القانون من إجراء تحليل نقدي للأفكار الشائعة ومناقشة كل أسلوب من أساليب البحث التي يلجأ إليها الباحثين بطريقة تلقائية دون أية مناقشة .

هـ - إن هذه النظرة الشاملة وأسلوب النقد يمكن رجل القانون من إجراء تفرقة دقيقة بين طرق البحث في مجال علم القانون وفي مجال علم الاجتماع .

و - تحاول فلسفة القانون تحديد بعض المصطلحات اللغوية والكلمات التي لها دلالة معينة مثل تعبير " العدالة " و " الحق " و " القانون " بطريقة أكثر صواباً ، وذلك عند دراسة مصادر القانون وغاياته ومبادئ علم القانون . فالأسلوب اللغوي المستخدم في مجال علم القانون يمكن الاعتماد عليه لتحديد الغاية التي يرمى إليها القانون . وذلك إن لكل لغة هيكلها بذاته . تكون فيه التعبيرات اللغوية متضامنة . ومن ثم فإنه من خلال كل ذلك تساعدنا فلسفة القانون في القضاء الضوء على معنى

التعبيرات الاخرى اللصيقة بالقانونى مثل " الملْكِيَّة " و"العقد" و"الالتزام".

ففى الحقيقة اننا اسرى لمجموعة من الاساليب اللغوية التى تفرض علينا نظرة معينة للعالم المحيط بنا . كما تفرض علينا انتهاج فلسفة معينة فى الحياة ، بل وهناك اساليب لغوية عالمية يستخدمها الانسان فى كل مكان ، ويقع فى اسرها . ويكفى أن نتذكر الأفكار والمصطلحات العامة التى هى اساس المعرفة العالمية . وهذا الاسلوب اللغوى يجرى مواجهة ما بين الكاشن وما يجب ان يكون ، وما عمل وما يجب ان يعمل .

فكل تعبير لغوى يحتوى فى ذاته على فلسفة ، ولكنها فلسفة تلقائية لا شعورية . ويكفى ان نقف عند الاسلوب اللغوى لكل فئة اجتماعية لكى نتبين فلسفتها . وقد تنقش الباحث الجسرة عند التصدى لدراسة هذه الفئات الاجتماعية باجراء تحليل فلسفى للمشاكل من خلال هذه الاساليب اللغوية .

ولذلك فان هناك بعض العلماء الذين يركزون على دراسة اللغة عند التعريف بالفلسفة . وهذا هو ما يحدث فى انجلترا والولايات المتحدة والبلاد الاسكندنافية .

وفى تقديرنا انه لا ينبغي تقليص دور الفلسفة ، بحيث تقتصر على تحليل لغوى باسلوب وصفى . فالفلسفة باعتبارها محاولة للاحاطة الشاملة بالكينونة ينبغي ان يتم البحث من خلالها باسلوب نقدى ، بحيث يسمح بالتوصل الى احكام قيمية لكل شئ . فنحن نتحرر من الاسر الذى توقعنا فيه الاساليب اللغوية باتباع الاسلوب النقدى لكلها هو محيط بنا .



#### ٤ - العلاقة بين القانون الروماني والشرائع الشرقية القديمة :

ان الالمام بدرجة تطور أى مجتمع يعتمد اعتمادا كبيرا على دراسة القوانين السائدة فيه ، والنسب تحكم العلاقات التى تنشأ بين الافراد أو بينهم وبين الدولة . ونحن نصرض من خلال هذه الدراسة العوامل الأساسية التى تقود التطور الاجتماعى . ومن هنا كان الاهتمام بالبحث فى نوايا المجموعات القانونية القديمة والتى تم العثور عليها لى نرسم الملامح الرئيسية لفكر القانونى القديم . فلقد وصلت الينا مجموعات من القوانين السومرية والبابلية والنجيشية والآشورية . وعرفنا تشريع اليهود من طريق الاسفار الخمسة . وليس لدينا لاسف مجموعة قانونية واحدة خاصة بعصر الفرعونية . ومع ذلك ، يوجد تحت أيدينا من الأدلة ما يثبت وجود قوانين مصرية مكتوبة منذ الالف الرابع قبل الميلاد . واذا كانت الشعوب الميزوبوتامية قد نجحت فى الحفاظ على تراثها القانونى بفضل استخدامها لوحات من الطين ، فان المصريين التدامى استخدموا أوراق البردى لتدوين القوانين عليها ، ولم يكن من الممكن أن تقاوم هذه البرديات الضميمة عاديات الدهر . اما المباني العامة فقد استخدمت أيضا لتدوين القوانين ولكنها دمرت بدورها مع المدن . وآراء هذا النقص ، فانه يتمين اللجوء الى الوثائق القانونية الفردية مثل مستندات القضايا وايصالات سداد الضرائب ، وعقود الزواج والبيع والإنجارة ، الخ .

ويمكن القول انه بفضل هذه الوثائق ؟ فان الخطوط العريضة للشرائع الشرقية القديمة أصبحت معروفة لنا . ولكن ما هى طبيعة العلاقة بين هذه الشرائع والقانون الرومانى ؟ . ان الإجابة على هذا السؤال تقتضى التصدى لسؤال آخر يطرح نفسه باستمرار على بساط البحث فى عالم المشتغلين بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية وهو ما اذا كانت هذه الدراسة لا تحتاج الى توسيع نطاقها بادخال النتائج التى يتوصل اليها الباحثون من خلال دراستهم النواصلة لما يكتشف من وثائق قانونية قديمة ، وهى فه

بكاثر مسمى كما أن المشتغلين بدراسة القانون الروماني يبرزون أهمية هذا التوسع في البحث من حيث إلقاء الضوء على العلاقة بين القانون الروماني والشرائع الشرقية القديمة ، تلك العلاقة التي ما يزال يحيطها بعض الغموض .

ولقد ذهب بعض علماء القانون الروماني إلى القول بأن القانون الروماني قد تأثر تأثراً كبيراً بالشرائع الشرقية التي كانت سائدة في الشرق حينما تم فتحه على يد الرومان .

ومن بين ما اعتمد عليه هذا الرأي ما توصل إليه العالم الألماني «ميتز» « Mitteis » من نتائج وأبرزها أن النظم الوطنية القديمة استمر وجودها في ولايات الإمبراطورية الرومانية لمدة طويلة بعد احتلالها . ولقد أثرت هذه النظم على القانون الروماني حيث طبع بالتدريج بطابع القوانين المحلية السائدة في الولايات الشرقية للإمبراطورية . إذ لا يمكن تصور أن النظم القانونية الرومانية قد تطورت في اناء مطلق ، وأنها كانت بعيدة من كل تأثير أجنبي . بل أن من بين هؤلاء العلماء من ذهب إلى حد القول بأن جوهر الإصلاحات التي تضمنتها مجموعات جستنيان التشريعية قد اعتمد على الاقتباس من النظم الشرقية ذات الأصل اليوناني أو الميزوبوتامي .

وهناك فريق هام من الباحثين تحت زعامة العالم الإيطالي ريكوبونو Riccobono تبني رأياً مخالفاً تماماً . فلقد حاول التقليل من مدى تأثير الشرائع الشرقية على القانون الروماني . ويرد الكثير من الإصلاحات التشريعية التي أجراها الإمبراطور جستنيان على أساس حدوث تطور طبيعي للقانون الروماني ، بدأ منذ القرون الأخيرة للجمهورية ، وازداد بفعل الفقهاء الرومان في العصر المسمى وعصر الإمبراطورية السفلى ، وأوصله جستنيان إلى نهايته المنطقية . فلا يوجد أي مبرر لافتراض تفوق بعض النظم في الشرائع الشرقية ، والاعتماد على هذا التفوق لتفسير الإصلاحات التشريعية المشار إليها .

ومما لا شك فيه أن كلا من الرأيين يحتوى على قدر من المبالغة . فلا يمكننا الاتفاق مع الرأي الذي يحاول التقليل من مدى تأثير الشرائع الشرقية التي كانت سائدة في الولايات التي كان يضمها القسم الشرقي من الإمبراطورية الرومانية ، على أجواء الإصلاحات التشريعية التي قام بها

جسنيين . اذ تكفى نظرة سريعة الى البرديات والوثائق الاخرى الالية من الشرق والتي تمكنا من معرفة اكبر بتاريخ تطور القانون الروماني ابتداء من القرن الرابع الميلادى ، لكى يكون تحت ايدنا خير دليل على تأثر القانون الروماني بالشرائع الشرقية . فهى تثبت أن هناك عددا من النظم القانونية المعمول بها فى الشرق القديم تضمنت بذورا لقواعده صاغها الفقهاء الرومان ، وأن جسنيين قد تبني عددا من النظم القانونية الشرقية ومن أمثلتها : عقد التنازل ، وعقد اجارة عمل الاحرار ، والوفاء بمقابل فى صورة بيع ، وتجديد الدين بتغيير المحل . كما اعترف القانون البيزنطى ببعض الافكار القانونية الشرقية ، ومن ذلك تقريره صحة الزواج الذى يعقد بين الاحرار والارقاء . وكذلك فان الفكرة المصرية القديمة والقائلة بان السلطة الابوية يجب انتهاؤها ببلوغ الابن سنا معينة كان لها تأثير على تطور القانون الامبراطورى . واخيرا ، فان نظام المشاركة فى الاموال بين الزوجين اخذ طريقه الى القانون البيزنطى الرسمى .

بل وحتى اذا كان النهج الذى انتهجه شرائع الشرق القديم مختلفا تماما عنه فى الشريعة الرومانية ، وبالتالي تكون علاقة السببية منقطعة بين النظم القانونية فى الحضارات القديمة والحديثة فان دراسة الشرائع الشرقية لا تقل اهمية باعتبارها أحد فروع تاريخ القانون القارن . ويمكن ان نلاحظ بالتالى قدرة المنهج الافتراضى الشرقى على اعطاء حلول مرضية لمسائل قانونية غاية فى الدقة بدرجته من السهولة واليسر اكثر طوعا من القانون الروماني المحصور فى اطواره القائم على المنهج التجريدى الذى يتجه الى القاعدة العامة وفقا لمنطق دقيق . وبعبارة اخرى ، فان المشاكل القانونية كان يتم حلها فى الشرائع الشرقية وفقا لافتراضات ومجارب عملية ، وبدون اللجوء الى نظام متجانس من القواعد العامة المجردة كما فعلت روما . ولكى يدرك على وجه التحديد اهمية الدور الذى قامت به روما فى مجال تجريد القانون ، فانه يتعين علينا ان نلم بالجهود التى بذلتها الحضارات القديمة فى سبيل تنظيم العلاقات الانسانية .

وهناك مشكلة اكثر دقة ، ولم تجلب انتظار العلماء حتى الآن بما فيه الكفاية ، ومعنى بها التأثيرات الاجنبية التى بوشرت على القانون الروماني فى

ظل الجمهورية والقرون الأولى من الإمبراطورية . والمهمة عسيرة لمسيبين : فمن ناحية ، كان الرومان يعتبرون بتفوقهم وصفاتهم التي أهلتهم الى تحقيق هذا التفوق . ولذلك لم يهتموا قط بالإشارة الى ما اقتبسوه من شرائع الشعوب الأخرى ، التي كانوا ينظرون اليها باحتقار . وغالى الكثير من العلماء في الوقت الحاضر من هذا الميل الذي كان لدى الرومان القدماء ، واستندوا اليه لتفسير الاشارات القليلة التي تضمنتها كتاباته الفقهاء الرومان ، مثل تأثير القانون الاغريقي الظاهر في قانون الاالواح الاثني عشر . ومن ناحية أخرى ، فان التأثيرات الأجنبية التي بوشرت على القانون الروماني القديم والقانون الروماني في العصر العلمي يصعب اكتشافها .

ولكن ذلك لا يحول بيننا وبين محاولة التوصل الى اكبر قدر من الاستنتاجات عن طريق الاشارات الى التأثير الاجنبى في القانون الروماني قبل نهاية العصر العلمى . وهذا يحدث بصفة خاصة في المجالات التي نعرف عنها ان اقدم التقاليد القانونية الرومانية لا تعطى بصدها اى عنصر صالح للاستعمال ، وانها ترجع الى تأثير خارجى .

ومما لا شك فيه ، انه من المفيد ، في البداية ان نسترجع الدور الذي لعبه القانون الروماني منذ القدم حتى بداية النصف الثانى من القرن الذى نعيش فيه ، اذ لم نتوقف دراسته ابدا منذ بداية تدريس القانون كعلم من العلوم طيلة هذه الفترة . باستثناء عصور الظلمات التي سادت الحقبة الاولى من القرون الوسطى . بيد ان كل عصر كان يبحث عن هدف مختلف يرمى اليه من وراء دراسة القانون الروماني . ولنتوقف بسرعة اثر المهمة التاريخية لهذا القانون .

#### ١ - في المصور القديمة :

يعتبر الرومان ، من الناحية التاريخية ، آخر الشعوب القديمة التي اهتمت «بالقانون» . اذ عرف القانون قبلهم بمدة طويلة . وكان في بعض الاحيان غاية في الاثقان . فلقد وجد القانون لدى المصريين القدماء ، والبابليين وجيرانهم ، والاغريق لفترة طويلة قبل تأسيس روما . فكان لديهم «قانون» ، اى اعراف ، وتشريعات . وكانوا المقود ،

ويعرضون خصوماتهم على المحاكم ، وعندهم هيئات ادارية . بيد ان الرومان ، وان كانوا آخر من قدم الى الميدان القانوني الا انهم نالوا تفوقا مرموقا من نواح ثلاث : من الناحية الجغرافية ، والناحية الفنية ، والناحية التاريخية .

١ - فلقد كان لهم قصب السبق من الناحية الجغرافية ، لان الامبراطورية الرومانية كانت اوسع الامبراطوريات مساحة في العصور القديمة . وانتهى الامر بتطبيق قانون الرومان فيها خلال عدة قرون .

٢ - وهناك تفوق فني ، لان الرومان كانوا الاوائل ، او بالاحرى هم وحدهم ، الذين كان لديهم فقهاء ، اى رجال يكتبون شروح القانون . وهى مؤلفات مرتبة ترتيبا منطقيا لمعالجة هذا العلم . وبفضل هؤلاء الفقهاء ، تكونت المصطلحات الفنية الدقيقة ، والتعريفات التى مازلنا نستخدمها حتى الآن ، والمبادئ القانونية العامة المسلم بها . ولقد كان القانون الرومانى هو الشريعة الوحيدة فى العالم القديم ، الذى اُتسم بصيغة علمية كاملة . كما ان تقسيماته ونظرياته التى استخدمها ما زالت موجودة . فلم يقدر للمصر القانونى ، وهو أحد العناصر الاساسية التى تتركز عليها اية حضارة انسانية ، ان يحتل الدور الاول فى اية حضارة عرفها العالم منذ القدم ، اذا استثنينا من ذلك الحضارة الرومانية فقد اشتهر الرومان بقانونهم لاصالته وانعوجية تقسيماته وتفرعاته والتعريفات التى تضمنها وانظمته ، واستحواذه على شتى مجالات الحياة الفكرية والعملية ، وقدرة الفقهاء الرومان الكبيرة على لمس واقع الحياة ، والاحتكاك بما يحدث فيها من منازعات ومشاكل يومية ، ومعرفتهم بتنظيم خبراتهم العملية وصياغتها بعد تجريبها فى قواعد ونظم ما زالت نماذج حية واساسا مهمنا لعلم القانون فى العصر الحديث ، ولا سيما فى مجالات الملكية والاتفاق والعقود والالتزامات .

ومن لم تعتبر دراسة القانون الرومانى ، باعتباره شريعة قديمة ، خير وسيلة لتكوين العقيدة القانونية الواعية . اذ ان الفقهاء الرومان - خاصة اعلام العصر العلمى - اسسوا ، عن طريق تفسير القوانين ، والاسهام

في خلقها ومطابقتها لاحتياجات المجتمع المتجددة ، فنا ساميا . وتركوا لنا نماذج لمناقشات قانونية تسهم في اعداد رجل القانون ، وتمطيه صورة واضحة للجلد القانوني الرفيع . كما أن معرفة القانون الروماني خير وسيلة لدراسة التقنيات المدنية الحديثة ، وفهم النظريات التي تتضمنها ، وتقسيماتها ومصطلحاتها .

كما أن قوة الإقناع التي تتضمنها المبادئ الرومانية ، أساسها الحقيقي هو أن القانون الروماني يمسك أفكار الحضارة الرومانية ويتلام مع احتياجاتها . فليس العبرة بجودة الأفكار ، ولكن بواقعيتها . فمن الممكن الوصول الى أجود الأفكار ، ولكنها قد تفشل في واقع الحياة بسبب عدم ملائمتها للحضارة السائدة .

والحق أن ما ندره في القانون الروماني هو الملاءمة بين الفكر وظروف الحياة ، وعمق وجدية الإحاطة بأحوال العالم الذي كان سائدا فيه ، وبيانه كيف أن احتياجات الحضارة الرومانية قد روعيت بدقة .

٣ - وأخيرا ، هناك تفوق ثالث في المجال الزمني . ففي نهاية تطوره ، نحو عام ٥٣٠ ميلادية ، أمر امبراطور الشرق جستينيان بتجميعه في مؤلفات ثلاثة وهي : كتاب النظم ، والموسوعة (أو الجامع) ، ومجموعة الدساتير ، وأطلق عليها فيما بعد اسم مجموعات القانون المدني *Corpus juris Civilis* . ولقد وصل إلينا هذا التقنين سليما . وبفضله كان القانون الروماني هو الشريعة الوحيدة من بين الشرائع القديمة ، التي حوفظ عليها بأكملها ، وعرفناها بشيء من الاتساع .

#### ب - في العصر الوسيط :

ولقد دمرت القبائل المتبربرة الحضارة الرومانية والقانون الروماني . وحدثت نكسة لنحو أئف سنة على هذين الصعيدين . فسرعان ما اختفت التشريعات وعاشت الدول الأوروبية ، في ظل نظام عرفي بحت ، مع كل ما يتضمنه هذا الوضع من تنوع وعموض وشك .

ولكن وقع في إيطاليا ، وعلى وجه التحديد في جامعة بولونيا ، في نهاية

القرن الحادى عشر ، حدث هام ، وهو : احياء القانون الرومانى . وكان الاساس الذى اعتمد عليه هو مجموعات القانون المدنى *Corpus Juris Civilis* ، التى تم العثور عليها وكانت محلا للدراسة . وسميت المدرسة الاولى ، وكانت تضم اساتذة انكبوا ، ابتداء من القرن الثانى عشر ، على دراسة القانون الرومانى ، بأسم «مدرسة الحشوية» . وتمتع هؤلاء الحشوية بمركز مرموق ، وسرعان ما انتشروا فى جميع انحاء أوروبا . وأسس واحد منهم ، يدعى *Placentinus* ، أول جامعة فرنسية ، وهى جامعة مونبيليه ، نحو عام ١١٧٠ . ثم درس القانون بعد ذلك فى جامعات باريس ، وتولوز ، الخ .

وبجانب الدور السياسى الهام الذى كان للقانون الرومانى ، والذى لا يمكننا التعرض له هنا ، شغل هذا القانون ، ابتداء من تلك اللحظة ، وظيفتين أساسيتين . احدهما تعليمية والاخرى عملية .

١ - وظيفة تعليمية ، بمعنى أن القانون الرومانى كان له نصيب الأسد فى المواد التى تدرس . فلم يكن تدرس فى الجامعات الاغراف المحلية التى اعتبرت بمثابة قانون منقح ، وخالية من كل أهمية ، واقتصر التدريس على قانونين : قانون الكنيسة ويسمى القانون الكنسى ، والقانون الرومانى الذى اطلق عليه اسم القانون المدنى ليقابل القانون الكنسى . وهذا هو سبب استخدام تسمية مجموعات القانون المدنى *Corpus Juris Civilis* التى وردت فى النصوص . وحينما كان يتحدث عن القوانين فائما كان يعنى من وراء ذلك القوانين الرومانية وحدها . وعندما كان يتلقب احد الأشخاص بلقب فقيه ، فان هذا اللقب يعنى أنه يلم الماما كاملا بالقوانين الرومانية .

ب - وبجانب هذا التفوق المطلق فى مجال التدريس ، فان القانون الرومانى لعب دورا كبيرا فى نطاق الحياة العملية . وبهذا الخصوص كان يميز فى أوروبا ، بين قسمين من الاقطار : فمن ناحية ، هناك اقطار تلتقت القانون الرومانى وطبقته بأكمله ، أى طبقت النصوص ذاتها الواردة فى مجموعاته *Corpus* . وتبعته ايطاليا واسبانيا القانون الرومانى ، وكذلك جنوب فرنسا . اذ قسمت فرنسا ، من ناحية تطبيق القانون الرومانى ،

الى قسمين يفصلهما خط حاجز يمتد من يورودوه الى جنيف . واطلق على القسم الاول اسم «بلاد القانون المكتوب» ، اى بلاد القانون الرومانى . ويقع جنوب هذا الخط .. ويوجد القسم الثانى فى شمال هذا الخط ، وهو يمثل ثلثى فرنسا ، ويعرف باسم «بلاد القانون العرفى» ، اى البلاد التى تطبق فيها الاعراف المحلية . ولكن تسرب القانون الرومانى اكثـر فاكثـر الى هذه الاعراف . فالشراح الذين تناولوا القانون العرفى بالدراسة استعاروا من القانون الرومانى مصطلحاته . وانتقلت موضوعات هامة وقواعد عديدة من القانون الرومانى الى القانون العرفى .

### جـ - فى العصر الحديث :

ولمستمرت هذه الحالة فى العصر الحديث ، ولكن تضاعف علو شأن القانون الرومانى تدريجيا ، بل واختفت مكانته الرفيعة فى النهاية .

ففيما يتعلق بدوره التعليمى ، ظل القانون الرومانى يدرس وحده فى الجامعات الفرنسية حتى عام ١٦٧٩ . ففى هذه السنة ، ولاول مرة ، انشأ الملك لويس الرابع عشر كرسيـا للقانون الفرنسى فى كل كلية من كليات الحقوق . واعتبر هذا الكرسي فى درجة ادنى قليلا من كراسى القانون الرومانى ، وكان حائزه مجرد محام مكلف بالقاء الدروس .

والسؤال الذى يثور الآن هو : لماذا حدث الارتباط بالقانون الرومانى خلال هذه الفترة الطويلة من الوقت ؟ يرد ذلك الى سببين : اولا ، لانه كانه يعتبر بمثابة قانون عام لاوروپا . ففوق الاعراف المحلية المتنوعة للغاية ، وجدت مبادئ قانونية عامة بالنسبة للبلاد المسيحية بصفة عامة ، واوروپا الغربية على وجه الخصوص . وزيادة على ذلك ، فانه ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر ، نظر الى القانون الرومانى باعتباره «الالهام المكتوب» واساس القانون الطبيعى . وسادت هذه الفكرة حتى ابان القرن الثامن عشر . وهذان الاعتباران ، القانون العام والالهام المكتوب يفسران القيمة التى اعترف بها للقانون الرومانى على صعيد المجال النظرى .

اما من حيث تطبيقه فى الحياة العملية ، فانه كان ما زال على حاله فى القرن السادس عشر . وزيادة على ايطاليا وجنوب فرنسا ، تلتقت المانيا



وسويسرا وهولندا القانون الروماني وطبقته . ومع ذلك ، ثارت منافسة هائلة في مواجهته . فلقد دوت الاعراف رسميا خلال القرن السادس عشر . ودرست بعد ذلك ، بل وظهرت فكرة انشاء قانون عام عرفي خلال القرن الثامن عشر .

وادمج تقنين نابليون ، الصادر في عام ١٨٠٤ ، القانون الروماني والقانون العرفي ، واضعا نهاية لسلطان كل منهما . وتأثر هذا التقنين بدرجة ملحوظة ، بمؤلفات بوابيه ، الذي كان من شراح القانون الروماني ويعتد كذلك من شراح القانون المدني الفرنسي .

وقامت كل البلدان الأوروبية بعمل تقنيناتها ، الواحدة تلو الأخرى ، خلال القرن التاسع عشر . وآخر تلك البلدان هي ألمانيا ، التي وضعت مجموعتها المدنية موضع التطبيق في أول يناير سنة ١٩٠٠ . وحتى ذلك الوقت ، كان القانون الروماني مطبقا فيها ، وكان يدرس بعناية فائقة .

ولا يوجد الآن بلد واحد يطبق القانون الروماني . وإذا كانت النصوص الرومانية قد فقدت كل قوة قانونية ، غير أنه لا يسوغ أن ننصو أن القانون الروماني قد اختفى تماما . فمصطلحاته ، ونظمه ، والقالبية المظلمة من قواعد انقلب بلا تحفظ الى التقنيات الحديثة . صحيح أن النصوص تغيرت ، لكن القانون لم يتغير ، فلا يصح القول بأن القانون الروماني أصبح قانونا غريبا عن العقيدة القانونية الحديثة ، أو عفا عليه الدهر .

### د - في الوقت الحاضر :

ويجب التسليم مع ذلك ، أن القانون الروماني قد فقد هيمنته التي تمتع بها طويلا في الإقطار الأوروبية ما دام أنه لم يعد معمولا به . فلقد توقف عن كونه قانونا علما ، ولم يعد يعتبر الهاما مكتوبا نتيجة لتطور الأفكار . ومن ثم كان الإصلاح يبدو ضروريا .

وكأنه بفرنسا أولى البلدان التي قامت بإجراء هذا الإصلاح . بيد أن الدول المجاورة لها ، ومنها إيطاليا وألمانيا ، الخ . ، ما زالت تدرس القانون الروماني ، وارتفعت فيها أصوات لها وؤنها تنتقد بشدة هذا الإصلاح

الفرنسي . غير ان هذا الاصلاح الفرنسي لا يعنى في حد ذاته هجرا لدراسة القانون الروماني بل بالاحرى توسعا في الدراسة من الناحية الزمنية ومن ناحية الترتيب المنطقي .

فمن الناحية الزمنية ، لا تكتفى الجامعات الفرنسية اليوم ، بدراسة القانون الروماني وحده حتى نحو عام ٥٣٠ م ، وهو تقريبا عام اجراء مجموعات جستيئين التشريعية ، كما كان متبعيا من قبل . وانما تدرس بجانبه القوانين القديمة السابقة عليه . بل وتمتد هذه الدراسة الى التطور اللاحق على جستيئين ، واثنا القرون الوسطى والعصور الحديثة حتى وقت اصدار مجموعات القوانين المعمول بها اليوم . ومن ثم فان القانون الروماني صار مجرد فرع لتاريخ الشرائع القديمة .

اما من ناحية الترتيب المنطقي ، فلقد حدث ايضا توسع في الدراسة التي تقوم بها الجامعات الفرنسية . اذ انه لم يكن يدور من قبل تحت اسم «القانون الروماني» سوى القانون الخاص لدى الرومان . أما الآن فان القانون العام والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي موضع دراسة كذلك .

وبين مما تقدم ان القانون الروماني يدخل الآن في عداد الشرائع القديمة . ولذلك تتعين دراسته في علاقته معها . بل ويستحق ان يحتفظ بمكانته التقليدية بالنسبة لها . فبجانب الفوائد العامة التي نجنيها من وراء كل دراسة تاريخية كما سنبينها فيما بعد ، فان دراسة النظم الرومانية تسمح لنا بنتيج تطور قواعد القانون خلال فترة تتجاوز عشرة قرون : فنحن نشاهد ميلاد قانون ما زال بدائيا ، ونتبع تطوره اولا باول كلما تغير الوسط الاقتصادي والاجتماعي حتى الفترة المسماة بالعصر العلمي ، حيث نال فيها بفضل جهود الفقهاء قيمة فنية قلما تضارع . واخيرا ، نراه يسير نحو الازمحلالات في عصر الإمبراطورية السفلى ، في فترة انتكاس اقتصادي واضطرابات اجتماعية .

فهذه الشريعة المتكاملة ، من البداية حتى النهاية ، قلما نجد مثيلا في الشرائع القديمة ، من حيث تتبع انظمتها منذ نشوئها وتطورها وأسباب هذا التطور حتى لحظة نفوسها أو زوالها .

وكما هو الشأن في الشرائع القديمة ، فإن اللام بالمبادئ الأساسية للقانون الروماني يمثل أساس كل دراسة للقانون المقارن ، ما دام أن القوانين الأوروبية المعاصرة كانت محلا لتأثير قواعد القانون الروماني . ولقد كان القانون الألماني أكثر تأثرا من التقنين الفرنسي أو الإيطالي على سبيل المثال . وحتى القانون الأنجلوسكسوني ، الذي يعطى انطبعا ظاهريا بأنه أكثر استقلالا ، يشتمل بدوره على عدد كبير من القواعد التي لها أصل روماني . وهذا كله يفسر سر انتشار دراسة القانون الروماني حتى الآن على الصعيد العالمي . فهو يدرس في الجامعات الألمانية والإيطالية والانجلوسكسونية ، بل وحتى في اليابان .

#### • - منهج البحث :

يختار الباحث عند معالجته لشريعة غير وضعية بين طريقتين رئيسيتين :

**أولا - الطريقة الزمنية :** ونعني بذلك الترتيب الزمني للحوادث . فتقسم الشريعة إلى فروعها المختلفة ، وكل فرع إلى أنظمتها المتنوعة . ويتبع التطور التاريخي لكل فرع ونظام منذ نشأته حتى نهاية تطوره ، مع تقسيمه إلى مراحل زمنية متعددة .

ويجب هذه الطريقة أنها تؤدي إلى قطع العلاقات بين هذه الفروع والأنظمة المختلفة ، وتجعل من الصعب النظر إلى النظام بوجه عام وفهمه .

**ثانيا - الطريقة المعاصرة :** وتعالج على أساسها النظم المختلفة ، كل نظام بجانب الآخر ، مع تحديد العلاقة بينها ، خلال مراحل التطور التاريخي . والميزة الكبرى لهذه الطريقة أنها تجتنب تقسيم النظام إلى فترات تحكمية .

وستتبع هذه الطريقة الثانية في بحثنا . إذ أنها تقدم أعظم الفرص لاستعراض تطور النظم المختلفة بإيضاح ودقة . وإذا كنا سنضطر ، بصدد كل نظام ، أن نقسم تطوره التاريخي إلى فترات كبيرة ، فيتمكن أن نوضح أن أساس هذا التقسيم إغناقي وسطحي ، والفرض منه سهولة العوض ،

ولا سيما حينما يكون التقسيم المتبع مؤسسا على تقدير صحيح ومناسب للتطور التاريخي .

ومن ثم فإنه لدراسة التطور التاريخي ، نميز بين فتراته المختلفة من حيث ملامة العوامل المتنوعة وقدرتها على إضفاء صبغة معينة على حياة شعب وروحه حتى لحظة حاسمة يكون قد وصل فيها الى تشكيل معين لأنظمتها . ثم تبدأ هذه العوامل تخف ، وتظهر عوامل جديدة تترتب عليها أزمة كبيرة تدل على تحول حقيقي في سير التاريخ .

ولذلك فإن أساس إطار تطور القانون يرتكز على اختيار تلك اللحظات الحاسمة التي تدل على انقضاء مرحلة ، وبداية مرحلة أخرى . ويجب ان نذكر دائما عدم وجود انفصال كلي بين مرحلة سابقة وأخرى تالية ، وان في كل مرحلة توجد عوامل غير ملموسة أو ملموسة بدرجة بسيطة تؤدي الى بطلان التطور ، واندلاع الأزمة في لحظة معينة . وبناء على ذلك يمكن القول بان بداية مرحلة ما تتحقق في الحقيقة في نهاية المرحلة التي تسبقها .

ومن ناحية أخرى ، فإنه ينبغي أن يعالج تاريخ النظم في العالم القديم وفقا لروح تاريخية ومقارنة . وفي مثل هذه الدراسة لا يمكن التعمق في الموضوعات الى أبعد مدى ، أو البحث التفصيلي والفني في النظم التي عفا عليها الزمن كخافية في ذاتها . بل هي تنصب أساسا على البحث عن السبب في أن حضارة معينة ، في محيط سياسي معين ، ووصلت الى مستوى اقتصادي محدد ، تفضي على النظم مظهرا معيناً . وعليه يظن أن إبراز العوامل التي تم تحت تأثيرها تكوين هذه النظم ، وتطورها ، ثم اختفاؤها في النهاية . ولا بد من تبيان دور الفرد ، والجماعات الإنسانية ، والضرورات الطبيعية والجغرافية ، والاحتياجات الاقتصادية في مجال هذا التطور . فالامر يتعلق بوصف ما تم بالفعل ، وبالبحث عن أسبابه .

ولسوف يتضح لنا ، من خلال دراستنا للنظم ، أن هناك نوعا من التماثل في الحلول التي اتبعتها الكثير من الشعوب بالنسبة لنفس المشاكل . ولا بد من الإجابة على التساؤل الذي سيثور في أذهاننا عما اذا كان هذا التماثل يرجع الى مقننات عامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية الخ. ، أى يرجع الى وجود عوامل تطور مشتركة لدى هذه الجماعات رغم اختلاف الزمان والمكان الذى يفصل بينها ، أم يرد الى تأثير من جانب بعضها على البعض الآخر . فلا بد من بلل مجهود ان عاجلا أو آجلا ، فى سبيل إبراز العوامل التى وراء أوجه الشبه ومظاهر الخلاف التى تظهرها المقارنات . وهذا البحث التنصب على الآثار والأسباب ، حتى وان كان لا يقدم فى أوائله سوى نتائج محدودة ، فانه يسمح وحده بتشديد فقه قوى وقادر على اظهار عدد من القوانين التى كانت على رأس تطوّر النظم .

ونحن نعتقد ان أى اتجاه لدراسة النظم دون الاعتناء بالنصوص والوثائق وتحليلها لاستخلاص طبيعة الفكر القانونى السائد ابان المصور المختلفة ، سوف يبعدنا عن مجال الدراسات القانونية التى انشئت كليات الحقوق من أجلها ، وسيدخلنا فى مجال دراسات افتراضية وغير يقينية لا تتلاءم البتة مع ما تهدف اليه هذه الدراسة من المساهمة فى تكوين الملكية القانونية للطلاب . فدراسة الظاهرة الاجتماعية على هذا النحو يدخلها فى مجال علم الاجتماع الذى يختلف من حيث الطريقة والغاية عن علم القانون . ومن ثم فان أسلوبنا فى البحث سوف يعتمد أساسا على ما جادت صدف الحفريات به لنا من المستندات اليقينية . بحيث أننا لن نشير الا لما بالنسبة لكل عصر ، وكل نظام نجد أنفسنا ، على الأقل فى الحالة الحاضرة ، عاجزين عن التصدى له لعدم وجود الأدلة المستندية .

ولا يمكن القول بأننا نسرف فى سرد النصوص . اذ ان أى نص يمثل قيمة علمية وتاريخية لا تقدر ، بحيث يتعين التحرز من الاستغفاف بالنصوص ، فى مجال الدراسات التاريخية . فهى التى تطلبه أى افتراض الى يقين ، وكل خيال الى حقيقة علمية . وهذا لا يعنى أننا سنترك جانبا المسلمات الجغرافية والاقتصادية والدينية . فهى ستكون موضع اعتبار فى بحثنا . غير ان الاهتمام الاول يجب أن ينصب على النص المكتوب ، ما دامت الوثائق المكتوبة موجودة منذ العصر التاريخى . وعليه فان مدى معرفتنا بالنظم فى العصور التاريخية المختلفة يعتمد على كثرة الوثائق أو ندرتها .

ومن حسن الطالع أن لدينا كمية كبيرة من المستندات والوثائق

الاصلية التي تلقى الضوء على الشرائع القديمة وتجعل دراستها مثمرة .  
ومن الطبيعي ونحن نخوض مجالا فسيحا كهذا انه ليست هنالك أهمية  
واحدة بالنسبة لسائر الموضوعات . فدراستنا ستكون اكثر اقناعا كلما كنا  
بصدد نظم اكثر نضوجا ، حيث تكون ملائمة القانون للتغيرات التي تطرأ  
على الحضارة اكثر اداراكا . ومن واجبا أن نقدر ، ونهتم بدرجة اكبر  
بالمسائل التي تساهم في تحقيق الغاية التي نرمي اليها .

## ٢ - الغاية من دراسة تاريخ النظم :

لدراسة تاريخ النظم فوائد عديدة يمكن ان نحصرها فيما يلي :

١ - يكشف تاريخ النظم عن معنى تطور النظم بصفة عامة والنظم  
القانونية بصفة خاصة منذ الماضي البعيد . ذلك انه يتعين علينا أن نبدد  
بادىء ذي بدء وهما شائعا بين العامة ، وهو أن قواعد القانون واضحة وانها  
تفرض نفسها وإن العقل المجرد يكتشفها ويعمل على تطبيقها . والحق ان  
التطور ، كما يوضحه لنا تاريخ النظم ، بطيء وفي غالب الاحيان غير ملموس ،  
وبمستلزم في مراحله بكثير من المقاومة والعقبات . والقاعدة القانونية التي  
نسلم بها في الوقت الحاضر ونعتقد أنها من البديهيات لم تتقرر الا بعد  
مشقة وجهد كبيرين فالقانون ، مثله في ذلك مثل كل مظاهر الحضارة  
الانسانية ، مرتبط تماما بماضيه . فتاريخ النظم يرجع الى عصور سحيقة  
في القدم ليظهر الاصول التاريخية للقواعد والنظم القانونية في الوقت  
الحاضر .

ان كل القوانين الحديثه تولدت من التفسير الذي حدث في النظم  
القانونية التي سبقتها . ولا يمكن تفهم هذه القوانين على وجهها الصحيح  
اذا لم يرجع الباحث الى مصادرها التاريخية . ويمكن القول بصفة عامة أن  
هذه الدراسة ضرورية لكل من يرغب في الإحاطة بالوضع الحقيقي للنظم  
القانونية المعاصرة في مجال تطور الحضارات الانسانية ، ولكل من لا يريد  
الاقتصار على الإحاطة بالأعمال القانونية دون أن يعرف أصل نشأتها وإلى  
أي نظام قانوني تنتمي ، ودون أن يعرف السوابق البعيدة للحلول الحديثة .  
فاحسن وسيلة لوقوع الى اين سير هي معرفة من اين ناتي .

٢ - ان دراسة القانون لا تهدف الى مجرد الالام الا الى بنصوص القوانين المطبقة واحكام القضاء . فمثل هذه الدراسة لا شك انها مفيدة ومجربة من الناحية العملية ، ولكنها لا تتلاءم بتاتا مع ما يرمى اليه التعليم الجامعي في المجال القانوني . فكليات الحقوق لا تنشئ مجرد تكوين رجال ذي خبرة عملية في القانون لكي يمارسوه باعتباره مهنة معينة ، بل وتهدف ايضا واساسا الى رجل القانون ذي الثقافة القانونية الواسعة التي تجعله قادرا على شرح القواعد القانونية وتفسيرها ، ومناقشة قيمتها وملائمتها لمقتضيات الحياة المستجدة ، بل والاقتراح بتعديلها عند الضرورة . ويلعب تاريخ النظم الدور الرئيسى في تكوين هذه الثقافة القانونية ، وفي تسمية الملكة التاريخية لدى رجل القانون الناشئ .

٣ - ان القانون هو صورة واضحة للاحوال الاجتماعية التي يقرر من اجلها ، ويتطور بتطورها . فقواعد القانون والانظمة الاجتماعية المختلفة تولد وتتطور وتموت معا . وبفضل هذه الدراسة يمكن الاجابة بالعلاقة بين القواعد القانونية والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتأثير الناس والمشرع والفقيه على القانون . فالعملية التاريخية تعتمد على وضع النظم في المحيط الاجتماعى الذى تنشأ فيه وتقدر ملائمتها له . وتبتعد عن كل حكم مطلق من حيث صلاح او فساد القاعدة القانونية : وتمتدق ان قيمة القاعدة الحقيقية تتركز في مدى ملائمتها مع خضارة معينة في فترة معينة باعتبارها تعبيراً لها .

فالقانون ليس وليد جلد معين او منطق مدروس او تسبب مقبول او رغبة تحكمية للمشرع . وانما هو صورة واضحة للاحوال الاجتماعية التى يقرر من اجلها ويتطور بتطورها تحت تأثير عوامل ثقافية ودينية وميانية واقتصادية لا تنفك عن التغير والتنوع ، نتيجة لتقدم التجارة والصناعة وتغير العادات وزيادة الاستكشافات العلمية .

وحينما يكتب رجل القانون هذه الطريقة للنظر الى الاشياء ، فانه يمكن ان يطبقها ليس فقط بخصوص الماضى بل والحاضر ايضا . وهكذا يلم بالصالح من النظم وما يجب تعديله منها في لحظة تاريخية معينة ، ويمكنه ان يقدم المقترحات بصدد الاتجاه الذى يجب ان يتجه الى اصلاح قانونى .

٤ - ومن المعلوم ان القانون ينظم العلاقات الاجتماعية فيما بين الافراد والجماعات الموجودة في المجتمع ، اى ان موضوعه هو افراد وجماعات لا يمكن عمل التجارب عليهم ، اذ لا يمكن توقع نتائجها ، كمدان العواقب تكون عادة وخيمة ، وهنا يظهر الاختلاف الجوهرى بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية من حيث ان الاولى لا يمكن ان تتوفر لها «معامل» بمعنى الكلمة بحيث يستطيع الباحث ان يجرى فيها التجارب العملية .

ودراسة تاريخ النظم تخفف مما يترتب على عدم وجود هذه المعامل من نتائج سيئة لانها تقدم حقلًا فسيحًا زاخرا بتجارب الماضي وخبرته ، ومحالا ليس له دليل للملاحظة القانونية الشاملة . فكما ان الطبيب والجراح والكيميائي لا يمكنهم فصل التجارب العملية عن البحث النظرى ، فان رجل القانون لا يمكنه ان يقنع بقوانين وضعية عرضة للتغير في كل لحظة دون ان يفرس مراحل تكوينها ويكون في مقدورته توقع ما قد يطرأ عليها من تغييرات في المستقبل .

وهذه الجارب التي يتعين على رجل القانون القيام بها يمكن ان تعالج من زاويتين : زاوية مكانية - وزاوية زمانية ، فالتجارب المنظور اليها من حيث المكان ، يضمها القانون المقارن ، وهى تسمح باستخلاص القواعد المعمول بها في بلاد مختلفة تمام الاختلاف وربما تنتمى الى حضارات متعارضة كلية . والتجارب المنظور اليها من حيث الزمان ، ونعنى بها دراسة النظم المختلفة منذ آلاف السنين ، وهى تسمح لنا - كما سبق بيانه - بمعرفة اصول البعيدة للمبادئ الحديثة .

٥ - يزداد انخساص في الوقت الحاضر في كل المجالات ومن بينها المجال القانونى . ويجبر انتسبب المستمر للنظم الى ان يحصر كل فرد نفسه في اطار مجدد . ومع ذلك ليس من السهل عليه الايام به . وعلمباء التاريخ يلحسون هذه الصعوبة كذلك . ولذلك تنتسبب الدراسة التاريخية بدورها .

يد ان علماء تاريخ النظم مجبرون على الاحتفاظ بروح الفضول المتبادلة - فلكى يشرح احدهم نظاما معينا ، يتعين عليه ان يدخل في الاعتبار



أيضا الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعائلية،  
والمعتقدات الدينية، والتيارات الفلسفية.

ومن الملاحظ الآن أن الدراسات القانونية تتنوع وتشعب بأضطراد،  
مما أدى إلى أن وحدتها تبدو في خطر. وكذلك فإن دراسة تاريخ النظم  
تظل هي مكان التجمع الضروري. فمن المفيد إذن أن تحتفظ دراسة عامة  
بالروابط بين العلوم الاجتماعية المختلفة، وتجرب العلاقات التي توجد بين  
مختلف النظم.

#### ٧ - بعض التعريفات والأفكار لعدد من المصطلحات :

ويجمل بنا في هذا المقام أن نوضح بعض المصطلحات الأساسية التي  
سنستخدمها في أثناء الدراسة، لنحدد المقصود منها، حتى تكون واضحة  
منذ البداية.

ويجب أن نلفت النظر إلى الأهمية القصوى للتعريفات. فعلم القانون  
يقوم كسائر العلوم على لغة خاصة ومتفق عليها مقدما، يتعين استعمال  
مفرداتها لتؤدي المعنى الدقيق والمطلوب. وكان القدماء يقولون أن كل  
تعريف سليم يقوم على عنصرين: العنصر الأول *genus proximus*، وهو  
الذي يبين الاختلاف العام الذي يندرج تحته الشيء موضوع التعريف والعنصر  
الثاني هو *differentia propria* أي الصفات اللصيقة بهذا الشيء والتي  
تميزه عن فروع الأصل العام الذي يحتويه. وسوف نحاول ألباح هذه  
الطريقة بصدد كل تعريف.

#### ١ - القانون :

##### (١) الأصول التاريخية له :

ومن الطبيعي أن نبدأ بتعريف كلمة «القانون»، ما دنا في معهد يدرس  
القانون. والحق أن هذه الكلمة مستعصية على كل تعريف دقيق. ومع  
ذلك يمكن القول بأن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات  
الناشئة بين أفراد يعيشون في مجتمع من المجتمعات. ويجب هذا التعريف  
أنه ينطبق على قواعد الاخلاق وتعاليم الدين وقواعد القانون في آن واحد.

والخلاف بينها ينحصر في أن قواعد الاخلاق والآداب وتعاليم الدين تبقى دائما في ضمير الانسان أو في تعاليم سماوية وجراؤها معنى أو ديني بولم على من يخالفها في الحياة الأخرى . بعكس القانون فهو فكرة موضوعية ، ويرتبط بالجمهور ببسطة وثيقة ، ولذلك فانه يتضمن جزاء ماديا توقعه البسطة العامة على من يخالفه . ونطلق لفظ القانون على هذا النوع الأخر من القواعد الذي يتوفر احترامه في جماعة منظمة عن طريق الالتجاء الى القضاء . فدراسة القوانين القديمة تعنى البحث عن القواعد التي كان افراد الجماعة مجبرين على اتباعها في عصور التاريخ القديمة .

هذا وبلا حظ انه يبر عن القانون عادة في كتابات الفقهاء المحدثين بالتشريع أي العمل التشريعي الصاخر من الدولة ، وفي غالبية البلاد المتقدمة ، تتضمن قواعد القانون المدني ، وهو أحد فروع القانون الخاص ، مجموعة قانونية تسمى بالتقنين المدني أو المجموعة المدنية . فهذه التقنين يحتوي على مجموعة القواعد القانونية المقررة لتنظيم الروابط بين الأفراد . فهي تقترض حدوث وقائع معينة وترتب عليها آثارا قانونية . ومن حيث وقت سريان هذه القواعد ، نجد انها لا تسري إلا على الوقائع التي تتم في ظلها . ولا تطبق على حالة فردية ، بل على مجموعة غير محددة من وقائع متساوية . فنضمن بذلك عمومية القواعد القانونية وتجريدها ، وبالتالي مساواة المواطنين أمام القانون . ولذلك فالتعريف الغالب للقانون في العصر الحديث أسبابه المعيار الشكلي الذي يترك جانبا كل اعتبار موضوعي مثل مدى ملائمة أو عدالة القاعدة القانونية . فالقانون طبقا له هو مجموعة القواعد التي تصدر بمقتضى سلطة الدولة . فبحسب ما جرى عليه العمل في الدول المتقدمة ، تنشأ القاعدة القانونية من اجراء سلطة التشريعية في الدولة ، وتوضع في وثيقة مكتوبة . فالقاعدة القانونية والوثيقة المثبتة تولدان معا .

ولكن اذا غلبت القاعدة القانونية عن العرف ، تظهر الحاجة الى تدويلها . ويتم ذلك بعد نشأة القاعدة بمدة . وقد يحدث ايضا ان مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة ، التي صدرت في ظروف وأوقات مختلفة تجمع في مجموعات منظمة تسمى بالتقنينات أو المجموعات القانونية وهي

أما أن تكون رسمية ، إذا قامت الدولة بإجراء التفتين ، وأما أن تكون غير رسمية ، إذا قام الأفراد بذلك .

ولقد كان الطرفد ، وليس سلطان الدولة ، هو نواة القانون الخاص في المراتع القديمة ، فكان الأفراد يرمون التفتين وفقاً للمبادئ القديمة التي انتقلت إليهم من الآباء والأجداد ، ولذلك عاش القانون بمقتضى من واقع الحياة ، وليس كنص قرره الدولة . وكان النظر إلى التفتين يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى معرفة القانون . فرد الفعل الذي يعدله الاعتداء أو صداه هو أن يقوم المجنى عليه بالتأثر من الجاني . ومع تقدم الزمن ، ترك تقرير رد الفعل هذا إلى حكم أو قاضي ، والقاضي لا يقرر ذلك إلا بالنسبة لجالة معرفة ، إذ لا ينبغي التعبير عن مبدأ عام يطبق على جميع الحالات المتشابهة . ثم ظهرت كالألفية في مراعاة الأحكام السابقة بخصوص الوقائع المتشابهة وتطبيقها على ما يحدث من وقائع في المستقبل . فلا يلبس متنوعة اتجاه القضاة والأفراد إلى حل المشكلة المعروضة طبقاً لما تقرر في حالة سابقة ومتشابهة . وتطبق الأحكام بخصوص واقعة معينة أدى إلى خلق القاعدة . وكان في ذلك ضمان لسائر أفراد الجماعة . إذ أصبحت القاعدة المرجعية التطبيق معروفة ، مما ترتب عليه تقليل تحكم القضاة ومفالاتهم أو تحيزهم .

ومع ذلك ، فإن المعرفة التامة للقانون ، أو عبارة أخرى التاكيد من وجوده لا يمكن أن يكون إلا بتقنيته كما سبق أن بينا . وهذا ما حدث في ميزوبوتاميا بإجراء تقنيناتها المعروفة ، في نهاية الألف الثالث والنصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد . ومن الأمثلة على ذلك أيضاً مجموعات القوانين الآشورية التي ترجع إلى نحو عام ١١٠٠ ق.م ، والتفتين الحيثي ، نجو القرن الثالث عشر ، وتقنينات فرأنة مصر : بوكخوريس ، وبس جاتيك ، وامايزيس في الألف الأول ق.م ، وقانون الألواح الاثني عشر في روما نحو عام ٤٥٠ ق.م . وتجدر الإشارة إلى أن تقنين القواعد المستمدة من العرف والمعادن في هذه التقنينات التأسيسية لم يكن كاملاً لكافة القواعد القانونية السارية ، وإنما يتلخص دورها في تحديد بعض قواعد قريها المسرفة والمعادن منذ زمن طويل ، وتهذيب البعض الآخر ، وإدخال بعض القواعد

الجديدة: ولكنه لا يتجاوز المجالات التي تحتاج الى التعديله او التأكيد او التجديد ، كما سيلى شرحه بالتفصيل .

٢٠ - وبالنسبة للقاعدة العرفية ، نجد انفسنا بصدد طريقة تختلف كلية عن طريقة المنوع ، فالقانون يتقرر وفقا لمعيار الملازمة والصدالة ، ولحق اساس من التجارب اليومية والاختبار المستمر . فلنأنا هنا بصدد تطبيق الى القانون ..

### ٢) تقسيم القانون الى عام وخاص :

والقانون ، اى مجموعة القواعد الاجتماعية الملزمة ، يقسم الى قسمين من القواعد ، يتداخلان في بعض الاحيان : مجموعة القواعد القانونية العامة ومجموعة القواعد القانونية الخاصة : ويطلق على المجموعة الاولى اسم القانون العام ، والمجموعة الثانية على موضوع القانون الخاص .

ولمعت الفقهيل الرومان بوضع تعريف لكل منهما ، على اساس ان القانون العام هو الذى يخص الدولة الرومانية ، بينما يتعلق القانون الخاص بالافراد العاديين . ولقد أبرز الفقيه اولىيانوس باسهاب الفرق بينهما في نص له جاء في موسوعة جستينيان (١٤١١ - ٢) ، يعرف فيه القانون العام *Ius Publicum* بأنه عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الخاصة بتنظيم الدولة وبيان وظائفها . اما القانون الخاص *Ius privatum* ، فهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات بين الافراد .

ولقد بنى اولىيانوس تفرقة على اساس المصلحة *utilitas* . فالقانون العام وضع لتحقيق المصلحة العامة ، بينما وضع القانون الخاص لتحقيق مصلحة الافراد . بيد ان هذه التفرقة محل نظر ، حيث ان الاصل في القانون ، ايا كان نوعه ، انه وضع لرعاية مصلحة عامة .

ونرى ان احسان هذه التفرقة هو الوظيفة المباشرة لقسم القانون .  
وظيفة القانون العام المباشرة هي تنظيم الدولة الرومانية *Status rei*  
، ووظيفة القانون الخاص المباشرة هي تنظيم مصلحة الافراد في علاقة بعضهم ببعض . ومع ذلك ، فان القانون العام يكفل مصلحة الفرد

وسعادته ، عندما يحقق سير المرافق العامة بانتظام . والقانون الخاص يؤمن ، بطريقة غير مباشرة ، النظام الاجتماعي ويهدف الى رعاية المصلحة العامة عندما ينظم العلاقات بين الافراد .

وهناك معنى آخر للقانون العام ذكره الفقهاء الرومان في كتاباتهم . ذلك انه يوجد في مجال القانون الخاص نوعان من القواعد القانونية : قواعد لا يمكن للافراد مخالفتها ، أي تعديلهن عن طريق الاتفاقية ، وقواعد لا تطبق الا اذا لم يظهر الافراد ارادة عكسية لما جاء فيها ، بمعنى انها لا تطبق الا في حالة اتفاق الاطراف ، ولو ضمننا ، على ذلك .

فالقواعد القانونية التي تتعلق باكتساب الفرد لاهلية الاداء ، او تلك التي تصبغهم بوجود وصي للقاصر المستقل بحقوقه *sui iuris* في القانون الروماني ، *ius iuris* ، لا يمكن مخالفتها ، اما القاعدة التي تقرر ان البائع يضمن العيوب الخفية التي قد توجد في المبيع ، *ius iuris* ، يجوز للإفساد مخالفتها ، والاتفاق على عكس ما جاء فيها . وسمى الفقهاء الرومان النوع الاول من القواعد بالقانون العام *Ius Publicum* ، لانه تتعلق بالصالح العام ولا يمكن مخالفتها . ويطلق فقهاء القانون المدني المعاصرون على النوع الاول من القواعد اسم القواعد الآمرة ، بينما يطلقون على النوع الثاني اسم القواعد المكملة (أو المقررة) .

ويقسم القانون العام الى فروع عديدة مثل : القانون الدستوري ، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد شكل الدولة وسلطاتها وأجهزتها المختلفة ، والقانون الإداري ، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المرافق العامة للدولة (أو الجماعات الأخرى) ، والقانون المالي ، وهو الذي ينظم المسائل المتعلقة بخزانة الدولة ، والقانون الدولي العام ، وهو الذي ينظم العلاقات بين الدول .

ويدخل في نطاق القانون الخاص على سبيل المثال : القانون التجاري ، والقانون البحري ، وعلى الأخص القانون المدني الذي يسري على العلاقات التي تنشأ بين الافراد جميعا ، فهو ليس قانونا متخصصا مثل الفروع الأخرى للقانون الخاص . ويطلق القانون الخاص ثلاثة موضوعات رئيسية

قانون الاشخاص (وتناول عناصر الشخصية) ، وقانون الاحوال (وبهم  
بالصفة المالية وعناصرها) ، وقانون الدعاوى .

## ٢ - الحق :

### جـ اصول التاريخية له :

واذا كانت فكرة القانون - بمعنى قاعدة عامة تفرض او تحرم شيئاً ما  
على الفرد - لم تكن واضحة في الفترة الاولى من حياة المجتمعات القديمة ،  
فانه على العكس ، كانت واضحة ، منذ لحظة وقوع الخطأ ، المصلحة  
الشخصية المعتدى عليها والتي يطالب صاحبها برد العدوان .

وكان رد العدوان يقوم به من وقع عليه الضرر . ولم يكن من المستطاع  
التمييز - في اول الامر - بين الدفاع الحقيقي عن النفس وبين الانتقام ،  
أي بين الاجراء الذي يهدف الى الرجوع الى الحالة الاصلية *salus quo*  
وبين فعل يقصد به - تحت تأثير الغضب - مضاعفة الضرر للمعتدى .

وكان يترتب على ذلك رد فعل من جانب المعتدى الذي يصبح بدوره ،  
نتيجة لهذا الاشتطاط في العقاب ، معتدى عليه . وهكذا تتعاقب سلسلة  
من اعمال الاعتداء والانتقام تؤدي الى تكثير صفو الامن والنظام الاجتماعي .

ولكن الفرد الذي لا دخل له في هذا النزاع ، كان يسعى الى  
استتباب الامن بالعمل على تخفيف حدة الانتقام ، وإيقاف القصاص والاخذ  
بالثأر عند حدوده العادلة . لذلك تدخلت الجماعة لمصلحته بتحريم المبالغة  
في القصاص : فمثلاً ، لم تسمح بقتل المعتدى الا في حالات قليلة وخطيرة  
جداً ، وعملت على احلال الجزاء المالى محل الجزاء الجثائي . وبحسب  
ما اذا كان هناك قصد الاضرار ام لا ، يتحدد مقدار الجزاء . فبالنسبة  
للحوادث التي تقع بسبب الخطأ او مصادفة ، الخ - يكون الجزاء يسيراً .  
ولم يقتصر هذا التدخل على الجوهر ، بل تجاوز ذلك الى الشكل ايضاً .  
فيجيب على المعتدى عليه ان يلجأ الى العدالة ، فلا يأخذ حقه بيده ، والقاضي  
باعتباره طرفاً محايداً في النزاع - يستمع الى الخصوم ، وبعد ثبوت من هو  
صاحب الحق ، يخووه حق التصرف ضد المعتدى .

٤ . وترتب على ذلك أن تأكدت حماية الفرد ، الذى أصبح يعرف مقدماً انه اذا كان الحق في جانبه ، فلا خوف من ضياعه . فلم يعبه في حاجة الى الاعتماد على مجرد قوته لضمان حقه . بل هناك قوة الجماعة كلها - أى القوة الموجودة تحت تصرف الدولة - التى تؤيده وتدافع عن حقه . فتدخل الدولة يؤمن النظام الاجتماعى ، ما دام أنه يحافظ على مصالح الأفراد . بمعنى أن الجماعة متمثلة في الدولة اعترفت بوجود مصالح فردية أو شخصية ينبغى عليها حمايتها والدفاع عنها تحقيقاً للمصالح العامة . ولكنها طلبت من ذوى المصالح أو يتبعوا قولها نمثلة وانجوا منه مجموعة لحماية هذه الحقوق في المصالح ، أى أن الدولة اعترفت بوجود حقوق شخصية يمكن للأفراد مطالبتها بالدفاع عنها .

فالحق الفردى اذن هو عبارة عن مصلحة خاصة تعترف بها الدولة وتحميها . ويتميز آخر فان لفظ «الحق» يعنى وضعا معيوا للفساد في مواجهة فرد آخر أو شيء معين ، ويستطيع صاحبه أن يفرض احتوائه بالانجاء الى القضاء عند الاقتضاء . ومن أمثلته حق الملكية أو حق الدائنية . ماذا يعنى حق الملكية ؟ يعنى وضعا متميزا في مواجهة شيء معين يسمح لصاحبه بالحصول على كل الفوائد التى يرغب فيها منه ، ويمنع الغير من التعرض له . وحق الدائنية هو عبارة عن وضع متميز لشخص في مواجهة شخص آخر ، يخول صاحبه اجبار الشخص الآخر بإداء معين ، واللجوء الى القضاء اذا امتنع عن تنفيذه .

### ب - عناصر الحق الفردى :

وبين مما تقدم أن عناصر الحق الفردى تتلخص فيما يلي :

#### ١) مصلحة خاصة :

فمن المعلوم أن كل فرد يعيش في مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، يحتاج الى الاستئثار ببعض الاموال وتملكها للانتفاع بها واستعمالها دون أن يجد من الآخرين ما يعوقه في هذا الصدد أى أن له مصلحة تتعلق بهذه الاموال : يريد استعمال ملكه أو التصرف فيه ، يريد أن يسدد له المدين

دينه ، ... الخ . وكل فرد في المجتمع يشعر بحاجة الى اشباع هذه المصالح ، ما دامت الحياة تسير سيرها الطبيعي .

### (١) اعتبارات الدولة بهذه المصلحة :

ومعنى ذلك ، ان تعترف الدولة بان هذه المصالح جديرة بحمايتها . فليست المصالح الفردية بآجمعها تستحق رعاية الدولة وحمايتها . ولا تستطيع الدولة التدخل الا اذا كان باسم الصالح العام ، فلا يجوز لها الاعتراف بالمصلحة الخاصة الا اذا كانت لا تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع . لكنه ان اشباع حاجة الفرد الى هذه المصلحة يجب ان يعتد به سائر افراد الجماعة . وفيما يتعلق بالملكية ، نجد ان الدولة لا تحميها على اطلاقها ، فلها ان تضع من الحدود والقيود ما يقتضيه الصالح العام . واذا كانت تحمي حق الملكية فيرجع ذلك الى اعتباره تطبيقا لمبدأ مقبول من جميع الافراد ، وبالتالي فانه عنصر من عناصر الحياة المشتركة في الجماعة ، والتي عليها حمايتها .

### (٢) حماية الدولة :

فالدولة تضع تحت تصرف الفرد تنظيمها القضائي ، حتى يجد الحق الفردي مدعومه . ونعتبر حماية الدولة ضرورية وكافية . فلا يستطيع الفرد ان يقرر حماية غيرها ، باعتماده على نفسه وقوته ، اذ ان الحماية الشخصية تحرمها الدولة الا في حالات استثنائية قليلة لا تستطيع الدولة ان تتدخل فيها الا تدخلا ضعيفا وفي وقت متاخر ، مثل حالة الدفاع الشرعي : فيجوز للفرد قانونا استخدام القوة للمحافظة على حقه من اعتداء حال ، اذا لم تكن هناك وسيلة اخرى تحت يده ، وبشرط ان يكون هناك تناسب بين الاعتداء والدفاع .

### (٣) رغبة الفرد في هذه الحماية ومطالبته بها :

واذا اراد الفرد رعاية حقه فعليه الالتجاء الى الدولة ، ولكنه لا يلزم بهذا الالتجاء اذا لم يكن راجيا فيه . ولا يجوز لاي شخص ان يحل مكانه في هذا المجال . فهو وحده الذي يقرر مدى ملائمة التسامح والعفو عن الاضرار او الخطأ الذي اصاب حقه .



ويخلص من كل ما تقدم ان المصلحة الفردية تصبح حقا فرديا اذا  
امتزقت بهذا الدولة وحتمها . ومن الواضح ان هنالك فرقا بين فكرة الحق  
الفردى وبين فكرة السلطة *potestas* . صحيح ان السلطة - باعتبارها  
قدرة الامر والنهي بالنسبة للأفراد الذين تحت سيطرته من يتبع بهما -  
تشبه الحق المفردى من حيث انها حالة شخصية معترف بهند الدولة  
وتحتمها - الا انها تختلف عنه من حيث انها سلطة شخص على شخص  
آخر ، ولا تتعلق بمال . وهناك ثلاثة عديدة لهذه السلطة : سلطة الأب على  
أولاده (أى السلطة الأبوية *patria potestas*) ، وسلطة الزوج على زوجته  
(أى السلطة الزوجية) ، وسلطة السيد على رقيقه *dominica potestas* .

#### ٥ - مفهوم الحق وتقسيماته :

ولا شك ان الانسان حيوان اجتماعى بطبعه . اذ انه يحتاج الى  
الجماعة ليعيش فيها ، والمال لاشباع حاجته باستعماله ، هذا الاستعمال  
الذى يحميه القانون ويقره . ولذلك يجب معرفة علاقته بالآخرين في هذا  
الخصوص .

ومن العلوم ان سلوك الآخرين يجب ان يكون في صورة تعاون ذات طابع  
سلبى في اول الامر . فعلى الآخرين ان يمتنعوا عن كل تدخل او تعكر متعمد  
عند استعمال الفرد لماله . وحيانا يضاف الى هذا التعاون السلبى سلوك  
ايجابى ومحدد من أشخاص معينين . ويكون كذلك حينما يدمى صاحب  
الحق شيئا معيناً من أحد الأشخاص . والمثال الذى يوضح الحالة الأولى  
هو حق الملكية : فللمالك استعمال حقه وحده ، وعلى الغير عدم التدخل  
في نطاق هذا الحق . ومثال الحالة الثانية هو حقوق الديونية : فللمشتري  
الحصول على البع ( ولا يسوغ لاي فرد ان يعكر هذا الوضع ، ولكن عليه  
ان يتوجه الى شخص معين بالذات (البائع) لتنفيذ حقه ، والبائع هو  
الشخص الوحيد الذى يستطيع تحقيق ذلك .

وتسمى حالة الشخص الذى يجب عليه القيام بسلوك معين تجاه  
صاحب الحق الفردى بأنها حالة العولم . فالفكرة المقابلة للحق الفردى هي  
فكرة الالتزام (والعكس صحيح) . فتوجد إذن علاقة شخصية بين صاحب

الحق، والفرد ملتزم تجاهه . وينظم القانون هذه العلاقة (فيقرو ما يجب على الفرد الالتزام القيام به لصاحب الحق) ، ولذلك تسمى بملاقة قانونية . وإذا كانت العلاقة القانونية بين صاحب الحق ومجموعة غير محدودة من الأشخاص فيمضي ذلك أن له حقا مطلقا كما هو الحال بالنسبة الى حق الملكية . أما اذا كانت العلاقة القانونية تقرر التزام فرد أو أفراد معينين ، فيكون هناك حق نسبي (كحق المديونية مثلا) . والفرقة بين الحقوق المطلقة والحقوق النسبية ليست رومانية بل انها تفرقة جاءت بها القوانين الحديثة . أما الرومان ففكروا بين حقوق عينية (وهي نموذج الحقوق المطلقة) : حق الملكية وحقوق الارتفاق للجديدة على سبيل الحصر ، وحق الانتفاع ، وحق الاستعمال ، والرهن . وحقوق شخصية أو الالتزامات (وهي نموذج الحقوق النسبية) . فالحق العيني هو عبارة عن سلطة على الشيء تخول صاحبه التمتع به تمتعا مباشرا وفي الحال . أما الحق الشخصي فيدخل صاحبه التمتع بالشيء من مختلف الوجوه ، من طريق شخص آخر يسمى المدين .

## ٢ - الوقائع القانونية :

وتقع دائما في الحياة اليومية أحداث أو وقائع تؤدي الى تعديل العلاقات القائمة بين الناس في المجتمع ، ومن أمثلتها الميلاد والوفاة والجريمة . ومضمون هذه التعديلات (ما نشأه حق فردي أو تعديله أو انقضاؤه . وتمدد الوقائع وتشعبها لا يسمح بصياغة نظرية عامة . وانما بأجراء بعض تقسيمات فقط .

وذلك ان القانون يربط أكلوا قانونية معينة على حدوث وقائع معينة تنتمي اما الى عالم الطبيعة (وقائع طبيعية) أو الى عالم الانسان (أي بفعل الانسان) . ويسمى هذه الوقائع التي تسبب تغيرات يربط عليها القانون أكلوا معينة ، وقائع قانونية . وتنقسم الى :

١ - وقائع قانونية طبيعية (أو بسيطة) ، وهي التي تحدث بعمل الطبيعة ولا يكون للانسان دخل في ذلك مثل ظاهرة الجذر التي تتكون في وسط النهر من تراكم الطين *arsula na flumine nata* . فهي سبب تملك اصحاب الاراضي المجاورة للجذر لها .

٢ - ووقائع قانونية من فعل الانسان ، وتسمى العمل القانوني ، وتنقسم الى نوعين :

١ - الاعمال التي تحدث بفعل الانسان بقصد ترتيب آثار معينة ، يعتمد القانون بها باعتبارها تعبيراً عن الإرادة التي انصرفت الى احداث هذه الآثار . ومثال ذلك : اعلان الفرد عن رغبته في أن يكون وارثاً . إذ أن هذا الاعلان هو سبب اكتساب التركة في بعض الشرائع القديمة مثل القانون الروماني .

ب - والاعمال المادية التي تحدث بفعل الانسان ، ويعتد القانون بالنتائج التي ترتب عليها بصرف النظر عن ارادة محدثها ، إذ انها لا تتم من طريق الاعلان عن الإرادة . مثال ذلك بعض تطبيقات الالتصاق *accessio* (بذر البذور ، وغرس الأشجار) والتي تعتبر سبباً من أسباب كسب الملكية دون النظر الى ارادة محدثها ، رغم انها هي سبب التغير الطبيعي الذي حدث ، ومثال ذلك أيضاً العثور على كنز ، وهجر شيء من الأشياء .

ويتضح مما تقدم أن العمل القانوني - ككل عمل صادر عن الإنسان - هو نتاج الإرادة . وهذه الإرادة - ككل ارادة انسانية - تنصرف الى تحقيق غاية معينة باستخدام وسائل محددة . ومن ثم فإن عناصر السلوك الانساني هي : الإرادة ، والغاية أو الباعث ، والنشاط البذول في سبيل ذلك . وطبيعة الغاية أو الباعث هي التي تكيف هذا النشاط :

فإذا كان الباعث مشروعاً أي يقره القانون ، فإن العمل القانوني يكون مشروعاً (ويسمى العمل المشروع) أما إذا كان الباعث غير مشروع أي لا يقره القانون ، فيسمى العمل القانوني بآله غير مشروع .

وبالنسبة الى العمل القانوني المشروع ، نجد أن القانون يرعى الإرادة لانها تنصرف الى تحقيق غاية معينة ومشروعة . ويستطيع الفرد أن يفرض على الغير احترامه بالالتجاء الى السلطة العامة إذا اقتضى الأمر .

أما العمل القانوني غير المشروع ، فإنه بهدف الى تحقيق غاية لا يقرها القانون ، ولذلك يحرمه . وصحيح أن النتائج المباشرة لهذا العمل ، إذا لم

يتم منها من الأحداث في الوقت المناسب كما يحدث غالباً ، هي ما يبرده الفرد ، ولكن النتائج القانونية عكس ما يهدف اليه ، وتتضمن تفسير جزاءات ضده ، والزامه بدفع تمويض الى المصاب ، مثال ذلك ارتكاب جريمة ما .

ولا يعتبر مضمون التغييرات القانونية التي تقع نتيجة للوقائع والاعمال القانونية ، على انشاء الحق أو تغييره أو انقضائه . فقد يهدف العمل القانوني مثلاً الى مجرد المحافظة على الحق . فاذا طالب الدائن مدينه بتقديم وثيقة مثبتة لدينه الموجود من قبل ، فانه يباشر عملاً الفرض منه هو مجرد المحافظة على حقه .

وسمى الاعمال القانونية المشروعة التي يترتب عليها اكتساب حق ما أو تعديله أو انقضاؤه وتم عن طريق اعلان الإرادة ، بالتصرفات القانونية ، مثل العقد والوصية . وبتميز آخر فان التصرف القانوني يعني تصرفات الإرادة التي تتم بقصد انتاج آثار في ميدان القانون . ولما كان النشاط الفردي عملية تطور ارادي ، أي تطور مصحوب بالإرادة ، لذلك قيل بحق ان التصرف القانوني هو تعبير عن الإرادة .

وتكتسب الحقوق ، سواء في ذلك الحقوق المينية أو الحقوق الشخصية أو حقوق الأسرة بأحد طريقتين : الوقائع ، أو الاعمال القانونية .

#### ٤ - النظام القانوني :

وليس سهلاً ان نحدد اصطلاح «نظام قانوني» . فبرغم شيوع استعماله ، فانه يقف في وجه كل محاولة جدية لتعريفه . ومع ذلك يمكننا على الأقل ان نحله . ونتناول أولاً أمثلة له . فللزواج ، والملكية ، والأسرة نظم قانونية : كيف يمكن تحليلها ؟ يتم ذلك بالتمييز بين العناصر الآتية : أن كل نظام يحثل اسماً ، وانه يتضمن مجموعة من القواعد ، وأن هذه القواعد تتصل بعضها ببعض بواسطة الفرض الذي تهدف اليه وهو الحاجة الاجتماعية التي ترمي الى اشباعها . وهل ظاهرة الثبات تكون عنصراً من عناصر النظام ؟ نعم . من حيث المبدأ . ولكن النظام يتغير . وظاهرة الثبات ليست سوى شيء نسبي .

## ٨ - خطة الدراسة :

ومن الضروري لكي نحقق الاهداف التي نسعى اليها من وراء هذه الدراسة ان امد نطاق بحثنا التاريخي الى ابعد مدى ممكن . فمن يقيد نفسه بحضارة واحدة يحرم نفسه من أسس المعرفة الموجودة في الحضارات الاخرى ويحرم نفسه بالتالي من عناصر مفيدة للمقارنة بين النظم التي سادت في العالم في وقت من الاوقات ومدى تأثير كل نظام على مفهوله ، ومن ثم سوف يتسع مجال بحثنا في دراسة تاريخ التنظيم ويستعرض للشرائح القديمة التي صادت حوض البحر الابيض المتوسط والتي عكست بعضها البعض في العصور القديمة حتى يمكن استكشافه العلاقات فيما بينها ونتائجها ، مما يسمح لنا بعمل مقارنات بين النظم المختلفة واستخلاص مبادئ واتجاهات عامة .

ولن ننحصر في دراسة تطور القانون في عصر ما قبل التاريخ ، اذ ان تلك الدراسة لا تدخل في مجال علم القانون بل انها تنصب على مسائل هي من صميم موضوعات علم الاجتماع . فنحن نعتقد بعدم جدوى التعرض للمصور البدائية التي سبقت الآثار المكتوبة . فالبحت في هذا المجال لا يمكن ان يؤدي الى نتائج مفيدة اذ انه يبنى في غالبته على الافتراض والتخيل ، فليقتدينا ان علم تاريخ النظم ، بدلا من ان يقتصر مجالا مليئا بالافتراضات غير المدعمة بالخصوص وغير المفيدة ، يهتم ان يقتصر جهوده على ما هو موجود فعلا تحت يده من مستندات ووثائق تنتمي الى العصور اللاحقة لظهور الكتابة في منتصف الالف الرابع قبل الميلاد وتضمن عملية الدراسة وصحة الاستنتاج ، فلا يفضل بذلك طريقه .

وسنقتصر دواستنا على الشرائع القديمة التي اثرت من قريب لو من بعيد على الافكار التي ما زالت سائدة عندنا . فلن نمالج الحضارة الهندية او الحضارة الصينية لانها لا تقدم اية فائدة بخصوص دراسة تطور النظم عندنا .

وفي حدود النطاق المتقدم ذكره سينصب هذا البحث على الشريعة القانونية التي خلفها لنا آباؤنا القدامى :- التعابير القانونية التي تركوها

لنا والتي قمنا أحيانا بتغيير مصوبها ومعناها ، والنظم التي استمر وجودها حتى وصلت إلينا أحيانا بدون تعديل جوهرى يذكر . وستعطى هذه الدراسة فترة تقرب من أربعة آلاف سنة ، منذ العثور على الآثار المكتوبة في الألف الرابع قبل الميلاد حتى عام ٣٢٢ ق.م ، وهو تاريخ تأسيس الاسرة البطلمية في مصر .

ولما كانت المصادر التي نستقى منها معلوماتنا غاية في التنوع من حيث الوقت والمكان ، ويرجع ذلك في جزء منه الى اسباب ذاتية : ضعف الثقافة والنشاط القانوني في عصور الاضمحلال ، وحدث تفسيرات في العادات (مثل قلة استخدام المحرر المكتوب) ، وفي جزء آخر الى اسباب طارئة : فصدف التنقيب والحفر هي المسئولة أحيانا عن تخصص معلوماتنا. مثال ذلك ، اننا لم نثر حتى الآن في حاتوس ، عاصمة اقليم حاثي على وثائق فردية . بينما عثرنا هناك على مصدر آخر غزير ، ولكن له طبيعة خاصة ، وهو دابر تحفولات الدولة الحيثية . ويقال نفس الشيء بالنسبة لمصر القرونية : حيث لم تكتشف حتى الآن نصوص التقنيات التي قيل ان بعض غزائقة مصر قاموا بوضعها ، وعليها ان نعتمد بصددها على الوثائق الفرديّة التي عثر على عدد كبير منها

وعلى ضوء هذه الأفكار العامة ، فإتينا سوف ندرس النظم السائدة في أهم الشرائع القديمة التي عاصرت بعضها البعض من الناحية الزمنية : الشرائع السائدة في آسيا الغربية ومصر منذ الألف الرابعة ق.م ، وتطور نظمها حتى الثالث الأخير من الألف الأولى ق.م . ويتضمن الهيكل العام للخطة قسمين : قسم تمهيدى نستعرض فيه بايجاز العوامل الجغرافية والاقتصادية والدينية ، والوقائع التاريخية ، أى تسلسل الأحداث الرئيسية التي تنمو النظم في ظلها . وهذه الدراسة التاريخية تهدف الى مجرد إبراز الخصائص العامة للعصور المختلفة . فهى تبين الاتجاه الذى يستطيع القارئ أن يتبعه بالتفصيل فى كتب التاريخ اذا أراد تكملة مالم يديه من نقى المعلومات فى هذا المجال .

وهناك قسم آخر نتناول فيه بالشرح والتحليل نظم القانون الخاص فى الشرائع القديمة .

## قسم تمهيدي

العوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية والدينية ، والأحداث التاريخية التي رسمت الخصائص المميزة للحضارات القديمة .

### الباب الأول

#### العوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية والدينية

لا شك أن دراسة أي مجتمع انساني تقتضي بالضرورة المأما مسبقا بظروف البلاد الجغرافية ، ونوع الحياة التي تفرضها عليه ، فضلا عن ثرواته الطبيعية وطرق مواصلاته . ولقد كان المجتمع الانساني القديم مسرحا للتجسرات الكبيرة وتنقلات القبائل للوحل ، هربا من الإحسان الفقيرة وتلك التي تقسو فيها الطبيعة ، ورغبة في الوصول إلى المناطق الغنية والمعتدلة المناخ نسبيا . فهاجرت إلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط قبائل رحل قادمة من سهول روسيا الجنوبية ومن سبيريا . وأقدم الأماكن التي نشأت فيها الحضارات القديمة هي :

#### ١ - ميزوبوتاميا :

##### ١ - العامل الجغرافي :

لا يمكن انكار سيادة العوامل الجغرافية في المهود الأولى للانسانية . وإذا كانت مصر هبة النيل ، فإن العراق (ميزوبوتاميا) بلاد ما بين النهرين ، ومهد القوانين المدونة بالكتابة السامرية) هبة دجلة والفرات . فالعوامل الجغرافية والمناخية في كل من البلدين متشابهة لحدما . ولكن ليس لميزوبوتاميا حدود ظاهرة متميزة ، وليس لها الوحدة التي يحققها لمصر وادي النيل ، ومن هنا نشأ ميل سكانها إلى إقامة الامبراطورية شاسعة .

ويقع العراق القديم (ارض المواد) بين خطي عرض ٣٨° و ٣٠° ، حيث الشمس محرقة ، والمطر يسقط في الشتاء لفترة قصيرة . فهو يعتمد ، بالنسبة للماء وخصوبة الأرض على النهرين الكبيرين ، دجلة والفرات . وهما ينبعان من جبال أرمينيا في الشمال ، ويخطلان طريقا وعرا بين الصحراء السورية من ناحية الغرب والسلاسل الجبلية الإيرانية من ناحية الشرق ، ويضمان سهلا متسما ، حوالي ١٢٠٠ كيلو متر ، يمتد إلى حيث يصبان في الخليج العربي . وتخص الظروف الطبيعية هذا البلد بوضع متميز . ولقد كان العراق القديم ، مثله في ذلك مثل مصر القديمة ،

ملائما ليس فقط لكي يسكنه أوائل الجنس البشرى ، بل ولكي يكون مهدا لحضارة من أقدم الحضارات . وكان محروما من الحجارة والمعادن ، فقيرا في أخشابيه ، ولذلك كان يتعين على سكانه أن يبحثوا عن المواد الأولية في أرض الغير .

ومن ناحية أخرى ، فإن فيضانات الأنهار الميزوبوتامية لم تكن رتيبة ، بل كانت تسم بالتقلب والقسوة . ولذلك كان يتعين التدخل المستمر من جانبيه السكان . إذ أنها كان يمكن أن تكون مخربة أكثر منها خيرة إذا لم يحم السكان أنفسهم بإقامة السدود ، للاحتفاظ بالماء ، ونقله عن طريق القنوات . وهذه الأعمال كانت تتطلب جهدا جماعيا . ولذلك ظهرت الحاجة إلى وجود تنظيم سياسى قوى . فهى سبب ظهور هذا التنظيم ، وهى في نفس الوقت نتيجة له . وقد تمت إقامة شبكة من القنوات والطرق في جو من السلام والطمأنينة على يد دويلات المدن القديمة ، وتكونت الامبراطوريات الأولى عندما تطورت هذه الشبكات وتطورت بعضها من بعض . ثم حل عصر من الفوضى بنزول سكان الجبال ، فامتلات القنوات بالرمال ، وأصبحت البلاد صحراء قاحلة .

هذا ويلاحظ أن نطاق المصادر المسمارية التى عثر عليها لا يقتصر على ميزوبوتاميا وحدها . بل تتعلق بآسيا الغربية القديمة كلها ، من السلسلة الاناضولية حتى الخليج العربى ، ومن هضبة إيران إلى البحر الأبيض المتوسط .

### جـ - المراحل السلافى :

وكانت هذه المنطقة مهدا للحضارة منذ وقت مبكر . ويبدو أن السكان الأوائل أقاموا في ميزوبوتاميا على التفرعات الجبلية نحو ١٠.٠٠٠ سنة ق.م. وعاشوا حياة ترحال خلال أربعة آلاف سنة ، يأتين عن ملاذ لهم في الكهوف أو المسكنات المؤقتة . ونحو عام ٥٠٠٠ - ٤٥٠٠ ق.م. (وهو تاريخ محدد على أساس دراسة الاتساع اللامى للكربون الموجود في الحفريات) ، تقام القرى . ويسمح التجفيف المستمر للوادي بتقدم هذه الشعوب نحو الخليج العربى . ونشأت حياة جديدة ، فالأرض تفلح ، وتظهر الحيوانات المنانسة ، والأشياء المصنوعة من النحاس . وتشهد «عالم المباني العامة التى كشفت عنها الحفريات بوجود حياة اجتماعية



مشتركة . وبلغت ذروة هذه الحضارة البدائية التى عثر على آثار لها نحو عام ٤٠٠٠ ق.م . ونشاهد فى الألف الرابع تنظيمها اجتماعيا وسياسيا ومراكز تجمع السكان ومدنا تكون دولا صغيرة يقوم اقتصادها على الإنتاج والتبادل ، كما نرى الرسوم المنقوشة على الأوانى الفخارية بتقديم الحياة الفنية والعلمية .

ولدينا معلومات عن السلالات التى سكنت آسيا الغربية ابتداء من هذا التاريخ . ولقد استقرت فيها سلالات آسيوية فى أول الأمر . ثم قطنها الساميون منذ وقت مبكر . وأخيرا سكنت عناصر هندوأوروبية فى الأطراف المحيطة بهذه المنطقة ، وكانت تشغل فى أول الأمر دور الأقليات السائدة .

وينتمى إلى السلالة الآسيوية ، السومريون ، وإن كان ذلك ما زال محل شك . وهم جلوة من بدو رحل يَحْتَمِلُ أنهم قدموا شرقا من منطقة بحر طبرستان . وبصرف النظر عما إذا كانوا عذراء أو مهاجرين ، فإنهم كانوا يتشبهون بثقافة البلد الذى يستقرون فيه مع التغير فيها . ويقع أول مكان سكنوه فى أقصى جنوب بابل . ويبدو أنهم طردوا بواسطة الفزاة إلى المستنقعات التى تحيط بالخليج العربى . ولقد أقيمت المدن السومرية (وأهمها أور) فى الجزء الجنوبى من ميزوبوتاميا ، فى إقليم سومر ، وهو الذى يطلق عليه اسم بلاد الكلدانيين . وكانت لكل مدينة آلهتها التى تحميها ، وملك يحكمها . وأقام السومريون السدود ، وكرسوا جهودهم للزراعة ، والقهام بنشاط تجارى واسع حتى الهند . وحضارتهم هى أولى الحضارات الميزوبوتامية . وهى قديمة قدم الحضارة المصرية ، إذ يرجع تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد . ولقد نشرها السومريون فى جميع أرجاء ميزوبوتاميا ، وابتنعوا الكتابة المسمارية .

وينتمى إلى هذه السلالة أيضا : اليميلاميون ، وسكنوا غرب إيران . والحوريون ، إذ أسست قبائل حورية فى شمال سورية عدة دول أهمها مملكة ميتانى التى ازدهرت نحو القرن الخامس عشر . والكاشيون ، وهم رعاة جبال نزلوا من سلسلة زاغروس للقضاء على الإمبراطورية البابلية الأولى ، وكان قادتهم من الهندوأوروبيين .

ووفد الساميون إلى ميزوبوتاميا نحو عام ٢٣٥٠ ق.م . وهم شعوب رحل قدمت من سوريا وشبه الجزيرة العربية ، وشارت دورا قياديا فى

حياة الشرق القديم . وينتمى إليها البابليون ، وفي وقت متأخر الآشوريون  
والمكثديانيون . كما سكنت فيما بعد شعوب سامية أخرى قد قامت في  
سوريا وفلسطين الكنعانيون والآموريون والفينيقيون واليهود . وفي الوقت  
الذي كان فيه فراعنة مصر يشيدون الأهرامات الكبرى ، كان الساميون  
الأوائل يقومون بتشييد بابل ، وآجادة (أو أكد) في بلاد أكد ، وهي الجزء  
الشمالي من ميزوبوتاميا . وينتمى إلى الساميين ، الشعبان الكبيران  
الذين سكنا ميزوبوتاميا ، وهما البابليون والآشوريون .

أما العناصر الهندوأوروبية ، وهي آخر الشعوب الوافدة إلى هذه  
البلقة فإنه يمثلها بصفة خاصة الحيثيون والفرس . وباستثناء الفرس ،  
فإن هذه العناصر لم تظهر في تاريخ الشرق القديم إلا في صورة  
ارستقراطيات قيادية تمثل أقلية تسود على سكان البلاد الأصليين . وعلى  
العكس من ذلك فإننا نجد لأول مرة في فارس الأخمينية شعباً بأكمله  
هندوأوروبياً من حيث القادة والرعية .

### ج - العامل الاقتصادي :

ومن المعلوم أن الرى كان الدعامة الأساسية لحياة البلاد الاقتصادية ،  
إذ أن الأمطار نادرة . ورغبة في زراعة الوادى بطريقة منتظمة ، شقت  
القنوات وحفرت المصارف وأقيمت السدود والخزانات . ومن ناحية  
أخرى ، فإن شهرة ميزوبوتاميا فيما يتصل بشئون التجارة وممارستها  
لم تكن أقل من شهرتها الزراعية ، بسبب ضالة مواردها في بعض النواحي ،  
وزيادتها في نواحي أخرى . ومن هنا نشأت التجارة مستهدفة تصدير  
«الفائض من الإنتاج ، مثل الشمع والفلال والحنطة والبلح ، واستيراد  
الضرورى من المواد ، مثل الأخشاب والرصاص والفضة .

### د - العامل الدينى :

وفيما يتعلق بالعامل الدينى ، نجد أن الميزوبوتاميين آمنوا بوجود عدد  
ضخم من المعبودات كانت جميعاً كائنات سماوية . وكان الإله السومرى  
هو «أنو» ، إله السماء ، ويعتبر لنا للإلهة . وكان يعرف بنجم واحد على  
حين كانت الآلهة الأخرى تكون فيلق النجوم . ثم تفنق الإله «مردوك»

البابلى على الاله «أونو» ، ولكن ضاع نفوذه بدوره فيما بعد على يد الاله «آشور» ، وهكذا كانت السيادة تكتب لاله الاقليم الذى تبرغ شمس .

ولم يكن المعبد في ميزوبوتاميا مكانا للعبادة فحسب ، بل كان كذلك عنصرا هاما للإدارة الزمنية . بل أن المعبد كان في العصر السومري ، مركز الحياة الاقتصادية والمنظم لها فلقد كانت حاصلات اراضى المدينة تؤول اليه على أساس أن الاله هو المالك الوحيد لها . فالمعبد هو الذى يقسم العمل وحاصلات الارض بحسب احتياجات الجماعة . وحتى بعد أن تجاوزت هذه المرحلة من الشيوعية الالهية ، استمر المعبد ، تحت إدارة أمين توريذاته (شنجو) بلعب دورا اقتصاديا هاما . فلقد احتفظ بالاملاك الشاسعة ، والمخازن لاستيعاب حاصلات اراضيه والقرايين واسلاب الحاربين . وتشهد كشوف الحسابات الخاصة بالمعابد الكبرى بمدى ثرائها ونشاطها الاقتصادى وادارتها اليقظة في جميع العصور . ولعل في بستان «دريجاس» الملوك لمعبد بيبور أكبر آخذ الامثلة الشهيرة والمؤيدة لذلك . وما زالت المعابد في العصر البابلى الجديد ، تعتبر مراكز هامة لتربية الحيوانات . ويستخدم المعبد عددا كبيرا من العمال الاحرار والارقاء . وهو يقوم بأداء وظيفة البنك والمعونات الاجتماعية ، بافراض النقود والحبوب . ويكون القرض أحيانا بالمجان عندما يقدم الى الفقراء أو المرضى . وفي الحالة العكسية فإنه يقدم عادة بغسادة أقل من السعر القانونى . وتتضمن بعض المناصب الكهنوتية مزايا مادية بحيث أن صاحبها يستطيع تأجيرها أو بيعها .

## ٢ - مصر :

### ١ - العامل الجغرافى :

يظهر وادى النيل بمثابة واحة معزولة . وتحميه الصحراء التى تحده من الشرق والغرب ، والبحر الأبيض المتوسط الذى يقع في شماله . وهكذا فإن مصر التى يصعب غزوها لهذا السبب ، لم تكن تدفعها الحاجة الى سيط نفوذها على ارض غير أرضها . ويسر لها هذا الوضع تطوير حضارتها في اطمئنان وثقة .

ونهر النيل مشهور بانتظام فيضاناته . وكان يلزم العمل الجماعي  
لامكانية السيطرة عليه وتنظيم الاستفادة منه . وادى ذلك الى قيام نظام  
الحكم الفردي . كما ان خصوصية وادبه كاذن العامل الاساسى لاستقرار  
سكانه فيه ، ونشأت روابط طبيعية فيما بينهم ، أوجدتها النهر ، فهو الذي  
يسر اتصال بعضهم ببعض ، باعتباره طريقا للمواصلات من الدرجة الاولى .  
فاللحاح النهرية قامت بدور اساسى فى تطور الجنس المصرى .

ويجب الا يخلطنا اتساع سطح ارض مصر (حوالى مليون كيلو متر  
مربع) ، اذ ان الارض المزروعة والقابلة للسكنى عبارة عن شريط بعذاء نهر  
النيل وعلى طوله ولا يزيد عن ٣٥٠٠ كيلو متر مربع . ولهذا فانها تتميز  
بكثافة السكان الموزعة لدرجة كبيرة ، فيما مضى وكذلك الان .

واذا كان وادى النيل الخصيب يتسم بالفق ، فان دلته على العكس  
خصبة وواسعة فى آن واحد ، ويفطها الماء عن طريق البحر الابيض  
المتوسط وفرعى النهر ، فهى فى نفس الوقت اقليم زراعى وبحرى .  
وتجارتها الخارجية تحتل مكانا هاما بجانب الزراعة ، بسبب سهولة  
اتصالها بالخارج عن طريق البحر . وهناك مراكز اقتصادية هامة ونشطة  
تتمو فيها بسرعة ، ومدن تختلف وسائل المعيش فيها تمام الاختلاف من  
تلك التى توجد فى الحياة الزراعية البعثة والمستقرة ، ويؤدى ذلك الى  
ظهور طبقات اجتماعية جديدة ، وبالتالي قانون جديد .

وهكذا فان شمال مصر ، الذى تنتشر فيه المدن ، عرف نموا اسرع  
بكثير من الوادى الزراعى للغاية . ومع ذلك فقد احتلت بعض مدن الوادى ،  
مثل «نبت» القديمة التى وجدت فى الموقع الذى قام فيه فيما بعد  
«كوتوس» و «طيبة» مكانة هامة واعتبرت من بين المراكز الحساسة فى  
مصر . ذلك ان النيل ، الذى يتصف بالمعق ، طريق سهل المواصلات ، فهو  
يربط البحر الابيض بالبحر الاحمر الذى يمكن ان تصل اليه التسوافل  
بواسطة الطريق الطبيعى المسمى «وادى الحمامات» ، مارقة بالمدن السالفة

الذكر ولقد زادت أهمية هذه المدن باكتشاف مناجم الذهب والنحاس الموجودة بجوارها .

واخيرا فانه من الطبيعي أن تضى أهمية خاصة على المكان الذى يتصل فيه فرعا النيل ويتم التقاء المسافرين من الشمال والجنوب ، حيث ساهم منذ القدم فى توطيد الروابط الطبيعية بين المصريين فى الجنوب والشمال ، وإيجاد تبادل واسع فى السلع تولدت عنه أسواق ومدن تجارية فى هذا المكان ، مثل «هيليوبوليس» ، و «منف» ، وفى وقتنا الحاضر القاهرة . ولم فيه أيضا التقاء العبادات الخاصة بقبائل مصر العليا ومصر السفلى ، مما ساعد على تكوين ديانة عامة وواحدة بالتدريج ، وشيد معبد فى «هيليوبوليس» كان يؤمه بانتظام ملاحون مارون أو فلاحون أو تجار أو جنود .

### ب - العامل الاقتصادى :

ويخلص مما تقدم أن موارد البلاد زراعية فى الأساس . وتكفل مياه النيل زراعة الشعير والقمح . وتقدم الدلتا الكتان . وازدهت الكروم منذ عصر مبكر . واستخدمت أوراق البردى فى صنع الحبال والشرائح وفرش الاثاث والنسيج ، ولكن بصفة خاصة فى الكتابة حيث نجد نموذجا لذلك منذ الاسرة الخامسة . وتمثل البساتين بالخضروات وأشجار الفاكهة .

وهناك أيضا تربية الحيوانات ولا سيما الثيران والخنازير والغراف والماعز والحمير . ولم يدخل الخيل مصر الا بواسطة الفزاة الهكسوس (نحو عام ١٦٥٠) .

ولم تكن توجد الاخشاب الجيدة فى مصر . واقتضى بناء السفن استيراد الخشب من لبنان ، والمنقولات الكهالية استورد خشب الينوس من السودان . وعلى العكس فان المعاجر ومناجم النحاس والفيرود توجد فى

سينا التى خضعت لحكم الفراعنة منذ الماضى السحيق . وكان يستغلها  
أسرى الحروب الذين أجبروا على أعمال قاسية للغاية .

وكان الذهب شائع الاستعمال . ورغم تكرار النهب ، فإن العدد الكبير  
من القطع التى عثر عليها فى المقابر لخير شاهد على ذلك . ولقد استغلت  
مناجم الذهب التى وجدت ما بين النيل والبحر الاحمر منذ عصر ما قبل  
الاسرات . ولكم لم تكن مصر تقدم فضة أو رصاصا . ويحتمل أن هذه  
المعادن التى تشهد باستخدامها مواد بناء المقابر ، كانت تجلب من سورية .  
ولم تجعل الدولة القديمة البرونز جهلا تاما ، بيد أن استعماله ظل على  
سبيل الاستثناء .

وتشهد المقابر بمهارة الصانع والفنانين . والمناظر المثلثة فى المصاطب  
والحجرات الجنائزية فى المقابر فى ظل الدولة القديمة لخير شاهد على ذلك ،  
كما أنها ، تكون من ناحية أخرى إحدى مصدرا هاما للامام بالحياة  
الاقتصادية والاجتماعية والمالية لهذه الفترة الاولى من التاريخ المصرى (١) .

والتجارة قديمة . فمنذ عصر ما قبل التاريخ ، وجدت علاقات مع  
آسيا الصغرى . ومن المؤكد وجود علاقات مع سوريا فى ظل الدولة  
القديمة ، وهى محتملة بالنسبة لكريت . وكانت القوافل تعبر الطريق الى  
النوبة والسودان لتجلب منهما الذهب وخشب الابنوس والعاج .

ولكن النشاط التجارى ظل محدودا فى الجنوب على وجه الخصوص ،  
ليس لان البلاد لا تنتج الكثير لتصديره بل لان الفرعون والمعبود ، ككبار  
ملاك ، يأخذون الكثير ويضعون بجزء من الانتاج لتشبيد المعابد والمقابر  
بمصاريق باهظة . ومن ناحية أخرى فانه فى الداخل ، حيث الاجرة التى

---

١ - انظر : Montet « P. » : Les scènes de la vie privée dans  
les tombeaux égyptiens de l'Ancien Empire, Strasbourg, 1925.

تقدم عينا لعمال الفرعون والمعابد ، ووجود الملكيات الكبيرة التى تكون فى حالة اكتفاء ذاتى لحد كبير ، تقلل أيضا حجم التبادل . وازاءه الخارج ، فإن مصر تعيش فى بعض الأحيان منطوية على نفسها وفى حالة اكتفاء ذاتى يدعم عزتها وكبرياءها القومى مع بعض شعور الكره للأجانب . وأخيرا فإنه فى الاسواق المحلية ، كانت المقايضة تمارس . ولم يظهر القرض الا فى نهاية الدولة الحديثة .

والتجارة فى جوهرها كانت فى يد الفرعون . فهو وحده الذى يستطيع أن يتصرف فى جزء كبير من فائض الانتاج الزراعى والصناعى ، ويستورد لأشباع احتياجات البلاد أو القصر . وهو وحده الذى يستطيع أن ينظم القوافل ويحميها .

ومع ذلك فإنه من المحتمل أن مدن مصر السفلى ، القريبة من البحر ، مارست التجارة بنشاط منذ الماضى السحيق ولكن مرت بفترة انكماش وتكوص فى تجارتها أثناء الازمة التى تعرضت لها الدولة القديمة .

وهكذا عرفت الدولة القديمة ، أبان مجدها ، اقتصادا مفتوحا بدرجة كبيرة ، ونشاطا صناعيا متنوعا ، وتجارة بعيدة . وفى نهاية الدولة القديمة وليس فى أولها يقتصر الاقتصاد على الأراضى . ولكن لا يجب أن ننسى أنه حينما تبدأ مصر فى افشاء تاريخها كان وادها ماضى يعد بالآلاف السنين .

### ج - العوامل السلالى :

ويرجع تاريخ الأدلة التى تثبت الوجود الانسانى فى مصر الى نحو ١٠ر.٠٠٠ سنة ق.م. كما هو الشأن بالنسبة ليزوبوتاميا . فلقد عثر فى مصر على بقايا للانسان الاول ترجع الى العصر الحجري القديم . ونحو عام ٧٥٠٠ - ٧٠٠٠ ق.م. : قطن شعب حامى مصر العليا . بينما احتلت بعد ذلك بقليل موجة من الفزاة الدلتا ومصر الوسطى ، وهم آسيويون يحتمل قدومهم من ميزوبوتاميا .

وننتهى حضارة هذه الحقبة الى عصر بداية استعمال المعادن . ويشتمل السكان فى ذلك الوقت بصيد الاسماك والطيور والحيوانات ، اذ أن الزراعة ما زالت غير معروفة . واماطت الحفريات اللثام عن بقايا لقرى ، ومقابر كان

الدفن يتم فيها وفقا لاجراءات دينية . واكتشفت بعد ذلك الزراعة التي تتطلب الاستقرار والتجمع . ولذلك أصبح ممكن مصر مزارعين . وتجمعوا في عشائر لكل منها اقليمها الخاص المعروف باسم المقاطعة . ويبدو أن مصر ، وهي بلاد منعزلة في العالم القديم ، لم تكن مكانا لاختلاط العديد من الاجناس كما حدث في ميزوبوتاميا .

#### د - العامل الديني :

ولقد لعب العامل الديني دورا أساسيا في تلويح مصر بصفة خاصة . ذلك أننا نلاحظ ارتباطا وثيقا بين الفكر الديني والفكر السياسي لدى المصريين ، وهم يعتبرون أكثر شعوب العالم تمسكا بالسلدين (كما قال هيرودوت) ، وهو ما يطبع الحضارة المصرية بطابع خاص . تكون الفرعون الها أو ابنا للاله ، كما سيلي تفصيله ، يعني أنه معصوم من الخطأ ، مما يتيح الخضوع التام لأوامره . ويعتبر ذلك من المسلمات الدينية التي لا تقبل المناقشة أو التشكيك فيها . كما أن تعلق المصريين ، أكثر من غيرهم ، وتفكيرهم الكمال فيها ، يفسر الأهمية التي أضفيت على التي أضفيت على بعض النظم القانونية ، مثل المؤسسات .

ومن المعلوم أن مصر كانت تتكون في عصر ما قبل التاريخ أو في العصور الاولى للتاريخ من مجموعة من القبائل التي تتخذ من عالم النبات أو الحيوان رمزا يدل عليها مثل الصقر ، والثعبان ، والنحلة ، ويطلق عليه علماء الاجتماع اسم النورم . وهي لذلك تسمى بالقبائل التوتمية . وتعتقد أنه أصلها ، ويقترب اسمها به ، وله صبغة مقدسة . لم اخلت هذه القبائل تتجمع وتكون مدنا لكل منها حكومتها ، وشارتها الرمزية التي تتعلق بوثن أو حيوان تعتبره إلهها يسبح حمايته على المدينة . وكانت المدن النواة الاولى للمقاطعات التي وجدت فيما بعد ، والتي توحدت سياسيا في اقليمين طبيعيين كبيرين : الدلتا (أو مصر السفلى) وتقدس الإله «ست» ، وكان يمسد على هيئة حيوان خرافي لا وجود له في مصر ، ويحتل أنه المقاب الذي عثر عليه في أعالي نهر الكفوف . والوادي (أو مصر العليا) ، وكان معبوده الإله حور ، وهو في الأصل الصقر .



ولقد تحققت وحدة القطرين على يد أمراء من مصر العليا في عهد الاسريين الاولى والثانية . ولذلك أصبح الاله «حور» ، اله السماء ، وابن أوزوريس ، الاله الرئيسى للبلاد في عهد الاسريين الاولى والثانية . وصار ملك القطرين صورة مجسدة له ، واختلطت التوائم المختلفة معا وتجلست في شخصية الملك . وتحت «الو المعقبة» الهليوبوليتانية (الشمسية) التى انتشرت قبل الاسرة الخامسة . بمدة طويلة (الاسرة الثالثة - الاسرة الرابعة) والقائمة على عبادة الاله «رع» اله الشمس في «هليوبوليس» بالقرب من منف ، أضيف الى اللقب «حور» الذى يحمله الملك ، لقب «رع» الذى يجعل منه حاكما للعالم ، فأصبح «حور رع» . وقد تحقق ذلك على يد مؤسس الاسرة الخامسة ، الذين يغلب الظن انهم ينتسبون الى كهنة الاله «رع» . ثم تخلص «رع» من ربقة «حور» وأعتبر الفرعون ابنا للاله رع ، ونصبح هو نفسه الاله «رع» حينما ينجب وريثه .

وقد تم هذا التطور خلال عصر الدولة القديمة . ومنذ الاسرة الثانية عشرة ، صار «آمون» اله طيبة ، وهو اله الشمس أيضا ، «رع» فى السلطان وأصبح اله الشمس معروفا باسم «آمون رع» . تماما كما حدث فى عهد الدولة القديمة حينما انتسب رع الى حور ، وصار اله الشمس يدعى «حور رع» . ثم خرج «آمون» على «رع» ، وأصبح «آمون» وحده هو اله الشمس . وأخيرا ، فإن «آمون» نفسه تعرض للهزيمة لفترة من الوقت على يد «آتون» رب أخناتون .

والمكانة التى يحتلها الاله آمون طوال عصر الدولتين الوسطى والحديثة خلعت على كهنته أهمية كبرى . وكانت هذه الطائفة كبيرة العدد ، وتضم كهنة وكاهنات ، وكانت مرتبة ترتيبا هرميا ، وفى قمة هيئة الكاهنات توجد الملكة ولم تكن قوة كهنة آمون تتمثل فى المجال الدينى والسياسى فحسب (كان لكبير الكهنة دور حاسم فى اغلب الأحيان فى اختيار الفرعون ، وهو مفسر الإرادة الالهية فى المجال القضائى ، كما أنه يشغل فى بعض الأحيان وظائف سياسية هامة . ولقد كان بعض كبار الكهنة وزراء أو حكام لمقاطعة طيبة) بل وكذلك فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى . ولقد كانت للمعابد ممتلكات كبيرة تكون أساسا من التهبسات الملكية والبحرية التى تدفعها الشعوب الأجنبية . ولم تكن أراضي المعابد تظهر فى قوائم الإحصاءات المتكررة للأراضي المصرية . وكان استغلال هذه الأراضي يكفله مزاولون تابعون للمعبد ، ويشرف على إدارتها عدد كبير من الأفراد . وكانت هذه الأراضي جزرا مستقلة من الناحيتين السياسية والاقتصادية

## الباب الثاني

الاعداث التاريخية المتعلقة بحفارات البحر الأبيض المتوسط  
( منذ فجر التاريخ حتى القرن الرابع قبل الميلاد )

### الفصل الأول

أشهر المراكز الحضارية في منطقة غرب آسيا القديمة  
المبحث الأول

#### ميزوبوتاميا

#### (الامبراطورية البابلية)

مال الميزوبوتاميون الى تكوين الامبراطوريات الثلاثة . غير انها لم تكن ثابتة ، وكانت مدة استمرارها قصيرة لحد ما . وادى ذلك الى عدم وجود وحدة مستمرة في التاريخ الميزوبوتامي بمكس ما هو ملاحظ في التاريخ المصري الفرعوني . ومنذ الالف الرابع ، مر تاريخ ميزوبوتاميا بتجاور حضارتين هما : الحضارة السومرية (آشائية) والحضارة الاكدية (سامية) وصلتا على التعاقب الى قمة المجد ، واتحدتا في النهاية تحت امرة الآموريين (أو الساميين الغربيين) في ظل امبراطورية بابلية عرفت باسم امبراطورية حمورابي . وبعد حقبة من الازدهار تعرضت البلاد للغزوات الأجنبية .

ومن ثم يمكن التمييز بين الفترات الآتية :

#### ١ - فترة سومرية بعثة (من الالف الرابع حتى عام ٢٣٥٠ قريبا) :

كانت الحضارة السومرية في الالف الرابع قبل الميلاد تسود الاطراف الثلاثة لميزوبوتاميا وهي من الجنوب الى الشمال :

١ - **سومر** : قامت مدنها على ضفاف الخليج العربي وعلى شاطئ الفرات . وكانت مربية على شكل نصف دائرة وهي : «أريدو» (أبو شهرين حاليا) ، «أور» (القسر) ، «لارسا» (سنسكرة) ، «أوروك» (الوركاء) ، وأبدها شمالا «لجش» (تللو) ، «أوما» (تل جوخا) ، «شوروباك» (فارة) ، «أسن» (موقعها لا يزال مجهولا) ، «نيبور» (نفر) .

٢ - **أكد** : تقع في شمال الاقليم السومري ومدنها هي «كيش»

(الاحيمر) . «سيبار» (ابو حسه) . اما موقع أكد «أو أجساد» العاصمة القديمة ، فلم يتعرف عليه حتى الآن . اما بابل (قرية الحلة) فلم تظهر الا في وقت متأخر .

٣ - **سويادقو** : (أشور في وقت متأخر) : اطلق هذا الاسم على الوادى الاعلى لدجلة وكان يحده من الجنوب الزاب الصغير .

والاحداث التاريخية للسومريين معروفة بدرجة قليلة . ويمكن الاعتماد على القوائم الاسرية المستخلصة من بعض الوثائق . وتدل هذه القوائم على وجود اكثر من حاكم ، واكثر من اسرة في نفس الوقت . وهذا يؤدى الى استنتاج عدم وجود سلطة ملكية رئيسية وموحدة تهيمن على كل الاقاليم الذى تقطنه الشعوب السومرية ، وتقدير انه من المحتمل ان هذه الشعوب عاشت في مدن متعددة محكومة من امر مختلفة . فيبدو ان التنظيم السياسى للسومريين احتلى ، لفترة طويلة ، المجال الشائع في الماتى السحيق ، وهو المتعلق بدويلات المدن أو الإمارات المستقلة التى تخضع لسلطان ملك أو أمير يتمتع بسلطات مطلقة مدنية ودينية .

وكان النزاع مستعرا بين دويلات المدن السومرية . وتحتل اسرة (اور) الاولى مركز السيادة خلال قرنين تقريبا . ثم تتلاى اسرة لجش لفترة من الزمن (فيما بين القرن الثلاثين والقرن الثامن والعشرين ق.م) . وحفظ كتاب لجش ، خلال الالف الثالث ، تاريخ اسرة لجش منذ مؤسسها اورنانشى حتى ثامن ملوكها اوروكاجينا . وبعد هذه الفسرة التى تمتعت فيها لجش بالسيادة ، استطاع لوجال زاجيزى امير اوما ، ان خضع المدن المجاورة ، لجش وأوروك ، ويؤسس امبراطورية سومرية في بلاد سومر جيمها . وهى لول امبراطورية سجلت في التاريخ ، رغم ان عصرها كان قصيرا . فلقد قضى عليها الاموريون ، وهم من الجنس السامى .

٢ - **فترة سومرية اكدية (٢٣٥٠ - ١٩٥٠) :**

انهارت الحضارة السومرية اذن تحت ضربات الساميين الذين غزوا ميزوبوتاميا ، واسسوا اسرة سامية في اكد (اجادة) ، وهى اسرة سرجونيق التى استمرت فيما بين عام ٢٣٥٠ و ٢١٧٠ ق.م. تقريبا . وانظ هذا الملك من اجادة عاصمة لامبراطورية واسعة ضمت ميزوبوتاميا وآسيا الصغرى ،

وجزءه من ستوريا ، وغرب إيران (عيلام) . وشغلت هذه الامبراطورية . مثلها في ذلك مثل امبراطورية لوجنالي ، بالفتوحات المستمرة . وسقطت في النهاية بفعل هجمات الجوتيين ، وهم من رجال الجبال القادمين من كردستان ، ودمروا اكد وأششور وبابل . وربما كانوا اول موجة من الكاشيين . وباضعافهم القوة السامية ، أصبح من الممكن ظهور رد فعل سومري فيما بعد . ولقد طردهم ملك مدينة «أروك» بعد فترة كانت لهم فيها السيادة (٢٤٧٠ - ٢١٢٩) . وعرفت لجش حينئذ تفسير ثنائية من الودهار في عهد الملك «جوديا» .

وقدم بعد ذلك الملك الخمسة لاسرة اور الثالثة (نحو عام ٢٠٨٠ - ١٩٥٠) التي باشرت اشعاعها على كل الشرق القديم . فالحفريات تشهد بانتشار ثقافتها ومنتجاتها الفنية ، حتى فارس وارمينيا وسوريا . وفي هذا دليل قاطع على وجود تجارة مزدهرة وواسعة بين اور وهدم البيلان . وتمثل أهمية اور الثالثة قسمة المهد السومري وآخر ازدهار للثقافة السومرية . ولقد بسطت سلطانها على الإقليم الذي كان خاضعاً من قبل لسيادة اسرة اكد . وكان ملوكها يحملون لقب «ملك سومر و اكد» . ويعتقد أن اور كانت لعذة مزات عاصمة ملك يحكم اقليم واحداً . ولم تعد تحت سيادة هذه الاسرة بسيادة مجموعة من الاسر التي حاولت الاستيلاء على السلطة على التعاقب .

### ٣ - فترة بابلية (١٩٥٠ - ١٥٢١) :

كانت الفترة السابقة تمثل مرحلة انتقال وفي نهايتها دمر العيلاميون مملكة اور ، ودخل ميزوبوتاميا افواج جديدة من الاموريين القادمين من شبه الجزيرة العربية وكنعسان . وكونت اسر جديدة ذات صبغة سامية المالك السومرية الجديدة في اسن ولارسا . وهكذا ازداد التأثير السامي تحت ظل الاسرتين المعاصرةين اسرة اسن واسرة لارسا ، النيشتين عن تقسيم مملكة اور ، وهما بمهدان قيام الامبراطورية التي ستضم كل البلاد الواقعة بين فارس وسوريا والخليج العربي أي كل ميزوبوتاميا ، والتي حينئذ تستهنا تولوا الاسرة البابلية الاولى نحو عام ١٨٣٠ - وأصبحت بابل في عهدها أهم مدينة في ميزوبوتاميا . وكون أشهر هؤلاء الملوك ، وهو حمورابي . امبراطورية متراصة الاطراف استمرت حتى مجيء الغزو الآري

التي شنه الحيثيون . فاحل تركيز السلطة محل توليها على دويلات المدن التي كانت تصارع على الدوام لاستعادة زعامة ليست ثابتة . ويعتبر هذا التركيز ظاهرة جديدة في الشرق القديم ، وعن مظاهره استبدال حكام بالامراء المحليين ، والتوحيد التثريسي في القلاع ، وصيرورة الاكديّة للغة الرسمية . وتناول التغير المعبودات فغلبت فاضبحت عبادة مزدك اله بابل ، دين الدولة ، واستبدلت بذلك آلهة المدن القديمة . ولا شك أن ازدهار الحضارة البابلية في ظل أسرة حمورابي ، ودرجة الأتقان التي بلغتها أنظم حينئذ ، وكثرة الآثار التي خلفتها هذه الفترة الدائمة الصيت ، وتحقيق ادماج عناصر الثقافة القانونية السومرية والأكديّة ، بدفع الباحثين الى اعتبار هذه الفترة بمثابة العصر الكلاسيكي في تاريخ الشرق القديم .

#### ٤ - فترة ذبول وانحلال اعقبتها صحوة قصيرة :

بعد بضعة قرون من الانهيار الذي وضع بابل في مركز للصعوبات بالنسبة للعالم القديم ، تعرضت الامبراطورية البابلية لكارثة لمدة طويلة من الوقت ، إذ هجم عليها من لشعوب الكاشية القادمون من أوربد عن طريق البسفور واسسوا مملكة إقطاعية في آسيا الصغرى . ونصوا بغارة واحدة على الأسرة الامورية في بابل . كما هجم عليها من الشرقي الكاشيون ، واستفادوا من الفارة التي شنتها الحيثيون . فبادوا على بابل ، وظلوا محتفظين بالسلطة حتى القرن الثاني عشر .

وتنسم فترة الاحتلال الكاشي لبابل بالوحشية والبدائية . وحملت بابل اسم كادوندياش . ولم تعد مركزا لجلب الانبساط . ولم يستفد الكاشيون الا بصعوبة من الثقافة الواسعة التي كانت لدى الشعوب الفلوية على امرها ، وجلبوا اليها كوفيا لاصح إلى الحصان والعربة الحربية . وعاصر السيطرة الكاشية اضطحال استعمال الكتابة . ولم يتخفف عن هذه الفترة أية وثيقة تستأهل الدراسة .

ولقد ادى زوال سيطرة بابل على المنطقة الى انتقال مركز الاهتمام الى مصر والامبراطورية الحيثية من جهة ، وإلى السماح للبلاد المجاورة بأن تؤكد استقلالها وتبنى أشكالاً ثقافية خاصة بها من ناحية أخرى . ففى البقعة المجاورة مباشرة لبابل ، شهدت الممالك الحورية في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الرابع عشر حضارة كشف الخراب عن مظهرها

القانوني بواسطة لوحات أوابخا (كركوك حاليا) ، بين نهر دجلة وجبال زاغروس ، ونوزي عند سفوح الجبال على الحدود الإيرانية . وهناك من الوثائق ما يدل على وجود سلسلة من الإمارات الحورية التابعة لمملكة ميتاني ، وتأخذ صورة سور يقع في شمال «الهلال الخصيب» على أوابخا شرقا ، حتى البحر الأبيض المتوسط غربا .

وهكذا لم تعد بابل في النصف الثاني من الألف الثاني قسوة تدكر ، واستمرت ثن من الاحتلال الكاشي . وتمرضت ميزوبوتاميا لازمة اقتصادية واجتماعية . وادى تراكم الرمال بفعل الرياح في دلتا نهري دجلة والفرات الى أبعاد المدن عن البحر ، وذبولها نتيجة لذلك . وقسمت البلاد الى أقطاعات صغيرة . وجاهدت بابل في سبل الاحتفاظ بدور السوق لتبادل السلع بين سوريا وفلسطين من جهة والهند من جهة أخرى .

ونحو عام ٩١٧ ، انهالت الأسرة الكاشية في بابل تحت ضربات الملك العيلامي شوتروك فاخونتي ، ولقد خلفتها عدة أسر من سكان البلاد الآشوريين . وقامت هذه الأسر بمشقة هجمات الآراميين والآشوريين المتكررة ، وهما كانا في نهضة منذ القصر التاسع - وفي عام ٧٣٢ ق.م. استولى الآشوريون على بابل وكونوا إمبراطورية شملت أرجاء آسيا الصغرى في أواسط القرن الثامن ، وفتحوا مصر (٦٧١ - ٦٦٥) . واستطاع سيالكسار ، ملك الميديين أن يستولى على نينوى عاصمة الآشوريين ، بفضل تحالفه مع نبوبولاسر البابلي .

وساعد سقوط الإمبراطورية الآشورية على بث الثقة البابلية من جديد وعودتها التي مجدتها القديم . وأسس الملك نبوبولاسر الأسرة الكلدانية في بابل ، وتسمى أيضا الأسرة البابلية الجديدة . ووسع البابليون ، في ظل هذه الأسرة ، من فتوحاتهم ، ودمروا عاصمة ملك يهوذا وسادوا على سورية وفلسطين وبيت المقدس ، ووصلوا حدود مصر .

بيد أن عمر هذه الأسرة كان قصيرا ، ولكنه مزدهر (٦٢٢ - ٥٣٩) . وتمثل الحضارة الكلدانية ، بجانب حضارة الإمبراطورية الحورية ، الحضارة الأكثر ازدهارا ومعرفة في الشرق القديم .

واختفت الأسرة الكلدانية حينما استولى سروس الفارسي على بابل

في عام ٥٢٩ ، وأوقع في الأمر نبونيد ، آخر ملوك هذه الأسرة . وأصبحت بابل جزءا من الامبراطورية الفارسية . وفي عام ٣٣١ ، هزم الجيش الفارسي على يد الاسكندر الأكبر ، وصارت ميزوبوتاميا بالتالي جزءا من امبراطوريته . وعاشت في نهضة وازدهار مدة قرنين من الزمان في ظل السليوقيين .

## البحث الثاني

### الامبراطوريات الحيثية والآشورية والفارسية

#### الطلب الأول

في

#### الامبراطورية الحيثية

لم يكن الحيثيون معروفين حتى أوائل هذا القرن الذي نعيش فيه إلا بطريقة مبهمّة وغير محددة ، من خلال بعض الاشارات التي وُردت في العهد القديم ، وبعض النقوش البابلية والآشورية والمصرية .

ففي الاصحاح العاشر من سفر التكوين ، يرد ذكر حثا ، ابن كنعان . ويدخل ابناء حثا مع الاموريين والحيثيين في نطاق الشعوب الكنعانية. وفي الفقرة السادسة من الاصحاح السابع من سفر الملوك الثاني ، يتحدث عن الآراميين الممسكون حول السامرة وعن الفرع الذي تملكهم بسبب ان هوذا ، ملك اسرائيل استأجر ضدهم ملوك الحيثيين وملوك المصريين ٢٠ ولقد فسر هذا النص من قبل بعض الدارسين على انه مخالف لاحداث التاريخ . وهناك فقرات اخرى من العهد القديم تتحدث عن للحيثيين .

وتذكر النقوش البابلية والآشورية كثيرا الشعب الحيثي القوي ، ودولة الحيثيين أو حثي ، حيث كانت هناك علاقات مستمرة وحملات جريية بين هذه الشعوب في الالف الثاني والالف الأولى . وكما سبق أن رأينا ، فان نهاية الأسرة البابلية تمت اثر غزو حيثي مؤقت ، استفاد منه الكاشيون .

كما تشير النقوش المصرية التي يرجع تاريخها الى الأسرة الثامنة

عشرة ، الى مملكة الحثيين القوية (اطلق عليهم لما الاسم نسبة الى العاصمة حاتوس) . وكان المصريون في علاقات ستمرة معهم من القرن الخامس عشر حتى القرن الثالث عشر قبل الميلاد . وفي حملة على الفرات ، وصل جمعهم الاول الى منطقة يحتمل انها نينوى ، ويصف كيف انه وجه نفسه في مواجهة «ملك الحثيين» . ولقد اعتبر هذا الشعب بمثابة خطر مستمر لفترة طويلة . وكان يتحدث في عهد تحتمس الثالث عن الحثيين الكبار والصغار . ويحتمل ان سبب ذلك هو الرغبة في تمييز من كان يعيش في الجزء الشمالي عن كان يوجد في الجزء الجنوبي ، وكان تحتمس الثالث يتلقى الجزية من ملك «مملكة حاثي الكبيرة» . وعند موت هذا الفرعون كانت الامبراطورية المصرية تقع حدودها في الشرق والشمال عند بلاد الحثيين الكبيرة . ولقد بدأ تحتمس الرابع بحملة ضد الحثيين ، اعقبها عدة حملات عسكرية فاجحة ، ليكسر كل يوم الحثيين بشنها ، أحدهما على الآخر بين العين والحين . ومن بين أشهر هذه المعارك ، معركة قادش في فلسطين التي ذكرها رمسيس الثاني في نقش يصورها، ويظهر فيه الجنود الحثيون بمسافات جنسية تختلف عن تلك الخاصة بالمصريين ، والآشوريين ، والبابليين .

ولم المدي من هذه الشواهد التي تذكرنا بالحثيين فقله ظلت حضارتهم خاضعة بالنسبة للداوسين ، حتى ان أحد المؤرخين في نهاية القرن الماضي ، بتجميعه بقايا الآثار المتخلفة عن الحثيين ، استطاع بحق ان ينفذ امبراطوريتهم «بالامبراطورية النيبية» . وهي تقدم مثالا نموذجيا لامكانية نمو حضارة محلية بأكملها عن التاريخ الاساني .

وادت بعض الاكتشافات التي تحققت في بداية هذا القرن ، على يد بعثة المانية في موقع عاصمة الحثيين ، وهي حاتوس (قرية بونغاز كوى حاليا ، على بعد ١٥٠ كيلو متر تقريبا شرق اققرة) ، التي كانت غير معروفة حتى ذلك الوقت ، الى تسليط الضوء على هذا الشعب الذي ظل مجهولا لاجيال طويلة واخبرته من غلام النسيان . فقد وجدت بين انقاض هذه المدينة دار المحفوظات الخاصة بملوك الحثيين ، التي تحتوى على ١٢٠٠٠ لوحة وكسرات متنوعة مكتوبة بحروف مسمارية ، فضلا عن عدد كبير من النقوش .



ومن الثابت الآن ان الحيثيين قدموا من اوربوا الى الشرق عن طريق  
البسفور نحو عام ١٦٥٠ . واستقروا في آسيا الصغرى ، ولعبوا دورا هاما  
في تاريخ البحر الابيض المتوسط . كما ساهموا كثيرا في وضع الحضارة  
الشرقية في اتصال مع الحضارة الغربية . وقاموا بدور الوسيط ما بين  
هاتين الحضارتين . وان كان قد شاركنهم شعوب اخرى في اداء هذا الدور .

وكان الحيثيون يمثلون قوة كبيرة خلال قترئين : عصر المملكة الحيثية  
الاولى ، التي امتدت من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٦٥٠ تقريبا (ولقد اُتُفِرَوا  
على بابل في عام ١٦٥٠ كما قلنا) . وهذه الفترة غير معروفة بدرجة كافية .

وابتداء من عام ١٦٥٠ ، حاول الحيثيون توسيع نطاق سيادتهم  
باستمرار . واسسوا امبراطورية ثانية استمرت من القرن السادس عشر  
حتى نحو عام ١٢٠٠ . وهذه الفترة معروفة بدرجة اكبر ، بفضل الوثائق  
الوفيرة التي عثر عليها بين انقاض القصر الملكي في بوقاز كوي كما قلنا ..

وخلال القرن الرابع عشر ، تمكن الملك موبيلولوما (١٢٨٨ - ١٢٥٠)  
من ان يعيد النظام الى نصابه في الداخل . ويحصل من الهيتانيين (وهم ،  
مثل الحيثيين ، من اصل آري ، وكانوا قد قاموا بتأسيس امبراطورية  
استمرت من القرن السادس عشر حتى القرن الرابع عشر ) وهي غير  
معروفة جيدا وتعرضت لضربات الاشوريين والحيثيين ) ، مجرد اتباع له .  
ويتدخل في سوريا ، وسوف ينجم عن ذلك صراع طويل مع المصريين .

وتقطع فجأة مجموعة الوثائق التي لدينا عن الحيثيين بعد عام ١٢٠٠  
بقليل . ذلك ان الامبراطورية الحيثية انهارت بدورها بواسطة غزو الشعوب  
القادمة من الشمال ومن البحر ، ذلك الغزو الذي امتد حتى مصر .

## المطلب الثاني

### في

## الامبراطورية الاشورية

تعتبر آشور ، وهي منطقة جبلية تضم الحوض العلوي لنهر دجلة ،  
مركز البلاد . ونيوى هي العاصمة . والاشوريون ساميون ، ومحاذيون  
اقوياء . وتعرف الحقبة الاولى من تاريخهم عن طريق الآثار التي عثر عليها

في المستعمرات التي أسسوها والبيوت التجارية التي أقاموها في آسيا الصغرى ، خارج إقليم آشور ، في بداية الألف الثاني . وهناك خرائب لها في «كاتس» تبعد اليوم «كوليبي» - وفي «انكووا» . وتقع هذه الأماكن في شمال قيصرية . وتم اكتشاف مجموعة من اللوحات المسماة باللوحات الكبادوشية ، نسبة إلى المنطقة التي وجدت فيها ، حيث شيد فيها التجار الآشوريون مستعمرة . كما وجد عدد كبير من الوثائق التجارية والمراسلات بين هذه المستعمرات وآشور . ذلك أن هؤلاء التجار كانوا يعتبرون آشور بمثابة الوطن الأم ، ويحرصون على الحفاظ على الثقافة والعادات الآشورية القديمة ، حتى ولو أنهم يعيشون بعيدا عن منطقتهم الأصلية .

ولقد أخذت القوة الآشورية في النمو منذ القرن الرابع عشر ، رغم ظهور بعض فترات اضطلال . وكان يتعين على الملوك الآشوريين الدفاع عن أراضيهم في مواجهة قبائل البدو المهاجرة . وأدى الوضع الجغرافي للإقليم الذي كان في البداية تحت سيطرة الآشوريين ، وخطورة جيرانهم إلى أن يكون تنظيم مجتمعهم قائما بالضرورة على أسس عسكرية . فالطابع العسكري هو الخصيصة الأساسية لهذا التنظيم . وهذا يفسر سبب ظهور الآشوريين في القرون الأولى من تاريخهم بمثابة شعب منظم تنظيمًا عسكريًا قويًا ، ولكنه أقل من البابليين من حيث الثقافة والمدنية .

وبدأوا سياسة الفتوحات بالهجوم على عيلام . ووصلوا إلى ذروة قوتهم في ظل الإمبراطورية الكبرى بداية الألف الأول . ففي الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٦١٤ ق.م. ، استولى الآشوريون على كل آسيا الغربية تقريبًا ، و«تورية» و«قلمطن» ، وبابل (٧٣٦) ، ودمروا ملك إسرائيل في عام ٧٢١ بالاستيلاء على مدينة السامرة . وفي عام ٦٦٦ ، استطاع آشور بانيبال الاستيلاء على مصر ، ولكن تهررت مصر بعد مضي ثلاث سنوات . فهي التي أعطت إشارة الثورة في عام ٦٦٣ ، وتبعته في ذلك سائر الشعوب الخاضعة للآشوريين خلال القرن السابع .

ومهما يكن من أمر ، فإنه من الثابت أن تأسيس الإمبراطورية الآشورية الكبيرة يرجع بصفة خاصة إلى القرن الثامن بمقدم السرجونيين (٧٤٥ - ٦١٦) ، وأشهر ملوكهم سرجون الثاني (٧٢٢ - ٧٠٥) المعروف بحولياته ، وابنه سنحاريب ، وأخوه ملك عظيم لآشور ، والذي بقيت ذكراه في

الاساطير آشور بانيبال (٦٧١ - ٦٦٥) ، وصحح اسمه في اللغات الاوروبية الى سردانا بالو ، وكان بلوغ ذروة الامبراطورية في ظله ، ابدانا بنهايتها التي لم تكن بعيدة .

ولقد سبق القول ان هذه الامبراطورية الاشورية التي شملت الشرق كله كانت ذات طابع عسكري بحت . فهي ليست معاملة للامبراطورية البابلية او المصرية . فقد وجدت الشرق القديم غفولاً سياسياً دون ان تمنحه وحدة حضارية ، فلم يخلق اي حضارة محامية . لو كان البابليون يفرضون انفسهم بالقوة ، ويشرعون المذابح ، والحروب بالنسبة لهم غاية في ثمنها ، ويشنونها دون اعلان منبج ، لا يقتلون المهزومين ، ويطلقون الباقين على قيد الحياة ، ويقيمون محلهم مستعمرات آشورية . ولتحفظ عاصمتهم بكل ثروات الامبراطورية ، وادت قسوتهم الى انصراف الشعوب المهزومة عنهم واشغال نار الثورة . وتنقض امبراطوريتهم قطاعة في عام ٦١٢ . اذ دمرت نينوى بواسطة البابليين المتحالفين مع شعب جديد ، لم يكن معروفا حتى تلك اللحظة وهو الميديون (آريون) ، قدموا مع الفرات في نهاية الالف الثالث واستقروا في شمال غرب ايران ، وكانت عاصمتهم تسمى اكبتان ، وهي الآن حمدان . وبدأوا الحروب الطويلة التي انتهت بتدمير الامبراطورية الاشورية ، ودخلوا بذلك التاريخ . ولعن الجميع هذه الامبراطورية ، وامتدح العهد القديم ، في صفحات مشهورة ، شعورا بالارتياح ، كان عاما بدون شك .

### الغلب الثالث

#### ل

### الامبراطورية الفارسية

الفارس ، مثل الميديين ، آريون ، وقدموا مثلهم في نهاية الالف الثالث واستقروا في جنوب ايران . وكان الفرس تحكمهم الاسرة الاخمينية . واهم ملوكهم مئوس الذي حقق الوحدة ما بين الميديين والفارس ، واستولى على سرديس في عام ٥٤٦ ، فاضيا بذلك على مملكة ليدية ، وعلى بابل في سنة ٥٣٩ ، مدعرا بذلك مملكة الكلدانيين . وبمثل هذا التاريخ نهاية السيطرة الساجية على آسيا ، وانصراف الآريين . واستولى خلفه ،

قمبيز ، على مصر في عام ٥٢٥ . ثم أتى داريوس (دارا الاول : ٥٢٢ - ٤٨٦) ، ويمثل حكمه ذروة مجده الاسرة الاخمينية ، ومن بعده جاء اكركسيس (٤٨٦ - ٤٦٥) ، ثم أرتا اكركسيس ، الخ ، لمجد

وكانت الامبراطورية الفارسية والسعة للغاية ، فهي اكبر الامبراطوريات التي صيغت فنانها خلال ما سبق من استعراض تاريخي . وبلغت أقصى ما وصلت إليه على يد داريوس . ففضيلا عن بلاد الفرس ، امتدت الامبراطورية جهة الشرق حتى الهند وتركستان الحالية . ومن جهة الغرب ، كانت تغيب كل أراضي المجرى وجميع المضائق ، وسورية وفلسطين ومصر ، الخ . ومع ذلك استعادت مصر ، ابتداء من عام ٤٥٤ . استقلالها . وحكمتها ثلاث أسر وطنية ، من الاسرة الثامنة والعشرين حتى الاسرة الثلاثين . ثم استولى عليها الفرس من جديد لمدة عشر سنوات ، من عام ٣٤٣ حتى عام ٣٣٣ .

ولقد قام الفرس بتنظيم امبراطوريتهم . وأحلوا نظاما يتسم بالمعادلة محل النظام الذي انتهجه الآشوريون ، والذي كان يتسم بطابع القسوة والوحشية . وحسبوا الشرق من غارات البدو الذين كانوا يشنون فيه الخراب من آن لآخر عبر القرون .

بيد أن تدخل الاخمينيين في أوروبا أحدث رد فعل عدائي من قبل الافريق . فلقد كان يتوجب على داريوس ، مدفوعا باعتبارات اقتصادية . أن يختار بين امرين : إما أن يترك مدن أبونيا ومصر التي كانت تعد من بين المناطق الأكثر انتماسا في الامبراطورية ، والتي تحوّل نشاطها الاقتصادي تجاه البحر الأبيض المتوسط ، وكانت بالتالي على علاقة وثيقة بالاقتصاد اليوناني ، وسوف ينجم عن ذلك أن ينكمش النشاط الاقتصادي للامبراطورية الفارسية في حدود القارة ، وتصر بالتالي مجرد امبراطورية بحلوية . وإما لكي يحتفظ بهذه الأراضي وبالنشاط الاقتصادي البحري ، يتعين عليه حينئذ أن يفرض احترام الامبراطورية على الافريق . وقد دخل في صراع مع الافريق بسبب اختياره الطريق الثاني . فاشتعلت الحروب المبدية الاولى ، وأصيب الفرس بالفشل في مراتون (عام ٤٩٠) . وكانت وراء الحرب المبدية الثانية التي قادها اكركسيس ، بجانب الاعتبارات الاقتصادية الهائلة المذكور ، اسباب وطنية تنحصر في وجود مواجهه بين

الفرس والإغريق . وانتهت بهزيمتين كبيرتين في سلامين (سنة ٤٨٠) وبلانيز (سنة ٤٧٩) .

وكان نتيجة ذلك ، بالنسبة لفراس ، فقدان ايونيا ، وانعزال قارى . وتخلت بمقتضى سلام كالياس (سنة ٤٤٩) عن لعب اى دور في العالم الاغريقى . أما فيما يتعلق باليونان ، فان الحروب الميدية ادت الى رفع شأن أثينا ، وسيادتها خلال شطر كبير من القرن الخامس . وفي النهاية ، يستعبد الامبراطورية الفارسية ذلتها تحته فيربانت الاسكندر المقدونى . ففى عام ٣٣٤ بمدهموقعة اديبيساله ، باتشور ، بين الجيش الفارسى بقيادة داهل الله والجيش الماسونى تحت امره الاسكندر الاكبر ، هزم دارا الثالث ومات فى سنة ٣٣٠ . وكانت هذه هى نهاية الامبراطوريات الشرقية .

### المبحث الثالث

#### سوريا وفلسطين

وفدت شعوب حديثة نسبيا واقامت فى هذه الرقعة من اشرق القديم . واذا كان ليس لها اعتبار من الناحية القديمة ، غير انها فى غاية النشاط . وضيق بلمب دور من الدرجة الاولى على الصعيد الاجتماعى ، والاقتصادى ، والثقافى ، فى الشرق دون ان تصبو الى سيطرة سياسية واسعة .

وكانت هذه المنطقة خالية من كل قوة سياسية كيرة ، ولذلك كانت محل اشتهاه الامبراطوريات . فهى حقل للتنافس ما بين المينانيين والبيثيين من جهة ، اذ انهم كانوا ينتهجون سياسة توسعية ، وبين مصر من جهة اخرى ، اذ انها كانت مهتمة بتغطية نفسها فى الشمال . ونجم عن ذلك اصطدامات عسكرية ، وفى النهاية تحالف وتقسيم لمناطق النفوذ ، كما سيلي تفصيله .

### المطلب الاول

#### فى

#### التيهاتيين

استقر على سواحل سوريا شعب سامى نشط ، يشغل بالتجارة والملاحة النهرية والبحرية ، وعنى بم الفينيقيين . وقاموا بتشييد مدن

بجارية مستقلة في القرنين الخامس عشر والرابع عشر ، وتنافس كل منها الأخرى . وهتم بتحقيق الكسب التجاري أكثر من السعى وراء التنفوذ السياسى ، وخضعت لفترة طويلة لسيادة مصر وارتبطت معها برباطة النجدة . والفينيقيون لم يحققوا الوحدة السياسية مطلقا ، بل ظلوا مقسمين إلى مدن صغيرة أقيمت كلها على الساحل . وأقدم هذه المدن هى : أوجاريت ، وأراد ، وببيلوس ، وبيروت ، وصيدون ، وتير .

وأكثر هذه المدن ازدهارا هى : أوجاريت ، وقامت صلات بينها وبين مصر منذ القدم . وسبق أن رأينا أنه قد أجريت فيها حفريات هامة للغاية في هذه السنوات الأخيرة ، وهى الآن في طريقها إلى النشر والدلالة . وببيلوس ، وهى مدينة تحتل أهمية خاصة نتيجة لاكتشاف حروف الهجاء ، التى شوهدت فيها لأول مرة . فتباوت أجيران ، ملك ببيلوس ، والذي يعود إلى القرن الثالث عشر (تقريباً) عليه مونتية في ببيلوس في سنة (١٩٢٢) ، هو الذى يحمل أول كتابة بالحروف الهجائية .

غير أن الأزدهار الذى تمتع به أوجاريت وببيلوس في الماضي ، انتهى لما في محيط الألفه الأول . وعلى العكس فإن أكثر المدن الفينيقية قوة في تلك الفترة ، صيدون ، وتير بصفة خاصة . فلقد تمتع تير بتفوق بحري في القرن الماشر . وكان البحارة الفينيقيون يصبرون البحر الأبيض المتوسط . ووصلوا إلى جبل طارق ، وهبطوا على طول ساحل المغرب الواقع على المحيط الأطلسى . وأسسوا مستعمرات عديدة أشهرها قرطاجنة التى تأسست في عام ٨١٤ ق.م .

ويرجع السبب في انحدارهم إلى العبء الثقيل من الجزية الذى فرضه الإغريق على هؤلاء الشعوب . ولعلنا علمنا من تجارة آسيا الصغرى ، بسبب نظام الاطلساع الذى كان يشود دول هذه المنطقة . ولذلك فإن الفينيقيين بحثوا عن مخرج لهم باتجاههم نحو الغرب . ويمثل اكتشاف الفينيقيين للغرب حدثاً تاريخياً هاماً شبيهاً في أهميته باكتشاف الأمريكتين في القرن الخامس عشر الميلادى .

وظهر عالم جديد ، قدم الفينيقيين الفينيقيين ، والنحاس ، والتصدير ، والعبيد . وسمح لهم ببيع حاصلات مصر وتوابل الهند في هذه البلاد البعيدة . ففي اللحظة التى كانت آسيا تنكض فيها في ركود الانقطاع ، كان الغرب يفتح لأكثر مدنها مغامرة ، وأما جبهة امكانيات غير محدودة .

## المطلب الثاني

### في

## الفلسطينيين والآراميين

### ١ - قبائل الفلسطينيين :

يستقر الفلسطينيون لهذا بين سورية والبحر الأبيض المتوسط ، على الساحل الجنوبي ، ويحتفظونهم قدموا من جزيرة كريت ، ويتنمون إلى الشعوب القديمة التي كانت يسكن اليونان فيما قبل التاريخ . وكانوا في البداية محاربين رحل ثم أقاموا على ساحل فلسطين . وكوّنوا قبل سنة ألف بقليل تحالفا كانت مدنه الرئيسية : غزة ، واسقلون ، وأشدود . ونجحوا في سحق إسرائيل ، ولكنهم أصبحوا بدورهم تابعين لليهود ، بعد هزيمتهم بواسطة شاول وداود ودخلوا في خصام مع الآشوريين ، واخضعوا من التاريخ منذ القرن السابع . والافريق هم الذين ظلموا على بلادهم والبلاد الممتدة خلفها اسم فلسطين ، نسبة إليهم .

### ٢ - الآراميون :

يستقر الآراميون في سورية . وهم ساميون ، كانوا في أول الأمر شعبا رحلا . وهو شعب حديث ، حياته الثقافية واسعة ، ويقتبس أفكاره من كل جانب (بابل ومصر) . وقبائله متكبرة ومتشاجرة ، وتتنازع الخيمة بينها سيادة غير مستقرة . وكون الآراميون بمالك صغيرة عديدة (أكثر من ٢٢ مملكة في لحظة من اللحظات) ، مستقلة كل منها عن الأخرى في القون العاشرة وأهمها مملكة دمشق . وكانت الآرامية هي اللغة التي يتحدث بها في سورية ، وقد لها هيبتة عظيمة مزدهرة . إذ أصبحت ، نحو القرن السابع ق.م. ، اللغة العامة لكل الشرق القديم ، وظلت كذلك لمدة تتجاوز الألف عام ، وحتى الفتح العربي .

## المطلب الثالث

### في

## اليهود

كانوا يمثلون جزءا من موجة الامتداد السامي للآراميين . ولقد نزلوا من جزيرة العرب في الألف الثالث . وعاشوا في البداية عيشة الرعاة

الرجل . ويحتمل أن يكون نروجهم إلى مصر ، وقصة يوسف وموسى ، يعاصران غزو الهكسوس لمصر (القرن الثامن عشر - القرن السابع عشر قبل الميلاد) الذي اجتذب معه شعوبا سامية ، وعادوا بعد ذلك إلى الإقامة في كنانان . وتميزوا عن الفروع الأخرى للشعوب السامية بدعوتهم إلى أنهم شعب الله المختار ، وبتحالفهم مع الإله «يهوة» . «يهوذا» = «يهوذا»

و. يسمح لنا سير التكوين في العهد القديم بالإلمام بحالة المجتمع اليهودي في بداية الألف الثاني . ورغم أنه لا يعتبر دليلا معاصرا لهذه الفترة ، فهو يرمم مع ذلك صورة متناسقة تماما لحياة الرعي البدائية لا بحيث أنه يمكن قبوله كمصدر جديد بالثقة .

ويقسم التاريخ اليهودي إلى ثلاث فترات :

### ١ - العصر الأبوي :

وفيه يسود نظام القبيلة . فلقد ظهر اليهود في بداية الألف الثاني في شكل مجموعات من القبائل الرحل ، التي تعيش في الضياع ، معجماتها قائمة قائمة على تربية قطعان الأبل ، والأغنام ، والخنازير . وتنتشر القبائل حينما يزداد عدد أفرادها ، وتكثر القطعان ، بحيث لا تكفي رقعة الأرض المأهولة فيها لحبيبتهم ، فيتحولون في غرب آسيا في كل اتجاه . ولم يكن اليهود أبناء «عدييين كبار» . وكانوا في حاجة مستمرة إلى كمية من الماء الكافية لعمل في حوزتهم ، وعاشوا على حدود الصحراء ، في مناطق شبه صحراوية .

ويرأس القبيلة شيخها . وكان يتمتع بسلطة مطلقة . فهو المجمع على جميع شؤونها وإلزامها وكاهنها . وتضمن القبيلة مجموعة من الأنس ، لكل منها رئيس من الذكور ، وهذه هي الأسرة الأبوية . وهذا النظام هو الذي كان سائدا في عصر إبراهيم ، حيث يجذب اليهود بفيكون حينئذ في الجزء الجنوبي من ميزوبوتاميا . ولقد نجح إبراهيم اسماعيل واسحق . وولد لإسحق ولدان هما عيسو ، ويعقوب . وانجب يعقوب أو إسرائيل اثني عشر ولدا ، أشهرهم يوسف . وهذا الذي أدخلت من اسمه كلمة «يهود» . وهذا هو أصل تسمية إسرائيل . فيها يعبر باليهود . وهم أصل الإثني عشر قبيلة التي ضمها المجتمع اليهودي . ويعني لفظ



«أمرائيل» شعب الله المختار ، أى أن الله اصطفى الشعب اليهودى من بين مجموعة الشعوب السامية التى كانت توجد فى المنطقة .

وحينما وصل فريق من اليهود ، تحت قيادة إبراهيم ، الى بلاد كنعان (وهو الاسم الذى أطلقه العهد القديم على فلسطين ، نسبة الى الكتفانيين) ، ويتصد بها فى اللغة ، الأرض الواطئة ، كانت مقسمة الى ممالك صغيرة . وكان الملوك يقيمون فيما بينهم تحالفا أو اتحادا . كان سريع الزوال .

ولقد قسمت القبائل اليهودية المنطقة التى تسيطر عليها ، فيما بينها . وبسر استقرارهم نمو الاقتصاد الزراعى ، وبعض المبادلات التجارية . ومن ثم وجد بجانب الاقتصاد القديم القائم على الرعى والشيوع ، اقتصاد زراعى وتجارى وعموده التزعة الفردية . ولغز حل هذا الأخير محل الاول .

واشتري إبراهيم قبرا بالمال كما جاء فى الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التكوين . وكونت القبائل اتحادا لم تكن له فعالية سياسية . إلا لم تكون حكومة مشتركة . ولم تنشأ هيئة سياسية تمثل جميع القبائل .

## ٢ - عصر القضاة :

استدعت الاخطار الخارجية الحروب ضد الفلسطينيين) تعاسكا بين اليهود بدرجة اكبر . وكان يكفنه بعض الرؤساء الذين يفرضون أنفسهم عن طريق سلطتهم وقيمته الشخصية ، وليس عن طريق تنظيم ثابت معقود ، على أساس الانتخابية أو الميراثية . وكان هؤلاء الرؤساء يتلقون التأييد من يهود لا يرضون لهم الطريق . ويخضع هؤلاء الرؤساء المحليون ، والذين يظهرون على فترات متقطعة بفعل صفت خاصة به لانقاذ شعب الله ، اسم القضاة .

وهذه هى حالة موسى عند العودة من مصر . والقتال ضد شعوب كنعان . فمن الثابت تاريخيا أن بعض السائق اليهودية المتخلفة هنا وهناك فى غرب آسيا ، قدمت الى مصر خلال القرن الخامس عشر . واقامت فى ارض «جاسان» ، فى شرق دلتا النيل . وكانوا يشتغلون فى الأرض بوصفهم مزارعين للملك أقاريس ولائراهم الانقطاع . وهذه الإقامة التى استمرت

لبضعة قرون خلقت تماسكا جديدا بين القبائل . وساد على التنظيم البدائي القائم على أساس السلطة الأبوية ، مجلس من الشيوخ في كل قبيلة ، تحد سلطته من سلطة رؤساء العشائر والأسر . ووجد بجانب التفضلن القائم على أساس وحدة الدم ، تضامن مؤسس على الجوار ووحدة العبادة . وهذا العنصر الأخير ، بنمونه ، سوف يولد عند بني إسرائيل تدريجيا الشعور بأنها تكون أمة .

وموسى هو بطل الوحدة الوطنية التي وطنتها عبادة يهوه . وكان ينتمى الى طبقة قيادية تضم كتبة يختارون من اليهود ، كونها المصريون لتكون حلقة اتصال بينهم وبين العمال اليهود الخاضعين للسخرة .

وايمهومي اقامة بني إسرائيل في مصر ، طالما بقيت سيادة الهكسوس عليها . وحينما طرد هؤلاء منها على يد أحسن الاول ، غادروها بدورهم تحت زعامة موسى . وفرض خروجهم من مصر ، وهو يختلف تاريخه بحسب الكتاب ما بين القرن السادس عشر والقرن الثالث عشر ، وجود تنظيم وحدوى وليس مجرد تحالفه .

واعطاهم موسى آياه أولا ، عن طريق تنظيم العبادة : الاحتفال السنوى من قبل الجميع بعد الخروج أى خروج بني إسرائيل من مصر ، ويعتبر علامة على وحدة إسرائيل . وقيام الولد البكر بخدمة يهوه ، اله العالم ، وهو ليس قوة من الطبيعة ، وإنما الكائن المتوحدى ، وموضوع العبادة الوحيد من قبل الشعب المختار .

كما تم توحيد الاعراف بواسطة الوصايا العشر ، التي أملاها يهوه على موسى . وهي تؤكد القوة الهائلة للاله التي حلت محل القسوة الأبوية . والواجبات التي تتضمنها مفروضة على كل أفراد الشعب . وفي هذا توسيع ملحوظ لنطاق القانون ، اذا قارناه بضيق التنظيم القانونى السائد من قبل والذي كان قاصرا على القبيلة .

وبطل موجود وحدوى أيضا في مجال تركيز السلطة وتجميعها : فلقد استعان موسى بمجلس يضم سبعين عضوا ، مكون من رؤساء العشائر القديمة . وتنظم القبائل زمن الحرب على أساس آلاف ومئات وعشرات ، مع قيادات لها اختصاصات قضائية . كما ان رؤساء العشائر لم يعودوا

هم الذين يكافون العبادة ، بل تكلفوا على مستوى الامة جماعة من رجال الدين تحت اشراف كبير الكهنة ، هارون وأولاده . فالكنهية وراثية . غير ان هذه الاصلاحات الجوهرية لم تتم دون مقاومة . والدليل على ذلك الاضطرابات التي اثارها رؤساء القبائل ضد موسى وعبادة يهوه .

وفي سبيل خروجها من مصر ، ضلت القبائل الاسرائيلية طريقها في سيناء . واستقر بها المقام في النهاية في ارض كنعان . وتم ذلك عن طريق التسرب ، وليس عن طريق الضزو ، اللهم الا بالنسبة لبعض الاماكن ، حيث اضطدمت فيها القبائل اليهودية بسلالات كانت تقطن فلسطين من قبلهم وهم الفلسطينين وقرهم . وفي اغلب الاحيان كان اليهود يقيمون في الجزء المنبسط من البلاد مستعمرات يحيط بها سكان البلاد الاصليون . وتائر هؤلاء المهاجرون بالحضارة الكنعانية ، التي كانت اكثر تطورا . وحتى عبادة يهوه التي اقيم لها محراب في سيلو ، اكتسبت خصيصة جديدة ، باحتكاكها بالالهة الكنعانيين باعتبارها عبادة تتعلق بالحياة الزراعية : فعيد الحصاد أصبحت له الاولوية على عيد الخروج الذي كان يحتفل فيه بجز الخراف . ومع حياة التوطن والاستقرار ، لم تعد القبائل تعتبر انها تضم مجموعة من العشائر ، بل أصبحت تمثل تجمعات العائلية .

والنظام السائد حينئذ هو نظام القضاة . وهم رؤساء عسكريون قيل كل شيء ، ولكنهم يقومون أيضا بدور قضائي . ونحن بصدد تنظيم أولى ، ويصطبغ بالصبغة الدينية . فجمعية القبائل ، التي كانت تنمقد للنظر في بعض المسائل الخطيرة ، ولاسيما مباشرة السلطة القضائية العليا ، كانت «جمعية شعب الله» ، والرؤساء الحليون (الامراء) كانوا قادة لهم طابع ديني.

## ٢ - عصر الملكية :

تستجيب الملكية لفكرة مختلفة تماما عن تلك الخاصة بنظام القضاة . فهي تتمعدى مرحلة الاتحاد الديني الذي كان يجمع القبائل ، وتعارض الفكرة الدينية القديمة التي تعتبر الله هو الرئيس الحقيقي الوحيد لاسرائيل وانه يقوض سلطته الى القضاة في حالة الخطر .

وفي نهاية الالف الثاني ، قامت محاولات لتأسيس الملكية . وكان خطر الفلسطينين يشجع عليها . فنحو عام ١٠٢٥ اختير شاول ملكا بواسطة الشعب

صمويل ، بإيعاء من الله . وكان شاؤول في منتصف الطريق بين نظام القضاة القديم ونظام الملوك التاليين . فهو ، مثل القضاة ، المنفذ ، ومختار من قبل الله . وتطورت الملكية في عهده . فهو الذي قام بوضع الاساس لحكومة ملكية مستقرة ، وانشاء دولة وطنية . وكانت الملكية عسكرية في الدرجة الاولى . فلا نعرف عن شاؤول سوى دوره العسكى ، ولا نعرف من مساعديه سوى قائد قواته . ولا توجد خلافة ملكية وراثية ، ولا تنظيم لهيئات متعددة تشرف على المصالح العامة . فلما زالت القبائل تحتفظ باستقلالها . وتابع داوود عمله . وتولى زمام السلطة بمعاونة رجال الدين ، ونصب ملكا . وانتزع داوود ( ١٠١٠ - ٩٥٥ ) اورشليم ( القدس ) من الجيبوسيين ( وهو شعب ينتمى الى الكنعانيين ) ، وأقام فيها القبضة القلعية ، وشيد قلعة وحرما . واتخذ منها مركزا للكهنة .

واعتمد الملك في مباشرة سلطته على الكهنة ، بحيث أصبح كبير الكهنة هو الناطق بلسانه ، وبأمر ابنه سليمان ( ٩٥٥ - ٩٠٥ ) سلطة مطلقة . ونجم عن ضعف البلاد المجاورة ، وتحالفه الموفق مع صور ، السماح له بمراقبة الطرق التجارية الموصلة الى ميزوبوتاميا والبحر الاحمر . وأحرز النشاط تقدما هائلا في فترة وجيزة . وتدفق الذهب على اورشليم ، حيث بنى سليمان فيها المعبد والقصر الذى جمع فيه مخزانه . وترتب على اتساع المملكة وامتدادها نحو البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ، وثرائها ، وارتقاءها الى مرتبة القوة الدولية ، الى دخول مبادات وحضارات اجنبية . واثار الاستقطاب في الضرائب ناثرة الفلاحين الذين لم يجنوا اية فمرة من وراء هذا النمو التجارى المفاجئ . وغضب الحكماء ورجال الدين من جراء التهديد الذى تعرض له عبادة يهوه ، فاناروا الشعب على سليمان .

وبعد موته ، لم تنفق القبائل على اختيار خليفة له ، وقسمت البلاد الى مملكتين : مملكة يهوذا وعاصمتها « اورشليم » التى ظلت موالية لاسرة سليمان ، ومملكة اسرائيل ، وعاصمتها « السامرة » ( نابلس ) . وتردد الملوك في كل من هذين البلدين المعرضين لانهيـسار غير قابل للشفاء ، بين سياستين : السياسة المحافظة التى يوحى بها الكهنة - والتى تميل الى انكماش بنى اسرائيل على انفسهم ، مع ولاء تام ليهوه ، والعودة الى الاقتصاد الزراعى والتقاليد الابوية - والسياسة التوسعية والاستبدادية

التي أعطى سليمان نموذجاً لها ، وهي تدفع البلاد الى التحالف الدولي ،  
وتعرض الديانة اليهودية للخطر . ولقد وقعت مملكة اسرائيل تحت قبضة  
الآشوريين ، الذين استولوا على السامرة في عام ٧٢٢ . ثم استولى نبوخذ  
نصر على مملكة يهوذا بعد ذلك بقليل (تم احتلال اورشليم في عام ٥٨٦) ،  
وهدم الهيكل . واقتيد الاسرائيليون كاسرى حرب على ضفاف الفرات ،  
الى حين السباح لهم ، بواسطة الملك الفارسي سيروس الثاني الذي استولى  
على بابل ، بالعودة الى فلسطين وخضع بنو اسرائيل بعد ذلك للحكم  
المقدوني ، ثم لحكم السلوقيين ، الذين اضطهدهم وعلبهم بسبب  
ديانتهم (١) .

## الفصل الثاني

### مصر الفرعونية

#### ١ - عصر ما قبل التاريخ :

قبل اكتشاف الزراعة ، كان يشتغل سكان مصر بالصيد . ودفعهم  
الميل الزراعي الى الاستقرار والتجمع . ولقد مرت البلاد بثلاث مراحل  
تاريخية حتى تم توحيدها .

**ففي المرحلة الاولى ،** تمثل التنظيم الاجتماعي في صورة المقاطعات ،  
التي حلت محل التنظيم القبلي القديم الذي كان يركز عليه المجتمع  
المصري . وقسمت البلاد الى ٢٢ مقاطعة . وسيظل هذا التقسيم من سمات  
النظام الاداري المصري . والمقاطعة عبارة عن اقليم يحيط بمدينة صغيرة .  
وتتميز كل مقاطعة بشعار خاص يرمز اليه بحيوان او جماد .

---

١ - وفي عام ١٦٤ ق.م. ، ثار بنو اسرائيل ، واستولوا على اورشليم .  
ولكنهم لم يستطيعوا تجنب الحروب الاهلية مما سمح لروما بالتدخل ،  
ووضعت مملكة اورشليم تحت حمايتها . وفي عام ٧٠ ميلادية ، ثارت  
العاصمة اورشليم ضد روما ، فاستولى عليها تيتوس . واخذت ثورة  
اخرى في عام ١٣٥ م. ، في ظل هادريان . ومنذ ذلك الحين لم تقم لليهود  
دولة حتى عام ١٩٤٨ م .

**وفي المرحلة الثانية ،** تتجمع مقاطعات الجنوب في مملكة مصر العليا ، ويرمز لها بزهرة اللوس . وتعرض الدلتا لموجة من الغزاة ، وهم أسباليون ، ويحتمل أنهم قادمون من ميزوبوتاميا ، وعملوا على توحيد مقاطعات الشمال في مملكة مصر السفلى ، ويرمز لها بورقة البردي . ويضع ملك مصر العليا تاجا أيضا على رأسه ، بينما يلبس ملك مصر السفلى تاجا أحمر .

وأخيرا تتحقق وحدة القطرين في المرحلة الثالثة . وتوجد حينئذ عاصمة ملكية واحدة وهي «طنة» (مدينة مجاورة للمراية) أولا ، ثم «منف» بعد ذلك ، ويدخل التاجان أحدهما في الآخر ، ويصبحان على هيئة تاج مزدوج .

وتنسب الرموز الخاصة بعدد من المقاطعات الهامة الى الفرعون ، وكانت توضع على ملابسه أو على تاجه ، مثل الصقر والثعبان «نجة» .

## ٢ - العصر التاريخي :

يسجل توحيد مملكة الشمال والجنوب بداية العصر التاريخي في مصر (نحو عام ٣٣٠٠ ق.م. أي العصر الذي يبدأ منه عثورنا على الوثائق المكتوبة) . ومن الواضح أن الحضارة المصرية مرت قبل هذا العصر بحقبة طويلة جدا من التطور . فلا نقف في هذا العصر أمام شعب بدائي ، رغم أنه من الدم شعوب السام المعروفة لنا . فليست مصر ولا بقية دول الشرق القديم هي التي تلقى الأضواء على مرحلة الحضارة الإنسانية البدائية والقانون القديم . بل هناك دول أخرى ظهرت في وقت لاحق ، مثل اليونان وروما ، وهي التي تكشف لنا عن طبيعة هذه المرحلة .

وسبق القول أن مصر تعرضت منذ الألف الرابع قبل الميلاد لعدة تغييرات جوهرية . فلقد تعاقبت عليها ثلاث مراحل من القوة وامتداد النفوذ ، فصلت بينها فترتان من الفوضى والاضمحلال . واصطاح المؤرخون ، منذ الكاهن المصري «مانيتسو» الذي كان يعيش نحو القرن الثالث قبل الميلاد ، على تقسيم التاريخ المصري على أساس لمر الفراعنة ، التي يبلغ عددها كلها واحدا وثلاثين أسرة حتى الاسكندر الأكبر ، وستا وعشرين حتى الاحتلال الفارسي ، وواحدا وعشرين حتى عام ١٠٠٠ ق.م. .

ويقسم المؤرخون هذه الاسر الى دولة قديمة ، ودولة وسطى ، ودولة حديثة ، ويرجعون فضل توحيد البلاد الى ملوك مصر العليا وعلى رأسهم الملك «مين» ، فهم الذين استطاعوا ، خلال معاركهم ضد مدن الشمال الثائرة ، ان يعمدوا الاضطرابات الموجودة في الدلتا ، وان يسيطروا سلطانهم على البلاد غاطية . ولا تعرف الظروف التي صاحبت هذا الحدث الهام . ولكن يبدو ان لقب «المحارب» الذي خلع على «مين» ، وهو اول ملك للقطريين ، يدل على ان توحيد البلاد تم بعد معارك طاحنة . ذلك ان قطري مصر كانا مختلفين تمام الاختلاف من نواحي كثيرة ، كما كانت هناك عقبتان اساسيتان : مقاومة مدن الدلتا ، ومعارضة أمراء الإقطاع في مصر العليا للوحدة . ولقد هزمت مدن مصر السفلى ، وكانت متقسمة على نفسها . على يد ملوك الاسرتين الاولى والثانية . وبعد توحيد البلاد ، استطاع الفرعون ، الذي قويت سلطته عن طريق الموارد الكبيرة التي يستعدها من مملكته ، ولا سيما من الدلتا ، ان يخضع ملوك الجنوب ويقفى على شوكتهم .

ويقال ان الملك «مين» قام بتأسيس مدينة «طينة» واتخذها هو ، ومن بعده ملوك الاسرتين الاولى والثانية ، عاصمة للمملكة الموحدة . ولكن سرعان ما فضل الفراعنة عليها مدينة أخرى أسسها مين أيضا ، وهي «منف» ، على مدخل الدلتا ، وجعلوها عاصمة الدولة القديمة .

#### ١ - الدولة القديمة : (٣٣٠٠ - ٢٣٥٠ قريبا) ، وتشمل :

(١) الملكية الطينية : نسبة الى عاصمتها «طينة» . ويتبوا مرش البلاد في ظلها «مين» وفراعنة الاسرتين الاولى والثانية . ويلاحظ ان التقاليد القديمة كانت تحدد تاريخ بدء الدولة القديمة بنحو عام ٥٠٠٠ ق.م . وخفصه المؤرخون المعاصرون الى سنة قريبا . ويثور الخلاف حول ما اذا كانت الدولة القديمة تضم الاسرتين الاولى والثانية أم انها تبدأ بالاسرة الثالثة . ونحن نميل الى ادخال هاتين الاسرتين في عداد الاسر التي شملتها الدولة القديمة . ومهما يكن من امر فان كل ما نعرفه عن الاسرتين السالفتي الذكر هو انهما وحدتا البلاد تدريجيا .

(٢) الملكية النبلية : نسية الى عاصمتها «متيس» أو «منف» ، ونظم الاسر التالية . وما لا ريب فيه ان الدولة القديمة تبلغ أوج عظمتها نحو عام ٢٧٠٠ بقدم الاسرتين الثالثة والرابعة ، وينتهي الى الاسرة الرابعة الفراعنة المشهورون الذين عيّنوا في مهدهم أهوارات الجيزة وأبو الهول وهم : خوفو ، وخفرع ، ومنقرع ، كما تم فتح النوبة وسينا .

ولاستمرت الدولة القديمة حتى الاسرة الثامنة . وشهدت نهايتها فترة من الفوضى والانحيار التام والتفتت بسببة طغيان الكهنة وحكام المقاطعات الذين أعلنوا استقلالهم ، ونشب النزاع بين بعضهم وبعض . وتكون نظام اقطاعي فوضوي صاحب الامر الهيروقليطية ، كما اندلعت الثورات الشعبية . ووضع كل ذلك حدا لفترة من الوقت لنظام الملكية المؤسسة على فكرة الحق الالهي .

ولذهب كثير من المؤرخين الى ان الدولة القديمة تماثل مجتمعا بدائيا ، يتكون من عدد من العشائر . ولكننا نميل الى الاعتقاد باننا ازاء مجتمع منطور ، بلغت الحضارة فيه شأوا كبيرا ، وحقق الازدهار والتقدم بالنسبة للنظم الاجتماعية والقانونية على حد سواء كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد .

## ٢ - الدولة الوسطى ( ٢١٥٠ - ٢١٦٨ ) :

استعادت مصر وحدتها وقوتها ، وامتد سلطان الدولة وتقوؤها بقيام الدولة الوسطى التي تمتد من الاسرة الحادية عشرة حتى الاسرة السابعة عشرة . واهم اسرها هي الاسرة الثانية عشرة . واتخذ ملوك هذه الدولة من «طيبة» (الاقصر حاليا) عاصمة لهم . والفراعنة الذين لقنهم الثورات الشعبية دوسا قاسيا ، اعترفوا لسلطان السمراد الشعب بحقهم في التمتع بالحقوق الدينية وتقلد الوظائف الصامة ، وكسروا شوكة حكام المقاطعات «اجيروهم على الضموع لهم ، واحلوا مكان نظام الحق الالهي نظاما تشفل فيه القيم الخلقية والمعنوية مكان المبدأة ، ومن لم أصبح يحق حتى للمتواضعين من عامة الشعب الخلود في العالم الآخر اذا حسن سلوكهم على الأرض ، وأعادوا تنظيم الإدارة ، واستعادوا سينا (حيث مناجم النحاس) والنوبة (حيث مناجم الذهب) ، واكثروا من الاعمال الكبيرة (بحيرة موديس) وشجعوا الزراعة والتجارة .



ولقد تداخت الدولة الوسطى بتعرض البلاد لازمة ثانية ولكنها كانت قصيرة (نحو عام ١٦٨٠ - ١٥٨٠) . وتميز بفزو الهكسوس (أو الرعاة) ، القادمين من الشمال ، من ناحية سورية وفلسطين ، لمصر . وما زال اصل هؤلاء المتفواة محل خلاف حتى الآن والهم انهم انتصروا على القوات المصرية ، بفضل استعمالهم أسلحة من الحديد وامتطاطهم الجياد . واستقر بهم المقام في الدلتا بينما اتكسحت فلول الملكية المصرية نحو طيبة ، وبدا قرن من الاضمحلال . وهذا هو الوقت الذي يصل فيه اليهود الى مصر ، ويقبلون فيها بسهولة .

## ٢ - الدولة الحديثة (١٥٨٠ - ١٠٩٠) :

لم يرد ملوك «طيبة» الهكسوس على أعقابهم الا في عام ١٥٨٠ حيث طردوهم من البلاد واقتفوا اثرهم حتى فلسطين . وبدا عهد جديد بعد ان تخلصت مصر سريعا من هذه الازمة ، وقامت الدولة الحديثة التي اتخذت بدورها طيبة عاصمة لها . وانتهجت مصر سياسة جديدة استخلصتها من محنة الفزو الذي تعرضت له على يد الهكسوس . فلكي تتحاشى عودتهم كان من الضروري ان تتبع سياسة هجومية لفتح البلاد المجاورة وتبرم محالفات في آسيا الصغرى لتأمين حدودها .

وتعتبر الاسرتان الثامنة عشرة (١٥٨٠ - ١٣٢٠) والتاسعة عشرة (١٣٢٠ - ١٢٢٠) أشهر أسر هذه الفترة وتمثلان ذروة القوة المصرية . ولقد قامت الأسرة الثامنة عشرة بصفة خاصة باعادة الامن والسلام والوحدة . ونذكر من بين فراعنة هذا العصر الملوك الاربعة الملقبين باسم «تحتمس» (يسجل عهد «تحتمس» الثالث قمة المجد المصري) ، وكذلك الفرعنة الاربعة الملقبين باسم «أمنحتب» ، وملك ترجع شهرته لا الى اعماله بل الى مقبسوته وهو الملك «توت منح - آمون» . وسادت الأسرة الثامنة عشرة ليس فقط على مصر بل وعلى فلسطين وسوريا .

كما ازدهرت البلاد في عهد الأسرة التاسعة عشرة ، ولا سيما في ظل «رمسيس الثاني» الذي اصطدم مع الحيثيين الذين ظهروا على المسرح الدولي بعد قضائهم على الدولة الميتانية ، وانتهى الامر بالتفاهم على اساس

وجود نوع من الحكم الثنائي للشرق الأدنى القديم ، وتقوى هذا التحالف بزواج «رمسيس الثانى» من بنت «حتحوسيل الثالث» فى عام ١٢٦٢ .

ثم تعرضت البلاد نحو عام ١٢٠٠ لفزو هندو أوروبى (من قبل شعوب قادمة من الشمال ومن البحر) . وانتقلت البلاد ، نتيجة لذلك ، من مرحلة القوة والمجد الى تقهقر كلى فى جميع الميادين ، وكان هذا بداية ذبولها وتعرضها لتفتيت جديد ، ووقعت للمرة الثانية فى براثن النظام الإقطاعى الذى تميز بصيفته العسكرية .

ولم تعد لمصر ، ابتداء من الألف الأول قبل الميلاد ، المكانة الأولى التى احتلتها حتى ذلك الوقت . اذ حال تدهور اقتصادها ، وفوضى الإقطاع ، بينها وبين السيطرة على العالم الشرقى . فلقد تكون نظام إقطاعى وورائى عسكرى ، وجزئت السلطة السياسية بين عدة أسر حكمت معا فى نفس الوقت مع اتخاذ عواصم مختلفة لكل منها . وهذا ما حدث ابتداء من الأسرة الواحدة والعشرين حتى الأسرة الخامسة والعشرين (١٠٩٠ - ٦٦٣) : فنجد هناك أسرة ليبية فى الدلتا ، وأسرة فى مصر الوسطى ، وأسرة نيفيتا اللبية فى الجنوب وتعصد كبار كهنة آمون فى طيبة . وأخيرا ، ابتداء من القرن الثامن ، تستعيد مصر مجدها بفضل التحالف الوثيق بين الفرعنة والمدن التجارية ، على حساب الكهنة وأمراء الإقطاع . وسلك بوكخوريس (أشهر ملوك الأسرة الرابعة والعشرين) ، والذى لم يدم حكمه أكثر من خمس سنوات (٧٢٠ - ٧١٥) سياسة مضادة للإقطاع ، وأعلن سياسة شبيهة بتلك التى سينتهجها جبابرة المهرق بعد ذلك بقرن من الزمان . وخلص الفلاحين من تحكم المايه بالفائز الديون الموجودة فى ذمة الزراع ، وأعاد للأرض خصيصتها المتعلقة بالقابلية للتنقل والتداول التى فقدتها فى ظل النظام الإقطاعى ، وعمل على اختفاء الالتزامات المؤبدة ، وهاجم بشدة كل الامتيازات الأرستقراطية العلمانية والدينية . ورغم رد الفعل الشديد الذى بلغ حد الحرب الأهلية (قضى بوكخوريس نجه على محرق الموتى) ، فإن خلفاءه وجدوا أنفسهم مضطرين الى تنى سياسته ، لانهم ما كانوا يستطيعون التناضى عن تأييد المدن التجارية .

ونقد تعرضت مصر غزو الآشوريين في عام ٦٦٦ ، ولكنها تخلصت منهم بعد ثلاث سنوات ، على يد آخر أسرة لمصر المستقلة ، وهي الأسرة السادسة والعشرون .

وعلى أية حال فإن الدولة الحديثة هي أكثر فترات التاريخ المصري معرفة لنا ، كما أنها تمثل مرحلة الامتداد الواسع للقابة للقوة المصرية .

#### ٤ - الأسرة السادسة والعشرون (٦٦٢ - ٥٢٥) :

وتعرف أيضا باسم الأسرة السابعة ، نسبة الى عاصمتها «ساو» أو «سابس» (صالحجر حاليا) . وأعادت توحيد البلاد بعد أن وضعت حدا للنظام الانقطاعي الثاني . فمؤسسها ، الملك «بسماتيك» الأول ٦٦٢ - ٦٠٩ تمكن من خلع إحدى عشر ملكا من عروشهم ، وطردها الحامية الآشورية من البلاد ، واستولى على أموال الملوك ، ووضع في مقابل ذلك ميزانية خاصة بالعبادات . ونخص من بين ملوك هذه الأسرة بالذكر الملك «نيخاو» والملك «أمازيس» ، إذ أنهما يمثلان بعض الاهمية في دراستنا .

وكفلت هذه الأسرة لمصر عصرا يسود فيه الرخاء والاستقرار الداخلي، بل وامتد سلطانها الى سوريا وفلسطين . ويلاحظ ان فراعنة الأسرة السابعة التالية «لوكخوريس» ساروا على خطاه . فأخذوا بمبدأ الاقتصاد الحر في الميدان التجاري ، وأعلنوا المساواة والديمقراطية على الصعيد الاجتماعي . وتمت الإصلاحات على يد الفراعنة الذين تؤيدهم المدن . وهذه المدن هي في الحقيقة التي تمثل في مصر أعلى درجات الحضارة . ولقد استدعى «أمازيس» (٥٦٨ - ٥٢٥) جمعية تضم الشخصيات البارزة ، ولا يوجد من بين أعضائها كاهن واحد ، واستطاع بمساعدتها ، أن يصلح جميع النظم : فالفيت امتيازات الكهنة ، واختفى آخر بقايا النظام الانقطاعي في الريف ، وألغيت سائر الامتيازات التي كانت المعبود تحصلها ، ومسحت الاراضي لمعرفة مساحتها ، وأعد دفتر بتقويم الاطيسان . وانجبت جميع مظاهر القانون الحاص نحو الافكار الفردية .

وإذا كانت اصلاحات الملوك الصاويين (نسبة الى صالحجر) اقامت نوعا من «الديمقراطية الاجتماعية» ، فإنه لا يمكن الحديث عن «ديمقراطية

سياسية» ، فالسلطة الملكية تصير تحكمية من جديد ، مثلما كان الحال في ظل الدولة الحديثة ، بيسد أن نفوذها الخارجى لا يمكن مقارنته بنفوذ الفراعنة الكبار الذين ينتمون الى الاسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة . ويؤكد الملك من جديد ملكيته العليا على الارض ، وهو ما يترجمه اقتضاء الرسوم ، وإعمال السحرة ، والضرائب ، وهى تعيد الى الظهور سجل المساحة ، ومظاهر الرقابة المختلفة ، والاقترارات . ولكن هذا الحق الاعلى للملك لا يحول بين المالك وبين التصرف فى أرضه ، كما أن الفرعون استولى على ممتلكات المعابد ووضع مقابل ذلك ميزانية للعبادات ، تكفل مكافأة رجال الدين وصيانة مباني المعابد .

وتبعت هذه الاسرة سلسلة من الاحتلال الاجنبى الذى تعرضت له البلاد فى غضون الالف الاول قبل الميلاد . فلقد وقعت مصر فى قبضة الفرس ابتداء من سنة ٥٢٥ ، فى ظل قمبيسز والاخمينيين ، وصارت جزءا من الامبراطورية الفارسية ، حتى عام ٣٣٣ حينما استولى الاسكندر الاكبر عليها . واستقبله المصريون كمحرر للبلاد ، واعترف به كابن لآمون ، وخليفة للفراعنة . واسس مدينة الاسكندرية التى اصبحت عاصمة للبلاد . واستعادت مصر من جديد استقلالها ورخاءها وشهرتها الثقافية على يد اسرة من اصل مقدوسى ، وهى الاسرة البطلمية التى حكمت البلاد منذ عام ٣٠٥ حتى عام ٣٠ ق.م. ، وهو العام الذى تحولت فيه الى ولاية رومانية . واحتلت مصر فى العالم الاغريقى فى القرن الثالث قبل الميلاد المركز الذى احتلته فيها فى القرن الخامس .

## القسم الأول

### التنظيم العام للمجتمعات الشرقية

لكل مجتمع من المجتمعات الشرقية خصائصه الخاصة به ، وتطوره الذاتي . ومع ذلك ، هناك سمات عامة تشترك فيها هذه المجتمعات من النواحي السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية ، سنركز عليها البحث ، مع تبيان مظاهر تأثير الشرق على الغرب في هذه المجالات ، وذلك على النحو التالي .

## الفصل الأول

### التنظيم السياسي والإداري بوجه عام

#### النظام الملكي :

والملكية هي النموذج الشرقي لنظام الحكم . وهو نموذج متقدم يمثل نهاية مرحلة طويلة من التطور . إذ أن نقطة البداية تتمثل في المشيخة أو القبيلة . ويمكن ملاحظة ذلك في مصر . وفي مرحلة لاحقة يمكن تتبعها أيضا في مصر ، نشاهد تكوين مملكتين فرضتا وفقا للظروف المحلية الخاصة ، ثم امتزجتا لكي تنشأ الدولة المصرية التي نظمت على أساس النظام الملكي . وفي ميزوبوتاميا ، فإن نقطة البداية المعروفة تتمثل في المدن الملكية الصغيرة ، ونتقبل منها كذلك إلى نظام الدولة .

## البحث الأول

### السمات العامة والنظرية التنظيمية

وإذا ما استعرضنا النماذج المختلفة للملكيات الشرقية ، فإننا نستخلص منها السمات الأساسية التالية :

## ١ - الطابع الشخصي :

وتتجسد الدولة في شخص الملك . فالنظام الملكي يتسم بالطابع الشخصي بالمعنى الفنى الدقيق . فلا يمكن أن نميز الدولة على حدة ، ما دام كل شيء يتدمج في الملك . وإذا كان صحيحا أن هناك بعض الأفكار السياسية التى كانت تسود في بعض الاوقات والتى تقول ان هناك شيئا ما يطوق على الملك ويفرض عليه ، وما الملك الا مجرد ممثل له : فالفراغنة المصريون سلموا بوجود بعض الواجبات الملقاة على عاتقهم تجاه المجتمع ، وبصفة خاصة انه كان يتعين عليهم توفير العدالة والرخاء له ، وهكذا اتجهوا الى رسم بداية للفرقة بين الملك والشئ العام . ولكن ينبغي أن نرى في ذلك بالاحرى املانا من قيم مثالية تتعلق بما يجب أن يكون عليه نظام الحكم ، وليس تحليلا دقيقا لاسس السلطة السياسية .

فمن حيث الواقع ، لا يوجد ، كما قلنا ، تمييز بين الملك والدولة على صعيد تنظيم السلطة ومباشرتها . وهكذا لا يوجد انفصال تام بين اموال الدولة واموال الملك . فسلطان الملك يمتد الى كل الاموال الموجودة في الدولة . ويبدو للعيان انه بمثابة مالك على جميع الاراضي الزراعية . وكذلك فان القصر هو في نفس الوقت مقر خاص للملك ومقر عام للحكومة . والوزير خادم خصوصى وفي نفس الوقت رئيس المرافق العامة الكبرى في الدولة .

## ٢ - الطابع الدينى واللاهوتى :

وتتسم السلطة بالسمة الدينية ، وفي حدود معينة لها طابع لاهوتى . ففى ليست منظمة على اساس لاهوتى مطلق ، اذ ان الحكومة لا تتشكل من الكهنة . بيد أن هذه السلطة تتضمن مجموعة من المظاهر الواضحة والتى تدل على أن هناك عددا من الافكار الدينية يهيمن عليها . وهذا واضح بجلاء بالنسبة لمصدر السلطة وطبيعتها ، ومضمونها ، وتنظيمها :

(١) فمن حيث مصدرها ، نجد أن السلطة لها مصدر إلهي . فالإله هو الذى تعين الملك .

(٢١) ومن حيث طبيعتها ، فإن السلطة ذات طابع ديني . فمالك له صفة دينية . وفي مصر ، فإن الفرعون نفسه اله وأحيانا ابن للاله . فهو تجسيد للاله حور ورمزه الصقر ، وابن الاله رع ورمزه الشمس ، وهذا الاله يعتبر سيد العالم والاله الاعظم .

وفي آسيا ، فإن الملك مجرد ممثل للاله ، ولكنه بدوره مكلف بمهمة ذات صفة دينية .

(٢٢) ومن حيث مضمونها ، فإن جوهر السلطة له صفة الهية . ويرتبط على ذلك ان كل فعل يصدر عن الملك يعتبر انه موجه به مباشرة من قبل الالهة . فسلطات الملك لا تباشر فقط في مجال الدين (الاشراف على اقامة الشعائر الدينية ، وخدمة الالهة بنفسه ، وتعيين الكهنة ، وادارة اموال المعابد) ، وانما تباشر في مجالات اخرى ، وجوهرها في جميع هذه المجالات ينسم بالطابع الديني . فأول وأهم عمل للملك في جميع الحالات يتلخص في البحث عن ارادة الالهة وترجمتها الى افعال . وبعبارة اخرى ، فإن كل قرارات الملك مجرد ابحاث من قبل الالهة . ومن ثم فإن ادارة مرفق القضاء مثلا لا تنطوي على فكرة انسانية ، وانما تعد شكلا مناسبا لتحقيق الارادة الالهية . وبصفة عامة ، فإن دور الملك ، كما يفهمه الجميع ، يتلخص في تحقيق الرخاء والسعادة والنظام ، عن طريق الاستعانة بالالهة لتحقيق ذلك من اجل شعبه .

(٢٣) وأخيرا فإنه من حيث تنظيم السلطة ، فإن الكهنة يلعبون ، في جميع الملكيات الشرقية ، دورا سياسيا هاما . إذ أنهم بدورهم مفسرون للارادة الالهية . وهم في الواقع ، بأعدادهم الكبيرة وبتنشرهم في كل مكان ، يراقبون الافراد . وقلما نجحت الملكية في استبعاد أو تقييد سلطة الكهنة . ولقد حاولت على العكس من ذلك أن تعتمد على هذه السلطة وأن تستخدمها لصالحها ، إذا ما احتاجت إليها . وبهذا الخصوص ، فإن الملكية الشرقية اكتسبت في الواقع صفة لاهوتية .

وهكذا تكون الديانة أساس السلطة السياسية ، وتعمل في نفس الوقت على توحيد كل أفراد الشعب تحت هيمنة سلطة سياسية واحدة .

## ٢- الطابع المطلق :

والملكية مطلقة . فالملك هو وحده الذى يباشر السلطة فى جميع المجالات .  
 ويتمتع على الرعية الطاعة العمياء لأوامره التى تعبر عن إرادة الآلهة كما قلنا . وتظهر الوثائق الملك ، ولا سيما فى آسيا ، فى صورة الملك المحارب على وجه الخصوص . ولكن فى الحقيقة تتركز جميع السلطات فى شخصه : القيادة العسكرية ، والسلطة السياسية ، والسلطات الإدارية ، والسلطة القضائية ، وتحقيق السلام وإعلان الحرب ، وحق إصدار القرار ، والسلطة المالية التى تخوله حق تحصيل الضرائب . ويجمع نتيجة لذلك قدرا هائلا من الثروة التى كانت تبدو خيالية فى بعض المصور . وبخوله حق السيادة العلوية على الأرض ، القدرة على تنظيم ومراقبة استغلال الأرض وماعتها ، وأخذ جزء من المحاصيل ، وحرية تحديد العمل المنوط بكل فرد تخوله حق اختيار الجنود من بين أفراد الشعب ، وتسخير الأفراد للأعمال العسامة العادية (شق الطرق ، حفر القنوات الخ .) أو الاستثنائية (تشييد القصور ، والأهرامات ، الخ .) . وباختصار ، فإن الملك يتصرف من الناحية النظرية فى كل شيء وسلطانه يمتد إلى الجميع .

## ٣- طابع الانساع :

ويكون الإقليم الذى تسود عليه الملكية الشرقية وحدة شاسعة . وترد بعض الاستثناءات على هذه الظاهرة النمطية التى نجدها فى مصر ، وفى الإمبراطوريات الكبرى التى تضم شعوبا عديدة : فعلى السواحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط ، توجد مجموعة من البلدان الصغيرة ليس لديها ميل قوى لتكون وحدات سياسية شاسعة . ولكن تظل ملاحظتنا العامة السالفة الذكر والقائلة بأن الملكيات الشرقية تشمل أقاليم شاسعة ، صحيحة فى مجملها .

بل ولقد ظهرت فكرة أكثر اتساعا من فكرة الإمبراطورية فى الشرق ذاته ، ونضى بها فكرة الدولة العالمية . ولقد ظلت مجرد مطلب نظرى وإن كانت هناك عدة محاولات لتجسيدها فى مجال الواقع ، ويكفى أن نقدر هنا إلى محاولة المروعون المصرى اخناتون لتأسيس ديانة ودولة عالميتين ، وإلى



القاب الملوك في بعض بلدان الشرق مثل لقبه «ملك الملوك» و «الملك الكبير»  
و «اله جميع الملوك» .

### ٥ - طابع التركيز الإداري :

وتعتمد كل هذه الأنظمة المطلقة على وجود جهاز إداري منظم للغاية  
ويمج بالموظفين . فالحاجة إلى مراقبة جميع مظاهر الحياة العامة والمحلية  
استوجبت التركيز الشامل . ويدعمه ميل عميق لدى الملوك ؛ كما أنه  
لصيق بهذه النظم . وهو لا يفسر فقط على أساس أنه بمثابة المثل الأعلى  
لنظام المطلق ، وإنما كذلك على أساس وجود مقتضيات عملية موجبة له  
والتي تنلخص في الإشراف على الزراعة وهي مصدر الحياة والثروة ،  
والانفاق على الجيش وما يتطلبه من الأموال والرجال ، والحفاظ على  
تماسك المجتمع الذي كان مهددا دائما من الخارج عن طريق الفسزوات  
الأجنبية ؛ ومن الداخل بوجود الميل لدى الأفراد والجماعات إلى الاستقلال  
عن الدولة وبعزتها ، رغم أن هذا التماسك ضروري لوجود الدولة ذاتها .  
وعلى الصعيد المركزي ، يكفل الوزير وعدد من رؤساء الإدارات المركزية  
العمل الإداري في مجموعه . ويوجد ، على الصعيد المحلي ، العديد من  
الموظفين المتنوعين والذين يمنحون ، من قبيل المكافأة ، قطع من الأراضي  
الملكية على سبيل الانفاع .

ومع ذلك ، فإن هذا التركيز الإداري لم يتحقق في جميع المجتمعات  
بصورة كاملة ، ولا في كل العصور . ونحن نشاهده على وجه الخصوص في  
ميزوبوتاميا في ظل حمورابي حيث وجدت إدارة متشعبة نجحت في مراقبة  
كل مظاهر الحياة المحلية . وكذلك الأمر في مصر التي قسمت إلى مجموعة  
من المقاطعات ، وتضم كل مقاطعة مدينة هي حاضرتها وأقليما زراعيا بما  
عليه من أفراد . وتقسّم المقاطعة إلى مراكز ، والمركز إلى عدد من القرى .  
وعلى صعيد كل من القرية والمركز وحاضرة المقاطعة ، يوجد الكثير من  
الموظفين الذين يمثلون الفروع في كل أوجه النشاط الإداري .

ويقال نفس الشيء بالنسبة للإمبراطورية الفارسية الأخمينية . فلقد  
قسمت إلى مجموعة من الولايات الكبيرة ، على رأس كل منها حاكم ، وهو

مكلف بجمع الضرائب وتحقيق العدالة ، وهناك سكرتير للإشراف على إدارة المكاتب ، وقائد للقوات العسكرية . ويوجد أيضا مجموعة كبيرة من المفتشين التجولين الذين يعدون بمثابة «عين الملك وأذنه» ، ويقومون بمراقبة الإدارات المختلفة . وفي الملكيات الأخرى ، كان الهدف دائما من العمل الإداري تحقيق رقابة دقيقة على كل أوجه النشاط . ولكن الجهاز الإداري لم يكن على هذا النحو من الكمال في كل مكان .

### الخاتمة : الأساس الاجتماعي :

وتفسر عادة ظاهرة الحكم المطلق والمركزي في ظل الملكية الشرقية على أساس ضغوط الظروف الطبيعية وهي : اضطراب الأفراد إلى الخضوع لعمل مستمر وموزع في كل الأماكن التي تصيرها الأنهار ، وذلك للاستفادة من مدينتها وتنظيمه ، وهو في مصر وميزوبوتاميا يعتبر العامل الرئيس للإنتاج الزراعي . ويقتضي ذلك وجود سلطة متبصرة لتخطط للمستقبل ، ومن ثم تمتع بيهبة ونبات وسلطان قوى على النفوس حتى يخضع لها الأفراد ، ويمكن أن تتجمعوا تحت هيمنتها . ويسرى هذا التبرير على مصر ، وهي «هبة النيل» كما يقول هيرودوت . ويحتمل أنه يسرى على ميزوبوتاميا كذلك ، رغم أن الاتجاه فيها إلى الوحدة كان أكثر تأخرا وأقل استمرارا .

ولكن ينبغي تكملة هذا التبرير بإضافة اعتبارات أخرى يمكن تقديمها لتفسير ظهور وتعميم نظام الملكية المطلقة والشديدة التمرکز في الشرق . إذ أن النظام المذكور يمثل ظاهرة عامة تصادفها حتى في الأماكن التي لا تكون فيها الظروف الطبيعية تنسم بالسمة السالفة الذكر . ومن هذه الاعتبارات: طابع الأفراد المرتبطة بعوامل سلبية ومناخية ، واستمرار التهديد بالقزو الأجنبي في مناطق آسيا ، والمعتقدات السائدة والقائلة بأن الرخاء الإنساني منوط بمشيئة الآلهة ورضائها مما يقتضي وجود سلطة قادرة على التماس بركات الآلهة واسترضائها .

## المبحث الثاني

### صورة التنظيم في عالم الواقع

وان صورة التنظيم في عالم الواقع لا تطابق بدقة الفكرة النظرية له . فلم تكن الصورة الواقعية كاملة أو متماثلة لدى كل الشعوب . فكان التنظيم يفتقر الى الوسائل العملية اللازمة في بعض المجالات ، كما انه لم يكن يستطيع التغلب على عدد من المشكلات القوية ، وهي دائما مع صنع المجتمعات الشرقية . ويمكن ان نبلور ذلك فيما يلي :

#### ١ - الطابع العسكري :

ويسود الطابع العسكري للتنظيمات السياسية الشرقية ، من الناحية الواقعية وبصورة كبيرة . وتقايله بصفة خاصة في الدول الاسيوية . اذ يعتمد السلوك على القوة العسكرية لسيطرت سلطانهم في الخارج ، وتأكيد سيادتهم في الداخل . وفي اغلب الاحيان ، حتى عندما كانوا لا يقيمون نظاما اساسه الربع مثلما كان يفعل الاشوريون ، فان البطش والقهر كان من أهم سمات حكمهم في كثير من الاحيان . ولا شك انه يكمن في ذلك اساس متين للسلطة ، ومصدر للثراء عن طريق غنائم الحرب والميلب نتيجة الفسادات التي كانوا يشتوننها على جيرانهم . واذا كان هذا العامل العسكري يمكن اعتباره مصدرا للقوة بالاعتماد عليه لتحقيق الفتوحات ، لكنه بعد في نفس الوقت سببا مباشرا لتبديد قوة المجتمع نتيجة التدمير الذي يتعرض له بفعل الانتصار والهزيمة والمحاولات المستمرة لانتزاع اقاليم تابعة لدول مجاورة ، ومحاولات استردادها من قبل هذه الدول .

ومن ثم كان العامل العسكري عاملا حاديا مستقارا . وهو يقسو الاستيلاء المفاجيء على العرش من قبل ملوك واسر حاكمة ، وتأسيس الامبراطوريات الواسعة بصورة سريعة ، ثم الاختفاء المفاجيء والسريع لهذه الشخصيات والامبراطوريات .

## ٢ - دور الكهنة :

ويضبط التنظيم الكهنوتي بثقله على التنظيم السياسي . اذ يوجد الكهنة في كل مكان . وهم اقوياء ، ويكونون قوة اجتماعية هامة . وبجانب وظيفتهم الدينية ، فانهم يتمتعون بسلطة ممنوية قوية ، وينفذون سياساتهم باسمهم . كما انهم يقومون بدور اقتصادي هام لانهم يجمعون ثروة عقارية هائلة ، يتمتعون منها مجموعة كبيرة من الافراد . وكذلك فانهم يسخرون الاهالي ، ويفرضون عليهم ادعاءات معينة .

وبفضل الثروة الكبيرة التي يجمعونها نتيجة كل ذلك ، فانهم يلعبون دور القرض ، وصاحب البنك ، والتاجر . ويكون الكهنة على هذا النحو كاديا قويا يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة . وكان من الممكن ان يكونوا عامل قوة وتدعيم للدولة . غير انهم كانوا في الواقع يتصرفون بالاحرى كعامل اضعاف وتفكيت لانهم ما كانوا يعملون الى تقوية الدولة وانما يعملون على اضعافها لتأمين او زيادة سلطتهم وثروتهم وامتيازاتهم الخاصة .

## ٣ - طابع عدم الكمال الذي يتسم به التنظيم الاداري :

ولقد كان التنظيم الاداري ، على وجه العموم ، ضعيفا للغاية بالنسبة لدور الواسع ، ينبغي ان يخضع كل شيء فيها لقيادة موحدة ، والا فان اقل فشل اداري يؤدي الى الفوضى . ونحن هنا ازاء تناقض اساسي بين التركيز الضروري ، وبعد المسافة الكبيرة الذي يفصل الاقاليم النائية عن العاصمة والذي يعتبر السبب الرئيسي للتجزئة والتفتت .

وكان الملك مضطرا في الواقع الى ان يترك للادارة سلطات كبيرة في اتخاذ القرارات واتخاذ المبادرة . وكان يؤدي ذلك الى اضعاف الطابع الشخصي للنظام السياسي . واذا كان الملك ه والذي يصدر التوجيهات العامة ، فان الادارة المركزية والمحلية هي التي تنظم المسائل من الناحية العملية وتحافظ على بقاء البلاد على قيد الحياة .

وكذلك ، اذا كان الملك هو الذى يعين بحرية الموظفين ويعزلهم ويعاقبهم باعتبارهم من الناحية النظرية ، مجرد ممثلين ومنفذين للإرادة الملكية ، غير أن هؤلاء الموظفين يتمتعون في الواقع بكثير من مظاهر الاستقلال في مواجهة الملك ، وبكثير من مظاهر الحرية ازاء الافراد . وكانت درجة الاستقلال والحرية يختلف مداها بحسب الاماكن والمصور . وتخلق هذه المواجهة المستمرة بين الاتجاه الى المركزية والاتجاه الى عدم المركزية خطرا دائما يهدد وحدة البلاد . ومن ثم فإن الحالات التي يتحول فيها كبار الموظفين في الاقاليم الى ما يشبه الملوك المحليين الصغار تعتبر عديدة وتكاد تمثل الوضع الطبيعي .

وليس في يد الملكية الشرقية ، ولا سيما اذا كانت تسود على اقاليم شاسعة ، من الوسائل ما يناسب مع اهوائها . وطابع عدم الكمال الذي يتسم به الجهاز الادارى ملاحظ بوضوح في كثير من الدول . ولكنه يعمل بدرجة كبيرة من الكفاءة في دول اخرى مثل دولة فارس الاخمينية . ويلاحظ انه بالنسبة للامبراطوريات الكبرى ، كان يترك الملوك الفسرة للشعوب الخاصة لهم عاداتهم ولغتهم وديانهم . وجهازهم الادارى الذى يتسم بعدم الكفاءة . ولقد كان ذلك يتفق مع الاهداف التي يرمى اليها هؤلاء الملوك . ومن ثم فانهم لم يهتموا كثيرا بتوحيد هذه الشعوب وباشراكها في حياة الامبراطورية ، وهم يكتفون باستبقاء ملوكها ، على أن يكونوا في حالة تبعية لهم ، أو يفرضون هذه التبعية على الشعوب ذاتها ، مع تحصيل الضرائب منها ، واخذ فرق من الجنود من بين شبابها . ومن هنا يمكن القول أن الجهاز الادارى في ظل الامبراطوريات الكبرى كان ضعيفا .

#### ٤ - النزعة الى الإفطاح :

ويمثل وجود فئات اجتماعية متميزة عقبة كاداة في سبيل تحقيق النزعة المطلقة للنظام السياسى بصورة شاملة . فالكهنة وكبار الموظفين والعقود العسكريون وكبار الملاك المقاربين يمثلون قوى اجتماعية مؤثرة على النظام السياسى . ولا يستطيع سوى ملك قسوى أن يخضع هذه القوى للنظام العام للدولة . واذا فرض وتحقق الخضوع المذكور فانه كان يتم

بصفة مؤقتة . إذ انها كانت منحرفة دائما للتححرر من سلطة الدولة لكي  
تحل محلها . وكانت تمثل خطرا دائما يهدد باغتصاب السلطة أو تفويت  
الدولة وتجزئتها .

### الخاتمة : الدور التاريخي :

وتواءم الملكية الشرقية مع فكرة ونموذج سياسي محدد . بيد أن  
تنظيمها ، ولا سيما في الإمبراطوريات التي تكونت نتيجة لضم بعض الأقاليم  
المتجاورة وتوحيدها بصورة مؤقتة ، يتسم بمجموعة من السمات المتباينة  
والتناقضة في الغالب . ويعطى النظام الملكي في الشرق ، رغم بعض خصائصه  
الموجبة للتقدير ، انطبعا بأن تنظيمه ليس قويا بما فيه الكفاية ، وأيا كانت الآراء  
حول هذه المسألة ، فإنه مما لا شك فيه ، في تقديرنا ، أن الدولة الشرقية  
لمت دورا تاريخيا هاما للغاية خلال ثلاثة آلاف من السنين بالنسبة لعدد  
كبير من الشعوب ، باعتمادها على الإدارة والجيش .

### الفصل الثاني

#### الحياة الاقتصادية للشرق القديم

ولا يمكن أن نرجع الإشكال المختلفة للنشاط الاقتصادي للمجتمعات  
الشرقية إلى نموذج واحد ، تماما كما هو الحال بالنسبة للتنظيم السياسي .  
ويمكن مع ذلك أن نستخلص بعض السمات العامة لهذه الحياة الاقتصادية .

### المبحث الأول

#### الانشطة الاقتصادية

ولقد عرف الشرق كل الانشطة الاقتصادية الهامة . ولكنها لم تكن  
جميعها متطورة بنفس الدرجة ، وذلك على النحو التالي :

#### (١) أهمية الزراعة :

والزراعة هي النشاط الغالب للمجتمعات الشرقية . وتقدم الأرض  
القوت للأهالي في كل مكان ، لأنه ما كان من الممكن أن يعول في هذا العصر على

شراء المحاصيل من الخارج لإطعام المجتمع كله بصفة منتظمة . وتمتع مصر وميزوبوتاميا بدرجة عالية من الخصوبة ، بفضل غرين نهر النيل ونهرى دجلة والفرات . وحفر الإهالى القنوات ، وشيدوا السدود ، وقاموا بصيانتها بصفة دورية ، وذلك كله تحت إشراف إدارة حازمة .

وتشتغل الاغلبية الساحقة من الاهالى بالزراعة فى المناطق الأقل حظا بجانب تربية الحيوانات وصيد الاسماك واستغلال الغابات وفقا لظروف كل منطقة . وتقدم الزراعة الحبوب والخضر والفواكه والمواد الأولية المختلفة . وتنتج الأرض فى عمومها الملك وعلية القوم والمابد . ويقوم بالعمل فيها الأرقاء والخدم والعمال الأحرار الذين يستأجرون أو يسخرون ، والزارعون الذين يقومون باستئجار قطع من الأرض ويقدمون جزءا من المحصول ، والجنود والموظفون الذين يقدم الملك لهم قطعا من الأرض ليمشوا منها -

وتكون الأرض الزراعية على هذا النحو ، الأساس المادى لاقتصاد المجتمع ، وهى تميز جميع الفئات الاجتماعية على أشباع احتياجاتها الأساسية : الفلاحون ، وسكان المدن ، والحاشية ، والإدارة والجيش ، وذلك بتوزيع جزء من الإيراد على كل فئة اجتماعية وفقا لعملية منظمة تنظيميا آليا ودقيقا : فما يخص الملك يكون فى شكل ائانة أو ضريبة أو جزء من المحصول . أما المابد وكبار الموظفين ، فانهم يحوزون مساحات شاسعة من الأرض ، وما يخصهم يكون فى صورة اداءات أو جزء من المحصول ، أما من يفتحون الأرض فيكون ما يخصهم فى شكل أجور أو جزء من المحصول أو مقابل اعانتهم .

## (٢) ضروب الحرف المتنوعة والتجارة والبنوك :

وإذا كانت مناطق عديدة ظلت زراعية بصورة مطلقة تقريبا ، فإلى الشرق عرف أيضا أوجه النشاط الأخرى .

لما يتواجد فى جميع المدن كل ضروب الحرف المتنوعة . فهناك الصناع المتخصصون وأرباب الحرف الذين يصنعون أدوات الترف المتنوعة لطبقات العليا . وهناك العمال الذين يعملون فى معاصر الزيت ، وفى صناعات

أوراق البردى وصناعة النسيج والثقوب ، الخ . و يوجد أيضا العملات الذين يعملون في استغلال المناجم والمحاجر ، وفي تشيد المباني الصلبة كالقصور والمعابد والمقابر الملكية ، وفي شق الطرق ، الخ .

ولكن الشرق ، شأن كل العالم القديم ، لم يعرف نظاما آليا متطورا . وظل في مرحلة الحرف .

(ب) و يوجد التجارة في صورتها ونصني بهما : التجارة الداخلية ، وكانت متنوعة للغاية ولكنها مرددة ، وكان النشاط الرئيسي لها في المدن . و التجارة الخارجية ، وكانت على مسافات بعيدة ، ويسلك التجار الطرق البرية (أو على الأخص طريق القوافل) ، أو الطريق النهري أو البحري . وكانت ترد على السلم الكمالية التي تمه الطبقات العليا بصفة خاصة ، وذلك التي تتعلق بالاحتياجات الخاصة بالدولة أو الجيش . وكانت التجارة الخارجية ضئيلة لحد ما في مصر وفي قلب الشرق الآسيوي ، ولكنها كانت مزدهرة في ميزوبوتاميا وفي آسيا الصغرى ولدى الآراميين في سوريا . وفي عهد حمورابي ، كانت توجد في بابل شركات تجارية ينظم تقنين حمورابي أنشطتها ، وكان ميدان عملها بعيدا وعلى نطاق واسع ، كما كان لها وكلاء متخصصون ، وكان رأس مالها هاما ويقدمه الملك والمعابد والأفراد . وظل التبادل يتم ، لمدة طويلة ، عن طريق المقايضة أو عن طريق وسائل أولية ترمز لقيمة التبادل مثل البطح والشعر والمعادن النفيسة في شكل سبائك وخواتم ، الخ . وذلك حتى نهاية القرن السابع حيث بدأت ، لأول مرة في تاريخ العالم ، توجد النقود المصروفة . وتحقق ذلك في إقليم ليديا .

(ج) وتوجد البنوك وأوجه النشاط المختلفة المتعلقة بمال المال . وفي عهد حمورابي ، كانت البنوك والشركات المالية والمعابد المختلفة تجري عمليات واسعة : فهي تتلقى الودائع ، وتجسري القروض ، وتقوم بالوفاء نيابة عن عملائها وتسد أقساطهم ، وتقوم بتحويل رؤوس الأموال . فهي تقوم بكل العمليات العادية للبنوك .



## البحث الثاني

### التنظيم الاقتصادي

ونقابل ، في مجال تنظيم أوجه النشاط الاقتصادي ، اتجاهًا قويًا يشجع على تدخل الدولة ؛ ولكنه لا يستبعد تنوع هذا التنظيم .

#### ( ١ ) تدخل الدولة :

وتتلاقى مقتضيات الحياة العملية والمبادئ السياسية من أجل قيام الدولة بدور نشط بفرض تأمين حياة القصر والإدارة والجيش . ولقد كانت الدولة تراقب الحياة الاقتصادية بدقة ، حتى تتمكن من تحصيل الضرائب ، ورعاية الأعمال الحسنة للزراعة (بناء السدود ، حفر الترعة والصرف ، الري) .

( ١ ) وطبقت مصر دائماً مبدأ التدخل . وخولت فكرة أن للفريسون السيادة المطلوبة على الأراضي ، إمكانية إشرافه على الحياة الزراعية في مجموعها ، ومن ناحية أخرى فإن التجارة الخارجية في يد الدولة كقاعدة عامة . كما أن جميع الحرف تحت رقابته . وتدار المشروعات الكبرى ، مثل الناجم والمهاجر وبناء السفن والأعمال العامة من طريق الدولة مباشرة . ويقوم بالعمل فيها الأرقاء والعامل المأجورون . فالدولة تباشر عملها في المجال الاقتصادي إذن إما من خلال مراقبة النشاط الخاص مع فرض الضرائب عليه وإما من طريق القيام مباشرة بأوجه النشاط الاقتصادي .

(ب) أما الملكيات الأسبوية فإنها لم تصل إلى هذا الحد ، وإنما كان صرفها بالآخرى من خلال إجراء رقابة إدارية عادية أو تنظيم قانوني عام كعادة عامة . وإذا كانت قد اقتصر على وضع تنظيم للنشاط الخاص في إطار محدد ، فإنها لم تزول النشاط الاقتصادي مباشرة إلا بصفة استثنائية . وذلك بالنسبة للأعمال التي تهم الدولة مباشرة . ويلاحظ أن

الأراضي الزراعية لم تكن تعتبر أنها تحت السيادة العليا للملك ، وبالتالي فإن الأساس الذي يعتمد عليه لتبرير تدخل الدولة ليس مطلقا على عكس الحال في مصر .

ومع ذلك فإن التنظيم الذي تضعه الدولة ينسم بالتشدد والصرامة ، كما هو مشاهد بالنسبة لمصر حورواي . ومن المظاهر الرئيسية لتدخل الدولة ، تحديد أسعار السلع ، وتحديد المبيعات ، وسعر الفائدة ، والمسح الشامل لجميع الأراضي ، والإشراف على السدود والقنوات والاشغال اللازمة للزراعة ، ونظام السخرة ، ووضع تنظيم عام للتقوى وتسجيل كل التغيرات في الملكية العقارية .

## (٢) تنوع التنظيم ٢ -

ولا سيغدد الصورة العامة السالفة الذكر ، التنوع في كيفية أداء النشاط الاقتصادي .

(١) ففي فترات ضعف السلطة المركزية ، ينكمش تدخل الدولة . ويخضع النشاط الاقتصادي بالتالي لرقابة القوى المحلية .

(ب) وتقابل بعض مظاهر التنوع بالنسبة لوجه النشاط الاقتصادي . ولناخذ الأراضي الزراعية على سبيل المثال : فنحن نلاحظ أن بعض هذه الأراضي تقطع على سبيل الانتفاع ، ويستغلها المنتفع من أجل ميشه هو وعائلته . وهناك مساحات أخرى من الأراضي يملكها كبار الموظفين والكهنة ، ويعمل فيها عدد كبير من المزارعين الأحرار والأرقاء . وهناك كذلك مساحات شاسعة من الأراضي يملكها الملك ويستغلها مباشرة عن طريق وكلائه والإبدى العاملة من الأرقاء والمزارعين ، ويحصل منها على ثروة هائلة .

وتباشر التجارة وأعمال البنوك عن طريق وكلاء ملكيين وكبار التجار . والممابد . وأحيانا يقوم بها تجار التجزئة والشركات التجارية والمالية . أما مرسوم الفنان فيتبع المبد أو القصر ، وقد يكون مملوكا الفنان مستغل يعيش من مهارته اليدوية .

فهناك مواجهة في كل مكان ، تحت اشراف الدولة ، بين المشروع الكبير والمشروع الصغير ، وبين الاستغلال الفردي والاستغلال الجماعي من قبل المعابد أو الشركات ، وبين النشاط الخاضع ل مجرد التنظيم والرقابة والنشاط الذى تمارسه الدولة بنفسها .

ومن ثم فاننا نرى انه ، وان كانت الحياة الاقتصادية ، شأن الحياة السياسية والادارية ، منظمة ومتحركة بتوجيه مركز ، لكنها مع ذلك ليست متماثلة ولا تسير على نمط واحد .

**والخلاصة :** لقد توصلت الاقتصاديات الشرقية ، من حيث تنوع النشاط وتعدد طرق التنظيم ، الى مستوى رفيع ، وكانت قادرة على تحقيق ثروات هائلة . ولكن لا تجوز المبالغة . فهناك العديد من المناطق لم يعتمد اقتصادها النطاق الحلى ، وعاشت على الزراعة وحدها ، وظلت المياضة هي اساس التعامل فيها ، وكان مستوى معيشة افرادها منخفضا للغاية ، وبقيت الاساليب الفنية للنتاج فيها تتسم بالبداية .

ولكننا نجد من ناحية اخرى ان الدول الشرقية استطاعت مقاومة اوجه الخراب والدمار الذى كانت تتعرض له في بعض الاحيان بفعل الحروب التى تشنها او تشن عليها ، والجسرية الباهظة التى كان ينفى عليها ان تؤديها اذا خضعت لغيرها من الدول ، والسلب الذى كانت تتعرض له من قبل القبائل الغيرة والنس كانت تقطن على حدودها .

ويجانب كل هذه العوامل التى ادت الى ضياع جزء هام من ثروتها القومية ، لكن اقتصادها كان قادرا على تمويضه ، فان هذه الدول استطاعت ان تقيم علاقات واسعة مع جيرانها كلفتها الكثير ، واستطاعت كذلك الانفاق على البلاط الملكى والجيش والادارة . وكفلت رغد العيش للاستقرائية والمعابد .

وادى الجهد البشرى الذى استغرق قرونا عديدة الى ان يجعل من النشيد القديم منطقة حافلة بالنشاط ومنتمة بشراء كان يسيل لماب الجيران . ويقف ، حتى عندما قامت الامبراطورية الرومانية وضمته اليها ،

قد شموخ دائم في مواجهة الغرب الذي كان آنذاك متخلفا جدا ، ومتأخرا للضباية .

### الفصل الثالث

#### التنظيم الاجتماعي

ويسمى التنظيم الاجتماعي لهذه المناطق الكثيفة بالسكان ، والذي يعتمد اقتصادها على الأرض الزراعية ، بالتدريج والثبات .

#### (١) التدرج :

وينكون المجتمع من فئات اجتماعية متدرجة . وترتبط الامتيازات التي تتمتع بها بعض الفئات بأهمية كل فئة من الناحيتين الدينية والادارية.

( ١ ) فالملحظ أنه توجد فئتان متميزتان ، تستمد امتيازاتهما من تعظيم الآلهة والملك ، لانهما تتصرفان باسمهما ، ونعني بهما : فئة الكهنة وفئة الموظفين .

ونمثل الكهنة طبقة محددة بدقة ، ومؤسسة تأسيسا متينا ، ومعتمدة اعتمادا قويا على وظيفتها الدينية ، وعلى الثروة الهائلة التي تحوزها ، وعلى الدور الهام المهود لها والذي يجعل منها فئة لا غنى للمجتمع عنها . فهي تهيمن على الوسائل التي تكفل للمجتمع حصوله على بركات الآلهة .

اما الموظفون فانهم يتمتعون ، ايا كانت مرتبتهم ، بمركز متميز نتيجة للدور الذي يقومون به . فهم بمثابة المحرك للتنظيم الاجتماعي ، والادارة التي تديره . ومن ثم فهم المستفيدون الحقيقيون من الوضع القائم في المجتمع . ويتمتعون بسلطات واسعة باعتبارهم ممثلين للملك . وبضاف الى ذلك الاستقلال الذي يكتسبونه في الواقع نتيجة لضعف السلطة المركزية او بعدها . وهم معفونون من السخرة ولا يقومون بالعمل اليدوى ، ويتلقون المطايا والمرتبات والوظائف المرموقة وكل مظاهر التشريف من الملك . وهم الذين يقيمون الدولة التي تتحكم الجميع ، ولذلك فانهم يوجهون الجميع ويأمرهم وتسل الدولة لصالحهم .

(ب) وعلى النقيض من هاتين الفئتين ، فإن الفئات الأخرى تكفل الأعمال المادية في مجال الدفاع والإنتاج . ولا يتمتع العنقود بمرئى خاص . إذ يتكون الجيش العامل من جنود مأجورين في الأساس ، يعيشون من قطع من الأراضي منوحة لهم من الملك . ويتكون جمهور الشعب من الفلاحين والصناع والمهنيين والتجار . وهم خاضعون لثعبنة ثقيلة ، ومراقبون مراقبة دقيقة ، ويدفعون الضرائب ، ويخضعون للسخرة ، وحياتهم صعبة ، ومستوى معيشتهم منخفض .

(ج) وأخيرا فإن الأنقاء هم في الصادة من الإجابات الذين يشترون من أسواق العبيد أو يقصرون في الأسر في ميدان الحرب . وتستخدمهم فئات المجتمع المختلفة . ولكن عددهم محدود نسبيا . وهم لا يلعبون على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما شبيها بالدور الذي سيلعبونه في اليونان وروما . ويتم وضعهم القانوني والمادي بغير وجود حقوق أو ضمانات يتمتعون بها كقاعدة عامة ، ويخضعون المطلق لارادة السيد .

## (٢) الطبقات :

وتعمل المجتمعات الشرقية الى طبقات اجتماعية أشبه بالجمود . وتبدو الفئات الاجتماعية موضوعة في كواثر محددة في ظل تنظيم عام لمجتمع ، يؤدي كل تغيير اجتماعي فيه ، اذا كان له مدى معين ، الى الاطاحة بالتوازن الاساسي القائم . ولذلك فإن الاهتمام الاول للسلطة السياسية ينصب على العمل على بقاء التكوين الموجود للمجتمع على ما هو عليه .

ومن ناحية أخرى ، فإن الجمود الطبيعي الذي تنسم به المجتمعات الكثيفة بالسكان والحكمة التنظيم ، يكفل استمرار الاشكال الاجتماعية التقليدية . ويعبر عن هذه الاشكال على وجه الخصوص من خلال الاتجاه الى توريث الوظائف والحرف ، سواء تعلق الامر بمن يشغلون الوظائف الادارية الكبرى او الكهنة أو الفلاحين أو اصحاب الحرف . وتساهم في استبعاد كل وفة في التطوير الفكرة التي يعتنقها الناس والقائلة بان المجتمع يقوم على أسس مطابقة لما يبغيه الإلهية ، ويعمل المجتمع على هديها .

## الفصل الرابع مظاهر التأثير السياسى والاقتصادى والاجتماعى للشرق على الغرب

ولقد وصلت المجتمعات الشرقية التى ازدهرت منذ الالف الرابع قبل الميلاد ، وقبل وجود اى مجتمع غربى ، الى مستوى رفيع من الحضارة تأثرت به المجتمعات الغربية تأثرا عميقا فيما بعد . وساهمت فى ذلك علاقات الجوار بينهما ، والروابط الدائمة والمباشرة التى وجدت بينهما .

### ١ - الروابط التى كانت قائمة بين الشرق والغرب :

ووجدت هذه العلاقات مع الغرب منذ أن كان يمر بمصر ما قبل التاريخ . ولقد كانت تتم عن طريق التجار . ثم ساهم فى هذا الضمار اللاجون الفينيقيون وما اقاموه من مستعمرات على البحر الابيض المتوسط .

ولقد تربط على مقدم الاتروسك عن طريق البحر ، من آسيا الصغرى على ما يبدو ، واستقرارهم فى ايطاليا دخول التأثير الشرقى فى المنطقة . وساهم الاغريق بعد ذلك فى نشر هذا التأثير . ولقد تحقق التأثير الشرقى حتى ذلك الوقت فى اماكن متفرقة وفى حدود بعض المظاهر الخاصة للحضارة .

وأحدثت الفوحات الرومانية ثم تكوين الامبراطورية الرومانية بعض التغيرات فى هذا الوضع . فلقد استولت الامبراطورية الرومانية على جزء كبير من الشرق . واتامت علاقات دائمة ومتطورة معه فى نفس الوقت الذى صارت فيه العقبة الرومانية قابلة للخضوع للتأثير الخارجى بصورة كبيرة . ولقد باثر الشرق عندئذ تأثيرا دائما ومتعدد الجوانب .

### ٢ - التأثير على الحضارة فى مظهرها العام :

( ١ ) فعلى الصعيد الفنى والمادى ، قدم الشرق للغرب وسائل من ابتداعه فى اغلب الاحيان ، ومن تطويره احيانا ، ومن امثلتها فن شق الطرق

وتشييد المباني ، والهندسة ، والانتاج الصناعي والعرف ، وقياس الأرض ، واستخراج المعادن من تحت الأرض ، والملاحة .

(ب) وفتح الكلدانيون والاشوريون آفاقا واسعة في المجال العلمي ؛ فكرة التفكير العلمي ذاتها ، وعلم الفلك ، والمعلوم الرياضية ، وابداعهم بالنسبة للطرق الأولى للكتابة .

(ج) وفي المجال الديني . والمعنوي ، توصل الشرق الى افكار غاية في السمو ، وتبنى مبادئ معنوية فردية واجتماعية لها قيمة عالية . ولقد باشرت الديانات المصرية والسورية تأثيرا كبيرا في روما في نهاية الجمهورية وبداية الامبراطورية . وتأثيرها كان ما يزال واضحا في القرن الثالث الميلادي . ولقد كان تأثير الشرق في هذا المجال كبيرا بصفة خاصة لانه ساهم في صياغة وبطورة الافكار المسيحية التي كانت تمثل كسبا هاما للامبراطورية الرومانية في عصر الامبراطورية السفلى ، ومن خلالها للفكر بصفة عامة .

### ٣ - التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي :

ويمكن بصفة خاصة اعتبار الاضافة الشرقية حاسمة بالنسبة للفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تبنته الامبراطورية الرومانية . فلقد ساهمت هذه الاضافة كثيرا في صياغة هيكل الامبراطورية السفلى في هذه المجالات ، وقدمت لها الطول التي ساعدتها على اقامة مدة بقائها الذي تعرض للكثير من الهزات ، كما استمرت هذه القيم التي تبنتها الامبراطورية البيزنطية فيما بعد .

(١) ففي المجال السياسي ، نجد انه منذ نهاية الجمهورية الرومانية ، سترعى الشرق انتباه قيصر وأنطونيوس ، وهما يحاولان تأسيس امبراطورية رومانية ، بتقديمه نموذجا للتنظيم السياسي الذي يبحثان عنه . ولقد اعتبرا بمثابة الحل المناسب للمشكلة القائمة في روما عندئذ والتي كانت تدور حول البحث عن تنظيم سياسي يهيئه التي يمكن أن تحل محل الهيئات السياسية الخاصة بالجمهورية في روما ، والتي بدت غير ملائمة لحكم امبراطورية واسعة .

وقد تمت مصر نموذجاً لإدارة منظمة على أساس بيروقراطي ، ببناء  
مؤسسا الامبراطورية ، وكان فيه الحل الحاسم للمشاكل الإدارية  
للإمبراطورية الرومانية لعدة قرون . ولقد بدت الامبراطورية بمثابة تجميع  
للتقاليد الرومانية والأفكار الشرقية .

وصار التأثير واضحا للعيان في مصر في عصر الامبراطورية السفلى : فتمند  
الامبراطور سيفروس ، وبعد ذلك منذ الامبراطور دقلديانوس وورثته ،  
صارت الامبراطورية انرومانية بمثابة ملكية من النوع الشرقي ، ازاحت فكرة  
الامبراطورية « ذات النظام الحر » التي أصبت غير كافية لمواجهة الاخطار  
الحاصره من ناحية ، وانتفكك الداخلى من ناحية اخرى .

وعمل الاباطرة الرومان في عصر الامبراطورية السفلى جاهدين على تأخير  
ميعاد سقوط الجزء الغربي من الامبراطورية والذي كان محتوما . ونجحوا  
في ذلك مؤقتا على حساب هجر التقاليد الرومانية ؛ ومد النموذج  
السياسي للشرق على كل بلدان البحر الابيض المتوسط الخاضعة لحكمهم .

(ب) وفي المجال الاجتماعي ، كان يتمين على الاباطرة ، في ظل الامبراطورية  
السفلى ، تصميم مبادئ التدرج الاجتماعي الدقيق ، والانفصال الصارم بين  
الطبقات الاجتماعية والذي استمر من الشرق . فاهتمام الاباطرة بالعمل  
على وجود حالة من التوازن المستقر في مجتمع كان يتجه باستمرار الى حالة  
من عدم التوازن ، جعلهم يدخلون ويدعسون نظما نجحت في الشرق في تحقيق  
الاستقرار الداخلى . وهذا ثابت بالنسبة لنظام اساسي وهو نظام  
المستعمرات الزراعية والذي كان بمقتضاه يربط المزارع وعائلته بالارض  
التي يزرعها بصفة دائمة . ويمكن ، في حدود معينة ، أن تنسب السياسة  
التي انتهجت في عصر الامبراطورية السفلى بوضع سكان الامبراطورية في  
طبقاتهم بصفة وراثية ، الى تأثير شرقي .

(ج) وأخيرا فإنه من الناحية الاقتصادية ، كان تأثير الشرق حاسما من  
حينئذ . فمن جهة ، مال عصر الامبراطورية السفلى الى تبني مبدأ التدخل  
الاقتصادي وعلى نطاق واسع . وهذا يطابق ما سارت عليه الملكيات المصرية  
والآسيوية .



ومن جهة أخرى ، فإنه في ظل تكوين الإمبراطورية الرومانية القائم على عدم المساواة ، فإن ولايات الشرق هي التي كانت توفّر لهذه الإمبراطورية الموارد الرئيسية ، وتحقق لروما الرخاء والرفاهية التي ظلت تتمتع بهما خلال أكثر من ثلاثة قرون .

فما كان من الممكن للحياة الاقتصادية التي كانت سائدة في نهاية عصر الجمهورية وخلال عصر الإمبراطورية العليا أن تظل على مستواها المرتفع إلا بفضل ثروات هذه الولايات . والدليل على أهمية هذه الولايات الشرقية يشهد بتصور الوضع العكسي *a contrario* ، بمعنى أن هذا المستوى قد انخفض فعلا حينما تقفص الدور الاقتصادي الذي كانت هذه الولايات تلعبه ، ولم تعد مساهمتها إيجابية في مجال الحياة الاقتصادية للإمبراطورية .

لحينما بدأ بتحقيق انقطاع العلاقات الاقتصادية بين شطري الإمبراطورية الشرقي والغربي ابتداء من القرن الثالث الميلادي ، اخلت الإمبراطورية في الترنح . وحينما تحقق فعلا ، انهيار الجزء الغربي من الإمبراطورية وسقط تحت أقدام الغزاة من القبائل التي قدمت من شمال أوروبا . أما الجزء الشرقي من الإمبراطورية فلقد استمر على قيد الحياة لمدة قرون . وكذلك فإنه حينما تم انقطاع العلاقات الاقتصادية بصفة نهائية بين الشرق والجزء الشرقي من الإمبراطورية في القرن السابع الميلادي بواسطة الفتح العربي للشرق ، فإن الانهيار الاقتصادي للشرق أخذ في الإسراع وصار غير قابل للعلاج . وذلك إلى أن سقطت القسطنطينية ، وهي عاصمة الجزء الشرقي من الإمبراطورية الرومانية ، في عام ١٤٥٣ على يد محمد الفاتح .

وإذا كان صحيحا أن انهيار الإمبراطورية الرومانية بشطريها الغربي والشرقي ، يرجع إلى أسباب عامة وعديدة وعميقة ، غير أنه من الحقائق التي لا تقبل الجدل أن عصر هذه الإمبراطورية ، بالنسبة لبقائها وانهيارها كان مرتبطا بتأثير الشرق من القواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

القسم الثاني  
نظم القانون الخاص في الشرائع القديمة

الباب الأول  
الاتجاهات العامة للشرائع القديمة

الفصل الأول  
مصادر القوانين القديمة (١)

مقدمة :

١ - التعريف بمصادر القانون :

لتعريف «مصادر القانون» معنيان يتعين التمييز بينهما بجلده :

فهنالك أولاً المصادر المنشئة أو المنتجة للقانون ، وهي العمل أو السلطة التي تخلق القانون . ويراد بهذا النوع الأول معنيان كذلك :

المعنى الضيق : مصدر القانون هو من له سلطة وضعه وإعطائه هذه الصفة (مثال ذلك : السلطة التي تقوم بعمل القانون ، أي السلطة التشريعية) .

والمعنى الواسع : المصدر هو الفعل الذي بمقتضاه توضع القاعدة (مثلاً : التشريع نفسه ، أو العرف) .

وهناك ثانياً المصادر التاريخية أو المستفدية ، وهي تتعلق بالمستندات التي تعرف بمقتضاها قانون عصر من العصور . ويطلق عليها أيضاً اسم مصادر معرفة القانون ، لأنها تتضمن الوثائق المثبتة لقواعد القانون ، أو الموصلة إلى معرفته . ويمثل هذا النوع الثاني من المصادر أهمية كبرى في دراستنا للنظم القديمة . فمن طريقه ، يمكن التوصل إلى معلومات يقينية

١ - انظر : Selechter « E. » : La Loi et la Coutume . . . dans l'Antiquité orientale, Paris 1962, Trav. Inst. Droit Com. de Paris, 13, 5 - 11.

ولابد من الاستعانة بكل المصادر ايا كانت طبيعتها ، سواء : فسي  
ذلك تلك التى تقتصر على مجرد التعريف بطرق الحياة لـدى  
القدامى ، أو تلك التى تبرر الجانب القانونى .

## ٢ - أنواع هذه المصادر :

ورغم تنوع مصادر القوانين القديمة ، واختلاف أهميتها بحسب كل  
عصر ، فإنه يمكن أن نجمع المصادر الرئيسية التى تخص شعوب البحر  
الابيض المتوسط فى أربع مجموعات : العرف ، والتشريع ، والتقنيات ،  
ووثائق الحياة اليومية والنصوص الأدبية والتاريخية .

## المبحث الأول

### العرف

#### ١ - تعريفه وخصائصه :

العرف عبارة عن مجموعة القواعد التى يتبعها الناس ، دون أن يتدخل  
فى ذلك نص صادر عن سلطان الدولة ، بل تستمد قوتها من اصطلاح  
الجماعة عليها . ويتضح من هذا التعريف عنصران العرف :

#### أ - التقاليد والتكرار :

فالعرف يضعنا ازاء قواعد لا تصدر صراحة من السلطة التشريعية .  
بل مفروضة ضمنا عن طريق رضاء الجميع ، وهو ما يستخلص من تكرار  
الافعال أو الإشكال . فنكس يولد العمل القانونى عرفا ، يضمن أن يكون قد  
تكرر عدة مرات .

#### ب - الإجبار :

فعندما يتكرر فعل أو شكل ما عدة مرات ، فهنا يبنى أنه يتمين على  
الأفراد التصرف بنفس الطريقة فى المستقبل فى حالات مشابهة . فالصادة  
إذا ارتفعت الى مستوى العرف ، فإنها تفرض على الفرد . ويجب عليه أن  
يتبعها ولا تعرض لتجزاء . ولتقوم الجماعة بتوقيع الجزاء بصفتها هذه ، أو

ينوب عنها في ذلك أحد أفرادها . والنزال الذي يوضح ذلك هو القتل بالرجم ، وكذلك توقيع العقاب على السارق بواسطة السروق منه . وبتقدم المدنية ، يصبح توقيع الجزاء من اختصاص الدولة وحدها . وعندئذ يصير العرف معترفا به رسميا من الدولة .

ولا نعتبر من خصائص العرف قدمه . فلا شك أن اتباع العرف لمدة طويلة يؤكد ويقويه ، لكن لا يضمن عليه قوته الإلزامية ، أي قانونيته . إذ أن القاعدة القانونية توجد في اللحظة التي يسود فيها الشعور بالإكيد بأن من يخالفها سيتعرض للجزاء . فإذا نشأت العادة مؤيدة بجزاء ، اعتبرت أنها موجودة قانونا منذ نشأتها . فالفكرة الرومانية للعرف - بمعنى تعارف الناس على قاعدة معينة لمدة طويلة ، ومن هنا جاءت كلمة عرف - ليست دقيقة كل الدقة . ومع ذلك انتقلت هذه الفكرة غير الدقيقة إلى كثير من التقنيات الحديثة .

وأساس العرف هو إرادة الجماعة التي تقرر أن سلوكا معينا لازم لحياتها ، وتفرضه ضمنا على أعضائها . ففسوة العرف تتبع أساسا من الفكرة المستفادة ضمنا بأنه طالما أن القاعدة لم تصطدم بأية معارضة فلقد قبلها الجميع . ولكن بالأخذ أن إرادة الجماعة لا تنجس إلى خلق المادة بل إلى إجبار الناس على احترامها . فالجماعة ليس لها ضمير كاف لخلق المادة ، بل للاطاعة إلى حاجة معينة . ففي مشكلة ضرورة العادة تحل ضمنا مشكلة أصلها .

ويرى الفقيه الروماني جوليانوس - في نص مشهور له - أنه ما دام في مقدور الشعب التعبير عن إرادته رسميا في مجالس الشعب ، وما دامت قوارئه فيها هي تشريع Lex ، فيجب إضفاء قيمة التشريع على إرادة الجماعة التي تعبر عنها ، ليس صراحة كما في مجالس الشعب ، بل ضمنا كما في العرف (انظر الموسوعة : ١ - ٣ - ٢٢) .

وفي الحقيقة فإن العرف ليس سوى صورة أخرى للتشريع . فإذا كان التشريع هو التعبير عن الإرادة العامة للمواطنين صراحة في عصور أكثر حداثة ، فإن العرف هو التعبير عن الإرادة الضمنية للأفراد العشرة أو

القبيلة أو الدولة . والعنصر الاساسي في كلتا الحالتين ينحصر في الإرادة العامة ، وما يتغير هو طريقة التمييز

### ٢ - أهمية العرف في المجتمعات القديمة :

ولقد خضعت جميع شعوب البحر الابيض المتوسط خلال العصور السحيقة في القدم لحكم العرف ، أي أنها كانت تتمثل لمبادئ غير مكتوبة ومحفوظة في ذاكرة الحكماء ورجال الدين في المشرقة أو القبيلة أو الدولة . وتعتبر هذه المبادئ متضمنة عادات الاسلاف ، وبالتالي فهي ثمرة خبرة طويلة .

وكان العرف ، في هذه العصور البدائية ، يحكم النظم على اختلاف أنواعها، مثل نظام الاسرة ، ونظام الملكية ، والعلاقات بين المواطنين ، ونظام العداة واقامة الشعائر الدينية للاله ، والقانون الجنائي ، وكل العلاقات مع السلطات العامة . وكانت هذه القواعد العرفية البدائية تقرب كثير من الاحكام الدينية . ذلك أن الملوك في العصور البدائية لم يكونوا رؤساء سياسيين فحسب ، بل كانوا يعتبرون آلهة ، أو كهنة . فيشمل نطاق العرف كل القواعد التي يجب على الافراد اتباعها ، أيا كانت طبيعتها ، وسواء كانت تعبيرا عن السلطة الدينية أو السلطة الزمنية .

وبتضح مما تقدم أن العرف هو المصدر الاول للقواعد القانونية في العصور البدائية . وتفسر صفة الشفوية للصيغة بالعرف السبب في عدم معرفتنا له جيدا . فنحن نعرفه عادة بطريقة غير مباشرة ، وذلك بالبحث في مؤلفات المؤرخين اللاحقين الذين عالجوا فيها الفترات السابقة عليهم ، وفيما تركه لنا النحاة والفقيهاء من شروح للكلمات القديمة ، وفي مجموعات القوانين اللاحقة على هذه العصور ، التي ضمت جوهر هذه الاعراف القديمة ، والتشريعات البدائية النادرة .

ولقد ظل العرف يحتفظ بمكانته الاول في المجتمعات الشرقية لمدة طويلة من الوقت . وكانت له هذه المكانة في روما في العصر الملكي . بل وظل يحتفظ بأهمية ظاهرة فيها في ظل الجمهورية والامبراطورية العليا . فكثيرا

ما قال الرومان ، بخصوص أنظمة حديثة ، أنها أدخلت على أساس العرف moribus واعتبر العرف عاملا من عوامل تقدم القانون وتطوره ، ليس فقط بالنسبة الى تقرير قواعد ونظم جديدة ، بل أيضا بالنسبة الى ابطال نظم قديمة بطريق عدم الاستعمال .

### المبحث الثاني

#### التشريع (١)

ولم يظهر التشريع كمصدر للقانون الا بعد فترة يختلف طولها بحسب الشعوب . وبدا العرف بالتالي يفقد مكانته القديمة لصالح التشريع ومجموعات القوانين المكتوبة . وساعدت الكتابة على نشر وذبوع القواعد التشريعية .

والحق أن الحائزين على السلطة السياسية في المصور القديمة ، رئيس العشيرة ثم رئيس القبيلة ثم الملوك ، اضطروا الى التدخل في حالات لم يكن العرف قد تكون فيها بعد ، أو في فروض كان استعمال سلطانهم فيها ضرورية لتكملة العرف أو للرض احترامه .

وهذا التدخل المحدود ، ولكنه كان ضروريا وبتم بالقوة ، مهد الطريق لتعيين من الاعمال القانونية الملزمة ، المراسيم والتشريعات .

#### ١ - المراسيم :

وتعتبر بمثابة مراسيم قرارات الملك أو رئيس القبيلة أو العشيرة ، التي تتضمن أمرا بإجراء فردى أو جماعى . وهذه الوسيلة للتدخل تكون عادة في نطاق محدود ، وتظهر في المجال المسكرى ، والادارى ، والجنائى ، والدينى . فالملوك رؤساء القبائل والعشائر يستطيعون ، باعتبارهم رؤساء عسكريين وكهنة ، اتخاذ إجراءات ملزمة تضمن احترامها

١ - انظر عمر معدوح : أصول تاريخ القانون ، ١٦٢ ، ص ١٢٢ وما بعدها .

ما يتمتعون به من سلطة الامر وجزاءات كانت في الاصل دينية (وضع الفرد خارج الجماعة) . ومع ذلك ، فلقد ظل مجال تطبيق هذه الاوامر ضيقا .

وفي مصر ، كانت المراسيم تصدر من ديوان القنصلية وتضمنها وثائق رسمية . ومن ثم فان للالفاظ التي تستعملها معنى قانونيا محددا ، وتعتبر بالنسبة لمصر مصدرا من الدرجة الاولى فيما يتعلق بالقانون العام والقانون الخاص على السواء . ونستخلص منها الفكرة الدقيقة للقانون ، والفارق الذي يميزه عن مجرد القرار ، والطريقة التي تتبع لحسم تنازع القوانين .

ونلمس من دراستها الطريقة المتبعة لسير مصالح الادارة المركزية ، ودور الضرائب وكيفية تحصيلها ، وتنظيم مصلحة المساحة والتسجيل ، والادور الذي يقوم به ديوان الحكومة . وتظهر من خلالها الشخصيات الرئيسية في الدولة : الوزير ، وحاكم الجنوب ، وحكام المقاطعات والاقسام «سيرو» ، الخ ، كل يباشر سلطاته في حدود اختصاصه الاقليمي .

ولا تقل اهمية هذه المراسيم بالنسبة للقانون الخاص . فمن طريقها نلم بمنح الاراضي التي كان يقدمها الملك للمقربين ووضعها القانوني ، وعناصر الية ، وكيفية انشاء المؤسسات الجنائية وتنظيمها والاجراءات اللازمة لاضفاء الصفة الرسمية عليها . ونستخلص منها حالة الاشخاص ، سواء كانوا ملاكا للاراضي او مجرد مزارعين ، وثبيت الانفجار على الاملاك العقارية من الضرائب .

ومن خلالها يمكن ان نتتبع بالتدريج تطور القانون ، وتفتت السلطة الملكية وتزايد سلطان امراء الاقطاع . وهي تمثل المصدر الرئيسي لمعلوماتنا عن القانون الاداري . ولقد عثرنا على العديد من الخطابات والوامر الملكية التي تفيد في هذا الصدد ايضا ، رغم انه يظهر انها لم تكن تستعمل كما يحدث اليوم ، بطريقة نظامية لبيان ما يجب على المرسل اليه الخطاب او الصادر اليه الامر ، انعمل به . فينبو على العكس ان الامر كان في الاصل شعويا . ولكن المحرر كان ضروريا لتوصيل التعليمات الى حكام الاقاليم . ولم يكن 'الخطاب الملكي' يتميز عن الخطاب العادي عن طريق صيغة او

بروتوكول خاص ، وذلك على تقيض ما هو متبع في القانون المطبق في مصر  
البطلمية بصفة خاصة .

## ٢ - التشريعات :

هي مجموعة من القواعد القانونية الصادرة عن سلطة عليا لها ولاية الأمر  
والقوى . وهي تخضع لإجراءات عديدة من حيث تحريرها وإصدارها .  
وبالتالى فهي تفترض وجود حضارة على درجة من التطور ، وتنظيم  
سياسى محدد ، وتوسع في المصطلحات القانونية .

وكانت القواعد القانونية التشريعية ملكية ودنية في آن واحد . فكلية  
الملك هي التي تخلق القانون ، ولكن يوجد دائما إحصاء الهى وراء هذه  
الكلية . ولقد نال الملوك في مصر وفي ميزوبوتاميا شهرة واسعة في ميدان  
سن التشريعات كما سيلي بالتفصيل .

ومهما يكن من أمر ، فلقد كانت هناك تعقيدات عديدة لصدور  
التشريعات ، تتلاءم مع متطلبات هذه المصور القديمة . ذلك أن الفكرة  
التي كانت سائدة آنذاك هي أن كل تغيير قانوني يعتبر عملا خطيرا للغاية ،  
ومن ثم كانت القوانين التشريعية في البداية من النادرة بمكان ، وكانت  
تعرض صدورها أو تعديلها تعقيدات كثيرة . ومن هنا نستطيع أن نتبين  
بوضوح سبب احتلال العرف مكان الصدارة في المصور البدائية .

وعندما يتأكد سلطان الدولة ويقوى ، يزداد تدخلها في مجال  
التشريعات . ولعل أهم عمل تشريعى تقوم به ، هو جمعها العرف والعادات  
السائدة منذ زمن طويل بعد تهذيب غير الصالح منها في تقنين عام .

والصادر التشريعية التي لدينا نادرة ، إذا تركنا جانب الفينيات التي  
تعتبر كقاعدة عامة عملا تشريعي . ومع ذلك فإنه غالبا ما تعطينا النقوش  
الملكية الموجودة على السلالات والمقابر والمعابد وما إليها معلومات قيمة عن  
شباط الملوك التشريعى .

وعليها يتعلق بحضوب غرب آسيا ، يعتبر النشاط التشريعى  
للملك أوروكا حيا أحد منوك لحى . وهي مديسه سومره . نحو  
عام ٢٤٠٠ ق. م. هو 'قدم ما عرفه' . وهو عجر في بعوته بأنه قد حى



البنيم والارملة ، والفى نظام تعدد الأزواج ، وقضى على كهنوتية سلفه ،  
وحد من امتيازات طبقة رجال الدين .

وهناك ثلاث لوحات ، من بين اللوحات الكبادوشية (نسبة الى كبادوشيا  
الاشورية) في حالة سيئة وتعطينا بعض المعلومات السطحية عن القوانين  
الاشورية القديمة . كما توجد لوحة مكسورة عثر عليها يبدو أنها تتضمن  
بعض الاشارات لتشريع أصدره الملك الكاشي «كاشتيلاش الاول» (١٤٣٣ -  
١٤١٢) ، ويتعلق بأحكام الالتزامات .

وعثر كذلك على عدد وفير من وثائق القانون الدولي العام ، عبارة عن  
معاهدات تحالف أو حماية ، عن طريق الحفائر التي أجريت في حانوس ،  
عاصمة الحيثيين (قوية بوغاز كوى حاليا) واكتشفت حديثا معاهدة تحالف  
مع كيزوواتنا ومعاهدة تبعية مع الملك أمورو . ولا شك أن مقارنة هذه  
الوثائق الحيثية بالوثائق المصرية المعاصرة لها ومن نفس الطبيعة والتي عثر  
عليها في تل العمارنة ومدونة باللغة الاكدية رغم أنها صادرة من ديوان  
القنصلية المصرية يثرى نطاق بحثنا .

ولقد حفظت لنا لوحة موجودة الآن في المتحف البريطاني بلندن قانونا  
ينضمّن نحو ١٢ مادة ، ويرجع تاريخه الى الفترة الاخيرة من حكم الملك  
نيونيد (٥٦٦ - ٥٣٩ ق.م) . ولا يعالج هذا التشريع سوى نظم القانون  
الخاص فقط : النظام المالى للزوجين ، والميراث (ولا سيما تقسيم أموال  
التركة بين اولاد ولدوا من عدة زوجات) . ونحن نعلم عن طريق بعض  
النقوش أن الملك داربوس قد سن القوانين . وهناك تصرفات فردية تحيل  
ما قد يثار حولها من نزاع الى قوانين معاصرة لها بواسطة العبارة «طبقا  
للقوانين الملكية» . وهذا يعنى أنه كانت هناك تشريعات موجودة فعلا ، وأن  
كنا حتى الآن لم نعثر على وثائق تتضمنها بطريقة مباشرة . ومن أمثلة هذه  
التصرفات الفردية ، يوجد تصرف يرجع الى عام ٢١٨ ق.م. أى في ظل  
السوقيين ، ومضمونه أن مودعا لديه يتحمل مسؤولية ودية شاذة «وفقا  
للقانون الملكى الخاص بالوديعة» .

أما بالنسبة لمصر القديمة ؛ فانه تندر التشريعات التي تصادفها فيها .

فليس أمام الباحث سوى افتراض وجود تشريع في ظل الدولتين القديمة والوسطى . فلقد أورد ديدور الصقلي أن الملك مينا سن القوانين . ولكننا نجهل تماما ما إذا كانت هذه القوانين قد دونت في وثيقة مكتوبة في وقت من الاوقات .

وهناك دلائل قوية تدعم الفكرة القائلة بوجود تشريعات مكتوبة منذ الأسرة السابعة عشر . ففي مقبرة المدعو «رخ من رع» (أى العارف كلاله «رخ» ) ، وهو وزير الصعيد في عهد «تحتمس الثالث» عرضت أربعون اضمامة، يظن أن النقوش عليها هي نصوص تشريعية . كما أن أحد أعمدة معبد الكرنك (١) يحفظ لنا مرسوما جنائيا أصدره «حور محب» (الأسرة التاسعة عشر) ، وهو يعتبر أقدم التشريعات المصرية المعروفة لنا واحد القوانين القليلة التى وصلت إلينا . ويحاول الملك فى المقدمة ، وفقا للطريقة الشائعة بين الملكيات الشرقية المعلقة ، أن يبرر مشيئته .

### المبحث الثالث

#### الجموعات القانونية أو التقنينات (٢)

تسجل التقنينات لحظة حاسمة فى الحياة السياسية والقانونية والإدارية للشعوب القديمة . فهي تفترض قيام سلطة عامة ورسوخها ، والحدائق واضع بضرورة اذاعة القواعد القانونية التى تفرض على الكافة والتنسيق بينها .

كما أن هذه التقنينات تدل على نهاية العصر البدائى وبداية عصر أكثر نموا يتضمن القانون فيه ، بجانب العرف الذى يصبح دوره محدودا ،

---

١ - أنظر : Pirenne « J. » : et Stracmans : La portée historique et juridique de la stèle de Karnak datée du règne de Souajen Ra, AHDO - RIDA 2 « 1953 », 25 - 44.

٢ - أنظر : Leroy « J. » : Introduction à l'étude des anciens codes orientaux, Paris 1944.

جزءا هاما من القواعد المجمة أو المقررة بواسطة السلطة العامة ، وتكون الكتابة فيها معروفة ومستعملة .

وبلاحظ على هذه المجموعات القانونية القديمة أنها ليست «تقنيناً» وفقا للمفهوم الحديث لهذا التعبير ، رغم شيوع إطلاق هذه التسمية عليها بدون حق في أعقاب الترجمات الانجليزية الاولى للمجموعات القانونية القديمة . ذلك أن «التقنين» يتضمن مجموع القوانين المطبقة في موضوع أو مجموعة من المواضيع على وجه التحديد . ولا ينطبق هذا التعريف على أى من المجموعات القانونية القديمة . فهي جزئية ، ولا تعالج سوى المسائل الأكثر أهمية ، أو الأكثر حداثة ، أو المشكوك فيها . ومن ثم ، إذا أطلقنا عليها اسم «تقنين» فهو من قبيل النجاء ، ومسايرة لما اعتاد عليه علماء تاريخ النظم .

هذا ولن يقابلنا في معرض دراستنا لتقنين حمورابى ، والتقنينات السابقة عليه<sup>(١)</sup> (تقنين أورنمو ، أو تقنين لبث عشتار أو تقنين بلالاما) مبادئ قانونية عامة ومجردة ترشد المفسر الى وضع الحلول لحالات عملية . فهي لا تتضمن سوى قواعد تفصيلية تعالج فروضا محددة تتتابع دون أى تنظيم .

فالمرجع عندما يعرض ارادته لا يتهج منها عقلايا ، أو لى تكون أكثر دقة لا يتهج منها بتفق مع منطقنا الحديث . فالقوانين تبدو وكأنها تتبع الآلية الفطرية لارتباط الافكار . ومن المفيد أن نلاحظ سمو القانون الرومانى على القوانين الشرقية القديمة من هذه الزاوية . إذ أنه سيتضح لنا من دراستنا للقانون الرومانى كيف كان الفقهاء الرومان يسود بينهم أسلوب المنطق المجرد الذى لم تعرفه النظم والقوانين الشرقية .

ومع ذلك فإن مساهمة العقلية القانونية الشرقية كانت مفيدة في مجالات مدبرة ستوضح فيما بعد ، وسنعالج في هذا المقام التقنينات التى عثر عليها ولا سيما التقنينات الميزوبوتامية .

أما فيما يتعلق بالتقنينات المصرية القديمة فنكاد نجعلها تماما . صحيح أن ملوك المصريين القدامى تركوا شهرة كبيرة باعتبارهم مشرعين . ولكن لم نعتز للأسف حتى الآن على أى أثر مباشر للمجموعات القانونية التى

أصدرها . ومن المعلوم أنه كانت توجد في ظل الدولة الوسطى مجموعة من «أربعين لغة للقوانين» (وهي لفات من أوراق البردي) ، كان الوزير الأكبر للفرعون يضعها أمامه عندما كان يجلس في ساحة القضاء . ولم يصل إلينا أي من هذه اللغات .

ولقد نسب الإغريق قوانين شهيرة إلى اثنين من الفراعنة ، ينتميان إلى أواخر العهد الفرعوني وهما : بوكخوريس وأمازيس (أحمس الثاني) ، وبوكخوريس من ملوك الأسرة الرابعة والعشرين التي اتخذت سايس (صالحجر) في دلتا النيل عاصمة لها . والحقيقة أن الأسرة الرابعة والعشرين لم تكن تسود إلا على جزء صغير من البلاد التي مجرأة كانت آنذاك ، ويبدو أن بدء حكم بوكخوريس كان نحو عام ٧٢٠ أو ٧١٥ ق.م. ووفقا لرأي هيرودوت وديودور الصقلي<sup>(١)</sup> ، وهو ما أكدته مجموعة من التصرفات القانونية التي تنتهي إلى هذا العصر<sup>(٢)</sup> ، قام هذا الملك بعمل تقنين باسمه ، تضمن من بين أحكامه القانونية الهامة ، حكما يتعلق بالقضاء الاسترقاق بسبب الدين ، ويقال أن صولون ، مشرع أثينا المشهور ، اقتبس منه هذا الحكم حينما وضع قانونه المعروف (نحو عام ٦٠٠ أو ٥٩٤ ق.م.) . وهذا التقنين الذي يعتبر حديثا نسبيا ما زال مجهولا لنا ، ولم تكشف الحفريات النقب عن أي أثر مصري يتحدث عنه . والمهم أنه قد واجه فيه مسألة الدبون التي كانت تثير في ذلك الوقت في مصر ، وكذلك في وقت متأخر في اليونان وروما أزمة اجتماعية خطيرة . فالمدن ، فلاحا كان أو صانعا ، كان معرضا للاسترقاق في حالة عجزه عن الوفاء بالدين عند حلول الأجل . فلم يكن الدائن يكتفي بالاستيلاء على ما لدى المدين من أموال ، بل وكذلك على شخصه ، وكان يلزمه بالعمل لحسابه حتى تبرأ دمه . بل ويبدو أنه كان من حق الدائن أن يبيع مدينه . فقام بوكخوريس بتخفيض الدبون ، وتحديد الفوائد ، وتحريم الإكراه البدني ، ولكنه لم

١ - راجع عمر ممدوح : أصول تاريخ القانون ، ١٩٦٣ ، ص ٧٩ - ٨٠ ، ص ٢٢٥ وما بعدها ، صوفي أبو طالب : مبادئ تاريخ القانون ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٣ وما بعدها .

٢ - ديودور الصقلي : ١ ص ٧٩ .

بممس حق الدائن في الاستيلاء على أموال مدينه ، وهو ما يعنى من ناحية أخرى الاعتراف بالملكية الفردية القابلة للتصرف .

ولقد ظهرت إصلاحات بوكخوريس كما لو كانت متقدمة بالنسبة لروح العصر ، ومن ثم كانت سريعة الزوال . فبعد أن انتصر خصومه عليه ، متهمين إياه بالكفر ، رجعت الأحوال الى ما كانت عليه من قبل . بيد أن نهج بوكخوريس سيحتل حله من جديد على يد أحد خلفاء بسماتيك (مؤسس الأسرة السادسة والعشرين ، آخر أسرة لمصر المستقلة ، والتي حكمت البلاد في القرن السادس قبل الميلاد) ، وهو الملك أمازيس (٥٦٨ - ٥٢٦) ، وهو مصلح اجتماعي أكثر شبها من جبابرة الاغريق عن سلفائه المصريين . ولقد خرج من بين صفوف الاجراء ، وجاء الى السلطة عن طريق الشعب ، فهو لم يستند الى البنوة الالهية . والى امتيازات الكهنة ، ونظام السادة ، والنظام الطبقي الصارم والوراثي (١) . كما انتزع من الاقطاع العسكري الامتيازات والحصانات التي كان يستأثر بها .

وكذلك واجه أمازيس مشكلة الديون بوسائل مماثلة لما سيكون عليه الحال في اليونان وروما . ولقد ألغى ، مثل بوكخوريس التزام شخص المدين ولم يسمح للدائن الا بالاستيفاء من أموال مدينه (٢) . والخلاصة انه ألغى الاسترقاق بسبب الدين .

## المطلب الاول



### التقنيات الميزوبوتامية (٣)

عثر على أهم الآثار القانونية القديمة وأكثرها شهرة في جنسوب ميزوبوتاميا ، وهي تضعنا أمام أقدم ما وصل الينا من القواعد القانونية بطريق الكتابة . ففي عام ١٩٠٢ ، تم العثور على حجر أسود نقش عليه

١ - أنظر التحليل التفصيلي لنظام الطبقات في مصر الذي ألفه أمازيس: هيرودوت : ٢ ، ١٦٤ - ١٦٩ - ديودور : ١ ، ٧٤ .

٢ - ديودور : ١ ، ٧٩ .

لثقنين يتضمن ٢٨٢ مادة أصلها حمورابى «ملك بابل» . ثم أنه في عام ١٩٤٨ عثر على أجزاء من ثقنين أصله ملك يدعى بلالام فى أشنونا ، وهى مدينة صغيرة فى شرق بغداد . وفى نفس السنة نشر ثقنين للملك لبث مشنار ، وهو أحد ملوك مَدينة أيسن ويرجع تاريخ هذين الثقنيين إلى ما قبل حمورابى بقرنين تقريباً . وفى سنة ١٩٥٢ ، اكتشف حطام ثقنين للملك أورنمو ، وهو أحد ملوك مدينة أور . ويعتبر أقدم التقنيات السالفة الذكر ، إذ يسبق ثقنين حمورابى بأربعة قرون من الزمان . ومهما يكن من أمر ، فإن ثقنين حمورابى هو أكثر التقنيات شهرة لكثرة نصوصه واتساع نطاق تطبيقه . فلقد ساد أكثر من ألف سنة ليس على بابل فحسب بل امتد إلى آشور ، فى نينوى أيضاً .

وسنعالج كلا من هذه التقنيات بشيء من الإيجاز :

#### ١ - ثقنين أورنمو .

قام مؤسس أسرة أور الثالثة : الملك أورنمو (٢٠٦١ - ٢٠٤٣) بعمل ثقنين عثر حديثاً على أجزاء منه (المقدمة وبعض المواد التى كان يتضمنها) . وهو مكتوب باللغة السومرية القديمة . ونصوصه مشوهة للغاية . وهو يعتبر حالياً أقدم النصوص التشريعية المعروفة . وتظهر أهميته العلمية من حيث أنه يساعد على عمل مقارنات مفيدة بينه وبين قانون حمورابى . فتقنين أورنمو يأخذ بمبدأ الدية والتعويض . إذ ينص على أن الجزاء المقرر للإصابة أو الاعتداء الجثمانى ينحصر فى الدية (الاجبارية)<sup>(١)</sup> . بينما يأخذ ثقنين حمورابى ، الذى صدر بعده بأربعة قرون ، بشريعة القصاص والاخذ بالثأر<sup>(٢)</sup> . وهذا يعنى أن القانون الأكثر حداثة أكثر تأخرًا فى هذا المجال ، وهو تطور مكرس الملاحظ فى تاريخ القانون الجنائى .

#### ٢ - ثقنين بلالام :

وفى سنة ١٩٤٨ تم العثور على لوحين من الخشب يحتويان بعض أجزاء

١ - راجع : المواد ١٦ - ١٨ .

٢ - راجع : المواد ١٩٧ - ٢٠٠ .

تقنين سر في نفس السنة وتبين انه قد صدر عن الملك بلالاما ، ملك مدينة اشنونا (نحو عام ١٩٣٦ - ١٩٢٧) وهي عاصمة احدى الدويلات المتولدة نتيجة تفكك امبراطورية الاسرة الثالثة لاور ، والتي تقع شمال نهر دجلة ، على مقربة من بغداد . وهو مكتوب باللغة الاكدية ، ويعتبر اقدم تقنين اكدي معروف . وهو يهدينا الى واحد من العرفين اللذين رغب حمورابي في ادماجهما في تقنينه .

ويطلق علماء تاريخ القانون عليه اسم تقنين بلالاما او تقنين اشنونا . ويتضمن ستين مادة تعالج الزواج ، والقرض ، والوديعة ، والاجارة ، والبيع . ويحتل القانون الجنائي مركزا هاما في هذا التقنين ، مثله في ذلك مثل سائر القوانين القديمة . كما انه اقدم وثيقة تشريعية تقسم المجتمع الى ثلاث طبقات : طبقة الاحرار وطبقة الموشكينو وطبقة الارقاء .

### ٣ - تقنين لبث عشتار :

وضع لبث عشتار ، وهو خامس ملوك أسرة اسن (يرجع تاريخها فيما بين ١٩٦٩ - ١٧٢٣) ، مجموعة من القوانين السومرية سميت باسمه . ولقد تولى العرش بعد مضي ٨٥ سنة من تأسيس الاسرة . ويمكن ان يوضع ملكه فيما بين عام ١٨٨٥ و ١٨٧٥ وفقا لرأي سان نيقولا ، او فيما بين عام ١٨٦٨ و ١٨٥٧ بحسب ما يذهب اليه ستيل F. R. Steele . ولقد احتل احدى عشر ملكا عرش اسن بعد لبث عشتار ، لفترة ١٣ سنة قبل استيلاء ريم سن Rim sin ملك لارسا على المدينة . وحدث ذلك بعد عام من اعتلاء حمورابي العرش .

وهذا التقنين مدون بلغة سومرية . ويسبق تقنين حمورابي ، المدون بلغة بابلية ، بقرنين من الزمان . اذ يرجع تاريخه الى نحو عام ١٨٧٥ ق.م . ولقد ظل معتبرا ، لفترة طويلة ، اقدم التقنينات في العالم . وتعرف عليه حديثا بواسطة ستيل بين اللوحات التي عثر عليها في نيبور على يد بعثة نيسلانيا فيما بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩٠٥ .

ولقد نشر هذا التقنين حديثا في عام ١٩٤٨ . يكون وثيقة على جانب كبير من الاهمية لمعرفة الحضارة السومرية ، ولاجراء مقارنات مفيدة مع

الشريعة البابلية ، وهو يبدأ بمقدمة تشبه لحد ما ، من حيث محتواها ، مقدمة تقنين حمورابي . اذ يذكر فيها الاله أنو والاله انليل ، وهما اللذان وضعا لبت عشتار على المرش . وتشيد المقدمة بعمل الملك .

وتتابع نصوص التقنين . ولم يصل اليها منها سوى ٢٩ مادة ، اى ما يعادل ربع القانون الاصلى . وأغلب هذه المواد غير كاملة . وهى تعالج موضوعات متنوعة منها ما يتصل بالمساحة النهرية ، وزراعة الخضر ، وجريمة الوشاية ، والخطبة ، والزواج ، والميراث ، ومسائل أخرى تفصيلية (١) .

١ - فلم يتبق من المواد الثلاث الاولى سوى بضع كلمات وجمل لا يمكن أن يستخلص منها أى معنى . ولا يمكن اعادة تكوين المادتين الرابعة والخامسة بأكملهما ، ويمكن أن نستنتج من بعض الكلمات الموجودة انهما كانا يعالجان مسائل لها علاقة بالمساحة النهرية .

وتتعلق الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرية بزراعة الخضر في الحقول وبساتين الفاكهة ، مع نظرة خاصة الى حالة من أعطى قطعة ارض بور لزراعتها ، أو من دخل بدون وجه حق بستانا وقطع منه أشجارا . وتتعلق المواد ١١ و ١٢ و ١٤ بالعبد . وتجدر ملاحظة القاعدة التى تقضى بأنه اذا عاش عبيد في منزل رجل حر لمدة شهر ، فإنه يتعين على هذا الأخير أن يعطى سيد العبد الهارب عبدا . ويلاحظ أن المادة ١٤ تقرر ، وفقا لرأى سنيل ، أن للعبد الذى دفع ثمن استرداد حريته الى سيده أن يحسرك الدعوى ويستصلح حكما يعلن فيه أنه حر . بينما ذهب فيرلانى *Furlani* الى أن هذا النص يقضى بأنه في حالة ما اذا لم يثبت العبد تحريره ، فإنه يتحمل الوصمة .

وتشير المادة ١٧ الى الوشاية وتعاقب الواشى بنفس عقوبة ما وشى به . وتنص المادة ١٨ على أن من يتحمل الاعباء الضريبية المقررة على عقار بعد أن هجره المالك ، لمدة ثلاث سنوات ، فإنه يملك هذا العقار .

وتعالج احدى عشرة مادة (من المادة ٢٠ الى المادة ٣٠) مسائل متعلقة بالزواج . فالمواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تتعلق بميراث البنت الكاهنة . وتتعرف المادة ٢٤ للاولاد من انفراس الاول بحقهم على دوطه امهم ، وبحق مساو مع الاولاد من الفراس الثانى على اموال ابيهم ، وتعالج المادة التالية حالة الارمل الذى له اولاد ويتزوج من رقيقة تنجب له اولادا : فاذا منح الرجل الحرية للرقيقة واولادها ، فلا يحور لهؤلاء الآخرين أن يزاحموا الاولاد من الزوجة الاولى في تركة الاب .



وتأثر في النهاية الخالصة التي يفتخر الملك فيها بعمله ، ويتوعد من يتلف نصوص هذا التقنين .

والخلاصة أننا بصدد تقنين سومري ، يبين نظاماً سومرية ، ولا سيما نظام الزواج ، وأنى بمعلومات جديدة بالنسبة لنظام الميراث . ويثبت أهميته بالمسائل الاقتصادية أن الحياة التجارية كانت أكثر اتساعاً في أسن عنها في أشنونا .

### ٤ - القوانين العائلية السومرية في مجموعة (أنا ايتسو Ana Itiso)

«ويخلع اسم «أنا ايتسو» وترجمته الحرفية «نحو رأي محترم» ، على مجموعة يحتل تدوينها في أواخر عهد أسرة أسن ، في مدينة نيبور . وأخذ الاسم من الكلمات الأولى المجموعة . وهي مدونة باللغة السومرية ، مع ترجمة مجاورة بالأكدية . وأخذت الكلمات والمصطلحات التي تتضمنها من نصوص تشريعية ، ومن نماذج سومرية لصيغ استعمالها الوثوقن . وطبيعتها على كل حال غير مؤكدة . وهذه المجموعة يرجع أصلها إلى نيبور ، ولأحققة على محموراي . بيد أن الأحكام القانونية التي تتضمنها معاصرة لأسرة أور الثالثة .

== وتشير المادة ٢٧ إلى الرجل الذي لم ينجب أولاداً من الزوجة الأولى ، ويرتبط بخليفة فينجب منها أولاداً . فيتمتع على الأب أن يطعم أولاده ، وهم وورثته . ولكن لا تستطيع أمهم أن تعيش في منزل الرجل طالما أن الزوجة على قيد الحياة . وتنص المادة ٢٨ على أنه إذا «أدار الرجل وجهه عن زوجته الأولى» ، وظلت باقية في منزله ، وتزوج بامرأة ثانية ، فإنه يظل ملتزماً برعاية الزوجة الأولى . وتنظم المادة ٢٩ حالة ما إذا فسخ والد المخطوبة خطبة بنته لزوجها من رقيق الخاطب ، فإنه يلتزم برد الهدايا المقدمة بمناسبة الخطوبة ، ولا تستطيع الفتاة أن تزوج من هذا الرقيق . والمادة ٣٠ ليست واضحة ، وهي تعالج حالة رجل متزوج من موسم من الميدان العام . ونصها على النحو التالي : «إذا أمره القضاة بعدم زيارة هذه الأخيرة ، ولكنه أهمل الزوجة الأولى ، فإن مبلغ الطلاق ...» .

وتعالج المادتان ٣١ و ٣٢ تقسيم الميراث : وتتكلم المادة ٣٢ عن هدية المخطوبة التي يقدمها الأب لابنه الأكبر . وتعالج المواد الأخيرة : ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ الإصابات التي تحدث لثور من جانب من أجره . والمادتان ٣٨ و ٣٩ لا يمكن معرفة محتواهما .

ويضمن المجموعة ست لوحات ، تحتوي آخرها على سبع مواد معروفة تحت اسم «القوانين العائلية السومرية» ، نظرا لأنها من أصل سومري وتتناول بقانون الأسرة . ومن بين ما تنظمه حائلة الابن الذي يتبرأ من أبيه أو أمه ، والحالة العكسية لاب أو أم يتنكران لابنهما والزوجة التي تنكر لزوجها ، والزوج الذي يتبرأ من زوجته . ويلاحظ الفرق بين الجراء الذي يوقع في هاتين الحالتين الأخريتين : فالزوجة التي تتبرأ من زوجها تلقى في النهر . وسدين على الزوج الذي يتبرأ من زوجته أن يدفع نصف مينا من القضة .

ويضاف الى هذه المواد ثلاث مواد أخرى ، تتعلق احداها بأجرة عامل استخدمه أحد النبلاء ، ثم مات أو هرب أو اختفى أو وقع مريضا . وتشير المادتان الأخريان الى الاضرار التي حدثت لثور .

#### • - تقنين حمورابي (١) :

وإذا كانت جميع التقنينات السالفة الذكر لم يعرف سوى جزء منها ، فان تقنين حمورابي على العكس ، عرف بأكمله بفضل لوحة حجرية من الديوريت عثرت عليها بعثة أثرية فرنسية (بعثة جاك دي مورجان) عام ١٩٠١ - ١٩٠٢ م. بين اطلال سوسة ، عاصمة عيلام ، حيث حملها اليها الملك العيلامي «شورتك ناهونتي» مع الفنائم والاسلاب التي حصل عليها بعد غزوه لبابل نحو عام ١١٧٥ ق.م. وهذه اللوحة محلوطة الآن بمتحف اللوفر بباريس ، كما انها شرب وترجمت الى الفرنسية بواسطة القس شيل في عام ١٩٠٢ .

ولوحة متحف اللوفر ليست هي النسخة الوحيدة التي نشرت للتقنين المذكور ، حتى اثناء حجة حمورابي نفسه . اذ أصبح من المقطوع به الآن ، نتيجة لاكتشاف اثرى حديث ان الملك أمر بتدوين نسختين مختلفتين بعض الشيء للتقنين ، وتفصل بينهما مدة لا تقل عن خمس سنوات . ولوحة اللوفر هي النسخة الثانية ، ويرجع تاريخها الى العام الرابع والثلاثين من حكم حمورابي أي نحو سنة ١٦٩٤ ق.م. .

ونفذ عرفت نصوص تقنين حمورابي صفة خاصة بواسطة لوحة اللوفر

اسى يبلغ ارتفاعها مترين وفي الجزء الاعلى منها نقش يظهر فيه حمورابى واقفا وذراعيه مضمومين على صدره دلالة على الطاعة ، ومصنبا للاله «شمش» اله الشمس ، وهو جالس على العرش ، ويمد لحمورابى يوصة منشورية الشكل ، وهى القلم الذى يكتب به الميزوبوتاميون ، وبهم باملائه القانون عيلانا . أما قاعدة هذه اللوحة فلقد كسحتها الملك الميلامى المذكور ولعلها بقصد كتابة نقش عليها لتعظيمه ، ولذلك فان جزءا من القانون مفقود . ويمد هذا النقص لحد ما بمساعدة النين وعشرين جزءا من نسخ اخرى للتقنين مختلفة التاريخ ووجدت في أماكن متفرقة للضاربة . وتدلى هذه النسخ على انتشار التقنين خارج بابل (عيلام ، وآشور) ، وذبح صيته حتى العصر البابلى الجديد .

والنصوص القانونية التى يتضمنها هذا التقنين تعتبر من أقدم النصوص التى وصلت الينا . فلقد ساد الاعتقاد لمدة طويلة أن تاريخه يرجع الى القرن العشرين قبل الميلاد ، ولكن الأبحاث الحديثة دلت على أن حكم حمورابى يظن أنه كان نحو عام ١٧٠٠ ق.م .

ويشتمل هذا التقنين على مقدمة ، و٢٨٢ مادة ، وخاتمة . والمقدمة تحمل «أنا حمورابى ، ملك القانون ، قدم شمش الى القوانين» . والفرس من ذلك أضفاء صبغة دينية على القانون .

وتمتدح المقدمة والخاتمة عدالة حمورابى ، وتبين الضاربة من نشاطه التشريعى ، وتحاول تأكيد احترام القانون عن طريق أضفاء البركات الشكر لله وصف اللغات . وهذا التقديم الرسمى للقانون يرجع الى تقليد يحتمل أن يكون سومريا ، وتعتبر التقنينات السابقة على حمورابى أمثلة له .

وتتضمن نصوص القانون ٢٨٢ مادة ، وفقا للتقسيم الذى أجراه القس شيل ، والذى أصبح تقليديا ، كما أنها معروضة في شكل أعمدة يبلغ عددها ٣٦٠٠ سطرا .

### خصائص تقنين حمورابى (١) :

ويتميز تقنين حمورابى بالخصائص التالية :

- ١ - لا ينظم هذه التقنين كل مظاهر الحياة القانونية . ومع ذلك فانه يعالج بالتفصيل الكثير من المسائل .

موضوعاته الرئيسية هي : التنظيم القضائي ، والإجراءات ، والقانون الجنائي ، والإرادي ، والعقود ، والأسرة والزواج ، والميراث . وهذه المسائل ، كما هو الشأن بالنسبة للتقنيات السابقة ، ليست هجعة وفقا لحطة منطقية ترضى العلماء المحدثين أو بتطبيق أدق ليستوعبوا وفقا للتسلسل المنطقي الذي تتبعه في عصرنا الحديث . ومع ذلك فإن شيئا من النظام يوجد ، ويعتمد على ارتباطات الأفكار . ذلك أنه إذا كان يبدو للعلماء المعاصرين وجود فوضى ظاهرية لهذا التقنين ، فإن ذلك يرجع إلى أن خط سير الفكرة ليس واحدا بالنسبة للعالم بأكمله والعالم يعيش في الوقت الحاضر .

٢ - ومن الصعب تغيير الاسم التقليدي الذي يطلق على العمل التشريعي لعموراني وهو «تقنين» ، غير أنه ، كما سبق القول ، لا يوجد اليوم باحث واحد عسره تقنيا بالمعنى الدقيق لهذا التعبير . فلم يكن عموراني يهدف إلى تجميع سائر الأعراف وجميع التشريعات الموجودة من قبل ، حتى يمد الأفعال التعديلات الضرورية . بل رغب ، باعتباره مسرعا ومصلحا ، أن يقول القائلون بالنسبة لعدد معين من الفروض التي قدر أنها تستوجب التغيير أو التأكيد التشريعي .

وهذا هو مسب المظهر الافتراضي للتقنين . فكل مادة من مواد تبدأ باصطلاح «شوما» أي «لو فرض أن» ، وتتناول مسألة محددة للغاية ، لدرجة أن حل المسألة القريبة منها لا يمكنه استنباطه ، مثال ذلك ، المادتان الأولى والثانية تعالجان الاتهام الكاذب بجريمة قتل ، ولكنهما لا تفرعان للأمر بالنسبة للشروع في القتل ، والمادة ١٤ تعاقب على خطف ابن شخص حر ، ولكنها لا تعرف ما هو الحل بالنسبة لخطف عبد ، فهي تنص «لو فرض أن رجلا خطف ابنا صغيرا آخر يحكم عليه بالموت» ، والمواد من ٣٥ إلى ٤٦ تناول الجرائم المتعلقة باستعمال قنوات الري ، ولكن أيها منها لا يعالج سرقة المياه . والمادة ١٩٥ تعاقب على ضرب الابن لوالده ، ولكنها لا تتحدث عن قسر الوالدين . فهي تنص «لو فرض أن ولدا ضرب أباه تقطع يده» .

ويمكن أن تحمل جميع هذه الأمثلة التي استشهدنا بها على الاعتقاد بأن هناك فترات حقيقية في التقنين يمكن ردها إلى فعل العوامل الطبيعية والسياسي على مر الزمان مما أدى إلى نحو بعض النصوص القانونية أو

تحريفها . غير أن هذا الاعتقاد لا يمكن أن يكون صحيحا ، ما دام أن الموضوعات الأكثر أهمية محذوفة تماما . فليس من المستطاع أن نصرف حقبة القتل بعد الانتهاء من قراءة قانون حمورابي ، كما أن البيع غير معالج فيه إلا بطريقة عرضية بالنسبة للأشياء المكتسبة التي لا يجوز التصرف فيها (كالخقل أو البستان الذي للجندى ، أو متعلقات بيته : المواد ٣٩ - ٤٠) ، وبالنسبة لبيع الأرقصاء (المادتان ٢٧٨ ، ٢٧٩) ، والكفالة ليست مذكورة على الإطلاق في القانون ، رغم شيوع هذه النظام في تصرفات الأفراد اليومية التي كثيرا ما تتضمنه .

وتؤيد هذه الموضوعات المحذوفة ، والتي لا يمكن أرجاع هذا الحذف إلى السهو أو النسيان أو المحو أو التحريف ، الفكرة الصحيحة القائلة بأن قانون حمورابي لم يكن بهدف إلى أن يحل محل الأعراف والقوانين المعمول بها ، فهو يضم مجموعة من الحلول المتعلقة بحالات مختارة .

ويبين مما تقدم أن مواد تقنين حمورابي تبدأ دائما بحالات خاصة افتراضية ، كما أنه مدون بأسلوب مختصر وواضح . فهو يواجه افتراضات عملية متعلقة بالحياة العائلية أو التجارية أو الزراعية . وهو ليس مدونا وفقا لمنهاج مجسود أي منهاج يتجه إلى القاعدة العامة ، كما هو شأن التقنينات والقوانين الحالية ، بل وفق منهاج يتضمن مجموعة من الحلول القانونية لحالات ملموسة .

٣ - وهذا التقنين كان عاملا توحيد . فلقد جمّع حمورابي بين مجموعتين من الشعوب : الأكديون والسومريون ، تحت حكم سلطة عامة واحدة . واسترشد التقنين بتقاليد هذين الشعبين ، وساهم بالتالي في توحيدهما على الصعيدين السياسي والقانوني .

وواضح إذن أن حمورابي كان يرمى من وراء إصدار تقنينه إلى توحيد القانون في قسمي الإمبراطورية اللذين كانا منفصلين من قبل (أكدوسومر) . فليس من قبيل الصدفة أن هذا التقنين مكتوب باللغة الأكديّة ، التي أصبحت وحدها اللغة الرسمية . ورغم أن اتجاه حمورابي كان وحدونيا ويميل إلى السامية فلقد وجد نفسه مضطرا لأن يقيم وزنا لبعض الأنظمة السومرية التي استمر وجودها ، ونجم عن ذلك ثنائية الحبل أحيانا ، وخاصة بالنسبة للزواج . ولا يعني ذلك الإزدواج سيادة مبدأ شخصية

القوانين ، فلكل فرد من أفراد الامبراطورية أن يختار بين نظامين متقابلين ولا يتفقد بقانون وطني .

٤ - ولتقنين حمورابي طبيعة مركبة من ناحيتين :

١ - أن المصلو القانوني لاحكامه في غاية التنوع . فبعض هذه الاحكام قواعد عرفية قديمة ، وبعضها الآخر احكام قضائية ، واخرا هناك قواعد مصدرها تشريعات جديدة . كما أن هذه الاحكام يمكن أن توافق مراحل المدنية وعصورا مختلفة .

ويتعين تحديد طبيعة نصوص التقنين التشريعية . ذلك أن الاصطلاح البابلي *dinatum* ، والذي يفسر بقانون ، يقصد بالاجرى الحكم وليس فائدة سلطة . ومن المحتمل أن تقنين حمورابي كان يردد احكاما قضائية .

ب - ورغم انه قد استوحى الاله عند صدور تقنين حمورابي ، فانه لا يعتبر قانونا دينيا . فهو قانون علماني بحث . ويفترق من هذه الزاوية عن القانون الاسرائيلي والاسلامي والهندي .

٥ - واخيرا ، اشتهر قانون حمورابي بمزايا عديدة جعلته يظهر انه متقدم على العصر الذي وجد فيه . صحيح أن عنايته بالمشاكل الاجتماعية لا تعتبر في الحقيقة شيئا جديدا ، إذ أن السومريين اهتموا بدورهم بها خلال الألف الثالث ، ومع ذلك فان هذه الميزة تستحق أن تذكر . كما أن تصرفات الاجور القانونية ، كانت أعلى من تلك التي كانت تدفع في الحياة العملية ، بعكس قوائم اسعار القمح والبروت والصوف فلقد كانت أكثر ارتفاعا في الحياة العملية . وقانون الالتزامات كان متطورا ومتقدما خاصة بالنسبة لحضارة قديمة كهذه . وقانون حمورابي قانون تجار ، فيبدو انه يتلاءم مع مجتمع لا يعتمد على الزراعة وحدها كمجتمع بلاد ما ، فلقد كانت التجارة مصدر ثراء بابل . واحكام قانون العقوبات التي يتضمنها تدل على أن الجريمة والعقوبة تحت اشراف الدولة بصفة عامة ، فاشارة من الانتقام الفردي نادرة ، كما انه لا يحتوي على حجر اللدية الاختبارية . بيد أن كثرة الاخلا بمقوية القصاص تظهر قانون حمورابي في حالة تأخر بالنسبة لقانون اودمو ، وتتميز هذا التقنين أيضا بطريقة تدوينه : فالاسلوب موحز ورائع . والمصطلحات الفنية مدهشة وذاتية .

وكفلت هذه الميراث للميراثين كسيرا وشهرة واسعة فمسي  
أنحاء الشرق. فلقد اقبسه العيلاميون والآشوريون. ووجدت سح  
عديدة له في العصر البابلي الجديد. ومن ثم يعتبرهم مصدر  
لللقانون الوضعي في ميروبووتاميا لفترة تتجاوز الألف سنة .

### المطلب الثاني

#### في

مظاهر تأثر تقنين حمورابي بالقوانين السومرية والأكديّة

#### ١ - المظهر الأول يتعلق بتقسيم التقنين الى ثلاثة أجزاء : المقدمة

والمضمون والخاتمة . فإذا قارنا التقنينين السومريين ، وهما تقنين أورنمو  
وتقنين لبت عشتار ، بتقنين حمورابي ، نجد التشابه واضحا في مجال  
الشكل . فلقد اتبع الملك أورنمو في طريقة عرض منه لحواد تقنيته التقسيم  
الثلاثي أي أن التقنين يتكون من ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يمثل المقدمة  
وشمر فيها الى الآلهة ومحبتهم له كما يشهد بشجاعته وفصائله ، والجزء  
الثاني هو المضمون ولم يصلنا منه سوى بعض المواد بها فجوات كثيرة ،  
والجزء الثالث هو الخاتمة ولم يصلنا ، إذ تعرضت نهاية هذا التقنين للتلف.

وبدأ لبت عشتار تقنيته بدوره بمقدمة تشبه لحد ما ، من حيث  
محتواها ، مقدمة تقنين حمورابي ، إذ يذكر فيها كما سبق أن أوضحنا  
الآله أنو والآله أنليل ، وهما اللذان وضعا لبت عشتار على المشرقي ،  
ويشهد الملك فيها بعمله . والجزء الثاني وهو الحاص بالمجموعة القانونية  
بفسها . ولم يصل إلينا منها سوى ٣٩ مادة ، وهذه المواد غير كاملة في  
غالبيتها . وتأتي الخاتمة في نهاية التقنين ، وفيها بصود لبت عشتار الى  
الإشادة بفضائله والافتخار بعمله ، ويتوعد من يتلف نصوص التقنين أو  
يبدل فيه ويبتهل الى الآلهة أن تنزل لعنتها وتحيق بالمصائب والكوارث كل  
من يقوم بمثل هذه الاعمال (٢٩) .

ولقد اقتبس حمورابي ، على ما يبدو ، من تقنين لبت عشتار وربما  
كذلك من تقنين أورنمو هذا التقسيم الثلاثي . فهو يشتمل على مقدمة  
تذكر أن الآلهة هم الذين كلّفوا حمورابي بوضع التقنين ، وتشيّد بمحبتهم  
له ونقتهم فيه ، وتمتدح عدالة حمورابي وشجاعته ، وبين الفصائل من  
شباطه التشريعي ، وتحاول تأكيد احترام القانون من طريق إغفاء البركات  
والشكر للآلهة . وهذا التقدم الرسمي للقانون يرجع الى تقليد سومري  
كما سبق القول . وشمل الجزء الثاني من التقنين ٢٨٢ مادة تعالج  
بالفصيل الكثير من المسائل والعروض التي تسوجب التغيير أو التأكيد  
التشريعي .

ومما هو جدير بالتأمل أننا لا نقابل المقدمة والخاتمة في تقنين بلالاما وهو يتضمن ستين مادة . كما أن مجموعة القوانين الآشورية التي صدرت بعد ذلك بعدة قرون لا تتضمن بدورها مقدمة وخاتمة ، أي أنها لم تتبع التقسيم الثلاثي .

٢ - **الظهر الثاني يتبع بتدوين المواد في أسلوب شرطي .** ويدور كذلك أن السومريين هم الذين أدخلوا هذا الأسلوب . فالكلمة السومرية «توكومبي tukumbi = اذا» ترجمت الى اللغة الاكديّة بكلمة «شوما Shomma» ، والى اللغة الحيثية بكلمة «مان man» أو «تاكو takku» . وإذا ما قرأنا التقنينات السابقة الذكر نجد أنها تعالج مجموعة من الافتراضات العملية المنمقة بالحياة العائلية والزراعية والتجارية .

فكل مادة تبدأ بكلمة «اذا» أو «لو فرض أن» . فكل مادة من مواد تقنين حمورابي تبدأ باصطلاح «شوما» أي «اذا» ، وتتناول مسألة محددة للغاية ، لدرجة أنه لا يمكننا استنباط حل المسألة القريبة منها . مثال ذلك ، المادتان الأولى والثانية من تقنين حمورابي تعالجان ، كما سبق القول ، الاتهام الكاذب بجريمة القتل ، ولكنهما لا تتعرضان للامر بالنسبة للشروع في القتل<sup>(١)</sup> . وتعاقب المادة ١٤ خطف ابن شخص حر ، ولكننا لا نعرف ما هو الحل بالنسبة لختطف العبد<sup>(٢)</sup> . كما أن المادة ١٩٥ تعاقب على ضرب الابن لوالده ، ولكنها لا تتحدث عن قتل الوالدين<sup>(٣)</sup> . وتتناول المواد

١ - فالمادة الاولى تنص : «اذا اتهم رجل آخر بالقتل ولم يتم البينة عليه ، فسوف يقتل متهمه» . وجاء في المادة الثانية : «اذا اتهم رجل آخر بالسحر ثم لم يتم البينة عليه بالسحر بامتحان النهر المقدس فيرى نفسه فيه واذا غلبه النهر المقدس فسوف يأخذ المدعى بيته وان اظهر النهر انه بريء وخرج سالما فسوف يقتل المدعى ويأخذ المدعى عليه بيته ويحتفظ به» .

٢ - فالمادة ١٤ تنص : «اذا اختطف رجل ابنا صغيرا لآخر يحكم عليه بالموت» .

٣ - وما هو منطوق المادة ١٩٥ : «اذا ضرب ابن امه ، تقطع يده» .



من ٥٣ الى ٥٦ الجرائم المتعلقة باستعمال قنسات الري ، ولكن ابا منها لا يعالج سرقة المياه (١) .

٣ - **المظهر الثالث يتعلق بمضمون المواد .** ولا شك أن مجال التأثير هنا ضيق ويمثل أهمية أكبر ، ولذلك سنفرده له حيزا معقولا مهتدين بالخصوص التي وردت في التقنيات السالفة الذكر . وسوف نقسم هذه التصوص الى مجموعات على أساس وحدة الموضوع الذي تعالجه مما سيسمح لنا بتقديم تفسير مقبول عن أوجه الشبه الكثيرة ما بين التقنيات السابقة على حمورابي ، وتقنين حمورابي ، وذلك على النحو التالي :

### (اولا) في مجال قانون الزواج والطلاق :

يسود هنا تأثير القوانين الاكدية . ويرد سبب ذلك الى الطابع المحافظ الذي اتسمت به . واذا اردنا أن تقدم تطبيقا لتأثير هذه القوانين فاننا نجد في مجال ابرام الزواج . حيث أننا نقابل في تقنين بلالما ، وهو تقنين اكدي كما سبق القول ، وتقنين حمورابي المصطلحات الثلاثة المتعلقة بهذا الموضوع والتي لها دلالة خاصة وهي :

١ - **المهر (الترخاتوم Torbatum) ،** ويتمثل في الهبة التي تقدم من الخاطب الى والد المخطوبة . وكانت هذه الهبة ضئيلة القيمة عادة . وتشير وثائق الحياة اليومية في ميزوبوتاميا الى أن هذه الهبة يمكن أن يقدمها أيضا اقارب العريس ، كما يمكن أن تقدم الى العروس أو اقربائها من غير الاب مثل الام ، والاخ ، والاخت .

١ ب فالمادة ٥٣ تنص على أنه «اذا أهمل رجل في صيانة سد حقله ولم يصنعه قويا وحدث به صدع ، ومن ثم ترك المياه تجرف الأرض الزروعة ، فالرجل الذي حدثت الثغرة في سده سوف يعوض القمح الذي تسبب في فقده» . أما المادة ٥٤ فنص : «اذا لم يكن قادرا على التعويض بالقمح ، يباع هو وأمواله ، ويقسم الزارعون الذين أ تلف الماء محصولهم ماله» . وتقرر المادة ٥٥ «اذا حدث أن تكاسل رجل عند فتح قناته للري ومن ثم اجتاحت المياه حقله مجاورا لحقله ، فسوف يدفع قمحا معادلا» . أما المادة ٥٦ فنص «اذا أطلق رجل المياه ثم تركها تجرف ما تم من أعمال في حقل جاره ، يدفع ١٠ «كور» مقابل كل ١٨ «أيكو» (من الأرض)» .

٢ - تحرير العقد *Rikāyatūm* : فتدوين المحرد يكون عنصرا أساسيا للزواج . فهو ليس مجرد أداة إثباتات للزواج ، بل ضرورى لصحته . واستخدامه مشهود به في تقنين بلالاما . كما أن تقنين حمورابى يشير الى تحرير العقد المبرم ما بين الخاطب ووالد المخطوبة بحضور الشهود الذين يضعون عليه أختامهم . وهو يبين أن المرأة تؤخذ كزوجة ، ويحدد الهبات التى تصحب الزواج ، ويتنص على عقوبات في حالة الخيانة الزوجية ، ويشير الى الاحوال التى يكون فيها الطلاق ممكنا بالنسبة لكل من الزوجين ، وأخيرا فإنه يذكر اليمين امام الملك والالهة وبمقتضاه يتمهد الطرفان باحترام هذه للشروط .

وتمثل تحرير العقد وتقديم الترخاؤ الذى يصحبه المرحلة الاولى للبنت للزواج ، ويتم الزواج بتسليم الفتاة *traditio pupellae* الى الزوج . ومنذ هذه المرحلة الاولى يحمل الزوج لقب «سيد المرأة» ، ويلقب والد الزوجة «بعمى الزوج» (١) .

ونستبين من ذلك أن الخطبة في التقنين الاكدي أو الحمورابى تختلف جوهريا عن الخطبة في القانون الرومانى والقانون الكنسى . فوفقا لهذين القانونين الآخرين فإن الخطبة مجرد اتفاق أولى بين الخطيبين أو بين من لهم السلطة عليهما ، وآثاره محدودة للغاية ، فلا يخلو على وجه الخصوص أى حق في اقتضائه إبرام الزواج . أما الخطبة في القانون الاكدي أو البابلى فتنتم بمقتضى اتفاق مكتوب بين الخطيب ووالدى الخطيبة مصحوبا بتقديم مبلغ الترخاؤ ، فهى تمثل في الحقيقة المرحلة الاولى لإبرام الزواج .

٣ - الفعل «أخذ» *ahazu* ، حيث يعبر بمقتضاه عن أن الرجل يأخذ المرأة كزوجة له . فالزواج لا يتم الا اذا سلبت العروس الى عريسها . ومن ثم فإنه اذا لم يتبع إبرام العقد تسليم البنت فوراً ، فإنه ينبغي حينئذ التمييز ما بين الزواج المبرم والزواج التام .

12

١ - انظر المادتان ١ و٢٢ من تقنين اشنونا ، والمواد ١٥٩ - ١٦١ من تقنين حمورابى .

وهذه هي المصطلحات الثلاثة المتعلقة بالزواج والتي صادفناها في تقنين اشنونا وتقنين حمورابي . وصحيح أنه توجد بعض أوجه الاختلاف في التفاصيل بين المجموعتين . ففي بابل ، ينبغي على الرجل أن يجري العقد Riksatum ويقدم المحرر للمخطوبة حتى تصبح زوجته (١) . بينما في اشنونا ، يجري الرجل العقد مع والد المخطوبة أو والدتها . وهذا هو ما تضمنته المادتان ٢٧ و ٢٨ من تقنين بلالما . فضلا عن أنه ينبغي على العريس أن يقدم «الكروم qirum» ، ومعنى هذا الاصطلاح على ما يبدو هو «وجهة الزواج» .

وفي بابل ، وكذلك في اشنونا يستطيع والد المخطوبة أن يفسخ الخطبة قبل أن تبدأ الحياة المشتركة . ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يرد إلى الخاطب ضعف الترخا تو الذي تلقاه منه (٢) . كما اعترف حمورابي للخاطب بنفس هذا الحق في فسخ الخطبة بمحض إرادته ، ولكنه يتعرض لفقدان الترخا تو الذي قدمه إلى والده المخطوبة (٣) .

وعلى عكس ما تقدم ، فإن تقنين حمورابي تأثر بتقنين لبث عشتار السومري بالنسبة للحالة التي يقوم فيها الأب ، بعد أن يعد بابنته إلى الخاطب ويتلقى منه الهدايا ، بالتنصل من هذا الوعد في وقت لاحق بغرض تزويجها لاحد رفاق هذا الخاطب . وبلاحظ أنه بينما لا يذكر تقنين لبث

---

١ - فالمادة ١٢٨ من تقنين حمورابي تنص على أنه : «إذا كان رجل قد اتخذ (امراة) زوجة ولكن لم يحرر معها عقدا فإن هذه المرأة ليست زوجة» .

٢ - فالمادة ٢٥ من تقنين بلالما تقرر : «إذا جاء رجل لبيت حميه وقبله حموه في خدمته ، ثم أعطى ابنته لرجل آخر فإن والد الفتاة يرد الصداق الذي تسلمه مضاعفا» . وجاء نفس المعنى في المادة ١٦٠ من تقنين حمورابي ، إذ تنص على أنه : «إذا أحضر رجل إلى بيت حميه هدية وأعطي صداقا ، ثم قال والد الفتاة له «سوف لا أزوجك ابنتي» فعليه أن يرد ضعف ما أحضر إليه» .

٣ - وهذا هو ما نقرره المادة ١٥٩ من تقنين حمورابي حيث جاء فيها : «إذا جاء حطب عهده إلى بيت حميه وأعطي صداقا ثم أحب امرأة أخرى وقال لحميه «نأخذ ابنك زوجة» سوف يحتفظ والد الفتاة بكل ما جاء له» .

مشتار سبباً محدداً دفع والد الخطوبة: إلى فسخ الخطبة ، فان تقنين حمورابي يذكر ذلك بأشهرته إلى افتراء الرقيق على رفيقه . ويلزم المشرعان الاب بأن يرد إلى الخاطب الاول هداياه ، بل انه يلتزم في بابل برد الضمف . كما انهما لا يجبران للبنت بان تتزوج الرقيق الفادر<sup>(١)</sup> .

ولم يتضمن تقنين اششونا الاكسدي اية اشارة الى «النسودونو» *andunono* يعكس تقنين حمورابي مما يقطع بأن أصل نشأته يرجع الى القانون السومري . ويقرر تقنين حمورابي انه عند تقسيم تركة الاب ، يتعين ان يحجز لابن الذي لم يتزوج بعد ، مبلغ النقود الضروري لتقديمه على سبيل الترخاوت عند زواجه<sup>(٢)</sup> .

وهناك تشابه واضح ما بين تقنين اششونا وتقنين حمورابي بالنسبة لزواج امرأة متزوجة مرة أخرى بعد غياب زوجها فترة طويلة . ويفرق كلا المشرعين بين ما اذا كان هذا الغياب يرجع الى وقوعه في الاسر أو هربه . فقيماً يتعلق بالزوج الاسير ، ينبغي على زوجته ان تعود اليه اذا رجع من

١ - المادة ١٦١ من تقنين حمورابي قد استوتحت حكمها من المادة ٢٩ من تقنين لبث عشتار . وتنص هذه المادة الاخيرة على انه : «اذا دخل خطيب الابنة مسكن حميه وقام بمراسم الخطبة ثم طرده بعد ذلك وأعطى زوجته لرفيقه فسوف ترد جميع هدايا الخطوبة له ولا تتزوج الفتاة من رفيقه» . وتماثل نفس هذه الحالة المادة ١٦١ من تقنين حمورابي حيث تنص : «اذا أحضر خطيب الى بيت حميه هدية وأعطى صداقاً ، وقذف صديقه في حقّه ثم قال والد الفتاة له «سوف لا أزوجه ابنتي» فانه يرد مضاعفاً ما جاء له به ، ولن يتزوج صديقه من الزوجة المزمعة» .

٢ - راجع المادة ١٦٦ من تقنين حمورابي التي تنص على انه : «اذا كان رجل اختار زوجات من أجل ابناؤه الذين أنجبهم ، ولم يكن قد اختار زوجة لاصغر ابناؤه ، فان اخوته حين يقسمون تركته بعد موته يعطون لاصغر الابناء حصّة اضافية تعادل الترخاوت من مال التركة الابوية وهكذا يمكنه من الحصول على زوجة» . وتتضمن هذا الحكم أيضاً المادة ٣٢ من تقنين لبث عشتار بخصوص الابن الاكبر . فهي تقرّر : «اذا احتجز أب خلال حياته ترخاوت لابنه الاكبر ... وتزوج الابن خلال حياة ابيه فان الورثة عند موت الاب ... وهذه المادة مبثورة» .

الاسر . وعلى العكس من ذلك فان زوجة الهارب لا تعود اليه اذا رجع وتظل في ذمة زوجها الجديد(١) .

ولقد اتخذ حمورابي موقفا متشددا بعدم سماحه لزوجة الاسير ان تتزوج مرة ثانية الا اذا لم يكن لديها في منزل زوجها الاسير وسائل العيش(٢) . كما ان حمورابي قرر صراحة(٣) ان الاولاد من الفرائس الثاني سوف يبقون مع ابيهم ، بعد عودة الزوج الاسير .

ومن المأسف حقا انه ليس في استطاعتنا تكملة المقارنة بخصوص قانون الزواج اذ ان تقنين لبث عشتار لم يحتفظ الا جزئيا ببعض قواعده .

اما بخصوص المطلاق فانه منظم في التقنينات الميزوبوتامية الثلاثة(٤) :

١ - راجع المادتين ٢٩ و ٣٠ من تقنين اشنونا . فالمادة ٢٩ تقدر : «ان سجن انسان خلال غارة او غزو وحمل عتوة ونقل الى بلد اجنبي وظل به طويلا ثم اخذ وجلس امراته وزوجته بابن فانه حين يعود يسترجع زوجته» . وتنص المادة ٣٠ : «ان كره رجل مدينته او مولده واصبح طريدا واخذ آخر زوجته فانه حين يعود لا يصبح له حق الدعوى على زوجته» .

وبالمثل تقنين حمورابي الحاليين مما في المواد ١٣٤ - ١٣٦ . فتقرر المادة ١٣٤ : «اذا اسر رجل ولم يكن هناك في بيته ما يحفظ عليهم الحياة فلزوجته ان تدخل بيت رجل آخر ، ولن توقع عليها عقوبة» . وتنص المادة ١٣٥ : «اذا لم يكن في بيت الاسير ما يكفي للانفاق على أسرته ثم دخلت زوجته بيت رجل آخر ومن ثم اتجبت ابناء واخرا عاد زوجها ووصل الى مدينته فستمود هذه المرأة الى زوجها الاول . سوف يبقى الابناء مع ابيهم» . وجاء في المادة ١٣٦ : «اذا هجر رجل مدينته وهرب وبعد رحيله دخلت زوجته بيت رجل آخر ، اذا عاد ذلك الرجل ورغب في استعادة زوجته فلا تعود زوجة الهارب الى زوجها لانه كره مدينته وهرب» .

٢ - راجع المادتين ١/١٣٢ و ١/١٣٣ ب من تقنين حمورابي . فالمادة ١/١٣٣ تنص على انه : «اذا اسر رجل وكان في بيته ما يكفي أسرته فان زوجته لا تهجر بيتها بل تحترس فلا تدخل بيت رجل آخر» . اما المادة ١/١٣٢ ب فتقرر : «اذا لم تكن المرأة قد حفظت نفسها غنة وانما دخلت بيت رجل آخر فسوف يدينون تلك المرأة ثم يلقى بها في النهر» .

٣ - راجع المادة ١٣٥ .

تقنين لبت عشتار وتقنين اشنونا وتقنين حمورابى . فهذه التقنينات متفقة على انه يجوز للزوج أن يطلق زوجته بمحض مشيئته وبنزوح من أخرى . وهى تحاول في نفس الوقت أن تخفف من النتائج الضارة بالنسبة للزوجة التى تطلق . وهنا يحدث الاختلاف الجوهرى بين التقنينات المشار اليها .

فتقنين لبت عشتار يؤزم الزوج أن يقدم للزوجة المطلقة المأكل والملبس إذا أرادت الاستمرار في أن تعيش في منزل الزوج (١) . أما تقنين حمورابى فلا يعترف بهذا الحق الا بالنسبة للزوجة التى طلقت بسبب مرض غير قابل للشفاء (٢) . وأخيرا فان تقنين اشنونا يقرر أن الزوج الذى يطلق زوجته التى أنجبت له أولادا ، يفقد ثروته لصالح أسرته من الفرائض الأولى (٣) .

ووفقا لتقنين حمورابى ، يستطيع الزوج تطليق زوجته بمحض رغبته . وإذا كان لا يقع على الزوجة المطلقة أى لوم ، فإنه ينبغي على الزوج أن يقدم لها الدوطة ، أو مبلغا من النقود بدلا من ذلك على سبيل التعويض . وإذا كان هناك أولاد ، فإنه يتمتع على الزوج أن يقدم جزءا من أمواله الى زوجته المطلقة وأولادها (٤) . ومن ناحية أخرى فان هذا التقنين يعالج حالة

١ - راجع المادة ٢٨ من تقنين لبت عشتار . فهى تنص : «إذا أدار رجل وجهه عن زوجته الأولى ولكنها لم تفادر البيت فان الزوجة الجديدة التى يؤتمرها تصبح زوجته الثانية ويظل مع ذلك يرى زوجته الأولى» .

٢ - راجع المادة ١٤٨ من تقنين حمورابى . فلقد جاء فيها : «إذا تزوج رجل وأصابته الحمى زوجته وعول على الزواج من أخرى فله أن يتزوج دون أن يطلق زوجته التى أصابته الحمى ، سوف تعيش في البيت الذى بناه ويستمر في أعمالها طيلة حياتها» .

٣ - راجع المادة ٥٩ من تقنين اشنونا . فهى تنص على انه : «إذا طلق رجل زوجته بعد أن ترزق منه بأطفال ثم اتخذ زوجة أخرى فإنه يطرد من بيته ومن كل ما يملك وله أن يسمى وراء المرأة التى أحبها» .

٤ - ولقد أشارت الى هذه الحالة ، أى تطليق الزوج لزوجته بمحض ارادته بدون أى سبب من قبل الزوجة يدفعه الى ذلك ، المواد ١٣٧ - ١٤٠ من تقنين حمورابى . فالمادة ١٣٧ تعالج وضع المرأة المطلقة والتى أنجبت أولادا ، فهى تنص «إذا عول رجل على تطليق «شوجيتوم» قد أنجبت له =

تطبيق الزوج لزوجته بسبب اهمالها لواجباتها (١) .

ومن ناحية اخرى ، تستطيع الزوجة التي لا تغسل عليها واسيئت معاملتها أن تطلب الطلاق وفقا لشروط محدودة للغاية (٢) . ويبدو أن هذا الحكم يمثل تجديدا من قبل المشرع البابلي ، لانه لا يوجد حكم مماثل له في التقنينات السابقة على حمورابي .

= اطفالا او «ناديسوم» امدته بأبناء ترد الى هذه المرأة بانثنها كما تعطى نصف الحقول والبستان والامتعة حتى تربي اولادها ، وبعد أن تكون قد اتمت تنشئة اولادها ، تعطى نصيبا مماثلا لوارث واحد منا يوزع على اولادها حتى يستطيع الزوج أن يتزوج من يختارها قلبه» .

اما المادة ١٣٨ فهي تشير الى المرأة التي لم تنجب اولادا بقولها «اذا أراد رجل أن يطلق زوجته الاولى التي لم تنجب له أبناء فعليه أن يسلمها بالكامل صداقها ويرد اليها بانثنها التي جاءت بها من بيت أبيها، ثم يطلقها» .

وتقرر المادة ١٣٩ أنه «اذا لم يكن هناك صداق فانه يعطيه «ميناء» واحدة من الفضة لاتمام الطلاق» . اما المادة ١٤٠ فنص «اذا كان عاميا يعطيها ثلث مينا من الفضة» .

١ - راجع المادة ١٤١ من تقنين حمورابي . فهي تنص : «اذا عولت زوجة رجل تعيش في بيته على أن تترك البيت لتعمل ولدا تهمسل بينها وتصفّر شأن زوجها فسوف يدينونها وان عول زوجها بسبب ذلك على تطبيقها فله أن يطلقها دون اعطائها شيء لاتمام الطلاق عند رحيلها . واما اذا لم يكن زوجها قد عول على تطبيقها فله أن يتزوج امرأة اخرى ، وسوف تبقى تلك الزوجة كامه في بيت زوجها» .

٢ - راجع المادة ١٤٢ من تقنين حمورابي ، ونصها : «اذا كرهت امرأة زوجها وقالت «انت لن تنالني» فيتحرى عن حالتها امام مجلس المدينة فاذا كانت قد حفظت نفسها عفة ولم يكن منها ما يعيبها بينما زوجها معتاد التجول في الخارج وينحدث عنها بسوء فان هذه المرأة يمكن تسريحها دون أن توقع عليها عقوبة الى بيت أبيها على أن تاخذ معها بانثنها» .

وبمالح تقنين اشنونا (١) وتقنين حمورابى (٢) جريمة الاعتداء على عرض حطية الغير ، ويقرران عقوبة الموت بالنسبة لهذه الجريمة ، بينما لا توقع هذه العقوبة في حالة البند الطير مخطوبة .

وبماقبت تقنين اشنونا زنا المرأة بالموت ، بينما لا يشار البتة الى زنا الرجل (٣) : وأما تقنين حمورابى فانه يشير الى أن مصر المرأة الزانية يشاركها فيه شريكها ، ويجوز للزوج المضلل أن يغفو عن كلا الشريكين (٤) . ويتفق تقنين حمورابى في هذا المجال مع مجموعة القوانين الآشورية التي تجيز للزوج الذى يضبط زوجته متلبسة بجريمة الزنا ، أن يقتلها وكذلك الزانى ، أو يقطع أنفها ويخصى شريكها أو يشوه وجهها ، بيد أنه اذا عفا من زوجته يتعين عليه أن يطلق سراح شريكها (٥) .

١ - راجع المادة ٢٦ من تقنين اشنونا ، ونصها : «إذا أعطى رجل صدقا لابنة رجل آخر ثم افترضها رجل ثالث دون استئذان أبيها وأماها واقتضى بكارتها فان هذه جريمة كبرى وعقوبتها الموت» .

٢ - راجع المادة ١٣٠ من تقنين حمورابى ، وهى تقرر : «إذا اتصل رجل بخطيبة آخر ولم يكن قد واقعها رجل من قبل وكانت تقيم في بيت أبيها ، ثم رقد على صدرها وضبطوه فيانه يقتل ، أما المرأة فتذهب طليقة» .

٣ - فالمادة ٢٨ من تقنين اشنونا تشير اشارة سريعة الى زنا المرأة فقط بعد أن يثبت شروط تكوين الزواج . فهى تنص : «ومن ناحية أخرى فان عمل عقد زواج مع أبيها أو أمها وعایشها فانها تصبح زوجة بيت وان وجدت مع رجل آخر تقتل ... انها لا تخرج حية» .

٥ - وهذا هو ما جاءت به المادة ١٢٩ من تقنين حمورابى ، فهى تنص : «إذا ضبطت زوجة تضايع رجلا آخر ، فسيتوقنهما ويلقون بهما في النهر ، فاذا أراد الزوج أن يترك زوجته تعيش فسيتترك المالك خادمه بعيش» .

٤ - وهنا هو ما تقرره المادتان ١٣ و ١٥ من المجموعة المذكورة . فالمادة ١٣ تنص : «إذا تركت زوجة رجل بيتها وترددت على بيت رجل آخر حيث يقيم ، ان هو اضطجع معها مع علمه بأنها زوجة رجل فانها يقتلن معا» . وجاء في المادة ١٥ : «إذا ضبط رجل آخر مع زوجته فحين ترفع الدعوى ضده وانبات الاتهام ضده يعدم الإنسان دون أن تلحق به أية مسئولية ، وإذا حدث عند القبض عليه أن جرى به في حضرة الملك أو أمام القضاة فانه حين رفع الدعوى وانبات الاتهام ضده اذا قتل الزوج زوجته فعليه أن يقتل كذلك الرجل ولكن ان قطع انف زوجته فانه يخصى الرجل ثم يشوهون وجهه كله . ومع ذلك فاذا عفا عن زوجته طلق سراح الرجل» .



وجده القاعدة التي تقضى بقتل الزانى مع الزانية ، او المغو عنهما  
 مها ، هي قاعدة عامة في شرائع قديمة مثل التقنين الخيشي(١) ، وكتاب  
 المقابلات بين التشريعين الموسوى والرومانى Collatio Legum moisaicarum  
 et Romanarum (٢) . وبلاحظ مع ذلك اننا لا نعرف حتى الآن كيف عاقبه  
 السومريون الزنا .

### (ثانياً) في مجال قانون الاموال :

ولا يقتصر تأثير تقنين اشنونا على تقنين خموراي في مجال قانون الزواج  
 وحده بل تعداه الى قانون الاسوال . فمن ناحية ، يبدو ان واضع تقنين  
 اشنونا كان مهتما بتحديد الاسعار (٣) .

وكان ثمن السلع يحدد تارة نقدا وتارة في صورة قمح وغلال . كما  
 يحدد الاجار والاجرة تارة في صورة قمح وتقود على سبيل التبادل ، وتارة  
 اخرى في صورة قمح فقط او نقود فقط(٤) . ويمكن تفسير هذا التنوع

١ - م ١٩٧ وم ١٩٨ ، وانظر كذلك بريشارد ، المرجع السالف الذكر  
 ص ١٨٨ .

٢ - راجع كتاب المقابلات : ٤ ، ٢ ، ٦ .

٣ - اذ يتحدث في المادة الاولى الثمن نقدا لمجموعة كبيرة من السلع  
 الضرورية ، فهي تنص : «كو» من الشحير يقدر بشاقل من الفضة و٢ «قلا»  
 من الزيت الفاخر يقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و٢ «قا» من زيت  
 السمسم تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و٥ «قا» من الشحيم تقدر  
 بشاقل من الفضة و٤ «سيح» من «زيت النهر» تقدر بشاقل من الفضة و٦  
 مينا من الصوف تقدر بشاقل من الفضة و٢ «كور» من ... تقدر بشاقل  
 من الفضة و«كور» .. يقدر بشاقل من الفضة و٣ مينا من النحاس تقدر  
 بشاقل من الفضة و٢ مينا من النحاس المتقى تقدر بشاقل من الفضة ..

وعلى العكس ، تحدد المادة الثانية الثمن في صورة قمح وغلال بالنسبة  
 لتلات من هذه السلع . فلقد جاء فيها : «قا» زيت سمسم قيمته من  
 الشحير ٣ «سيح» و«قا» الشحيم قيمته من الشحير «سيح» ، ٥ «قا» -  
 و«قا» من زيت النهر قيمته من الشحير ٨ «قا» .

٤ - راجع المواد ٣ - ١١ .

بافتراض أن تقنين اشنونا وضع في عصر كان الاقتصاد في هذا البلد يتحول فيه من الاقتصاد الطبيعي الى الاقتصاد النقدي . ونلاحظ في وقت متأخر اهتمام التقنين الحيثي اهتماما كبيرا بتحديد الاسعار<sup>(١)</sup>. ومن المعلوم ان اقتصاد الدولة الحيثية كان اقل تطورا من الاقتصاد الميزوبوتامي المعاصر .

ولم يتضمن تقنين حمورابي اية تعريفات لاثمان الحاصلات المختلفة والاشياء ذات الاستعمال العام ، وذلك وفقا لمتعضيات اقتصاد بابل المتطور للغاية . ولكنه يحدد الكثير من الاجور والايجازات ، وذلك في صورة قمع أو نقود ، ولم يحددها أبدا في شكل قمع ونقود معا . وهناك تطابق من حيث المضمون بين بعض من هذه الاحكام والايكام التي تضمنها تقنين اشنونا ، بينما تمثل اغلبيتها تجديدات حمورابية<sup>(٢)</sup> . ومن امثلة هذه التجديدات تحديد اجور الاطباء . وهي تختلف بحسب ما اذا كان المريض حسرا أو

#### ١ - الواد ١٧٦ - ١٨٦ .

٢ - ونشير الى امثلة لهذه التجديدات . فالمادة ٢١٥ تنص : « اذا باشر طبيب عملية كبرى لرجل حر بسلاح برونزي واثقل حياته ، او فتح خراجا بمن رجل حر بسلاح برونزي واثقل عينه ، فسوف يأخذ عشر شواقل من الفضة » . وتقرر المادة ٢١٦ : « اذا كان من العامة ، فسوف يأخذ خمسة شواقل من الفضة » . اما المادة ٢١٧ فتعالج الحالة المتعلقة بالعبد ، فنص : « اذا كان عبدا ، فسوف يعطى صاحبه العبد شاقلين من الفضة للطبيب . وهناك مواد أخرى تحدد بدورها اجور الاطباء مثل المادة ٢٢١ التي تقرر : « اذا اصلىح طبيب المكسورة لرجل أو ابرأ تمزقا عضليا ، فسوف يعطى المريض خمسة شواقل من الفضة للطبيب » . والمادة ٢٢٢ التي تنص : « اذا كان من العامة فسوف يعطى ثلاثة شواقل من الفضة » . وتضيف المادة ٢٢٣ : « اذا كان عبدا ، فسوف يعطى صاحبه شاقلين من الفضة للطبيب » . ويحدد التقنين ايضا اجور الاطباء البيطريين مثل المادة ٢٢٤ التي تنص : « اذا قام طبيب بيطري بعملية كبرى لثور أو حمار واثقل حياته ، فسوف يعطى صاحب الثور أو الحمار سدس شاقل من الفضة للجراح كاجر له » . كما تحدد المادة ٢٢٤ اجر من قام ببناء سقينة فتقرر : « اذا صنع مركبا سمها ٦٠ كور من اجل رجل ، فسوف يعطيه شاقلين من الفضة كاجر له » . والكور Kar مكيال يعادل ما يزيد قليلا عن ٧ بوشل مقسم على ٢٠٠ قو qu .

عبداً ، وكذلك تحديد أجور الأطباء البيطريين . كما يحدد تقنين حمورابى أجر من قام ببناء سفينة .

وإذا كانت هذه امثلة لتجديدات حمورابية ، فإن هناك تطابقاً في مضمون بعض المواد التى جاءت في تقنين بلالاما وتقنين حمورابى . فالمادة الثالثة من تقنين اشنونا تحدد الإيجار اليومى لعربة مع ثيرانها وسائقها (١) . أما تقنين حمورابى فإنه يحدد قيمة الإيجار بخمسة أضعاف ما يحدده تقنين اشنونا . فضلاً عن أنه يحدد قيمة إيجار العربة على انفراد (٢) .

ويحدد كلا التقنينين قيمة واحدة لإيجار الحمار المستخدم في اشنونا وبابل للدراس ، وهو في صورة قمح . ويضيف حمورابى الى ذلك تحديدًا لإيجار ثور (٣) . كما يحدد أيضاً إيجار الكباش (٤) . ويبين مشرع بابل في نفس الوقت أن الامر يتعلق بدرس الفلال .

ويحدد تقنين اشنونا اجرة الاجير الحر نقداً وشهرياً (٥) . بينما يحدد تقنين حمورابى هذه الاجرة سفوياً ، ويخفضها بالنسبة للنصف

١ - فى نص : «إيجار العربة مع ثيرانها وسائقها «ماسكيتوم» واحد و٤ «سيح» من الشعير . وان دفعت فضة فالإيجار ١/٣ شاقل ، وهو يسوقها اليوم كله» . وكما هو واضح فإن الإيجار محدد في صورة شعير أو تقشود .

٢ - فلقد جاء في المادة ٢٧١ منه : «إذا استأجر رجل ثيراناً وعربة وسائقها ، فسوف يدفع ١٨٠ «قو» يومياً» . وأضافت المادة ٢٧٢ : «غير أنه إذا كان الرجل قد استأجر عربة وحدها ، فسوف يدفع ٤٠ «قو» من القمح يومياً» .

٣ - فالمادة ٢٦٨ من تقنين حمورابى تنص على أنه «إذا استأجر رجل نورا للدراس ، فأجره ٢٠ «قو» من القمح» .

٤ - راجع المادة ٢٧٠ من نفس التقنين ، وهى تنص : «إذا استأجر رجله كبشاً للدراس ، فأجره واحد «قو» من القمح» .

٥ - فالمادة ١١ من تقنين اشنونا تنص على أن «أجر الاجير «شاقل» من الفضة وأجر ملتزمه «قمحة» من الفضة وهو يعمل لمدة شهر» .

الثانى من السنة (١). ومن ناحية أخرى ، يحدد تقنين اشنونا الإيجار اليومي للمركب والمراكب في صورة قلمح (٢) . أما في بابل فإن الإيجار اليومي محدد نقدا وفي صورة تدريجية وفقا لحجم المركب (٣) .

ويهتم مشرعا اشنونا وبابل بتحديد مسؤولية المراكب الذى يتسبب باهماله في إفراق مركب مؤجرة (٤). وهما يلزمان المراكب المهمل برد مركب

١ - راجع المادة ٢٧٢ من تقنين حمورابى ، وهى تنص : «إذا كان رجل قد استأجر أجرا فسوف يعطيه ٦ «ش» من الفضة يوميا من بداية السنة حتى الشهر الخامس ، وأما من الشهر السادس حتى نهاية العام فسوف يدفع ٥ «ش» من الفضة يوميا» .

٢ - فالمادة الرابعة من تقنين اشنونا تقرر ما يلى : «إيجار المركب ٢ «قا» لا «كور» ... و» «قا» إيجار المراكب ويقودها اليوم كله» .

٣ - وهذا هو ما نتبينه من دراسة السواد ٢٧٥ - ٢٧٧ من تقنين حمورابى . فالمادة ٢٧٥ تنص : «إذا استأجر رجل مركبا طويلا لنقل البضائع ، فإيجاره ٣ «ش» من الفضة يوميا» . أما المادة ٢٧٦ فلقد جاء فيها : «إذا استأجر رجل قارب تجديف ، فسوف يدفع ٢٥ «ش» من الفضة يوميا» . وتضى المادة ٢٧٧ بأنه : «إذا استأجر رجل مركبا حمولة ٦٠ كور ، فسوف يدفع سدس شاقل من الفضة يوميا أجرة له» . بينما حدد التقنين المذكور الإيجار السنوى للمراكب في صورة قلمح ، اذ تنص المادة ٢٣٩ : «إذا استأجر مراكبا ، فسوف يعطيه ٦ «كور» من العجوب سنويا» .

٤ - ففى تقنين اشنونا ، تنص المادة الخامسة على أنه : «إذا أهمل المراكب وتسبب في غرق المركب يدفع تعويضا كاملا عن كل ما تسبب من غرق» . وجاء نفس الحكم في المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ من تقنين حمورابى . فالمادة ٢٣٦ تنص : «إذا أجر رجل مركبا لمراكب وأهمل المراكب وتوكل المركب تفرق أو فقدتها ، فسوف يعوضها بمركب أخرى لصاحب المركب» . وجاء في المادة ٢٣٧ : «إذا استأجر رجل مراكبا ومركبا وحملها بالعجوب أو الصوف أو الزيت أو الملح أو أى نوع من الحمولة ، ثم أهمل المراكب بحيث غرقت المركب وضاعت حمولتها ، فسوف يعوض المراكب المركب التى تركها تفرق وإيا من حمولتها التى فقدتها» . وتنص المادة ٢٣٨ : «إذا أفرق مراكبى مركب رجل ثم أعاد تعويضا فسوف يعطى نصف قيمتها فضة» .

أخرى للتعويض عن السفينة التي تركها تفرق . كما يعرض كل ما فقد من حمولتها . ومما يدعو الى التأمل أن تقنين إشنونا وتقنين حمورابي يستخدمان نفس التعبير . ولكن يلاحظ من جهة أخرى ، أن تقنين حمورابي يفرق ، ما بين تأجير مركب بواسطة راكبي (المادة ٢٣٦) وتأجير مركب ومراكبي (المادة ٢٣٧) ، ثم أنه يأخذ في عين الاعتبار الحالة التي ينجح فيها المراكبي في تعويم السفينة الجانحة حيث يدفع المراكبي نصف ثمن السفينة فقط (المادة ٢٣٨) .

ويتضح من دراسة تقنين حمورابي أن المشرع البابلي حاول أن يوائم بين ما وضعه من قوانين تنظم الأجرة والإيجار وما تتطلبه مقتضيات الحياة الاقتصادية المتقدمة للغاية في بلاده . ولذلك فإن تقنينه لم يتضمن أية إشارة الى حالة سوء استخدام سفينة الغير ، وذلك بعكس تقنين إشنونا (المادة السادسة) ، كما أنه لم يشر الى أجر ملوكيات الحبوب (المادة الثامنة) من تقنين إشنونا . وكذلك فإنه حذف تعريفه الاشياء التي تضمنتها المادة الاولى والمادة الثانية من تقنين إشنونا (١) .

ويلاحظ أيضا أن الاشياء التي حددت لها أسعار رسمية توجد في تقنين إشنونا في بداية التقنين لابرار أهميتها ، بينما نجد حمورابي ، وهو واضع في اعتباره الوضع الاقتصادي المتقدم لبلاده ، لم يشر اليها الا في الجزء الأخير من نهاية تقنينه .

ولقد كانت الحياة الاقتصادية في العالم القديم قائمة في شطرها الأكبر

---

١ - فلقد جاء في المادة الاولى : «كور» من الشعير يقدر بشاقل من الفضة ، ٣ «قا» من الزيت الفاخر تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و٢ «قا» من زيت السمسم تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و٥ «قا» من الشحم تقدر بشاقل من الفضة و٤ «سيح» من «زيت النهر» تقدر بشاقل من الفضة و٦ مينا من الصوف تقدر بشاقل من الفضة و٢ «كور» من ... تقدر بشاقل من الفضة و«كور» ... يقدر بشاقل من الفضة و٣ مينا من النحاس تقدر بشاقل من الفضة و٢ مينا من النحاس المنقى تقدر بشاقل من الفضة) . أما المادة الثانية فتخص : «قا» زيت سمسم قيمته من الشعير ٣ «سيح» و«قا» الشحم قيمته من الشعير «سيح» و٥ «قا» . و«قا» من زيت النهر قيمته من الشعير ٨ «قا» .

على استغلال مصلح الإرقاء ومن ثم حاول المشرعون القدامى الحفاظ على أرقائه وتقويتها . وولفت حماية قوية للسيد ضد هرب العبد . إذ حددت مكافآت لكل من يعيد هذا العبد الى سيده . فلقد حدد الملك أورنمو مكافأة قدرها شاتلان من الفضة (المادة ١٥ من تقنين أورنمو) . وقرر حمورابى نفس المكافأة في حالة واحدة فقط وهي الإمساك بالعبد الهارب في الريف ، أى خارج المدينة (١) .

ويلاحظ انه بعد ذلك ببضعة قرون ، تدرج الحثيون في تحديد المكافأة القانونية بحسب بعد المكان الذى أمسك فيه بالعبد الهارب (المواد ٢٢ - ٢٤ من التقنين الحثي) .

ومن ناحية أخرى ، فإن العقوبات التى توقع على العبد الهارب وشريكه في الجرم ، بغرض الحيلولة دون هرب العبد ، لم تكن واحدة في التقنينات الميزوبوتامية . فتقنين اشنونا كان يحرم فقط أن يخرج العبد من البوابة الكبيرة لمدينة اشنونا ، دون أن يقرر توقيع عقوبة على المخالف (٢) . وعلى العكس فإن حمورابى أمر بتوقيع عقوبة الموت على كل من ساعد أحد عبيد القصر أو عبد مملوك لوشكينوم على الهرب ، وذلك بتسهيل عملية خروجه من بوابة المدينة (٣) . وفى بابل كان يعاقب من يخبئ العبد الهارب بعقوبة الموت (٤) . أما في تقنين لت عشتار ، فإن مخف العبد يفقد رقيقه ، وفى

---

١ - وهذا هو ما جاء في المادة ١٧ من تقنين حمورابى التى تقرر : «إذا أمسك رجل بعبد أو أمة هارب في الخلاء وساقه الى مالكه ، فعالمك العبد سوف يدفع له شاتلين من الفضة» .

٢ - وهذا هو :، تنص عليه المادة ٥١ على النحو التالى : «العبد أو الجارية في اشنونا الذى عليه علامة «كانوم» «ماشكانتوم» أو «باباتوم» لا يفادى بوابة اشنونا بدون إذن صاحبه» .

(٣) فلقد جاء في المادة ١٥ من تقنين حمورابى : «إذا عاون رجل عبداً أو أمة مملوكاً للقصر ، أو عبد أو أمة موشكينوم على الهرب من البوابة الكبيرة للمدينة فسوف يقتل» .

٤ - وهذا هو ما تقرره المادتان ١٦ و ١٩ من تقنين حمورابى . فالمادة ١٦ تنص «إذا أخفى رجل عبداً أو أمة قصر أو مشكينوم في بيته ولم يقدمه ==

حالة عدم وجود عبد مملوك له فإنه يدفع ثمنه نقداً (١). وفي اشنونا فإن مخف العبد كان يفقد بدوره وقيته ، بل ولقد كان يعتبر بمثابة سارق (٢).

وكان ينبغي في اشنونا أن يميز كل عبد ، حتى ولو كان مملوكا لسيد اجنبى ، بثلاث علامات ظاهرة (٣). ولم يستبق حمورابى من هذه العلامات سوى واحدة وهى «اباتوم» . ومن ناحية اخرى فإنه يقرر عقوبة قاسية تودع على الحلاق الذى يزيل علامة الرق بدون اذن مالك الرقيق : وهى عقوبة تقطع اليد (٤) .

ولا يتضمن أى تقنين من التقنيات الميزوبوتامية إشارة الى ما اذا كان

= عند اعلان المنادى لذلك المالك للبيت سوف يقتل» وتقرر هذا الحكم أيضا المادة ١٩ بقولها : «اذا احتفظ العبد فى بيته . . . وفيما بعد قبض على العبد فى حيازته ، فذلك الرجل سوف يقتل» .

١ - فلقد جاء فى المادة ١٢ منه : «اذا هربت أمة أو عبد الى قلب المدينة وثبت أنها (أو انه) يعيش فى بيت رجل آخر مدى شهر فإنه يرد أمثاله عبدا مقابل الأمة أو العبد» . وتنص المادة ١٣ : «فاذا لم يكن له عبيد فإنه يدفع ١٥ شاقلا من الفضة» .

٢ - وهذا هو ما جاء فى المادتين ٤٩ و ٥٠ من تقنين اشنونا . فلقد نصت المادة ٤٩ : «اذا قبض على انسان متلبسا بسرقة عبد أو أمة فإنه يسلم عبدا مقابل عبد وأمة مقابل أمة» . وجاء فى المادة ٥٠ : «اذا قبض حاكم أو ملاحظ نهر أو أى موظف آخر مهما يكن على عبد مفقود أو حمار مفقود يخص القصر أو موشكينوم ولا يسلمه الى اشنونا بل يحتفظ به فى بيته حتى ولو لم تمض سوى سبعة أيام فإن القصر يحاكمه كسارق» .

٣ - وهذا هو ما تنص عليه المادتان ٥١ و ٥٢ . اذ جاء فى المادة ٥١ : «العبد أو الأمة فى اشنونا الذى عليه علامة «كانوم» أو «ماشكاتوم» أو «اباتوم» لا يغادر بوابة اشنونا بدون اذن صاحبه» . وتقرر المادة ٥٢ ما نصه : «العبد أو الأمة ممن يدخلون بوابة اشنونا فى ركب سفارة أجنبية توضع عليهم علامة «كانوم» أو «ماشكاتوم» أو «اباتوم» ولكن يظفون فى مركبهم» .

٤ - وقد جاء ذلك فى المادة ٢٢٦ التى تنص : «اذا محا حلاق سمة عبد لرجل آخر دون موافقة صاحبه فسوف تقطع يده» .

العبد يتمتع بأهلية تملك بعض الاموال . بيد انها تتضمن بعض الاحكام التي تضع قيودا على قدرة الرقيق في التصرف في بعض الاموال . ومثال ذلك المادة ١٥ من تقنين اشنونا التي تحرم على التاجر او بائع الخمر من قبض من الرقيق نقودا او قمحا او صوفيا او زيتا (١). ومن ناحية اخرى فان الرقيق لا يستطيع ان يقترض (٢). ووفقا لتقنين حمورابى ، يعاقب بالموث كل من يشتري او يودع لديه أى شيء له قيمة من الرقيق بدون شهود واتفاقات (٣) .

وطبقا للمادة ١٤ من تقنين لبت عشتار السومرى ، والتي يختلف العلماء حول تفسير مضمونها ، يجوز لكل رقيق أن يحرك الدعوى القضائية لاثبات حريته ، ولكن اذا فشل للمرة الثانية فانه يتعرض للعقوبة . بل ولقد كان حمورابى اشد قسوة ، فلقد قرر قطع اذن الرقيق الذى يخسر دعوى الحرية التى يرفعها على سيده (٤) .

ولقد كان قانون الموارث في الشرق القديم يعتبر بمثابة جزء من قانون الأسرة ، لانه وفقا للاحكام القضائية ditilla ، لم يكن الوارث ibila سوى ابن المتوفى . ولم تتضمن تقنين اشنونا أية قاعدة عن توارث الاموال . ومع ذلك فلقد ذكر الورثة على الشبوع ، ونعنى بذلك الابناء أو الاخوة الذين لم يقتسموا الميراث الابوى (٥) . ولم ينظم تقنين اشنونا هذه الملكية

١ - فالمادة ٥١ تنص : «اذا «تامكاروم» وال «سابيتوم» لا يأخذان نقودا او قمحا او صوفيا او زيت سمس من أى عبد أو أبة أمه لاستثمارها» .

٢ - راجع المادة ١٦ من تقنين اشنونا .

٣ - وهذا هو ما جاء في المادة السابعة التى تنص : «اذا اشترى رجل أو تسلم على سبيل الوديعة فضة أو ذهباً أو عبداً أملاً أو ثوراً أو شاة أو حملاً أو أى شيء آخر من ابن رجل آخر أو رفيقه بشير شهود أو عقود ، فذلك الرجل سارق ، وسوف يقتل» .

٤ - وهذا هو ما جاء في المادة ٢٨٢ من تقنين حمورابى التى تنص : «اذا قال العبد لسيده : «أنت لست سيدي» فسوف يشبث سيده انه عبده وعندئذ يصلم اذنه» .

٥ - راجع المادة ٢٨ التى تنص : «اذا كان واحد من عدة أخوة يريد بيع حصته (في ملك شائع بينهم) ويريد أخوته الشراء فانه يدفع ...» .



الشائعة ، بل ويبدو انها كانت في طريقها الى الزوال . كما لم يعرفها تقنين لبت عشتار وكذلك تقنين حمورابي ، بينما تقابلها في وقت متأخر في مجموعة القوانين الآشورية .

ومن ناحية أخرى فلقد أثر تقنين لبت عشتار تأثيراً مباشراً على نظام الموارث الذي تضمنه تقنين حمورابي . ذلك أن تقنين لبت عشتار اهتم بميراث الأولاد من الفرائسين ، وقرر انهم يتمتعون بحقوق متساوية على تركة أبيهم ، بينما تقول البائنة الخاصة بكل أم الى أولادها(١) .

ويلاحظ انه حينما تكون الزوجة الثانية من الارقاء ، فان تقنين لبت عشتار يقرر ان ابنها لا يقسم التركة الابوية مع اخيه المولود من أم حرة ، حتى ولو منع الزوج الحرية الى الامة وأولادها(٢) . اما تقنين حمورابي فانه يكفل الحرية للولد وامه في كل الاحوال ، بل ويستطيع المولود من أمة أن يشارك اخوته الذين ولدوا من أم حرة ميراثهم وعلى قدم المساواة تقريباً ، اذا تبناه الاب(٣) .

ومن الجدير بالتأمل ان تقنين حمورابي لا يشير الى الطفل المولود نتيجة زواج رجل من امرأة تحترف البغاء ، بينما تعالج المادة ٢٧ من تقنين لبت عشتار هذه الحالة ، ولو أنها تعرضت لكثير من التلف .

١ - وهذا هو ما تنص عليه المادة ٢٤ من تقنين لبت عشتار التي سبق ان أوردنا منطوقها . وتقابل نفس القاعدة في المادة ١٦٧ من تقنين حمورابي التي عالجنها من قبل كذلك . ولقد اقتبست هذه المادة من تقنين لبت عشتار

٢ - وهذا هو ما تقضى به المادة ٢٥ من تقنين لبت عشتار التي أشرنا اليها في البداية .

٣ - وهذا هو ما جاء في المادة ١٧٠ المذكورة بدورها من قبل . اما المادة ١٧١ فتتص : «ومع ذلك فإذا لم يقل الاب خلال حياته لابنائه الذين أنعم الله عليهم له الأمانة «أبنائي» فإنه بعد وفاة الاب ، سوف لا يأخذ أبناء الامة نسبة في مال التركة الابوية مع أبناء الزوجة الاولى ، ولكن تحرر الامة وأولادها . . الخ» .

أما فيما يتعلق بحق الملكية والالتزامات ، فإن التأثير السومري هو السائد ، ولو أنه لا يمكن تجاهل التأثير الذي باشره تقنين اشنونا . وكما لاحظ كارداسيا ، عرف الأكديون اصطلاحا مقاربا لاصطلاح «المالك» ولكن لا يوجد اصطلاح يطابق اصطلاح «الملكية» . بيد أن المشرع حاول حماية المالك ، ولا سيما بالنسبة للسرقة .

واهتم تقنين لبث عشتار كثيرا بحماية العقارات . وإذا لم يرغب المالك في ترميم عقاره رغم تحذير سابق فإنه ينبغي عليه أن يعرض جاره عن كل الأضرار التي تسبب فيها بأعماله .

وعلى عكس القانون الروماني فإن الفكرة السومرية والأكديّة للملكية لا تعني التسلط المطلق . فهي تكفل الانتفاع بالعقار مع مراعاة المصالح الشروعة للجيران . وفي تقنين حمورابي تقابل نفس الفكرة من خلال القوانين التي تعالج التعويض عن الأضرار التي يتسبب فيها الجيران بإفراق المحاصيل نتيجة إهمال ملاك الحقول المجاورة (١) .

ولقد عالج تقنين لبث عشتار هجر المالك لأرضه حتى يتجنب أداء الضريبة المقررة عليها . فإذا شغلها الغير مع دفعه ضريبتها لمسدة ثلاث سنوات ، فإنه لا يجبر على رد الأرض لصاحبها الأول (٢) .

١ - وهذا هو ما تضمنته المواد ٥٣ - ٥٦ . إذ تنص المادة ٥٣ : «إذا أهمل رجل في صيانة سد حقله ولم يصنعه قويا وحدث به صدع ثم كان من أثر ذلك ترك المياه تجرف الأرض المزروعة فإن الرجل الذي انصدع سده سوف يعرض الحبوب التي أصابها الخسارة . وتضيف المادة ٥٤ : «إذا لم يكن قادرا على التعويض بالحبوب ، فسوف يبساع هو وأمواله ويقتسم المزارعون الذين أثلثت المياه محصولهم ماله» . وتعالج المادة ٥٥ نفس الحالة بقولها : «إذا فتح رجل قناته للرى وكان مهملًا بحيث احتاحت المياه حقلًا مجاورًا لحقله، فسوف يكيل تعويضا بمقدار ما أصابه من الخسارة» . وكذلك تنص المادة ٥٦ ج : «إذا فتح رجل المياه ثم تركها تجرف ماتم من عمل في حقل جاره ، فسوف يدفع ١ «كور» مقابل كل ١٨ «ايكو» .

٢ - وهذا هو ما تعالجه المادة ١٨ منه بقولها : «ان تأخر مالك أرض عن الوفاء بضريبة الأرض وتقلت الى شخص غريب فإن مالكها يظل فيها ثلاث سنوات دون أن يطرد وبعد ذلك يتملك من تحصل الضريبة الأرض وليس للمالك الأول أى دعوى قبضا» .

ويتضمن تقنين حمورابي حكما مماثلا ، ويتعلق بالضابط الذي يهجر أنطامه (الكو) illa ، أى الانطاعة ، وهى تضم حقله وحديقته ومنزله لكى بنجنب الالتزامات التى تقع على عاتقه ، لمن يحل محله ويدفع الضريبة المقررة لمدة ثلاث سنوات يكتسب الحقوق التى كانت لسلفه (١) .

وبمألج تقنين لبت عشتار فى مادتين حالة الشخص الذى يضبط متلبسا فى حديقة الفير وهو يسرق أو يقطع شجرة (٢) .

ويستبدل حمورابي بهاتين المادتين مادة واحدة تقرر أنه يتعرض لتوقيع عقوبة الغرامة تقدا كل من يقطع شجرة فى بستان فأكهة مملوك للفير بدون موافقة مالك الحديقة (٣) .

وينظم تقنين أشنونا على العكس من ذلك مسئولية مالك الثور المتوحش أو الكلب غير الأليف . فإذا سبب أحد هذه الحيوانات فى وفاة شخص ما ، حرا كان أم عبدا ، فلا يسأل مالكة عن ذلك إلا اذا كان قد أنلرته السلطات من قبل عن عيوب حيوانه . ويفرض القانون عليه تعويضا قيمته ٤٠ أو ٥٠ شاقلا من الفضة ، بحسب ما اذا كان المجنى عليه من الأحرار أو العبيد (٤) .

١ - وقد سبق أن أوردنا نص المادة التى تتضمن هذا الحكم . وتضيفه المادة ٣١ أنه : «إذا ارتحل لمدة سنة واحدة فقط ثم عاد ، فحقله وبستانه وبينه سوف يرد اليه وسوف يرعى هو نفسه الالتزام الأنطامى» .

٢ - فالمادة ٩ من هذا التقنين تنص على أنه : «إذا دخل رجل بستان رجل آخر وقبض عليه كاللص فإنه يدفع عسر شواقل من الفضة» . وإذا جاء فى المادة ١٠ : «إذا قطع رجل شجرة من حديقة رجل آخر يدفع نصف مينا من الفضة» .

٣ - وهى المادة ٥٩ التى تنص على أنه : «إذا قطع رجل شجرة من بستان رجل آخر دون علم صاحبه فسوف يدفع نصف مينا من الفضة» .

٤ - وفى هذا نص المادة ٩٤ منه بقولها : «إذا عرف عن ثور عبادة المناطقة ووصل الى السلطات تبيا معرفة صاحبه بذلك ومع ذلك فإنه لم يقطع قرنيه ثم نطح الثور رجلا وقتله فإن صاحب الثور يدفع ٤٠ شاقلا من الفضة» . وتضيف المادة ٥٥ : «ان نطح عبدا وقتله فإنه يدفع ١٥ شاقلا من الفضة» وتسير المادة ٥٦ الى تكب المور وتقرر : «إذا كان كلب :

أما تقنين حمورابي فإنه يقتصر على تحديد مسؤولية مالك الثور في حالة قيام السلطات المحلية بتوجيه تحذير له دون جدوي. ويقاب المالك المهمل بغرامة تبلغ ٣٠ أو ٢٠ شاقلا حسب ما إذا كان القاتل من الأحرار أو العبيد.<sup>(١)</sup>

### ثالثا : في مجال قانون الإعزاضات :

بخصوص : قانون الإعزاضات ، فإن المقارنة التي جريها ينبغي ان تكون في اطار محدودلانه تنقصنا المصادر . فتقنين لبت عشتار كما ذكرنا لم يصل اليها بأكمله بل ما وصل اليها هو خمس او سلس النص الاصلي . وحتى تقنين حمورابي فانه يحتوى علي نقص كبير في الجزء الذي كان يعالج الإعزاضات في تقنين اشنونا أقل تطوراً فانه يتضمن مع ذلك بعض القوانين التي أقرت علي الأحكام المقابلة في تقنين حمورابي .

ويعالج تقنين اشنونا حق الدائن في الاستيلاء علي احد أفراد أسرة المدين (الزوجة ، الولد ، الرقيق) على سبيل الرهن ، لضمان الوفاء بالدين . وهذا الحق من المسلمات التي لا تقبل الجدل . ويعالج تقنين اشنونا ثلاث حالات يمارس فيها دائن مزيف هذا الحق رغم انه ليس له ما يطالب به وهو ما تتضمنه المواد ٢٢ - ٢٤ .

= مسعود ووصل الي السلطات نها معرفة صاحبه بذلك ومع ذلك فانه لم يحتجزه ثم حدث أن عض شخصا وادي ذلك اى وفاته فان صاحب الكلب يدفع ٤٠ شاقلا من الفضة . وتضيف المادة ٥٧ : « أن عض هذا وادي ذلك الى وفاته فانه يدفع ١٥ شاقلا »

١- وهذا هو ما جاء في المادة ٢٥٠ التي تنص علي انه : « إذا نطح ثور رجلا أثناء مروره في الطريق وسبب موته ، فليس الأمر موضع دعوي » . وتضيف المادة ٢٥١ : « اذا كان الثور رجل ممثقاذا النطح وأخطره بذلك مجلس مدبته ، ولكنه لم يحجب قرنيه أو يربطه ونطح ذلك الثور ابن الرجل فمات فسوف يدفع ٣٠ شاقلا من الفضة » . ويعالج المادة ٢٥ حالة ما إذا كان القاتل عبدا بقولها : « إذا كان المجني عليه عبدا فسوف يدفع ٢٠ شاقلا »

٢- فالمادة ٢٢ تنص : « اذا لم يكن لرجل دعوي قبل آخر ومع ذلك يستمر من أمته فإن مالكيها يعملن بالقسم =

ويتصدى تقنين حمورابى لحق الاستيلاء المذكور طبقا لخطه محددة ومتدرجة في المواد ١١٤ - ١١٦ (١). ويتضح من دراسة هذه النصوص أنها تبدأ بالاستيلاء الذى لا يعتمد على أى أساس من قبل دائن مزيف . ثم يعالج التقنين بعد ذلك الحالة التى يموت فيها فى بيت الدائن أحد أقرباد أسرة المدين الذى كان الدائن قد استولى عليه قانونا . ويميز حمورابى ما بين الموت الطبيعى والموت لسوء المعاملة . وفى هذه الحالة الأخيرة ، يقتص من الدائن بقتل ابنه بسبب الموت غير الطبيعى لابن المدين المستولى عليه . وعلى العكس فإنه فى اثنونا ، يتم التعويض عن الموت غير الطبيعى لرفيق استولى عليه على غير أساس وذلك بإعطاء المالك عبدين ، أما موت زوجة المدين المزعوم أو ابنه ، فالعقاب يتمثل فى موت زوجة الدائن أو ابنه على التقابل .

ويعقر تقنين اثنونا مسئولية المودع لديه فى حالة هلاك الشيء المودع .

«ليس لك شيء قبلى» فيدفع له فضة كاملة تعويضا عن الإمة» وتعالج المادة ٢٣ نفس الحالة بقولها : «إذا لم يكن لرجل دعوى قبل آخر ومع ذلك استرهن أمته واحتجزها فى بيتها لم قتلها فإنه يدفع مقابلها أمتين مملوكتين له» . - تنسب المادة ٢٤ : «إذا لم يكن له دعوى قبله ومع ذلك احتجز زوجة موشكينوم أو ابنا له وقتلها فإن هذه جريمة كبرى . . . أن المحتجز سوف يقتل زوجته أو ابنه على التقابل» .

١ - ولقد جاء فى المادة ١١٤ : «إذا لم يكن لرجل دين حبوب أو فضة لدى رجل آخر ولكنه أخذ شخصا منه على سبيل الزهن ، فسوف يدفع ثلث مينا من الفضة عن كل رهينة» . وتضيف المادة ١١٥ : «إذا كان لرجل دين حبوب أو فضة فى مواجهة آخر وكان قد أخذ منه شخصا على سبيل الزهن ثم مات الرهينة ميتة طبيعية فى بيت من كان قد أخذه رهينة فليس هناك وجه لاقامة الدعوى» . وتشير المادة ١١٦ الى أنه : «إذا كان موت الرهينة بنتاير ضرب أو سوء معاملة فى بيت من كان قد أخذه رهينة ، فيتعين على صاحب الرهينة أن يثبت ذلك ضد تاجرره فإذا كان (الرهينة) ابن الرجل فإنه سوف يقتل وإن كان عبدا مملوكا له فسوف يدفع ثلث مينا من الفضة ويخسر كل ما يكون قد اقترضه» .

ويمكن أن يتحرر من المسؤولية ، إذا أقسم أنه لم يرتكب أى خطأ وأنه عند سقوط منزله فإن الأشياء المملوكة له قد هلكت بدورها (١) .

أما تقنين حمورابى فإنه كان يعتبر المودع لديه مهملًا ، وكان يتطلب منه أن يرد الشيء المودع حتى ولو كان قد سرق في نفس الوقت مع الأشياء المملوكة للمودع لديه (٢) .

ويحدد تقنين اشنونا سعر الفائدة في حدود ٢٠٪ للقروض النقدية ، و٣٣٪ للفلال . ومن المحتمل أن هذا السعر كان مقررا أيضا في تقنين حمورابى (٣) .

ويتفق تقنين لبت عشتار مع تقنين حمورابى بخصوص مسؤولية البستاني الذى أبرم مع مالك الأرض عقدا يتعلق بزراعة حقل كروم . فإذا

١ - وفي هذا نص المادة ٣٦ : «إذا سلم رجل متعلقاته كوديعة الى ... وإذا كانت المتعلقات التى سلمها تختفى بغير أن يكون البيت قد سرق ... فإن المودع لديه يرد الوديعة» . وتضيف المادة ٣٧ : «إذا انهار منزل المودع لديه أو سرق بما في ذلك الوديعة التى تسلمها وكانت بذلك خسارة حلت بصاحب المنزل فإن صاحب المنزل يقسم لدى بوابة «تشباك» قائلا «ضاع متاعى مع متاعك ولم أرتكب أمرا اذا أو تدليسا» فإن أقسم له مثل هذا القسم فلا دعوى له قبله» .

٢ - وهذا هو ما جاءت به المادة ١٢٥ التى تنص : «إذا أودع رجل أى شيء يخصه وفقد هذا الشيء مع شيء يخص صاحب البيت من المكان الذى أودع فيه أما بسبب دخول اللصوص أو عن طريق ثقب الحائط ، فصاحب البيت الذى كان اهماله سببا في تبديد الامانة يجب أن يعرض صاحب المال وعليه ان يبحث جديبا بحثا عن أى شيء يخصه يكون قد فقد وبأخذه من اللص الذى سرقه» .

٣ - إذ تنص المادة ٨٨ : «إذا كان تاجر قد أعطى قمحيا على سبيل القرض بفائدة فيأخذ مقابلها ٦٠ «قو» من الحبوب لكل «كور» كفائدة ، وإذا كان قد أعطى فضة على سبيل القرض فله ان يأخذ ١/٦ شاقل و٦ «شى» (أى ١/٦ شاقل) كفائدة عن كل شاقل من الفضة» .

ترك البستاني جزءا من الحقل بدون زراعة ، فان هذا الجزء يؤول اليه عند التقسيم (١) .

ويبدو أن تأجير الثيران كانت له أهمية اقتصادية كبرى في اسمن وبابل . وتتحدد قيمة التعويض في أربع مواد من تقنين لبت عشتار على أساس نسبة معينة من ثمن الثور بحسب الإصابات المختلفة (٢) . وهذه الإصابات والجزاءات المقررة لكل منها تماثل في أغلبيتها مع ما جاء في تقنين حمورابي حيث بدأ موادته التي عالجت هذه المسألة بالكلام عن استئجار الثور ثم تحدد قيمة التعويض (٣) .

أ - وتشير الى هذه الحالة المادة ٨ من تقنين لبت عشتار بقولها : «إذا سلم رجل أرضا غير مزروعة الى آخر يعمل فيها بستانا ولم يكمل الأخير اصلاح الأرض البور لعمل البستان فانه يسلم الرجل الذي أقام البستان الأرض البور التي أهلها كجزء من نصيبه» . أما تقنين حمورابي فيعالجها في المادة ٦٠ وما بعدها . وما هو نص المادة ٦٠ : «إذا كان رجل قد أعطى حقلا لبستاني ليفرس بستانا فان البستاني حين يغسل ذلك فسوف يفرس شجرا في البستان لمدة أربع سنوات وفي السنة الخامسة يتقاسم مناصفة (الثمار) مع صاحب البستان . ولصاحبه البستان أن يختار يأخذ حصته» . وتنص المادة ٦١ : «إذا لم يتم البستاني بفرس الحقل بأكمله بل ترك جزءا بورا فيكون هذا الجزء من نصيبه» . وتضيف المادة ٦٢ : «إذا لم يتم بفرس الحقل ، الذي كان قد أعطى له بستانا ، فإذا كان أرضا زراعية يدفع البستاني الى صاحب الأرض اجار الحقل عن السنوات التي أهل فيها على أساس الأراضي المجاورة كما يقوم بالعمل اللازم في الحقل الذي يعسود الى صاحبه» .

٢ - فلقد جاء في المادة ٣٤ : «إذا أجر رجل ثورا وجرح جلده عند خراطة الأنف فانه يدفع ثلث ثمنه» . وتنص المادة ٣٥ : «إذا أجر رجل ثورا وفقا عينه أو أصابها فانه يدفع نصف ثمنه» . وتضيف المادة ٣٦ : «إذا أجر رجل ثورا وكسر قرنه فانه يدفع ربع ثمنه» . وأخيرا فان المادة ٣٧ تنص : «إذا أجر رجل ثورا وأصاب ذيله فانه يدفع ربع ثمنه» .

٣ - فالمادة ٢٤٥ تنص : «إذا استأجر رجسلا ثورا وتسبب في موته بالإهمال أو الضرب ، فسوف يعوض صاحب الثور ثورا بثور» . وتضيف المادة ٢٤٦ : «إذا استأجر رجل ثورا وكسر ساقه أو أحدث قطعاً في عضلة =

وبضيف حمورابي حالة هلاك الثور نتيجة للقوة القاهرة *Vis Maior* حيث يقرر ان مالك الثور هو الذى يتحمل ثمة الهلاك . ولقد ساقى مثالين لذلك فى المادتين ٢٤٤ و ٢٦٦ (١) .

ولقد عالج تقنين حمورابي جريمة الاجهاض من ناحيتين : الاولى بحسب الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها المجنى عليها مميّزا ما بين المرأة التى تنتمى الى طبقة الاحرار والموشكينو والارقاء ، والثانية بحسب النتيجة التى تترتب على الاجهاض ، اى بحسب ما اذا كان الاجهاض قد تسبب فى وفاة المرأة أم انها ظلت على قيد الحياة . ووفقا لهذا التقنين فان مجرد الاجهاض كان يعاقب عليه بغرامة مالية ، يختلف مقدارها وفقا للطبقة التى تنتمى اليها المجنى عليها . واذا تسبب الاجهاض فى وفاة المرأة ، فان بنت الجاني كانت تقتل اذا كانت المجنى عليها من الاحرار ، وعلى العكس فانه اذا كانت بنته موشكينوم أو عبد كان المذنب يعاقب بغرامة مالية (٢) .

== رقبته فسوف يعوض صاحب الثور ثورا بثور» أما المادة ٢٤٧ فتقرر انه : «اذا استأجر رجل ثورا وفقا عينه ، فسوف يعطى نصف قيمته فضة لصاحب الثور» . وكذلك فان المادة ٢٤٨ تنص : «اذا استأجر رجل ثورا ثم كسر قرنه أو قطع ذبله أو أصاب لحم ظهره ، فسوف يعطى ربع قيمته فضة» .

١ - وتنص المادة ٢٤٤ : «اذا استأجر رجل ثورا ثم قتله أسد فى المخلد ، فان الخسارة تعود على مالكه» . أما المادة ٢٦٦ فتقرر : «اذا لمست اصبع اله قطعيع أو قتله أسد بعضه فيبريء الراعى نفسه أمام الاله وسوف يقع الاذى فى القطيع على صاحب القطيع» .

٢ - ولقد أورد تقنين حمورابي كل ذلك فى المواد ٢٠٩ - ٢١٤ . فننص المادة ٢٠٩ على انه : «اذا ضرب رجل ابنة رجل آخر وأجهضت ، فسوف يدفع ١٠ شواقل من الفضة بسبب اجهاضها» . وتضيف المادة ٢١٠ : «اذا ماتت تلك المرأة ، فسوف تقتل ابنته» . أما المادة ٢١١ فتقرر : «اذا عصبب فى اجهاض ابنة موشكينوم ، فسوف يدفع ٥ شواقل من الفضة» . وتضيف المادة ٢١٢ : «اذا ماتت تلك المرأة ، فسوف يدفع نصف مينا من الفضة» . وتعالج المادة ٢١٣ حالة اجهاض الامة بقولها : «اذا ضرب امة رجل فأجهضها ، فسوف يدفع شاقلين من الفضة» . وتضيف المادة ٢١٤ : «اذا ماتت تلك الامة ، فسوف يدفع ثلث مينا من الفضة» .



ويبدو ان مجموعة قوانين مدينة أوروك قد اثرت على تقنين حمورابي في هذا المجال ، اذ انها اول مجموعة تعالج الاجهاض ، وان كانت قد ميزت ما بين الاجهاض الناجم عن الاصابة والاجهاض الناجم عن الضرب . اما حمورابي فلقد حذف التمييز ما بين الاصابة والضرب كسببين مستقلين كل منهما عن الآخر للاجهاض ، كما انه ادخل وجهين جديدين للتمييز كما سبق بيانه اي يجهت الطبقة الاجتماعية التي ينتمى اليها المجنى عليها ، وبحسب النتائج التي تهبت على الاجهاض .

ويتضمن تقنين لبث عشتار في المادة ١٧ حكماً بمقتضاه يتعرض كل من اثم الغير بارتكابه جريمة يعاقب ان يتمكن من اقامة الدليل عليها ، لنفس العقوبة التي كان سيتعرض لها هذا الغير لو كان الاتهام صحيحاً (١) . ولقد بنى حمورابي نفس المبدأ في المواد الأربع الاولى من تقنينه (٢) .

وفيما يتعلق بمعرفة حكم الآله عن طريق اختبار النهر المقدس بالقائه الشخص فيه ، فالتقنين يشترط اليها تقنين حمورابي مرتين : بالنسبة للرجل المتهم بالسحر (المادة ٢) ، وبالنسبة لامرأة متزوجة تعرضت لاشاعة عامة بأنها اقترفت الزنا (٣) . وتتضمن المادة ١٠ من تقنين أورونمو ايضاً مثالا للاتهام بالسحر . ولقد طبق السومريون أسلوب اختبار النهر المقدس باقائه الشخص فيه حتى بالنسبة للمنازعات المالية .

١ - فالمادة ١٧ تنص : « اذا كان رجل يربط آخر بغير حق الى امر لا علم للاخير به فان الاخير غير ملزم واما الاول فانه تقع عليه طائلة العقوبة فيما يتصل بما ربطه به » .

٢ - فالمادة الاولى تقرير : « اذا اثم رجل آخر بالقتل ولم يستطع اقامة الدليل عليه ، فسوف يقتل متهمه » . وتنص المادة ٢ : « اذا اثم رجل آخر بالسحر ولم يستطع اقامة الدليل ، فسوف يذهب المدعى عليه بالسحر الى النهر المقدس ويرمى نفسه فيه فان قلبه النهر المقدس فسوف يستولى خصمه على بيته ، وان ابان النهر المقدس انه بريء وخرج سالماً فان المدعى يقتل واخذ المدعى عليه بيته » . وتضيف المادة ٣ : « اذا شهد شاهد بشهادة زور في قضية ولم يستطع اقامة الدليل على قوله ، فاذا كانت تلك الدعوى يحكم فيها بالموت ، فسوف يقتل » . وتنص المادة ٤ : « واذا كانت شهادة الزور تتعلق بفتح او نقود فسوف توقع عليه العقوبة الخاصة بتلك الدعوى » .

٣ - وهذه الحالة الثانية تشير اليها المادة ١٢٢ من تقنين حمورابي بقولها : « اذا شهر بزوجة بسبب رجل آخر ولم تضبط مضطجعة مع الرجل الآخر ، فسوف تلقى نفسها في النهر المقدس من اجل زوجها » .

ورغم مظاهر التأثير الصاعدة التي سبق أن عالجنها ، فإن تقنين حمورابي كما قلنا يتميز بأسلوبه الوجداني والرائع ، وبمصطلحاته الدلالية ، وبأنه كان عامل توحيد على الصعيدين السياسي والقانوني لجموعتين من الشعوب هما : السومريون والأكديون ، وبمعرفتنا لكل نصوصه . ومن ثم يمكن القول ، أنه بسبب كل هذه المزايا ، ما يزال يحتل الموقعية الأولى وسط التقنينات المدونة بالخط المسماري .

### الملف الثالث

#### في

#### مجموعة القوانين الآشورية

كشفت الحفائر التي أجريت في مدينة آشور (قلعة شرجات حاليا) عن مجموعة القوانين الآشورية التي تمثل بعد قانون حمورابي ، أهم أثر قانوني للشرق القديم . ويثور انشك حول ما إذا كان هذا التجميع تشريعيًا أم صدر بطريق رسمي ، أو هو بالأحرى تجميع عرق أي مدون بواسطة أحد الأفراد العاديين لشرح الأعراف المعمول بها في الحياة اليومية . وفي تقديرنا أن الأمر لا يتعلق بمجموعة قوانين حقيقية صدرت عن طريق السلطة الحاكمة ، بل بمجموعة عرفية أو تجميع عمل عن طريق الاستمانة بملخصات من الأحكام القضائية ومقتطفات من نصوص تشريعية بمعنى الكلمة . فيبدو أن المؤلف اقتبس هذه الأحكام من مصادر مختلفة .

واللوحات التي تتضمنها ترجع إلى تواريخ مختلفة ، بيد أنها تصف حالة قانون مطبق نحو القرن الرابع عشر ، وإن كان البعض يرى إرجاع تاريخ هذا القانون إلى نحو عام ١١٠٠ ق. م.

ومن بين هذه اللوحات ، فإن اللوحة الأكثر احتفاظًا بحياتها تتضمن ستين مادة في ١٢٨ سطر . وهي لا تبدو أنها استقيت من نصوص تشريعية تتعلق بحالات مجردة ، بل بمثابة تجميع لحالات فردية محسوسة . حتى أن كيك Cui يذهب إلى أن المجموعة قد تكونت من أحكام صادرة عن الملك أو عن مندوبيه ، وهي أحكام كانت لها مكانة النصوص التشريعية الحقيقية.

المادة ٤٧} ، وفقا لنفس الفقيه ، هي محض حكم انتزعت منه أسماء  
الخصوص .

وتجمع المواد التي وردت في هذه اللوحة خصيصا مشتركة وهي أنها  
تعالج مسائل تتعلق بالنساء ، والنساء المتزوجات على وجه الخصوص .  
وهذا هو ما دعا بعض الشراح الى القول بأنها كانت تهدف الى اصلاح  
القوانين المتعلقة بالنساء المتزوجات ، وأنه كانت توجد قوانين سابقة ،  
بابلية وآشورية تعالج نفس الموضوعات . واذا ما استبعدنا القرض الذي  
سرى في وقت من الاوقات بان المجموعة يرجع اصلها مباشرة الى تقنين  
حمورابى (بسبب عدم اتباعها ترتيبه ايضا) فلا يبقى سوى الاعتقاد بأنها  
قد استخلصت من قوانين آشورية موجودة من قبل .

واذا كانت هذه اللوحة عبارة عن تجميع لقوانين التقطت من هنا وهناك  
بصدد أمور تتعلق بالنساء المتزوجات ، فان كل الظروف تدعو ايضا الى  
افتراض انه كانت هناك قوانين اخرى تعالج نفس الحالات بالنسبة للرجال.

وتتضمن اللوحة المذكورة عدة موضوعات . فهي تتناول في المواد من  
١ الى ٢٤ القانون الجنائى (الجرائم المرتكبة بواسطة النساء أو ضدهن) .  
أما المواد من ٢٥ الى ٤٦ فإنها تعالج الزواج والنظام المالى للزوجين . ثم تعود  
الى القانون الجنائى في المواد من ٤٧ الى ٦٠ .

فطابع الوحدة الذى تنسم به هذه النصوص يتعلق اذن بنوع الشخص  
الذى يخاطبه القانون . بيد أنها لم تتبع أسلوبا تنظيميا في العرض ، أو على  
الأقل ، الاسلوب التنظيمى الذى يتصوره فقهاء الغرب . بل اتبعت الطريقة  
الشرقية في التأليف والعرض . هذا ويعتقد أن هذه القوانين تتضمن حواشى  
وتعليقات وشرحا وطويلا أدخل عليها من قبل أحد الفقهاء .

وهناك لوحة أخرى تحتوى على نحو عشرين مادة تتعلق بقانون  
المقاربات والموارث المشتركة ، ونصوص جنائية ضد الاعتداءات على  
الملكية المقاربة (نقل الحدود والأضرار التى تقع بالقنوات) ، وكذلك نشر  
البويع المقاربة .

ومقاب لوحة ثلاثة البيع غير المشروع لأشخاص وأشياء مرهونة أو مودعة (١) .

١ - ونورد هنا قائمة مختصرة للمواد التي تضمنتها هذه اللوحات الثلاث :

### اللوحة الأولى :

١ - سرقة من جانب امرأة في معبد . يطلب من الإله تحديد العقوبة .  
٢ - ستمائم أو سبب نطقت بها امرأة . فقبل بصفة عامة أنها ستعاقب .  
٣ - سرقة الزوجة لأشياء من منزل الزوج المريض أو المتوفى . فتوقع عقوبة الإعدام على السارقة ومن تلقى منها الشيء المسروق . وإذا كان الزوج سليما ، فإنه هو الذي يحدد بنفسه العقوبة ضد المذنبة وضد من تسلم منها الشيء المسروق .

٤ - سرقة من جانب امرأة متزوجة وتسلم بعض الأرقاء للمسروق . فالزوج يستطيع أن يصلم أذن الزوجة : وفي هذه الحالة ستسلم أذن الأرقاء ويقطع أنفهم ، كما يتعين على هؤلاء رد المسروق . أما إذا تركت المرأة حرة ، فإن العبيد يتركون سائمين .

٥ - سرقة من جانب امرأة متزوجة تزيد قيمتها على ٥ ميناس من الرصاص تخص شخصا غريبا . فالزوج يستطيع أن يفتدى زوجته ، برد المسروق ويصلم أذنيها . فإذا لم يفتديها ، فإن لصاحب المسروقات أن يقطع أنفها .

٦ - ودعة باشرتها امرأة . فإن المودع عنده يكون مسئولاً عن سرقة الأشياء المودعة .

٧ - ٨ : أصابات أحدثتها امرأة لرجل . العقوبات الضرب بالسوط ، قطع الأصابع ، قفا العين .

٩ - أصابات أحدثها رجل لامرأة . العقوبات : قطع الأصابع والشفة .

١٠ - ١١ : القتل . النص مبين ، ولكن يمكن أن نستخلص منه أن الموت هو العقوبة المقررة . ووفقا لتفسير ديرفر Miles Driver وميلز Mils مالك المنزل الذي وقع فيه القتل أن يطلب ، بدلا من توقيع عقوبة الموت ، الدية المالية .

= ١٢ - ٢٠ : زنا وجرائم ضد الآداب العامة . فيفرق بين الحالة التي تكون فيها المرأة راضية والحالة التي تكون فيها خاضعة للاكراه : ففي الحالة الأخيرة ، تعفى من كل عقوبة . بينما توقع عليها عقوبة الموت في الحالة الأولى . ويجوز للزوج الذي يضبط زوجته متلبسة بجريمة الزنا ، أن يقتلها وكذلك الزاني ، أو يقطع انفها ويخمس شريكها أو يشوه وجهها . بيد أنه إذا عفا عن زوجته يتعين عليه أن يفسق سراح شريكها . (وهذه القاعدة عامة في قوانين قديمة أخرى أيضا . انظر القوانين الحيثية ، م ١٩٧ وم ١٩٨ ، وكتاب المقابلات بين التشريعين الموسوي والروماني : *Collatio Legum Mosaicarum et Romanorum* ، ٦٤٢٤٤ . ويرجع تاريخ هذا الكتاب الى بداية القرن الرابع الميلادي ، وقد قام بوضعه أحد اليهود لأجراء مقارنة بين بعض أحكام القانونين الموسوي والروماني المتعلقة بالآث والمقويات .

٢١ - أصابات حدثت من رجل لامرأة ، وبمها أجهاض : العقوبة : الضرب بالسوط ، وغرامة ، وقضاء شهر في خدمة الملك .

٢٢ - حالة رجل يحرض امرأة متزوجة ، لا تربط به برابطة قرابة مانعة ، على أخذ طريق معين . (وفقا للعلامة *cuq* ، يحرضها على الشروع معه في سفر خاص بأمور تجارية) فإذا كان مجهول أن المرأة متزوجة ، يدفع غرامة . وإذا ارتكب زنا فإن الزوج يفعل به ما سيفعل بزوجه. وتعرف الحقيقة عن طريق الاحتكام الى الآلهة بأن يلقى التهم بنفسه في النهر وانتظار نجاة أو غرقه .

٢٣ - ٢٤ : جريمة القوادة *lenocinium* ارتكبتها امرأة متزوجة . ولقد سرود بدقة حالات متنوعة . فتوقع العقوبات من الزوج على كل المدنين . وإذا لم يعاقب الزوج الزوجة ، فإنه يتعين عليه أن يطلق سراح الشركاء . بالنسبة للحلى والجوهرات التي أعطيت لها من قبل الزوج .

٢٥ - ٢٧ : حقوق الارملة التي كانت تعيش في منزل أبيها في مواجهة اخوة الزوج .

٢٨ - الحقوق التي للطفل في مواجهة المربي .

٢٩ - حقوق اولاد الزوجة التي تعيش لدى حميها (والد الزوج) على أموال امهم .

٣٠ - زواج الأخ من خطيبة أخيه المتوفى . فهذا جائز ولكي تلزم موافقة والد المخطوبة . وفي حالة زنته فانه يتعين عليه زد الهبات ماعدا الماكولات .

٣١ - حق الإرمل الذي حمل «زوبولو» Zubullu « ألى منزل حميه ، في أن يتزوج من أخته بوجنة المتوفية بدلاً منها ، بشرط رضا الحمى ، أو يسترد النقود التي قدمها .

٣٢ - ما المرأة التي تعيش في منزل أبية وقد تفقت «النودونو» تكون مسئولة من أخطاء الزوج وديونه (ووفقاً لراى كيك cuq ، يبدو انه يراد بهذه القاعدة تقريباً حق دائى الزوج أو المصالح في استيفاء ديونهم من «النودونو» .

٣٣ - حقوق الحمى على أرملة الابن المتوفى قبله (بقية النص مشوه) . وفي حالة موت الزوج والحمى ، تذهب المرأة لثانها .

٣٤ - ٣٥ : اذا عاشت أرملة في منزل رجل فانها تصبح زوجته بعد مرور عامين ، حتى بدون إبرام عقد . وما يحمله الى المنزل يصير للزوج . أما اذا كان الزوج هو الذى انتقل الى منزلها ، فان ما يجلبه يصبح للمرأة .

٣٦ - غياب الزوج بسبب أداء الخدمة العسكرية . فتلتزم الزوجة بانتظاره خمس سنوات قبل أن تتزوج من غيره . ومن حق الزوج ، الذى طال غيابه أكثر من خمس سنوات بدون خطأ منه ، أن يستعيد امراته ، معطياً امرأة أخرى بدلاً منها .

٣٧ - طلاق المرأة (ويبدو أننا بصدد الحالة التي تعيش فيها المرأة في منزل الزوج) ، فلا يلتزم الزوج الذى يطلقها باعطائها أى شئ .

٣٨ - طلاق المرأة التي تعيش لدى أبيها . يستطيع الزوج أن يستعيد المجوهرات والخطى ، ولكن يتعين أن يترك الترخاتو .

٣٩ نص يصعب تفسيره . فهو يحدد التزامات الدائن المرتين الذى قام بتزويج الغير من المرأة التي أعطيت له على سبيل الرهن لضمان دين في ذمة والد الفتاة . فيحق للدائن الاول أن يطالب الشخص الذى قام بتزويج الفتاة ، بشئها الى الطالب بالاسترداد .

٤٠ - قواعد تتعلق بتحجب المرأة . عقوبة للمؤسسات والأسماء اللاتي يتحجبن ولن لا يبلغ عنهن .

## المطلب الرابع

### في

### التقنين الحيثي

#### ١ - طبيعة التقنين الحيثي :

وبجانب التقنيات الميزوبوتامية ، يحفظ لنا التقنين الحيثي مستنداً قانونياً غاية في القدم . وتنظيمه ، في شطره الأكبر ، لوجتان . وهما : كسرات من عدد كبير من اللوحات تحتوي على نصوص وردت في هاتين اللوحين ، أو قرية مما جاء فيها . ويبدو أن اللوحين ليستا أصليتين ، بل بالآخرى صور لمجموعة قانونية أكثر قدماً . واللوحان مكتوبتان على كلا الجانبين ، ومقسمتان إلى أربعة ٧

ومن الصعب تحديد تاريخ تدوين هذا التقنين . ويعتقد البعض أنه قد دون مرتين في فترات مختلفة . ويؤيد آخرون فكرة أن صور التقنين التي نشرنا عليها ترجع إلى القرن الثالث عشر ، بينما ينتمى النموذج الأصلي للتقنين إلى عصر سابق . ويميل Neufeld إلى اعتبار أن هذا النموذج الأصلي قد تم في ظل حكم حاتوسيل الأول ( ١٢٠٠ - ١٢٧٠ ) ، عندما امتد نطاق الحكم الحيثي فيما وراء حدود البلاد ، وظهرت حينئذ الحاجة إلى قواعد موحدة . ووفقاً لوابه أيضاً ، فإن التجديدات التي يمكن ملاحظتها بتحليل مضمون اللوحات ، أدخلت بواسطة تليبينو الأول ، وهو آخر ملوك الدولة الهيثية القديمة ٨

ويثور النقاش حول طبيعة القواعد (٩) التي يتضمنها القسمان : هل هي أجزاء من تقنين أو من عمل قانوني ، أم أنها تجميع لأحكام قضائية لخصت ووضعت في صيغ تأخذ شكل القوانين مع إضافة أوامر ملكية ؟ .

وفي تقديرنا أننا لسنا بصدد عمل تشريعي واحد بالمعنى الفني الحديث الذي نخلمه على هذا الاصطلاح ، بعكس تقنين حمورابي ، وإنما بصدد مجموعة من الأعمال المتنوعة جمعت معاً من أحكام ونصوص تشريعية إرات ملكية . كما ضمت بعض القواعد القديمة مع القواعد الجديدة . صbare أخرى ، فإن التقنين الحيثي كان حصيلة جهد جماعي خاص ،

أى قام به مجموعة من الأفراد خلال فترة طويلة من الوقت . فرؤساء الأقاليم بالحكمة الملكية ، جمعوا ، ابتداء من حكم الملك حانوسيل الأول المعروف الذى استخلصوه من الإحكام القهشائية الشهيرة التى أصدرتها المحكمة الملكية فى حانى لاستعمال المتقاضين . ثم أجريت تعديلات على هذه النواة الأولى بواسطة أجيال من رؤساء الأقاليم . وإضيفت إليها أعمال غاية فى التنوع : قرارات ملكية ، أمثال عرفية ، نصوص تشريعية ، الخ . وبعد قرنين من ابتداء هذا العمل ، ولدت حكم تليبينو الأول أعيدت كتابة هذه المجموعة الحثيثة مرة ثالثة بعد مراجعة المسطرة الأولى وتصحيحها وتضمينها قوانين حقيقية نتيجة لحركة إصلاح واسعة تمت على يد هذا الملك .

ولتقديم هذا الرأى يكفى القاء نظرة على المادة ٥٥ من التقنين ، للقول بانها فى الأصل كانت مستخلصة من حكم قضائى . ومن ناحية أخرى ، فإنه للتدليل على أن القواعد التى تضمنتها هذه المجموعة لا تنتمى الى عصر واحد ، نشير الى أن بعض المواد تتضمن خليطاً من القواعد القديمة والقواعد الجديدة . وهناك مواد تتحدث بوضوح عن القانون القديم فى مواجهة القانون الحديث ، وتؤكد أن هناك تعديلات أدخلت بواسطة قوانين حديثة . وتقرآن ما يقرب من عشرين مادة بين الحل الحال الذى يتضمنه القانون الوضعى وحل قديم سقط بعدم الاستعمال أو الفسخ . ولا يسوغ أن نشور الدهشة لهذه الطريقة للمرض فى مجموعة عرفية فى الأصل . وهى على كل حال شائعة فى الشرق القديم ، فمن الثابت أن هناك مشرعين حقيقين كانوا يتبعونها من قبل ، مثل أورو كاجينا السومرى (١) .

وتظهر أحكام هذه المجموعة أحيانا فى شكل أمر مثل نصوص القانون ، وأحيانا أخرى فى شكل شرطى : «إذا حدث هذا الشيء .. فسوف يطبق هذا الجواز» . فالأمر يتعلق بمجموعة جنائية .

وبمقارنة القسم الثانى بالقسم الأول ، يمكن التسليم بأنه أريد بالقسم الثانى تكملة ما فى القسم الأول من نقرات ، وأن كنا نلاحظ أنه يصل أيضاً بعض أحكام القسم الأول . ونسوق أمثلة للتدليل على ذلك :

فالمادتان ٩٣ ، ٩٤ من القسم الأول لصالحان السرقة فى منزل أو جرن .



وتعالج المواد ١٠١ وما يتبعها من القسم الثاني الدرفة في الحقول، وسرقة مهمات مملوكة للقصر.

وتهتم المواد ٩٨ - ١٠٠ من القسم الأول بالحريق الذي يشعل في منزل الجار أو مخزن ليس حريقه، بينما تتناول المادتان ١٠٥ و ١٠٦ من القسم الثاني الحريق الذي يشعل في حقل الجار أو زرع.

وكان الكتاب يقسمون مجموعة القوانين الحثية تقليدياً إلى قسمين يحتوي كلا منهما على مائة مادة. والقسم الأول « من ١ إلى ١٠٠ » تتضمنه اللوحة الأولى، وحمل عنوان « إذا رجل Tak - Ku - as » وسمي كذلك على أساس تلكلمات التي تتضمنها المادة الأولى. أما القسم الثاني (من ١٠١ إلى ٢٠٠) ونشمله اللوحة الثانية، وهو معنون تحت أسم « إذا كرم Tak - Ku ( is ) Gestin - as » بحسب بداية المادة ١٠١. ولكن علماء تاريخ النظم رفضوا الانصياع لهذا التقسيم التقليدي القائم على مجرد الشكل، وأحل مكانه تقسيماً جوهرياً قائماً على مضمون هذه المجموعة. وتعين ملاحظة أنه في الصور الجزئية التي تحفظها لنا كسرات اللوحات الأخرى، غالباً ما يجد كلا القسمين قد نقلا على أكثر من لوحة. ومن ثم فإن تقسيم المجموعة في لوحين، يبدو أنه يستجيب لسبب فني محض. فالمواضيع التي تشملها اللوحتان تنتمي إلى مجموعة واحدة، رغم إنها مقسمة إلى قسمين.

ولا نذكر أحياناً في القسم الأول النصوص الخاصة بمعاينة جرائم معينة، ولكنها تذكر على العكس في القسم الثاني، ببيان القاعدة القديمة والتعديلات اللاحقة. هكذا مثلاً يقرأ في المادة ١٠١: « إذا سرق شخص ما كروماً أو نفاحاً أو كمثرياً أو بصلاً، فمن قبل كان يتعين دفع ... شواقل من الفضة مقابل كرمه، وشاقل من الفضة مقابل نفاحة، وشاقل من الفضة مقابل لمرة الكمثري، وشاقل من الفضة مقابل حزمة بصل. كما أنه كان يضرب بالرمح في القصر. كان يجري على هذا النحو من قبل. أما الآن فإذا كان رجلاً حراً يدفع ستة شواقل من الفضة، وإذا كان عبداً يدفع ثلاثة شواقل ». وزيادة على ذلك فسانه بمقارنة المواد التي حفظتها لنا كسرات اللوحات

المختلفة ، نتبين أن بعض المواد عدلت مرتين أما لتحديد نطاق تطبيقها ،  
وأما لادخال حكم جديد . ومن ناحية أخرى تظهر دراسة بعض المواد  
الإضافات التي أدخلت على النص الأصلي للمجموعة . فمثلا نلاحظ أن  
المواد الأربع الأولى من القسم الأول تقرر نظام الدية العينية في حالة القتل  
أو الإصابات الشخصية ، بينما تتحدث المادة الخامسة التالية عن الدية  
المالية في حالة قتل تاجر حيي .

## ٢ - مضمون التلقين الحيي :

وتوجد في مجموعة القوانين العينية المرشحات التي اهتمت المصادر  
القانونية المسمارية بمعالجتها مثل قوائم أسعار الحاصلات الزراعية  
والمنتجات الصناعية ، لتحديد أثمان بيعها ، وتحديد الاجرة بالنسبة  
للأجرة ، والرواتب الدنيا . كما توجد فرائد خاصة بالزوايا المنوحة  
للجنود والوظائف .

ويشأ الى الزواج بمناصفة تسوية المنازعات في حالة الخطبة أو موت  
أحد الزوجين . وتقرر النصوص المتعلقة بالاموال والعقود . ولا توجد  
نصوص خاصة بالمواريث والسلطة العائلية ، أو بتنظيم التجارة والصناعة  
(ما هذا بعض النصوص التي تعاقب بصفة خاصة قتل التجار الحييين) .  
وهذا النص الأخير يدعو الى الدهشة ، اذا قلنا ان اقليم حاني كانت تعبره  
القوافل ، وكان غنيا بالناجم والمعادن النفيسة ، وكانت الصناعة مزدهرة .

وغالبية المواد التي يتضمنها القسمان لها طابع جنسائي . فللقانون  
الجنائي نصيب الأسد . وهو يفحص بصفة خاصة الجرائم الزراعية ،  
والجرائم المتعلقة بتكمير صفو الامن العام ، مثل أعمال الفوضى وعصيان  
أوامر الملك أو عظماء الدولة . وهناك نصوص تعاقب الاجهاض ، والاتصال  
للجنس بين الانسان والحيوان .

والقانون الجنائي هنا يتسم بعدم قسوته ورحمته نسبيا . اذا ان  
مقوبة الموت فيه على سبيل الاستثناء ، وعقوبة البتر والتقطع لا تطبق فيه  
الا بالنسبة للإرقاء ، كما أن القصاص غير معروف فيه . ولقد أدت هذه  
الصفات المتطورة للقانون الجنائي الى التساؤل عما اذا كان يمكن ارجاعها  
الى تأثيرات هندوأوربية . واذا كان القانون الحيي له طابع عقابي متقدم ،  
فانه مع ذلك اقل عمومية من قانون حموربي .

واذا اقينا نظرة سريعة الى مفسوم مواد هذا التقنين (١) ، نجد أنه يصالح جريمة القتل ، والإعتداء على الأشخاص ، والذبلة المقررة لكل إصابة . كما أنه يشير الى جريمة الاختطاف ، والإرقاء الهاربين .

وهو يتناول كذلك الخطوبة والزواج . وتقابل هنا نموذج الزواج الذي يتعمد باعطاء ثمن الزوجة (المهر) ، ولو أنه صار مجرد مبلغ رمزي ، ويطلق على اعطاء الثمن (المهر) في القوانين الحديثة اسم «كوزاما Kusata» ، وهو يعادل الترخاؤ البابلي . وتقدم عنه الخطوبة أو الوعد بإبرام الزواج مستقبلا . فإذا تزوجت البنت المخطوبة من شخص آخر ، فإنه يتعين على هذا الأخير أن يرد الى الخاطب الاول ما اعطاه للبنت ، بينما لا يلتزم أبوها

١ - فالمواد الأربعة الأولى تقرر ، كما سبق أن ذكرنا ، الدية المعينة في حالة القتل أو الإصابات الشخصية الخطيرة . وتحاقب المادة الخامسة بشدة قتل التاجر وتقرر الدية نقداً .

وتحدد المادة السادسة امتداد الأرض التي يتعين أن يدفعن فيها الشخص الذي يموت على أرض الغير . وتعالج المادتان ٧ و٨ الإصابات الشخصية . والديات المتعلقة بها ، مقررة نقداً . وتتابع المواد ، ومن أهمها المواد ١٩ - ٢١ ، وهي مخصصة لجريمة اختطاف الأشخاص الأحرار أو الإرقاء . والمواد ٢٢ - ٢٤ تتناول الإرقاء الهاربين . وتتضمن المادة ٢٥ حكماً يصعب فهمه ، فهي تتعلق بشخص يطبخ في حلة . ويفسرها Neufeld بأنها تشير الى واقعة إصابة حلة مطبوخة للجماعة بالوباء . وتعالج المواد ٢٦ - ٢٧ الزواج والخطوبة .

وهناك اختلاف حول تفسير المادتين ٢٤ و٢٦ ، وهما يتعلقان بزواج الإرقاء مع دفع الكوزاما . والرأي الأصوب في تقديرنا أن المادة ٢٤ تعالج الحالة التي يتماقد فيها رقيق مع البنت الحرة ويتخطها كزوجة ، بينما تشير المادة ٢٦ الى الحالة التي يتماقد فيها والد البنت مع العبد لرواجيها . وفي الحالة الأولى ، تصير البنت رقيقة ، وفي الحالة الثانية يصبح الابن كذلك رقيقاً .

ويتبين ، حتى بدون دفع الكوزاما ، أن يتم الزواج بين الإرقاء مع بعض الاستكاليات وتكون له قيمة قانونية ، ما دام أن المادة ١٩٦ تحرم اتحاد الإرقاء معاً والا تمرضوا للتعقاب .

أو أمها بشيء . أما إذا كان أبوها وأمها هما اللذان زوجها بشخص آخر غير الشخص الذى خطبها من قبل ، فانهما يلتزمان برد ضعف الكوزاتا . فإذا رفضا ، يستطيع الخاطب الأول ، على ما يبدو ، أن يأخذ المرأة من الزوج الثانى . وكذلك إذا تازع الأب والأم فى الخطوبة ، فإنه يتعين عليهما أن يردا ضعف الكوزاتا . ومن ناحية أخرى ، فإن الزواج جائز بين الأرقاء . وبالعالم التقنين الجيئى الطلاق ونظام زواج الاخ من زوجة أخيه .

وتشير هذه المجموعة الى نظام طرد ابن الأسرة ، ونظام الاقطاعات . وتحدد ائمان الحاصلات المختلفة والأشياء ذات الاستعمال العام . وتبرز أهمية الملكية الخاصة باعتبارها النظام السائد . ولكنها لا تتحدث عن نظام الموارث . وتشير سريعا الى نظام العقد . وتعالج الشراء والبيع وأجارة الحيوانات المستأنسة والأدوات المنزلية ولكنها لا تنطرق الى اجارة العقارات . وهى تشير أخيرا الى عقد العمل وأجارة الخدمة .

ومن رأى بعض الشراح ( Hrozny وآخرين ) ، أن بعض المواد (مع بينها المادتان ٢٨ ، ٣٧) تبين الخطف كتمكّل من أشكال الزواج . ولا يبدو هذا التفسير محتملا بدرجة كبيرة .

والنصوص التى تعالج الطلاق جذيرة بالتأمل : فإذا تعلق الامر باتحاد رجل حر مع امرأة رفيقة ، فإن الأموال تقسم مناصفة . ويأخذ الرجل الإبناء ، وتأخذ المرأة واحدا فقط . ويعتقد Hrozny أن المجموعة الحيثية كانت تعالج حالة الطلاق بالنسبة للأشخاص الأحرار أيضا ، ولكن النصوص المتعلقة بذلك لم تصل إلينا . وفى المعاهدة بين سويلوليانا وملك الميثانيين ، يعترف للأخير بالحق فى أخذ زوجة أخرى بدلا من بنت الملك الحيثى ، ولكن الزوج مهدد بضنات الآلهة إذا استعمل هذا الحق .

وفى حالة وفاة الزوج ، يطبق نظام زواج الاخ من زوجة أخيه ، وهو يطبق بدرجة أكبر فى القوانين الحيثية عنه فى القوانين الآشورية أو الموسوية . كما أنه فى حالة وفاة الخاطب ، يتعين على أخيه الذى يتجاوز عشر سنوات أن يزوج من خطيبته .

وتشير بعض المواد الى نظام طرد ابن الأسرة (٤٤) ، (١٧١) . وهناك مواد أخرى تحد لمصلحة الأخلاق من سلطات رب الأسرة (١٩٧) . ومن ناحية

أخرى ، فان نظام الاقطاعات المطبق لدى الصينيين تنظمه بعض المواد ، كما توضحه أيضا بعض المعاهدات المعقودة بين الملوك وأتباعهم من الحكام .

وتحدد مجموعة من المواد (١٧٦ - ١٨٦) أثمان الحاصلات المختلفة ، والاشياء ذات الاستعمال العام . وتقابل ذلك في شرائع أخرى لأسبابا الصغرى . وهو يشير الى تنظيم اقتصادى مختلف لحد ما عن تلك المطبق في العالم الاغريقى الرومانى . ومن المفيد ملاحظة أنه من بين الحيوانات المستأنسة ، فان البغل يتمتع بأكبر قيمة . كما أن حقول الكروم محل تقدير كبير . ويلاحظ أن النبيل يبين في الكتابة الحيثية بعلامة مسمارية خاصة . والبيرة معروفة أيضا .

والملكية الخاصة هى النظام السائد . وتدل المواد التى تتعلق بالحدود (١٦٨) ، وتلك التى تتضمن عقوبات للسرقا والحدائق والاعتصاب على أهمية الملكية العقارية . كما تبرز النصوص التى تعالج الارقاء الهاربين أهمية الملكية المتقولة .

ولا تسمح لنا المعلومات التى لدينا بالأفام بنظام الوارث . فليس هناك نص واحد مخصص له . بيد أن بعض المواد (٣٦ و ٣٨) تفترض انتقال الحقوق ، وتكاليف الاقطاعة الخاصة بالمنزل الأبوى ، الى أى الإبن له . وتؤكد المادة ١٩٢ (وهو غير كاملة) أنه «إذا مات بعل امرأة فان زوجته تأخذ نصيب الرجل ... لا يوجد هناك عقاب» . ويرى Cuq . وآخرون أن هذه المادة تتضمن اعترافا بحق الإرث في الحصول على نصيب الزوج في تركة أبيه . وبالتالى الاعتراف الكسمنى بالمرف الذى يقضى بانتقال أموال الأب عند موته الى أولاده . ويساق لتأييد هذا الرأى ما جاء في نقشين لمعاهدين ، أحدهما بين الملك سييلولياما : ملك الميتانيين ، والاخرى بين الملك حاثوسيل الثالث والملك إيمورو ، حيث يتحدث قيهما عن ثوارث العرش . فالسلطة الملكية تنتقل الى ابن الملك ، وفي حالة عدم وجوده فالى ابن الابن ، والا فالى أخ الملك أو ابن الإخ ، وفي حالة عدم وجود هؤلاء فانها تؤول الى صغير الملك . ولم يرد فكر للبنات والاقارب من التسلسل .

بيد أنه من المشكوك فيه الاستناد الى نظام توارث السلطات العامة ، لمعرفة نظام الارث بين الإفرام العاديين . فنظرة الى العديد من الشرائع الأخرى المعروفة تبين أنه لا يوجد بالضرورة تماثل بين نظام الارث الخاص

ونظام توارث السلطات العامة . وعليه ، يمكن أن تؤكد أن نظام الارث الحيثي ما زال مجهولا حتى الآن .

: - نرى من ذلك أن نلفت النظر الى وثيقة مقيدة وصلت اليها بلقصة حيثية وبترجمة أكديّة ، وتمثل واحدة من أقدم الوثائق الهندوأوربية ، وهي تتعلق بوصية الملك الحيثي حاتوسيل . ويحتمل أنه قد أملاها وهو على سرير موته .

ويعرض الملك فيها أسباب اختياره كوريث للعرش ابن الابن تلابرناش Tiabarnash والابن هوزياش Huzziyah ، ويعين كوريث خاص له ابن الابن مورشيليش Murshilish محمل زوجة الابن عمه السهر على المراسم الجنائزية .

وربما يمكن أن نستخلص من هذه الوثيقة أن الفرد في مجال القانون الخاص يختار وريثه ، ويجرى تصرفات مضافة الى ما بعد الموت . ومن ثم يمكن القول بأنه يوجد لدى الحيثيين نظام مماثل للوصية . بل أن Hrozya يشير مباشرة الى هذه الوثيقة باعتبارها وصية الملك .

غير أنه يصعب علينا أن نذكر هنا أيضا ، يصدد هذه الوثيقة التي تعني أساسا بانتقال السلطة العامة ، نفس التحفظ الذي قدمناه فيما يتعلق بالوثائق الأخرى الصالفة الذكر ، وتكرر أنه لا يوجد دائما تشابه بين القانون العام والقانون الخاص .

هذا وتتضمن العديد من نصوص مجموعة القوانين الحيثية تنظيما خاصا بالانظمة . وتندر النصوص الخاصة بالمقود . وتعالج المادة ١٧٢ مسألة ابراء رجل حر في أول يوم من السنة ، وتحدد أنه في هذه الحالة يتعين اعطاء مقابل . فإذا كان عبدا ، فإنه يجب عليه أن يدفع عشرة شواقل من الفضة . ويذهب كيك الى أن الامر يتعلق بحالة مدّين ممسر يقسم بتقديم شخص آخر كمقابل . ولكن هذا التفسير ضعيف . ويصر نيفيلد Nouffed النص بأنه إذا أطلع شخص ما رجلا جائعا لمدة سنة ، فإن له الحق في الحصول على مقابل .

وهذا النص يتعارض مع حكم القانون الموسوي (انظر سفر اللاويين : ٢٥ - ٣٥ - ٣٧ حيث ينص فيه على عدم أخذ مقابل) .

والمالغ ثمان مواد (١٧٨ - ١٨٥) الشراء والبيع لتحديد ثمن الأشياء المختلفة . وتشير المواد : ٧٥، ٧٦، ٧٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٩، الى اعطاء شيء للغير للانتفاع به لفترة محددة مع دفع مقابل لذلك ، الى انها تعالج ما يشبه عقد الإجارة . ولا يتحدث عن اجارة المقارات ، مثل المنازل والحقول ، بل اجارة الحيوانات المستأنسة والادوات المنزلية .

وتبين مواد أخرى اجرة عمال من مختلف الحرف ، وهو ما يدل على وجود عقود عمل واجارة خدمة .

وينتج من بحث مجموعة القوانين الحيثية انها تبرز وحدة ملحوظة مع القوانين البابلية والآشورية والعبرية ، من حيث طابعها ، وصيغها الفنية ، والمواضيع التي تضمنتها . وتكفي مقارنة القواعد المنطقية بنظام الزوجية وبعض النظم المعاقبة للتدليل على ذلك . ويمكن رد هذه الوحدة الى الهجرات المتتالية لهذه الشعوب ، والعلاقات العسكرية والتجارية ، وواقعة أن نفس الشعوب في مناطق متعددة خضعت في عصور مختلفة للسيادة البابلية والحيثية . ويلاحظ أن التشابه يكمن في الشكل أكثر منه في الجوهر .

### المطلب الخامس

#### في

### التقنيات العبرية

#### ١ - المصادر التاريخية والتشريعية للقانون العبري :

ويمكن أن نضم الى التقنيات السالف الحديث منها ، الكتب المقدسة للebraانيين . ويحتوي العهد القديم على ٣٩ سفر ، وهي مجموعة من الكتب التي ترجع الى عصور مختلفة . ويطلق على الاسفار الخمسة الأولى منها اسم التوراة (القانون) ، وهي : سفر التكوين ، ويحكى عن حياة ارباب الاسر الأولين ، وسفر الخروج ، وهو يعالج فترة اقامة اليهود في مصر وعودتهم الى كنعان (دونا في القرن التاسع قبل الميلاد) ، وسفر اللاويين ، وسفر العدد (كتب في القرنين الخامس والرابع ق.م.) ، وسفر

الثنية (دون في منتصف القرن السابع ق.م.) ، وهي تتضمن أحكاما متعلقة بالتنظيم الديني والسياسي والقواعد القانونية . وتوجد في الأسفار الخمسة الأولى النصوص القانونية للعهد القديم . أما الأسفار التالية فتكون مصادر تاريخية بالنسبة لفترة القضاة والملوك ، وتقسّم الى ثلاث مجموعات : الأسفار التاريخية ، وأسفار الاكاشيد ، وأسفار الانبياء .

وأكثر الأسفار التي تضمها المجموعة الأولى ، أي التوراة ، أهمية لنا لمعرفة النظم السياسية والقانونية هو سفر التثنية (أي القانون المعطى للمرة الثانية) . ويضم هذا السفر نص القانون الموسوي . وهو يشتمل على مجموعة من الإصلاحات الحديثة نسبيا ، إذ يرجع تاريخها الى القرن الثامن والقرن السابع قبل الميلاد ، أوصى بئله الانبياء ، وتم تقنينها نحو عام ٥٠٠ ق.م. وهو يستخدم أيضا نصوصا قديمة وأعرافا غاية في القدم ، بحيث يمكن القول بأنه يكرر قانونا تنتمى بعض قواعده الى بداية الألف الأول قبل الميلاد . ويبين من ذلك أنه لا يقصد من وثائق صحيحة ومرببة تقريباً زمنياً ، يمكننا من الرجوع الى الماضي السحيق بسهولة ، كما هو حال المصادر السماوية .

ويعتبر هذا التشريع ، في تقدير اليهود ، بمثابة قانون صادر من عند الإله . وهو نوع من الميثاق التعاقدى بين الإله وشعبه . ولا يقبل التغيير من حيث المبدأ . بيد أنه تمنع الوأمة أحيانا بين أحكامه وبين واقع الحياة العملية وما قد يطرأ عليه من تغييرات . ولقد قام بدور الوأمة هذا ، دكانة القانون ، أي شراح النصوص . وهكذا نشأ لدى السبرانيين منذ وقت مبكر ، فقه قانوني أكمل نصوص القانون . وهذا الفقه هو نتاج تدخل هؤلاء الشراح .

ولم نصادف فقها مماثلاً في مصر ، أو بابل أو اليونان . ولا بد من الانتظار فترة متأخرة نسبياً ، عثر في بداية العصر الميلادي ، تطوّر القانون في روما ، حيث تقابل فقها قانونياً آخر ، مختلفاً من حيث الروح والطريقة ، ولكنه ليس أقل أهمية بالنسبة لتطور القانون .



## ٢ - تقييمها :

ولقد كانت نصوص العهد القديم مثار نقد وجدل منذ قرون ، وأدت الى كتابات كثيرة . ولقد بذلت محاولات لتاريخها . وما زالت هناك اختلافات عامة بين العلماء ، واتسمت بالتمقيد نتيجة الطابع الإلهي لهذه النصوص . ونحن لا يمكننا هنا سوى عرض خلاصة النتائج التي توصل اليها غالبية المفكرين .

فيلاحظ أن غالبية الاسفار ليست بنفس القدم الذي تدعيه لنفسها . والاسفار الخمسة الأولى في شكلها الحالي لا يرجع تاريخها الا الى القرن الخامس أو الرابع قبل الميلاد . وهي الفترة التي يكون فيها القانون قد تدثر شكله النهائي ، بعد العودة من المنفى . واسم الاسفار الخمسة ذاته Pentateuque لا يرجع الا الى القرن الثاني قبل الميلاد . وكانت عرضة للعديد من التعديلات .

ويقال أن اردراس ، وهو فقيه يهودي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد قام بتجميع الاسفار الخمسة الأولى في عام ٤٤٤ ، من مصادر ذات اصل وتاريخ مختلفين ، أقدمها تكون في مملكة جودا في القرن التاسع قبل الميلاد . بينما يرجع تاريخ بعض منها الى القرن الخامس قبل الميلاد . وتتكون هذه المصادر من نوعين من الوثائق : وثائق تاريخية تتضمنها أساسا سفر التكوين وسفر الخروج وسفر العدد ، ووثائق تشريعية وهي غزيرة على الاخص في سفر اللاويين . ولكن يلاحظ أن كلا النوعين من المصادر ، مزدوجان في كل سفر ، وأنهما تكونا وعدلا بواسطة مدارس مع الكتسابة .

وإذا ما اقتصرنا على المصادر التشريعية ، فنجدها كما قلنا متفرقة في الاسفار الخمسة الأولى . وتاريخها طويل ومعقد ، وعدد النصوص التشريعية بمعنى الكلمة والتي تتضمنها التوراة قليل وتتعلق بمجالات قانونية محدودة كقواعد القانون الجنائي واحكام الاسرة وإدارة دور العدالة . ولا شك أن الاحكام الدينية تأخذ حيزا كبيرا . ويمكن على أية حال أن نبدي الملاحظات الآتية بخصوص هذه المصادر التشريعية :-

١ - كان القانون في أول الامر عرفيا ، كما هو الشأن لدى الشعوب الاخرى .

٢ - وكان الاصطلاح الاول الذي خضع على التعاليم الدينية والاجتماعية هو **الوصايا العشر** . وهي تلك التعاليم التي أملاها يهوه على موسى على راسي جبل سيناء ، وقت الرحيل من مصر الى كنعان . وهناك صيغتان مختلفتان بمض الشيء للوصايا العشر ، احدهما في سفر الخروج والاخرى في سفر التثنية ، وتنتميان الى مصدر واحد كان أكثر ايجازا ويحتمل انه كان مدونا على هيئة حكم ماثورة مقومة ومختصرة للغاية . ولقد ظل بعضها على قيد الحياة مثل «لا تقتل» ، «لا تسرق» . وتنسب هذه الحكم الماثورة الى العصر الموسوي . وتنصين هيارة الله ذاته ، ويقتصر دور موسى على نقلها الى الشعب . فهو مجرد وسيط بين الله والشعب .

والاحكام التي تضمنها الوصايا العشر اما أحكام دينية محضة ، وتعلق بعبادة الاله الاوحد «يهوه» وبتحريم الحث باليمن وبفرض الطهارة يوم السبت ، واما أحكام تتعلق بالالتزامات العائلية مثل «اكرم اباك وامك» والالتزام بالامانة الزوجية ، واما أحكام لها مدلول اجتماعي مثل تحريم القتل والسرقة وشهادة الزور والطمع في مال الغير . فالامر يتعلق اذن بأحكام عامة للغاية لها طابع معنوي أكثر منه قانوني .

٣ - وتم أول تدوين للاعراف في **تلكتين الوفاق** . فهو اقدم اصطلاح للقانون العرفي اليهودي . ولقد حفظه سفر الخروج (١) . ويتلو هذا التقنين الوصايا العشر . واخيرا هذا الموضع له ما يبرره لأن التقنين يفيض في معالجة بعض أحكام الوصايا العشر ، وان كان أكثر حداثة من الناحية التاريخية . ويحتمل انه قد وضع بعد الوصول الى بلاد كنعان بقليل . وهو يمثل تصانف القبائل . ويبدو أن يوشع ، وهو الذي تولى قيادة اليهود بعد موسى وفتح بلاد كنعان هو الذي أصدره في سيشيم Sishim (مدينة السامرة القديمة) .

ونلاحظ بعض أوجه الشبه بينه وبين تهنين حمورابي والتقنين

الحيمى : ويحتمل أنه قد اقتبس منها بعض الأحكام المدنية والجناحية . كما يتضمن تقنين الوفاق بعض الأحكام الدينية (وهى تتعلق بمحاربة الآلهة المزيفين ، والأعياد ، ووضع رجال الدين) ، وبعض أحكام القانون الجنائى مثل النص على عقوبة الموت فى حالة ارتكاب جريمة قتل ، والمأقية على الضرب واحداث الإصابات ، وعلى سرقة الحيوانات . ويقرر التعويض عن الأضرار المادية ولا سيما تلك التى تصيب الحيوانات المستأنسة ، ووضع الأرقاء ، الخ . وهو وإن كان يستجيب لاحتياجات مجتمع الرعاة ، فإنه يراعى أيضا مقتضيات مجتمع زراعى كان أفراداه فى طريقهم الى الاستقرار .

٤ - ويكمل سفر التثنية «وهو كتاب ثان للقانون» تقنين الوفاق . وهو يتضمن عودة للأحكام التى نزلت على موسى (١) . كما أنه يمثل «القانون الذى وجد من جديد» . وهناك رواية تقول أن كبير الحاخامات هو الذى اكتشفه فى معبد هيلسياس ، وقسواه الملك جوسياس ، ملك جودا ، على الشعب (٢) . وهذه الرواية محل جدل ، وما زال تاريخ هذا العمل التشريعى غير ثابت .

وعلى كل ، فإن هذا التقنين الجديد يتضمن مجموعات من القوانين من أصول مختلفة . وهو يحل فى كثير من الأحكام محل تقنين الوفاق القديم . ويقيم وزنا للتطور الاجتماعى والدينى لليهود منذ تأسيس الملكية . كما أنه يترجم روح الإصلاح الذى نادى به الأنبياء فى القرن الثامن قبل الميلاد . وهو قبل كل شيء «قانون دينى» . إذ يعالج وضع رجال الدين ، وتنظيم المهرسادة ، ومطابقة الآلهة المزيفين . ولكنه يدخل أيضا بعض التجديدات بتقنينه شطر من قانون الأسرة . وعلى العكس فإنه يظل صامتا بالنسبة للعقود والالتزامات . وهذه كان ينظمها قطعا القانون البلابى الجديد الذى كان قانونا تجاريا هاما بالنسبة لكل الشرق . ويتم هذا التقنين بسمة روحية ، تبرز بصفة خاصة فى مجال الديانة . ونتبين اهتماماته بقضية العدالة والرغبة فى حماية الضعفاء .

١ - سفر التثنية : ١٢ - ١٦ .

٢ - السفر الثانى للملوك : ٢٢ ، ٨ وما يليها .

٥ - وبعد أن تخلص اليهود من الأسر في بابل (من عام ٥٨٨ حتى عام ٥٣٩) وعادوا إلى القدس ، أجرى إصلاح ديني على يد إسدراش Esdras ونهيمى Nehémie . وبمقتضى اليهودية إلى الحياة . وكان لذلك صدى في المجال القانوني حيث بوشرت إصلاحات وصدرت تقنينات جديدة . فنحو عام ٤٤٥ ، أصدر نهيمى قانوناً بعد أن راجعه رجال الدين وهو سفر اللاويين أو ما يسمى بالثقتين الكتابي . ولقد تضمن هذه الإصلاحات ، وأن كان هناك بجانبها عناصر أكثر قدماً . ومن بين ما يتضمنه أحكام خاصة بالتفصيات ، والقنوس المتعلقة بتنصيب رجال الدين وقانون الشهادة وقانون القداسة ، والتعريفات المتعلقة بالنذور .

ووضعت أسفار الأنبياء في نحو هذا العصر أيضاً ، التي أثناء وبعد النفي . وهي تشمل ١٧ سفرًا ، منها : سفر أشعيا ، ومراثي أرميا ، وأرميا ، وحذقيال ، ودانيال ، وهوشع ، الخ . وهناك أيضاً أسفار الانشيد (أو الأسفار الشعرية) وهي تضم خمسة أسفار منها : سفر أيوب ، ومزامير داود وأمثال سليمان ، الخ . وهي تتضمن نصوص تتعلق بالحياة المعنوية . وتأثرت هذه الأسفار على ما يبدو بكتب الحكمة المصرية : وهي بدورها تصطبغ بالطبقة الأدبية .

٦ - ولقد حدث تعديل في نصوص العهد القديم حينما ترجم إلى اليونانية خلال القرن الثالث قبل الميلاد . ولقد قام بهذه الترجمة اثنتان وسبعون يهودياً في مصر في عهد بطليموس فيلادلفوس في عام ٢٨٣ أو ٢٨٢ ق.م. وأطلق عليها اسم الترجمة السبعينية .

٧ - ولم تثقف الجهود في المجال القانوني إبان العصر المسيحي . ويمثل القرنان الأول والثاني بعد الميلاد فترة تفسير فقهي ، كان يرمى إلى موازنة القانون للتطبيقات الإزمة . وتم وضع هروح للقانون ، وكتب اجرائية . ويمكن أن تشبه هذا العمل الفقهي بالعمل الذي كان يقوم به في نفس الوقت الفقهاء في روما ، حيث كان هؤلاء مضطرين بدورهم إلى موازنة القانون الروماني القديم لاحتياجات مجتمع أكثر تطوراً . ونلاحظ في كلتا الحالتين نفس الرغبة في التطوير لجارة متطلبات الحياة العملية ، وعدم الاهتمام بالتشديد الشامل للأفكار ذي النظرة الفلسفية . ومع ذلك فإن القانون لدى اليهود ظل يصطبغ بالطبقة اللاتينية ، فكان شواحي القانون من رجال الدين .

ولقد قام أحد الحاخامات في بداية القرن الثالث الميلادي بوضع تجميع مرتب لكل عناصر التشريع في كتاب أطلق عليه اسم **الميشنة** ، وهو يقسم التوراة أو القانون الموسوي ، والتفسيرات الفقهية والتقضائية ، والقواعد التنظيمية . ووردت على هذا الكتاب شروح غزيرة أجرتها مدارس الحاخامات في فلسطين وبابل . وكانت الشروح أكثر غزارة من النص ، وعرفت **بالجيمارة** ، وهي تتضمن شروحا للقانون «**هالاخا Halacha**» وبعض الأساطير التي تشتمل أيضا على أفكار من التاريخ الطبيعي ، والطب ، ووقائع التاريخ ، الخ «**الهاجادا**» . وهذه العناصر المختلفة ممزجة في كل فصل بدون أي تنظيم .

ويشكل الميشنا وشروحه ما يسمى **بالتلمود** ، وترتب على ازدواج مدارس التفسير إلى وجود نوعين من التلمود ، ولكل منهما نفس الميشنا ، ولكن الشروح مختلفة ، ونمى بهما : تلمود بابل «النصف الثاني من القرن الخامس» وتلمود بيت المقدس (نهاية القرن الرابع) . ولقد رجحت جيمارة بابل لأنها أكثر وضوحا واكتمالا .

ومن الجدير بالذكر أنه لاستعراض تطور النظم اليهودية يتعين البحث خارج النصوص التشريعية ، والاستمانة على وجه الخصوص «**بالقصص**» الواردة في العهد القديم . ولكن يجب أن لا ننسى أن مؤلف هذه القصص ليس من رجال القانون . وعندما سنتتبع هذا التطور ، سنلاحظ الصراع الدائم بين اتجاهين : اتجاه محافظ ومغلق يؤيد النظام القبلي والساكن القديم لليهود ، مع دقة مراعاة الأحكام التي تتضمنها عبادة يهوه «**الله اليهود**» ، واتجاه بالتوسع يرمى إلى فتح البلاد للعالم الخارجي والاستجابة لتأثيراته .

وإذا كانت هذه المصادر ليست مخوفة في القدم ، غير أنها تقدم لنا ميزة كبرى ، وهي أنها تائق الضوء على مجتمع بدأ من مرحلة الترحال والسلطة الانوية وتطور حتى وصل إلى مرحلة المملكة الموحدة التي فوكر فيها السلطة ويسودها الفرد .

وتتضمن هذه المصادر فائدة أخرى . وهي أن عهدا من النظم العبرية اثر تأثيرا مباشرا على النظم التي سادت الشرق بعد ذلك . كما أنه الر عن

طريق العهد القديم ، وهو يعد كتابا مقدسا بالنسبة للمسيحيين بجانب كتابهم الانجيل أو العهد الجديد ، على الحضارة الغربية في المصور الوسطى ومنها على سبيل المثال : الاحتفال الذي يقام لمسح المسوك بالزيت ، وضربة العشر التي تقدم لرجال الدين ، ودور اليمين في التصرفات القانونية ، وتحريم القرض بفائدة ، ونظرية الموانع بسبب القرابة . وليس بخاف على احد الدور الذي لعبته المسيحية والكنيسة في تكوين القوانين الغربية الحديثة .

### المطلب السادس

في

#### قانون الألواح الاثني عشر

ومن المعلوم أن النظام الملكي في روما استمر منذ عام ٧٥٤ ق.م. حتى هم الفاتح اثر ثورة قام بها الشعب . واعلنت الجمهورية في عام ٥٠٩ ق.م. وحدثت تغييرات دستورية هامة ، ولكنها لم تؤثر الا تأثيرا طفيفا على نظم القانون الخاص فاستمر تطورها على اساس العرف ، أي طبقا لمبادئ مستقاة من الانظمة الاجتماعية القديمة ، وما دخل عليها من تغييرات .

ولا شك أن أهم عمل تشريعي قامت به الدولة ، هو جمعها - في أوائل عصر الجمهورية أي نحو عام ٤٥٠ ق.م. العرف والعادات السائدة منذ زمن طويل بعد تهذيب غير الصالح منها في اثنين عام يعرف باسم قانون الألواح الاثني عشر . ولا يجوز الاعتقاد بأنه كان تقريبا كاملا للقانون الخاص ، كما انه لا يقتصر على نظم القانون الخاص وحدها . وعلى أية حال ، فلقد احتل مكانا هاما في العصر الذي دون فيه ، وكذلك في المصور التالية . ويثور الخلاف بين شراح القانون الروماني حول تدوين واصدار قانون الألواح الاثني عشر ، وأهميته الحقيقية .

**فاما عن تدوين لقانون الألواح الاثني عشر واصداؤه ، فتنى رأى النظرية التقليدية ، انه لما كان القانون في اول الامر قد اقتصر على هيئة الكهنة التي كانت مكلفة بالاحتفاظ به وعدم الكشف عن العرف الواجب التطبيق الا أثناء الخصومة (مرحلة سرية القانون) ، فلقد أدى هذا الاحتكار الى اتهام**

رجال الدين - الذين كانوا يمينون من بين طبقة الإشراف فقط - بالتحكم وتفسير العرف لصالح طبقتهم . ولذلك تزعمت طبقة العامة - بقيادة زميمها لارسا Terentilius Larsa - حركة المطالبة بتدوين القوانين . ونجحت الحركة في استصدار قرار بوقف الحكام العاديين ، وإحلال لجنة مكونة من عشرة رجال لتدوين القانون ، مكانهم . وأرسلت هذه اللجنة بعثة إلى بلاد الأفریق للدراسة قوانين صولون . ولقد أحدثت اللجنة ، أثناء مباشرتها الحكم ، شيئا من الاستبداد وإساءة استعمال السلطة ، مما أدى إلى نشوب ثورات وإحلال لجنة أخرى مكانها . ولقد تمكنت اللجنتان من تدوين العرف الواجب التطبيق في اثني عشر لوح .

وقد انتقد بعض شراح القانون الروماني النظرية التقليدية . ويذهبون إلى أن قانون الألواح الاثني عشر لم يكن عملا تشريعا وضع دفعة واحدة في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وإنما هو مجموعة من القواعد العرفية قام بجمعها أحد الأفراد نحو عام ٣٠٠ ق.م. في رواية ، أو عام ٢٠٠ ق.م. في رواية أخرى .

وقد استبعدت غالبية شراح القانون الروماني المحدثين هذه النظرية على أساس أنه ، وإن كان من المحتمل حدوث إضافات لاحقة على النص الأصلي لقانون الألواح الاثني عشر ، إلا أن وجود هذا القانون وصدوره نحو عام ٤٤٩ ق.م. يعتبر حقيقة تاريخية غير قابلة للشك . ويستسلم جميع المشتغلين بالدراسات الرومانية الآن بهذه النظرية .

**وأما عن قيمة قانون الألواح الاثني عشر وأهميته ، فلقد اعتبر ديتليف « Tite-Live » المصدر الأساسي للقانون الروماني بفرعيه العام والخاص . ويرى الشراح المحدثون أن قانون الألواح الاثني عشر ما زال يكون الأساس الهام لمعرفةنا للقانون الروماني القديم .**

## المبحث الرابع

### وثائق الحياة اليومية ، والنصوص الأدبية والتاريخية

وإذا كانت أعمال الحفر قد كشفت عن مصادر قانونية بمعنى الكلمة أي مستندات تخلق أو تعرض القانون ، مثل التشريعات والتقنينات ، فإنها كشفت أيضا عن مصدر ثمين آخر لاستقاء المعلومات القانونية وهو

مستندات الحياة اليومية : عقود أو أحكام قضائية من ناحية ، والنصوص الأدبية والتاريخية من ناحية أخرى .

وهذا المصدر له طبيعة غاية في التنوع . فهو يتضمن نصوصا قانونية (عقود) ، ومستندات قضائية ، وإدارية (مستندات حسابية ، مراسلات رسمية) ، وتاريخية (حواليات الملوك ، تاريخ مدينة أو معد ، تقارير مقدمة للإله بعد غزوة من الفروات) ، ودينية (صلوات ، تعاويد ، محاضر جلسات مؤتمرات خيرية ، تقارير تتعلق بملاحظة الكواكب أو التنبؤات ، الخ) . وعلى أية حال فإن الوثائق المتعلقة بالتصرفات الفردية هي الأهم عددا وتنوعا .

## المطلب الأول

في

### وثائق الحياة اليومية

ويمكن استئشاف القانون عن طريق التصرفات اليومية التي تجرى بين الأفراد : شراء ، بيع ، إيجارة مقايضة ، وصية ، حسابات الأفراد أو القبيلة ، الخ .

ويعتبر أهم مصدر قانوني لكل الشرق القديم هو التصرفات الفردية الوفيرة العدد ، ولا سيما في مصور حديثة نسيبا . وكانت هذه الآلاف من الوثائق من بين أوائل ما نشر من المستندات القديمة . وإذا كانت هناك ترجحات عديدة لبعض منها ، فإن عددا كبيرا من هذه اللوحات قد نشرت كلها مع الخط محورها ، ولا يمكن فهمها .

١ - إن أقدم وثائق الحياة العملية هي تلك التي تأتي من ميزوبوتاميا :

ونحن نعرف من هذه الوثائق ما يرجع تاريخها إلى العصر السومري ، في الألف الثالث قبل الميلاد . بل إن وثائق شوروپاك الاقتصادية ، يرجع تاريخها إلى نهاية الألف الرابع وبداية الألف الثالث . وهي أقدم النصوص المستعملة في تاريخ النظم القانونية والاجتماعية .

ولرأس عدد لا حصر له من المستندات الميزوبوتامية المكتوبة تنتمي إلى



مصور مختلفة . ورغم تنوع هذه الوثائق كثيرا ، فإنه يمكن القول بأن غالبية النصوص التي تتضمنها لها طابع ملكي أو ديني . كما أن هناك كثيرا من تلك النصوص ما له الطابعان معا في نفس الوقت . ولقد سبق القول أن لوحات الطين هي التي استخدمت عموما في كتابة التصرفات الفردية .

وكثيرا ما نجد منذ عصر مبكر ، في بابل وآشور ، لوحات موضوعية داخل غلاف من الطين وتقبل بعد ذلك بواسطة اختتام . وتحمل اللوحة والغلاف نفس النص . وهذه الطريقة تهدف إلى حماية المستند من التزوير . فإذا ثار الشك حول صحة النص الخارجي ، فكان من الجائز الذهاب إلى القاضي لفتح الظروف أمامه والتأكد من تطابق النصين . وقد اختفى هذا الأسلوب في بابل في العصر الكاشي . وحلت محله في العصر البابلي الجديد طريقة عمل نماذج لكل لوحة أصلية مع احتفاظ كل طرف بنموذج منها .

وكان مصدر قوة الإثبات التي للوثيقة ينبع من أسماء الشهود واختتامهم التي كانت توضع عند أطراف الوثيقة . وكان عدد الشهود متغيرا جدا ، من اثنين إلى عشرين ، وأحيانا أكثر من ذلك . ولم نستطع حتى الآن أن نستنبط اقواعد التي كانت تتعلق باختيار عددهم . ولم يكن يشترط حضورهم عند إبرام العقد بل لحظة كتابة الوثيقة *Instrumentum* فاشتراكهم حينئذ ضروري : فالتصرف المكتوب بدون شهود يعتبر بمثابة مشروع تصرف أو مجرد مذكرة تحت يد الشخص الذي أعدّها .

وهناك بعض الشهود الذين لهم دور خاص . فالتصرفات التي تجرى بحضور زوجة المتصرف أو ورثته ، تعني تنازل هؤلاء الأشخاص عما لهم من حق على الشيء المتصرف فيه . وهناك تصرفات أخرى تكتب أمام القاضي أو شخصيات رسمية أخرى : وليس واضحا الطبيعة القانونية لهذا التدخل . ومهما يكن من أمر فإن هؤلاء الشهود المخصوصين لا يعقسون الشهود العاديين من الاشتراك .

وكان يسجل اسم الكاتب في اللوحة دائما . ولم يكن يعتبر في هذه الحالة موظفا أو مكلفا بوظيفة عامة . وكان يجوز لأي فرد عادي أن يحرر

الوثيقة حتى تلك التي يظهر فيها كأحد الأطراف . ومع ذلك فإن الكتاب يلبع دوراً قانونياً وليس فقط مجرد الدور المادي الذي يشغله كاتب عمومي ، طالما أنه قد توجد لوحات تحمل اسم كاتبين معا .

وكان التصرف يتقدم في العادة عدة بصمات لاختلاف مختلفة الاشكال : فهي تكون إما على شكل أسطوانة أو دائرة أو مضرب . وهي لا تستخدم دائماً بقصد غلق المستند ما دام أنها توجد على التصرفات المفتوحة ، بل لخلع الصفة الرسمية على المستند . والشخص الذين توضع أختامهم هم الشهود من ناحية ، والمتعاقدان في التصرفات الملزمة للجانبين ، أو الطرف الذي يتصرف أو يلتزم بالنسبة للتصرفات الملزمة لجانب واحد من ناحية أخرى . ويوجد إذن علاقة وثيقة بين استعمال الختم ونسوء الالتزام .

والنموذج الأكدي لهذه الوثائق موضوعي وعام . ويتخذ شكل محضر يبرز محل العقد : أرض ، رقيق . غلال في الإنفاقات المالية ، المخطوبة ، الطفل في الإنفاقات المالية . ثم يرد اسم المتصرف أو المتصرف اليه وهو فاعل للعل يعبر عن العملية القانونية . فالعملية القانونية ، المذكورة من زاوية المكتسب (المشتري) : المستأجر ، المستقرض ، الخطيب ، الأب المتبنى . وتكون الصورة هكذا «هذا المبد ملك أ (التابع) ب (المشتري) . اشتراه بهذا الثمن» . ثم تتبع أسماء الشهود والكاتب ، والتاريخ .

ولا يتغير هذا النموذج بحسب نوع الاتفاق . فهو يتميز بالطابع الواحد بالنسبة لسائر الإنفاقات . وتقابل اتفاقات متنوعة ، مثل التبنى والبيع ، مكتوبة على نفس لوحة الطين . كما أن هذا النموذج لم يتغير من حيث الوقت أو المكان ، وهذه خصيصة مميزة أخرى . ولقد اثبتت هذه الصورة ، في بابل على الأقل ، حتى إلى الف سنة .

ومع ذلك ، فإننا نلاحظ ادخال تجديدات في العصر البابلي الجديد . فمن ناحية انقلب ترتيب الصورة التقليدية . فلم يعد المحل يشغل الدور الأول ويوضع في بداية الوثيقة ، كما أن المتصرف هو فاعل العملية القانونية . فالمستور «تضبخ» - بحرية وثيقة باعه التي بهذا الثمن . ومن ناحية أخرى فلقد ظهر نموذج جديد ، يمكن أن نستحيه بشيء من التجاوز «عقد على شكل محاور» . فالمحضر يتضمن كلمات المارض وحده ، أما قبول القابل فيذكر باسمه غير مباشر : «أ قال بحرية إلى ب : (بع لي حقلك

بهذا الثمن) ، ب سميعة وباعه حقله واستلم هذا الثمن) . وهذه التعديلات في النموذج ، والتي تظهر الاهتمام بتوافق الإرادات ، لا بد أنها تعكس تغييرات حدثت في الفكر القانوني . ان الوثيقة القردية البابلية هي في الاصل اداة اثبات ولكن يمكن أن تكون أيضا عملا من أعمال التصرف . مثال ذلك الإحتراف بالتدين ، فهو سند مجرد يظهر فيه الدين مندمجا في الحرره .

وهذه السندات ، التي تهدف الى تصحيح الالتزامات ايا كان مصدرها تمثل ، بجانب المخالفات الاعمال الأكثر شيوعا . ومع ذلك ، لدينا أيضا كميات وفيرة من الوثائق التي تتضمن اتفاقات محلها غاية في التنوع : فبعضها يقدم لنا معلومات عن قانون الأشخاص (اتفاقات تتعلق بالزواج ، والتبني ، والنحرير الخ) ، والبعض الآخر يتعلق بقانون الاموال (الاجارات ، والبيع ، والمبايعات ، والقروض ، والودائع ، والشركات والتأمينات الشخصية والعينية ، الخ) . وهذه الاتفاقات مختلفة من حيث المضمون لدرجة أنه تعتبر في حكم المستحيل محاولة عمل بيان تفصيلي لها ، تماما كما لو حاول أحد الباحثين أن يضع بيانا مفصلا للقانون المصري الحديث .

هذا ويلاحظ أن الوثائق التي تتضمن التصرفات القردية ، والتي عثر عليها في الأماكن التي كانت تسود فيها الكتابة السامرية ، ليس لها وجود في بلاد الحيثيين . فما تم اكتشافه بفضل الحفائر الألمانية عبارة عن دار المحفوظات الملكية ، التي تضمنت عدة آلاف من اللوحات ، شمل بعضها نصوصا عرفت تحت اسم «القوانين الحيثية» ، وسبقت دراستها . ونأمل أن تكشف الحفائر عن نموذج للتصرفات القردية هناك في وقت قريب .

وكشفت حفائر أوجاريت (رأس الشمرة حاليا) على شاطئ البحر الأبيض المتوسط على لوحات مدونة بالاجاريتية (الكنعانية) ، وهي كتابة هيتائية (النصف الاول من القرن الرابع عشر وما بعدها) ، وعن عقود مكتوبة باللغة الأكديّة . ولا شك أنه عندما تنشر هذه الوثائق وتدرس فإنه يظهر أن أوجاريت كانت بمثابة قطرة اوصلت التأثيرات الشرقية الى الغرب . كما تم اكتشاف مئات من التصرفات القردية في موقع آشور القديمة . وتنتمي الى القرنين الرابع عشر والثالث عشر ، ولم ينشر منها الا القليل .

ويمكن أن نضيف إلى هذا المصدر ، الأحكام القضائية ، والرسائل والمراسلات الدبلوماسية ، ولوحات الحدود . فلقد عثر على صمور وتلخيصات للأحكام القضائية ، التي كانت كتبة المحاكم تقوم بتسليمها إلى ذوى الشأن ، وهي تعتبر ، من زاوية معينة ، داخلة في عداد وثائق الأفراد الخاصة بالحياة اليومية . ومن بين الأحكام العديدة التي خلفها لنا العصر الحمورابي نخص بالذكر حكما مشهورا كتب بأكمله من مفسطة الجلثة .

كما يوجد في حوزتنا بالنسبة إلى عصر حمورابي وحده ، عدة مئات من الرسائل الإدارية . ولقد اغتنى هذا المصدر بفضل الحفائر الفرنسية في إقليم ماري ، إذ أمطت اللثام عن عدد كبير من الرسائل ، ولا سيما المراسلات الدبلوماسية . ويوجد من بين المرسل اليهم الدائم الميت شمش حاسر ، حاكم سومر ، وسن أويتاخر حاكم لارسة ، وزمري ليم آخر ملوك ماري . كما تم اكتشاف مراسلات موظف آشوري كبير ينتمى إلى القرن الثالث عشر عن طريق الحفائر التي قامت بها بعثة الألمانية في آشور . وتلقى أكثر من ٧٠٠ رسالة في العصر البابلي الجديد ، وعلى الأخص في القرن السادس ، الأعضاء على إدارة المعابد .

وهناك أيضا حوالي ثمانين كودورو (لوحات الحدود) تخص بابل في العهد الكاشي . ومن أشهرها ذبحا حجر ميشسو ، المحفوظ في ديوان الميداليات في المكتبة الأهلية بباريس . ولوحات الحدود هي عبارة عن كتل صغيرة من الإحجار على شكل النيفضة ، كانت توضع بين الإمالك الخاصة ، وت نقش عليها رموز دينية ، ونقوش تشير إلى أسماء أصحابها وحدود أراضيهم والعصر الذي يعيشون فيه ، الخ . وهي تدل على أن بعض الأراضي أخرجها الملك من نطاق الملكية الجماعية إلى نطاق الملكية الخاصة . وكانت وظيفة هذه اللوحات مزدوجة . فمن ناحية ، تهدف إلى علانية ونشر انتقال الملكية : ولتحقيق هذه الغاية ، كان الحجر يوضع في حقل الموهوب له مثلا ، ومن ناحية أخرى يوضع نقل الملكية تحت حماية الآلهة : ولهذا السبب ، فإن شعارات دينية ، وصيغ تضمن صب العنات كانت تنقش على الكودورو . وكان يحتفظ بصورة من هذه الإحجار في المعابد .

## ٢ - وثائق الحياة العملية المصرية :

تحتل وثائق الحياة العملية في مصر مكانة كبيرة . كما أن فائدتها جمة ، خاصة وأنه لم تصل اليها التقنيات المصرية الاولى . فكما سبق القول ، نحن لا نعرف التقنيات التي نسبت الى بوكخوريوس وأمازيس الا بطريقة غير مباشرة ومبهمة . ومن ثم فإن المصدر الرئيسى لاستقاء المعلومات من النظم القانونية والاجتماعية المصرية ينحصر في مستندات الحياة التجارية التي حفظتها لنا أوراق البردى .

وهذه الوثائق العملية تتسم بالندرة فيما يتعلق بالمصر القديم . ولا نذكر للأسف الا في وقت متأخر للغاية (القرن الخامس - القرن الرابع) . وتصبح العقود بصفة خاصة ، وفيرة ابتداء من القرن السابع ق.م. ، في الفترة الديموطيقية . ومن ثم يتعين على علماء تاريخ القانون أن يقنعوا بالنسبة للعصور السابقة على القرن السابع قبل الميلاد ، بالنقوش التاريخية والنصوص المدونة على المقابر ، وتراجم الحياة ، والاثار البيئية لسلاسل الأنساب ، والنصوص الادبية ، كما سيلى تفصيله في المطلب الثاني . فهذه المستندات تتضمن قدرا من المعلومات والأفكار الأساسية التي تبين بوضوح الحياة القانونية ، والاجتماعية ، وتكفى لاستخلاص الخطوط العريضة لما كانت عليه النظم المصرية في العصور القديمة .

وعلى اية حال ، فلقد حفظت لنا بعض النقوش الموجودة على لوحات من الحجارة والمقابر والعايد وأوراق البردى والجلود والأوستراكا (كسر فخارية استخدمت للكتابة) نماذج للتصرفات الفردية التي تتطلبها المعاملات اليومية . وكانت أوراق البردى تستخدم بواسطة الأطراف المتعاقدة بقصد اعداد اداة اثبات صالحة للاستشهاد بها أمام القضاء . والسندات المعروفة باسم «سندات المنزل» كانت ضرورية لانتقال الملكية العقارية : فالتص يكتب على وجه الوثيقة البردية ، مع التاريخ وأسماء ثلاثة شهود ، ويدون على ظهر المستند موجز للتصرف ، لم يفلق ويختم بالخاتم الرسمي ، وهو خاتم الوزير . وإذا ما نُوزع في صحة التصرف فإنه يفصل في هذا الامر امام القضاء بحضور ثلاثة شهود ، ويحتمل أن يكونوا نفس الشهود الذين حضروا إبرام التصرف .

ولقد اختفت هذه الإجراءات في عهد الدولة الحديثة في خارج طيبة :  
فذلك أن اقتضاء خاتم الوزير ليس اجبراهما مناسبا بالنسبة للمتعاقدين  
للقيمين بعيدا عن العاصمة .

وفيما يتعلق بالدولة الحديثة ، توجد وثائق تتعلق بالإجراءات  
القضائية : طلبات التقاضين ومحاضر الجلسات . وكانت الاتفاقات  
تلبس شكل دعوى صورية ، يصعب التمييز بينها وبين الدعاوى الحقيقية .  
وهذه الطريقة التي حلت محل طريقة الإجراءات السالفة الذكر والمعروفة  
باسم «سندات المنزل» أتاح للمتعاقدين إمكانية حفظ مستنداتهم في  
أرشيف الحاكم .

ويبدو أن تحرير الاتفاقات أمام الشهود دون تدخل القضاة أخذ في  
الانتشار منذ الأسرة الثامنة عشرة فقط .

ولا تقدم الأوستراكا سوى مشروعات أعمال إجرائية أو تعاقدية .

ويمكن إعطاء بيان موجز عن الوثائق التي عثر عليها والتي تتعلق بهذه  
المجالات أو قربة منها ومدلولها القانوني : فهناك عقد بيع منزل صغير ،  
أبرم في أوائل الأسرة الرابعة ، وهو يكمل معلوماتنا عن قابلية العقار  
للتدوير ، والوضع الاجتماعي للكهنة ، والكتاب ، والعمال الذين يبدو  
لأول وهلة متمتعين بكافة حقوقهم المدنية ما دام أنهم أمضوا العقد باعتبارهم  
شهودا . كما أنه يتضمن شرط ضمان الاستحقاق وشرط ضمان العيوب  
الخفية . ونلاحظ الإشارة إلى انمام الإجراءات الضرورية لصحة العقد ،  
وبيان التمتع والشرط البريء . كما عثر على نص بيع مخفور على نصب  
من الحجر أبرم تحت ظل الأسرة السادسة .

وتم العثور على مجموعة من عقود البيع في عهد الدولتين الوسطى  
والحديثة : منها عقد بيع وظيفة دينية في عهد الأسرة الثانية عشرة ، وعقد  
بيع وظيفة مدنية في عهد الأسرة السابعة عشرة ، وعقد بيع قطعة من الأرض  
في عهد الأسرة الثامنة عشرة ، وعقد بيع جارية في عهد الأسرة التاسعة  
عشرة . وهناك عدد من عقود الإيجار تم العثور عليها ، ولا سيما في عهد  
الأسرتين الوسطى والحديثة .

وكذلك جادت الصلدف بمجموعة من السندات الخاصة بانشاء المؤسسات الجنائزية . وهى تتضمن رصد بعض الاموال لتقديم القرابين فى المقابر وكفالة اقامة الشعائر الدينية على روح الميت على الدوام . ومن امثلتها السند الصادر من أحد رجال حاشية الملك خفرع ، والسند الصادر من «بنمرو» ، و «سنوعنخ» ، و «حتى» ، و «سندجم ابيه» و «تكمتهج» .

وكثيرا ما تختلط الهبة بالوصية فى الوثائق التى عثرنا عليها . بل ان هناك من العلماء من يرى ان انشاء المؤسسات كان يتم عن طريق هبة الاموال المقرونة بشرط عدم التصرف الى الكهنة مقابل التزام هؤلاء بتقديم القرابين . وسنناقش هذا الراى فيما بعد . ولقد جاء فى ترجمة حياة متن ان الملك «سنيفرو» وهبه أربعة اوارير من الاراضى . وعثر على وثيقة تتضمن هبة صادرة من «ابدو» الى زوجته «دسنگ» ، وهى ترجع الى عهد الاسرة السادسة .

ووجد عدد كبير من الهبات التى كانت تمنح للمعابد والحنود ، حال هبة الملك «ببى الثانى» الى معبد «مين» ، وهبة الملك «منقرع» ، الى كهنة «حتحور» ، وهبة «رمسيس الثانى» الى معبد «أبيدوس» ، والهبات التى قدمها «رمسيس الثالث» للمعابد ، والتى تضمنتها الوثيقة المعروفة باسم «وثيقة هاويس» ، ومثل الهبة التى منحها «أحمس الاول» الى أحد الجنود . ومن أهم الوصايا التى عثر عليها ، وصية «تننى» و «حتى» ، و «مرى» ، و «عنخ رن» ، و «وأحو» .

هذا جانب من الوثائق التى تتضمن تصرفات فردية ، والتى عثر عليها فى مصر الفرعونية . وهى تكثر كما قلنا ، ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد . ويمكن ان نضيف اليها برديات العصر البطلمى والعصر الرومانى ، والتى ما زال عددها فى تكاثر ، وتصل اليها بالآلاف اذ انها تساعدنا فى توضيح المرحلة الاخيرة من تطور النظم القانونية الفرعونية ، وخاصة منذ الاسرة السادسة والعشرين الساوية .

## المطلب الثاني

### في

### النصوص التاريخية والأدبية ، والنقوش في المقابر وما إليها

تندر النصوص التاريخية والأدبية حتى القرن السادس قبل الميلاد . ومع شيء من الحذر والتححيص ، يمكن الاستفادة بالإشارات التي ترد في عصر لاحق على لسان المؤرخين مثل هيرودوت عن العصور السابقة عليهم .

ولهذا المصدر أهمية كبرى رغم أن الأساطير والقصص والملاحم ليست نصوصاً قانونية . فالأحداث التي قصصها ، وإن كان جزء منها وهمياً ، إلا أن المجرى التاريخي العام للحدث تؤكد الحقائق . ومن ناحية أخرى ، فإن التفصيلات التي تتضمنها الأسفار والقصص عن الحياة والنظم القائمة جمة الفائدة .

ولدينا بالنسبة لمصر الفرعونية بالذات ، قصص عن الحياة الاجتماعية فيها ، ونستطيع أن نستشف من خلالها المبادئ السياسية والقانونية السائدة . وهناك أيضاً كتب أخلاقية تتعلق أساساً بالأداب العامة والإخلاص ، ودروس الحياة التي كان الفرعون يلقنها لأولاده ، ووثائق دينية .

أما النقوش في المقابر ، فتمثل أهمية كبرى في مصر . فهي تشمل المصادر الرئيسية ، بل والوحيدة لدراسة نظم الأسرة الثالثة . أما فيما يتعلق بالأسرتين الأولى والثانية ، فتندر الوثائق المكتوبة بصدها . فليس لدينا ، فيما عدا حجر « بالرمو » سوى اختتام يرجع تاريخها لعصر ما قبل الأسرات . وهي تقدم فائدة كبرى لأنها تبرز مرحلة الانتقال من الممالك القديمة إلى عهد الأسرات .

ويوجد من بين النقوش في المقابر ، ما يقدم فائدة كبرى ، ومعنى بها تراجع الحياة الشهيرة المصادرة في عهود مختلفة . حيث يقص فيها أصحابها التصرفات التي أبرموها والوظائف التي تقلدوها . فهي تفيده كثيراً في التعرف على النظم القانونية السائدة . ومن أقدمها ، ترجمة حياة أحد كبار الموظفين ، ويدعى « متن » والذي عاش في عهد الملك « مسيمرو » .



ويسهل أن نتتبع ، من خلال هذه الوثيقة درجات السلم الإدارى الذى انخرط فيه «متن» والامام بالتركات التى آلت اليه والهبات التى حصل عليها . كما يمكن التوصل عن طريقها ، الى معسرة كاملة لقانون الاسرة فى هذا العصر ، ففيه تسود المساواة القانونية بين الزوجين ، وكذلك فيما بين الاولاد ذكورا كانوا أم اناثا ، من حيث حقوق الارث ، دون وجود أى امتياز للابن الاكبر . وعندما يقص «متن» مثلاً أنه قد اشترى اموالاً عقارية ، فان هذا يعنى أن الملكية قابلة للتصرف . ومن أهم ما حصل عليه من الاموال دار للسكنى ، تحيط بها حديقة يقوم بتبنيان مساحتها وبوصف تفصيلى لها . ونعرف ثروته باكملها ، وطريقة تكويشها ، وذلك من خلال التصرفات التى قام باجرائها ، وتدخلت فيها مصلحة الوثيق والتسجيل .

وعشر ايضا على تراجم حياة تنتمى الى الاسرة السادسة ، وخاصة بالمدموع «أوني» و«ببى نخت» ، و«حريكوف» ، و«أبى» ، وآخرين . وهى تتضمن معلومات عن الجيش ، وتنظيم المحكمة العليا ، ومحكمة الستة الكبرى ، وحكومة المقاطعات ، وسلطات امراء الاقاليم .

وإذا كانت الصور المرسومة فى المقابر تعرض الحياة الخاصة بطريقة منتظمة ، فان للقانون أيضا نصب فيها . وهى تلقى الضوء على قانون الاسرة ، وتوريث الوظائف ، وتكوين طبقة الاشراف . فرسم الجماعة يساعدنا فى دراسة طبقة النبلاء . وصورة الاسرة توضح لنا نظام الاسرة : ففي بعض المصور ، نجد الزوجة ممثلة فى النقوش بما يوحي بأنها مساوية للرجل ، فهى تظهر فى نفس حجمه . وعندما ينخفض وضعها القانونى ، نلاحظها واقفة بجانب زوجها الجالس ، بل وأحيانا جالسة أو راكعة عند قدميه ، وبضوئل حجمه أكثر فأكثر عن حجم زوجها . بينما يلعب الابن الاكبر دوراً تتزايد أهميته . فهو فى بعض المصور غير موجود فى النقوش ، وعلى العكس يظهر بجانب أبيه بصفة دائمة فى عصور أخرى ، ويمد يده ليأخذ منه عصاه ، وهى رمز السلطة ، أو يجعه وهو ممسك بيده علامة على بنوته . وفى الغالب يمثل فى الصورة واقفا بحجم صغير بين عصا والده وساقه . ويقوم الابن الاكبر بإدارة اموال الاسرة ، ويخضع اخوته وأخواته لسلطته العائلية .

ويظهر فى الرسم أقرب آخرون . وهذه هى صورة الجمع العائلى

المرسومة في المقابر . فنجد مثلا في مقبرة الحاكم «ببيان كح» رسما يضم أسرة الميت وأقرباءه ، وإصهاره ، وتابعيه ، وكل من يخضع لسلطته .

ونظام البنية يمكن استخلاصه أيضا من النقوش في المقابر ، وهو قائم على أساس البنية الشرعية . كما أن نظام التسرى لا يصادف اثر له في بعض العصور بينما تقابله في عصور أخرى وهي عادة العصور التي تكون المرأة فيها تحت سيطرة الرجل وتفقد مركز المساواة مع زوجها . والنقوش الخاصة بأسر التبلاء في «حوف» و «تانيس» و «نوزي» و «أون» و «كوتوس» ، تفيد بنشوء طبقة حاكمة من الاشراف ، تفرض نفسها على الملك وتزداد قوتها عن طريق احتكارها للوظائف والمناصب الكهنوتية وتوارثها ، والزواج من شخصيات قوية ، وتكون لروء عقارية كبيرة .

وهناك صور منقوشة في المعابد والمقابر تعبر عن الضرب بالعصا ، وكشوف حسابات تسمح بتتبع طريقة ادارة مصالحة الضرائب ، وتفيد في اعطاء معلومات عن مقياس القيم المستعمل في العصور المختلفة .

كما تلقى هذه النقوش الضوء على الانقلاب الادارية والمدنية والشرفية وتكون الانقلاب الخاصة بالملوك والملكات ، والامراء وكبار الموظفين ورجال الدين ، مصدرا من الدرجة الاولى يسمح باعادة رسم اطار الحكومة والادارة ، وتدرج الوظائف ، وتكوين طبقة من الامراء تشغل المناصب الادارية الكبرى ، بصفة شخصية ومؤقتة في أول الامر ، ثم أصبحت وراثية وتمتعت بالكثير من الامتيازات فيما بعد . فلقد وجدت منذ عصر الدولة القديمة ، امتيازات ملكية تتضمن الاعفاء من الضرائب بالنسبة لاراضي القرعون وبعض المعابد وارضى الحكام .

وتجيد أيضا في هذا المجال الاشارات المتعلقة بسلسلة النسب . فكانت تقتصر في بعض العصور على ذكر الآباء والامهات أو أحدهما . وكانت تمتد في عصور أخرى ، بظهور طبقة النبلاء ، لتضم أجيالا . فهذه الاشارات يمكن أن تستخدم أيضا كأساس لدراسة طبقة الاشراف ، وتوريث الوظائف ، وقانون الأسرة .

وإنما يجب الخاصة بالاحتفالات ، والمعروفة عن طريق النقوش ، تشير إلى اختصاصات الوزير ، وبالتالي فإنها تلقى الضوء على القهاتون

الإدارى . نهى تقص العبارات العظيمة التى ينطق بها الفرعون عند تنصيب الوزير . وكانت تجرى مراسم مشابهة بالنسبة لكبار ضباط الفرعون .

كما أن الخطابات التى عثر عليها فى المقابر ، والمكتوبة للموتى لطالبتهم بالتدخل لصالح أطفالهم أو زوجاتهم تساعدنا فى الإلمام بالتطورات التى تحدث فى قانون الأسرة . فالخطابات التى تنهى إلى الدولة القديمة مثلاً تشير إلى أنه منذ نهاية الأسرة السادسة خضعت الزوجة للوصاية التى كانت انعكاسية فى بادئ الأمر ، ثم قانونية بعد ذلك ، وأن أبولة الأثر صارت قاصرة على الورثة الشرعيين ، وبالتالي قيدت حرية الإبضاء التى كانت فى عصر «ببى» كاملة .

وتصان عادة المقابر عن طريق ريع المؤسسات الدائمة المخصصة لهذا الغرض «برديجيت» . وتبين الصور والنقوش فى المقابر أسلوب العمل الذى يباشره هذه المؤسسات ، كما توضح نظام حبس المقارات على إقامة شعائر التوفى وتقديم القرابين .

ولا يمكننا أن نهى هذه المعالجة السريعة ، دون أن نشير إلى أن جميع النتائج التى تستخلص من الأبحاث والحفريات المستمرة يمكن أن تكمل ما لدينا من مستندات . فالآثار المنقوش عليها الأحداث القديمة إما كان نوعها والفسيفساء (الموازيكو) ، والنتوءات البارزة ، والمنازل والقصور ، وبقايا الأشياء المنقوفة والأدوات المستعملة فى الحياة الجارية ، تعطينا معلومات مفيدة عن أساليب الحياة ، والظروف الاجتماعية التى يترجم القانون والنظم مقتضياتها وضرورتها . وبالنسبة لبعض الحضارات القديمة ، مثل حضارة كريت وميسينيا ، فإنه لا تتوفر لدينا مصادر أخرى عنها .

## المبحث الخامس

### الفقه

لم نمثر فى نطاق الشرائع الشرقية القديمة على اثر المؤلف فقهي أو اعداد نظري أو تنظيمي للمبادئ التى يتضمنها القانون ، أو لعلل يتفق بالتفسير الواسع أو القياس من فعل الفقهاء أو المشتغلين بالقانون فى الحياة العملية.

فبابل لم تعرف الدراسة التفهيمية للقانون . ولا تصادف في آلاف الوثائق التي وصلت إلينا أي مثال للتعريفات والاستنتاجات المنطقية والأفكار المجردة التي عودنا عليها القانون الروماني . وحتى إذا كان من الأسهل علينا ، ونحن بصدد تحليل النظم الميزوبوتامية ، أن نستخدم التنظيمات المتبعة عادة منذ ألفي عام في مجال العلم القانوني الغربي ، فإنه يمتنع علينا ألا ننسى أن هذه الطريقة لا تطابق المنهج السائد لدى الشعوب الشرقية القديمة . وإننا لنعرض لكثير من الخطر عندما نحاول أن نثبت من طريق الاستدلال أن الميزوبوتاميين عرفوا التشييدات القانونية التي وضعها الفقهاء الرومان حتى ولو كانت هذه التشييدات تبدو أنها التفسير المنطقي الوحيد لما تقدمه لنا النصوص .

ولا شك أن عدم وجود أي تنظيم نظري للقانون أو أي مؤلف فقهي يعالج المبادئ العامة لهذه الشرائع القديمة يعتبر العقبة الكادئة أمام المشتغلين بالدراسات القانونية التاريخية . ويرى البعض Boyer أن الفكرة ذاتها لهذه المؤلفات تبدو أنها كانت غريبة على أذهان شعوب الشرق القديم . كما أن صغر اللوحات ونقلها وإزدهامها بالموضوعات التي تعالجها لم تكن ملائمة للمؤلفات الطويلة الكبيرة في شرح القانون وتفسيره .

وإذا كان الجدل قد طار بين الفقهاء حول وجود الفقه نفسه بسبب عدم وجود أدلة مباشرة ، غير أنه لا يمكن التوسع في هذا الإرباب كثيرا . فثقتين محوريتين يكشف عن جهود ملحوظة لمحاولة الارتقاء من الفروض والحالات الفردية إلى بعض القواعد العامة . والمجموعات العرفية التي قام بوضعها أفراد عاديون كما سبق بيانه ، والمستندات والوثائق الفردية التي تتطلبها المعاملات اليومية تحل مشاكل قانونية غامضة في التعقيد ، حتى أن الحلول التي تتضمنها يمكن أسنادها إلى علماء يتبعون طرقا علمية على أساس معالجة الفروض .

أما فيما يتعلق بالقانون الروماني ، فإن القضية لا يمكن أن تكون محل جدل . بل أن هذا القانون إذ كان قد بلغ شهرة كبيرة في الماضي ، فيرجع الفضل في ذلك كله إلى النشاط الفكري وروح البحث العلمي الذي تمتع به الفقهاء الرومان . ولقد أدت الصفات الأصلية المعروفة عن هؤلاء الفقهاء ، والتي تلخص في واقعيتهم ، وأحاطتهم بعنقديات العدالة ، وحساسيتهم أمام الحقيقة القانونية ، إلى تكوين نفعه بلغ درجة الكمال .

والفقه معناه الحرفى فى اللغة اللاتينية هو معرفة القانون . وواجب الفقيه هو التفسير . ويقصد بالتفسير ليس مجرد تحليل نصوص القانون بل يهدف أيضا الى الكشف عن الأغراض التى يجب أن يسعى القانون الى تحقيقها فى لحظة تاريخية معينة ، والعمل على تحقيقها . فالقانون ليس شيئا محددا ، متمثلا فى النص . وإنما هو عملية تطور وتقدم بمقتضاه يجب على الفقيه أن يكون مرشدا .

بهذا المعنى ، وبمقتضى هذه الوظيفة ، يعتبر الفقه مصدرا من مصادر القانون .

وفى القانون الرومانى القديم ، كانت معرفة القانون الرومانى وتفسيره من اختصاص مجلس الكهنة الذى كان مكلفا بالاحتفاظ به ، باعتباره سرا من الاسرار الدينية ، ولا يكشف عنه الا اثناء الدعوى التى يرفعها أحد الافراد ، والتى كان من المحتمل أنها تجرى أمام رجال الدين وتحت رقابتهم . فكان الكهنة يقررون القواعد القانونية الواجبة التطبيق ، والصيغ التى يلزم استعمالها اثناء الخصومة ، أو بالنسبة لإبرام التصرفات القانونية . ويحتمل أن يكون مصدر احتكار رجال الدين لعلم القانون هو أنهم كانوا وحدهم يعرفون الكتابة ، ويحتفظون بالكتب اللازمة ، والتقويم الخاص بأيام التقاضى : وهو عبارة عن التقويم الذى كان يتضمن الأيام التى يجوز فيها رفع الدعوى . والأيام غير الصالحة للتقاضى .

وقد ترتب على إصدار قانون الألواح الاثنى عشر ، الكشف عن القواعد والنظم القانونية التى كن أساسها العرف والتقاليد . ومع ذلك ، ظلت صيغ الدعاوى والتصرفات القانونية ، وأيام التقاضى سرا لا يعرفها الا رجال الدين . وقد تم نشرها على يد كنيانوس فلافيوس *Canus Flavius* فى كتاب صدر قبل عام ٣٠٤ ق.م . بقليل ، ويسمى *ius Flavianum* أى قانون فلافيوس .

لم تولى أحد العامة منصب كبير الكهنة ، وأعطى استشاراته القانونية فى صورة علنية . وترتب على ذلك نشر القانون نهائيا . فلم يعد سرا من الاسرار . وانتشرت ثقافة القانونية ، وامتد نشاط الفقهاء .

فابتداء من القرن الثالث قبل الميلاد ، أصبحت وظيفة الفقه فى يد

علمانية بحتة (أي غير دينية) . ولم يعد الفقيه عضواً في مجلس الكهنة .  
وبالتالى لم تعد له صفة رسمية للتفسير . فهو شخص عادى يتمتع بمكانة  
سامية ، لا تعتمد على سلطان الدولة أو تفويضها .

وكانت أوجه نشاط الفقيه القانونى تتلخص فيما يأتى :

#### أ - اعداد صيغ التصرفات القانونية cavere :

فالوظيفة الأولى للفقيه الرومانى هى انه كان يتدخل فى اعداد صيغ  
التصرفات القانونية وكتابتها ، حتى يتجنب صاحب المصلحة الأضرار التى  
تنتج عن عدم مراعاة الصيغ القانونية . ولقد كانت مساعدة الفقهاء فى هذا  
المجال ضرورية فى ظل القانون القديم ، حيث كانت الشكلية سائدة ،  
ويترتب على اهمالها عدم نفاذ التصرف أو بطلانه . وحتى حينما خفت  
الشكلية ، لم يبعد شيح الضرر الذى قد يتعرض اليه المتعاقد بفعل المتعاقد  
الأخر فى حالة عدم تحديد مضمون الشروط المتفق عليها بدقة .

وبالنسبة للتصرفات المقددة ، جرى العرف على عدم الاكتفاء  
باستشارات شفهية ، بل على كتابة كل إجراءات التصرف من أسئلة  
وأجابات يجب على المتعاقدين النطق بها فى التمهيد الرسمى . وكان المستند  
الذى يحرره الفقيه للطرفين يستخدم لمساعدتهم فى إبرام التصرف ، ويتهى  
كمستند مثبت للتصرف المبرم ، ويسمى cautio .

وكانت كتابة الوصية تتم غالباً بمساعدة الفقهاء ، باعتبارها من أهم  
التصرفات القانونية فى حياة الرومان الاجتماعية .

#### ب - اختيار صيغ الدعاوى agere :

أما الوظيفة الثانية فتعنى نشاط الفقهاء فى ميدان الخصومة . ففى  
ظل نظام الدعاوى القانونية legis actiones - الذى ساد حتى صدور  
قانون إيبوتيا (حوالى عام ١٤٩ ق.م) - كان الفرد يمتنع الى الفقيه  
ليساعده فى اختيار صيغة الدعوى التى تحمى حقه ، وأرشاده شفويها  
أو كتابة .

وحينما أحل قانون إيبوتيا نظام دعاوى البرنامج مكان النظام السابق

— أى دعاوى القانون — لم تضعف مساعدة الفقهاء للأفراد ، بل كلن الفقيه يقوم بكتابة صيغة الدعوى المطلوبة .

### ج — إعطاء الفتاوى *respondere* :

ويباشر الفقيه الوظيفتين السابقتين — أى إعداد صيغ التصرفات القانونية ، واختيار صيغ الدعاوى بناء على طلب يقدمه اليه صاحب المصلحة . ولما كان عطف *responsum* أى فتوى أو رأى يبديه الفقيه ، فان الفعل *respondere* يتضمن الوظيفتين السابقتين . ومع ذلك ، فقد جرى شرح القانون الرومانى على قصر هذا الاصطلاح على الفتاوى التى تعطى بخصوص مشاكل أو منازعات قانونية محل خلاف .

ويرجع أصل هذه الاشكال الثلاثة لنشاط الفقهاء الى العصر الذى كان علم القانون فيه فاصرا على رجال الدين ، حيث كان المعيار الرئيسى لاعطاء الفتاوى هو المطابقة النامة لتقاليد والتمسك بها . ولما انتقل علم القانون من رجال الدين الى افراد عاديين ، ضعف التمسك بالتقاليد ، مما ادى الى نشر الثقافة القانونية بسبب التنافس الذى نشب بين الفقهاء ، وتعارضهم فى الآراء .

## الفصل الثانى

### روح القانون الخاص

١ .

### الشرائع القديمة

ليس القانون الخاص الا فى الظاهر نظاما مجردا ابتدعه المشرع . فنظمه فى الحقيقة ما هى الا انعكاس لحالة سياسية واقتصادية واجتماعية ، حسب تقلبات الحضارة فى لحظة ما ، أى حسب تقلبات مجموعة مختلفة من ا عناصر المادية والمعنوية . وتشغل فيها العناصر المعنوية والذهنية مركزا متفوقا . ويتصور فى اغلب الاحيان أن المشرعين هم الذين يخلقون أو ينظمون القانون الخاص . والواقع أن دورهم أكثر تواضعا . فالنظم التى يتبنونها يكتب لها نجاح كامل أو غير كامل بحسب ما اذا كانت قد عاشت فى البداية فى الجماعة التى أحست بها وادركتها

بدوجة كبيرة أو كئيلة . والحق أن المشرعين لا يتقدمون التنظيم وانما يلاحظون وجودها ويصوغونها في الشكل المناسب . وبهذا المعنى فإن القانون الخاص ظاهرة حضارية حيثما يحدد القواعد التي تهدف الى تنظيم الحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية ، وبين الوسائل الفنية الضرورية لحماية الحقوق والقيام بالواجبات .

وسنقتصر هنا على شرح المبادئ العامة التي على ضوءها يمكن الاطلاع بالاتجاهات العميقة للقانون الخاص في الحضارات القديمة ، تاركين التحليل التفصيلي لتنظم الى الباب الثاني . ومن الطبيعي أن نتعرض في هذا المقام للمشكلة المعويصة المتعلقة باوجه التشبه أو الاختلاف التي تقرب أو تبعد هذه القوانين المتجاوزة ، والآثار التي باشرت كل منها على الأخرى .

## المبحث الأول

### الطابع المبرر للقانون الخاص

#### في بلاد الشرق الأدنى التجارية

إذا تركنا مصر جانباً بصفة مؤقتة ، فإننا نجد سلسلة من القوانين أهمها القوانين الميزوبوتامية ، وبعض القوانين التي تتضمن عدداً من الموضوعات المشتركة مع وجود طلائع واضحة معها ، مثل القانون الحيثي والقانون المبري .

ويوجد بعض هذه القوانين ، مثل القانون الفينيقي ، لا نعرف سوى شطر منها لعدم وجود المستندات . فما لدينا من معلومات عنها ينصب على مجرد الاتجاهات العامة لها ، ونستقيها من الكتاب في عصور لاحقة ، أو الإشارات التي يومية بها جيرانها أو بعض الوثائق النادرة .

وسنهتم بصفة خاصة بالقوانين الميزوبوتامية لأنها معروفة جيداً ، أما القوانين الخاصة بالشعوب الأخرى فسنكتفي بإبراز الخصائص الجوهرية لها .



## الطلب الاول

### في

## القانون الخاص في ميزوبوتاميا

وهناك مجموعة من البلاد تشترك معا خلال الالف الثاني قبل الميلاد ، في الثقافة القانونية المدونة بالكتابة المسمارية . ولقد اثر تقنين حمورابي ليس فقط على القسوانين المسمارية في ظل الامبراطوريات المختلفة التي تعاقبت على ميزوبوتاميا ، وظهر اثره ايضا على تشريعات الملوك الاشوريين في القرنين الثالث عشر والثاني عشر قبل الميلاد ، بل وهدى ذلك الى قانون الحثيين والعبرانيين ، ومن المحتمل ايضا قانون الفينيقيين . وستقوم هنا بابرار الخصائص العامة للقانون الميزوبوتامي .

### الخصائص المميزة للقانون البابلي :

واذا شرعنا في دراسة هذا القانون من خلال وثائق الحياة العملية ، ومن خلال مقارنتها بالمبادئ التي يتضمنها تقنين حمورابي والتقنينات الاخرى ، فاننا نستخلص خمس خصائص جوهرية :

١ - القانون البابلي قانون تقرر بايحاء ديني والهي : فالقانون هو ترجمة لارادة الالهة . والكهنة والملوك هم الذين يفسرون الوحي ، وترجمون الاوامر الالهية للناس . وفي ميزوبوتاميا ، تماما كما في مصر ، فان اصفاء الصبغة الالهية على سلطة الملك يعنى المصدر الالهي للقانون . ومع ذلك فبرغم صدور القانون بايحاء من الاله ، فانه ليس قانونا دينيا ، بل مجرد وسيلة لاقرار السلام بين الناس من اجل حصولهم على ظروف معيشية مناسبة ، وذلك بتنظيم القضاء الذي يكون قادرا على العمل على احترام حقوق كل فرد والتزاماته .

وبقينا ان هذا هو سبب التشدد الذي يطبع الجزء الجنائي في القانون البابلي . فالقانون الجنائي يتميز بالشدة البالغة . فمقوبة الاعدام ، وغالبا ما يسبقها تعذيب قاس ، كثيرة التطبيق . وافراد المجتمع ليسوا مساويين امام شرمة العقاب ، بل ان فداحة العقوبة تتنوع بحسب مركز المحس عليه وضعه . فاللادى الضماني الذي يصاب به الشخص الحر

يؤدي إلى القصاص ، «العين بالعين والسن بالسن» ، أما إذا وقع نفس الإذى على عبد فإن الجاني يعاقب بالغرامة فقط . أما من حيث التنظيم القضائي ، فيلاحظ أنه بجانب الاختصاص القضائي للكهنة ، وهو على سبيل الاستثناء ، احتفظ الأعيان في المدن المختلفة بسلطة قضائية ترجع إلى الفترة السابقة على توحيد البلاد ويقضى في المسائل الهامة الحكام المالكين وموظفهم طبقا لنظام تدرجى دقيق يسمح للتقاضى بأن يستأنف حكم الموظف الأدنى أمام رئيسه . وفي القمة يوجد الملك الذى يصل إليه الطعن في الحكم كخطوة أخيرة لتتظر فيه . ويوفر تقنين حمورابى العديد من الاحتياطات حتى لا تنبع العدالة أو تتحيز لطرف على حساب الطرف الآخر . وأدلة الإثبات متطورة لحد ما في هذا النظام : فتقبل شهادة الشهود واليمين والاحتكام إلى الإله ، كما ترك للأبنايت بطريق الكتابة مكان مرموق . ولا شك أن التشديد في العقوبة ، وكمال النظام القضائي أدى إلى توفير الاحترام للقانون الذى أوحى الإله به واقتصره على الناس .

## ٢ سيادة العامل الإقتصادي وتأثيره الكبير على القانون البابلي :

وسنرى عند الكلام عن القانون المصري القديم أن ظروف التطور الإقتصادي في مصر ، وظهور اقتصاد التباضة والتبادل ، فرضت قانونا تجاريا وتماقديا ، وكذلك قانونا دوليا حرا وفرديا . وتم ذلك في ظل الدولة الحديثة بصفة خاصة . ولكن لم يتطور في هذا الاتجاه سوى نطلاق ضيق من القانون الخاص . أما بقية الوجوه الأخرى للقانون الخاص ، والتي خضعت لتأثير العوامل الدينية والسياسية والاجتماعية لمجتمع بصفه زراعى ، فقد تطورت في اتجاه مضاد . ثم اتجه كل القانون الخاص فيما بعد ذلك في ظل طوك سايمس نحو المساواة والفردية . ولكن تم ذلك في وقت متأخر ، ولم يكن اقتصاد هذه الاتجاهات عاما ولا شاملا .

~ وعلى العكس من ذلك ، فإنه في ميزوبوتاميا ، ابتداء من حمورابى ، يعتبر القانون الخاص في الأساس قانون تجار وسكان مدن . وهؤلاء الناس لا يعيشون في ظل اقتصاد عالمى ومقتل ، فلقد تجاوزوا المرحلة التى تحصل فيها كل عائلة ، وهى مستقرة في مسكنها على كل ما تحتاج إليه من أراضيه . فهم يباشرون المبادلات المتنوعة للغاية . وهم يعرفون مقياسا لتقدير قيمة الأموال ، ويحولون في شكل سبائك ، وشمع ، وقمح . ومن ثم

فان الروح التى تمود هذه الحياة الحضرية والتجارية والمفتوحة للخارج هى روح المذهب الفردى الحر . فلكل فرد حقوق مقررمة بمقتضى التقنين .

٣ - ويسود القانون البابلى مبدأ عدم المساواة : ان المجتمع الميزوبوتامى مكون من طبقات اجتماعية مرتبة ترتيبا متدرجا . واذا نظرنا الى هذا الترتيب المتدرج من أعلى الى أسفل فاننا نجد فى القمة الملك ، ثم الكهنة ، وموظفى القصر ، وجمهور الشعب الحر ، وأخيرا الأرقاء .

لحول الملك ، يوجد أمناءه وموظفوه الذين يشرفون على استثمار املاكه وإدارة البلاد ، وحى الضرائب ، وتحقيق العدالة . ويتقاضى موظفو القصر ، وحكام الاقاليم ، والجنود مرتباتهم عن طريق استقطاعهم بعض الاراضى . وتسلم هذه الاراضى اليهم لمدى الحياة ، كما انها قابلة للرجوع فيها وليست وراثية . ويقوم الموظفون باستثمارها ولكن تظل ملكيتها للملك . ورغم ذلك ، ظهر ميل الى توربها . فاجتهد المتنفعون بهذه القطع من الارض فى العمل على نقلها الى اولادهم من بعدهم . كما ينتفع الكهنة بمخصصات المعابد التى لم تكن تخضع لحاكم عادية بل لمحاكم خاصة . ويتمتع افراد هذه الطبقة الاجتماعية العليا بامتيازات قانونية واعفاءات من الضرائب .

وبستطيع الرجال الاحرار الاشتراك فى الحياة المحلية ، ويشغلون بالزراعة او التجارة او الصناعة . ويكون هؤلاء جمهور الشعب ، ولا يتمتعون بامتيازات أو اعفاءات خاصة . وتطبق عليهم الشريعة العامة .

وفى أسفل التدرج الاجتماعى ، يوجد الأرقاء . ويرجع سبب الرق الى الميلاد أو الاسر أو الشراء من أسواق الرقيق أو نتيجة لحكم قضائى . أما من حيث الوضع القانونى للأرقاء ، فانهم كانوا يعتبرون فى أول الامر بمثابة اشياء . ومع ذلك ، ابيع لهم تدريجيا امكانية الزواج ، وربما تكوين أسرة شرعية أيضا ، ولكن لا يجوز أن تكون لهم ذمة مالية . ومن ثم توصل بالتدريج الى الاعتراف لهم ببعض الشخصية القانونية .

ويوجد بين العبد والاحرار طبقة وسطى . وهى تتكون من المعتقين ، والاحرار الذين أخرجوا من طبقتهم الاجتماعية . ولافراد هذه الطبقة الحق فى أن تكون لهم ذمة مالية . وهم يعتبرون مؤسسين للفئات الاجتماعية العليا .

ويرد عدم المساواة القانونية لهذه الطبقات الاجتماعية الى اصل نشأة التنظيم السياسي الذي يضمها والذي لم يحدث في ظله توحيدها وادماجها الا بالقسوة .

٤ - ويسم القانون البابلي بالاستقرار : فهو لا يصرف التقلب بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية ، بمعنى انه لا يندفع نحو المساواة والحرية الفردية ثم يتبع ذلك الرجوع العنيف الى نظام الاقتصاد الموجه وسياسة تدخل الدولة تدخلا مطلقا في جميع وجوه الحياة والحقوق الفردية .

وهو في ذلك على نقض القانون الفرعوني . فاذا كان القانون الخاص البابلي قد قطن منذ عصر غاية في القدم ، فانه يكشف لنا ، منذ اللحظة التي يمكننا فيها الايام به وادراكه ، عن الرغبة في التوفيق بين مطامع شعب تجارى ومقتضيات مجتمع طبقي يؤمن طبقاته العليا طاعة جمهور الشعب وتدعيم تركيبه .

٥ - وخصيصة الاستقرار هذه تشرح اشعاع القانون البابلي على البلاد المجاورة : فمما لا شك فيه ان التقارب السلالى ، والملاقات التجارية ، والسيادة البابلية لمدة من الزمن على شطر كبير من منطقة جنوب غرب آسيا ، سهل كل ذلك تأثير القانون البابلي على شرائع الشرق الاوى . ولكن يعتبر هذا الاستقرار الراجع بصفة خاصة الذى يطبع القانون البابلي ، وكماله النسبى ، وقدره منذ عصوره القديمة على تأمين الحياة الفردية ، والحياة العائلية ، والمقود ، والتجارة والتنظيم المستقر للجماعة ، العامل الاساسى لاشعاعه ، ويشرح السبب الذى هدى جميع الشعوب الشرقية الى اقتباس بعض قواعده ، وهذا ما امكن اثباته بالادلة الكافية .

## المطلب الثاني

### ق

## القانون الحيثي والقانون العبري

### أولا : القانون الحيثي

ويتضمن القانون الخاص الحيثي أوجه شبه واضحة مع القانون الميزوبوعامي . ويبدو أن الحيثيين استرشدوا عن قرب بالعديد من مواد تقنين حمورابي . وسوف يتضح لنا عند دراستنا للنظم القانونية أن هناك بعض النظم القانونية الحيثية تتشابه مع النظم القانونية البابلية ، كما هو الشأن في قانون الأشخاص ، وقانون الملكية ، وقانون العقود .

ومع ذلك ، فإن هنالك بعض الاختلافات بين روح كل من هاتين الشريعتين ، كما سيتضح فيما بعد من دراسة النظام العائلي . ويكفى أن نتحدث هنا عن وجه واضح من أوجه الخلاف ويتعلق بنظام الجريمة والعقوبة . فالقانون الحيثي متطور لدرجة كبيرة كما يتسم بالإصالة في هذا المجال بصفة خاصة . فهو يفرق ما بين الجرائم المرتكبة ضد الدولة أو النظام العام ، وبين تلك التي تصيب فقط الأفراد العاديين .

١ - فمن بين الجرائم المرتكبة ضد النظام العام ، العصيان أو التمرد ، فرديا كان أو جماعيا . وهو يعاقب عن طريق تقديم القرايين والتضحيات التكفيرية ، وبتوقيع عقوبات جسدية ، وغالبا ما تكون وفقسا لشريعة القصاص ، كالثلثوية العضوى ، والضرب بالعصا ، وأحيانا توقيع عقوبة الموت .

والمسؤولية عادة فردية وليست جماعية . إذ تتخذ الإجراءات اللازمة ضد الجاني وليس ضد ذويه . فمرحلة التضامن العائلي في مجال القانون الجنائي ، إذا مرض أن الحيثيين عرفوها ، تركت جانبا منذ وقت طويل دون أن تترك أثرا . فالمسؤولية والعقاب لهما طابع فردي . وفي حالة العصيان أو التمرد فقط تطبق عقوبة الموت على الجاني وذويه .

ب - أما بالنسبة للجرائم التي تصيب الأفراد العاديين ، فإن القانون الحيثي يعالج بصفة خاصة الجرائم الزراعية ، التي ترتكب ضد الحقول

والماشية . والعدالة مكفولة أيضا بواسطة الدولة . فيتعين على المصاب أن يقدم شكوى للقاضي ، إذ لا يجوز له أن يقتص هو لنفسه من المعتدى وأسرته . وعموما فإن العقوبة عبارة عن غرامة تقديرية تقدر طبقا لمعايير مختلفة يراعى فيها فداحة الإصابة ، ونية المعتدى ، وصفة المصاب (رجل حر أم عبد) .

فالفروق الموجودة بين القانون البابلي والقانون الحيثي مردها أساسا إلى كون الحيثيين زرلميين أكثر منهم تجاريين ، وإلى سهولة ومرونة الآداب العامة إلى حد ما .

### ثانيا : القانون العبري (١)

#### ١ - القانون اليهودي صادر من عند الله :

فكما هو الشأن بالنسبة للساميين في ميزوبوتاميا ، فإن القانون اليهودي له مصدر إلهي . بيد أنه على عكس القانون الميزوبوتامي ، ليس موحى به فقط من الإله إلى الناس ، بل معطى من الله إلى شعبه المختار ، مما أوجد «تحالفات» ، بين الله وهذا الشعب ، أضفى عليه بعض سمات المحالفات الدبلوماسية في الشرق القديم . وكما هو شأن المعاهدات الدبلوماسية ، فإن هذا التحالف ينتهي بمبارات تتضمن أضفاء البركات وصب اللعنات ، كما أنه محفور على عدد من اللوحات ، ويقرأه الناس بصورة علنية .

وما دام أن القانون اليهودي صادر من الله ، فإنه غير قابل للتغيير إلا من الله وحده . وتتم مواعنته لقتضيات الحياة المستجدة بطريق التفسير الذي يجريه العلماء .

وظل القانون على الدوام يمتزج بالدين امتزاجا عميقا ، وسعى باعتباره قانونا دينيا إلى إعطاء توجيهات معنوية (لفظ تورا = توجيه ، تعليم) . وتشرح هذه السمة الدينية التي يتسم بها القانون اليهودي اهتماماته بالطهارة ، واحترام الإنسان الذي نفخ الله فيه من روحه ، وتفسيره السؤلية الفردية المرتبطة بفكرة الخطأ تجاه الله .

وبين مما عظم أن هناك وجه شبه بين شريعة العبرانيين والشريعة

البابلية والحشية من حيث الانصياع للاعتبارات الدينية والمنوية ، غير أن الطابع الدينى فى القانون اليهودى أكثر بروزا .

## ٢ - العقوبة تقوم على أساس المسؤولية الفردية كقاعدة عامة :

فكما نقول فقرة فى سفر التثنية : «لن يموت الأولاد بسبب الآباء» ، أى أنها تقرر مبدأ تفريد العقوبة . والاسس التى تقوم عليها فلسفة العقاب عديدة ، منها فكرة الشأر التى تفسر الأخذ بمبدأ القصاص أو توقيم العقوبات ضد الحيوانات . ولقد مورس ثأر الدم بين القبائل ، وظل موجودا حتى بعد الاستقرار فى بلاد كنعان . ولكنه لا يوجد فى داخل القبيلة ذاتها ، بل كانت تمارس عادة بدلا منه طرد المذنب خارج القبيلة .

وكذلك كان العقاب يستند على أساس التكفير المصطفي بالصيغة الدينية عن الخطأ ، وأصلاح الضرر الواقع . ومن ناحية أخرى ، كان العقاب يتسم ببعض مظاهر الإنسانية . فقانون العقوبات أقل وحشية منه فى بابل . فلا توجد عقوبة البتر . ولا يذكر الموت بالرجم بواسطة جميع الأفراد لتبيين الطابع الجماعى للعائلة إلا بالنسبة للأخطاء الجسيمة . وهى تتعلق أما بالعبادة وحق الله مثل عبادة الأصنام والسحر وأرتكاب أعمال مدنسة يوم السبت ، وأما بمصادر الحياة مثل القتل العمد ، وأما أخيرا بقداسة الحياة مثل الخيانة الزوجية وزنا المحارم والأخطاء الجسيمة فى حق الوالدين .

ولأ تعتمدى عقوبة الجلد بالسوط أربعين جلدة . والسجن مجرد إجراء احتياطى ، ولم يعتبر من بين العقوبات إلا بطريق الاقتباس من أمثلة أجنبية ، ولم ذلك فى وقت متأخر . ولا تعرف عقوبة الغرامة التى تحصل لصالح الخزنة العامة ، بل كانت تعتبر تعويضا ماليا للمجنى عليه .

وأخيرا ، مارس اليهود أسلوب اللجوء الى محراب يهوه أو المدن السنة التى كانت تعد ملاذا لرتكيب القتل الخطأ لحمايتهم من انتقام الأقارب . ولكن لا يلوذ بها مرتكبو جرائم القتل العمد .

ويمكن أن نضيف الى ما تقدم أنه اذا كان اليهود قد ساروا على النمط الميزوبوتامى بخصوص قانون الأشخاص والأسرة ، غير أن هناك اختلافات جوهرية فى مجال الجرائم .

## المطلب الثالث

### في

## القانون الفينيقي

ولقد ظلت معرفتنا بالقانون الخاص الفينيقي قليلة وسطحية حتى هذه السنوات الأخيرة . وكشفت الحفائر الحديثة في رأس شمرة عن عدد هام من اللوحات القانونية تسمح لنا بأن نستشف الدور الذي لعبه الفينيقيون في هذا المجال . فهم كانوا على صلة بفاعلية شعوب البحر الأبيض المتوسط . ولم يقتصر عملهم على مجرد نقل البضائع بين هذه الشعوب ، بل ساهموا أيضا في تعريفها بالنظم الموجودة لديهم .

وقد قدم لنا نصوص رأس شمرة معلومات قيمة عن قانون مدينة في شمال فينيقيا في الألف الأول قبل الميلاد . فهي تشير الى تدخل المصلحة العامة في تصرفات القانون الخاص طبقا لطرق قريبة الشبه لتلك المعمول بها في الألف الثاني في سائر أنحاء الشرق الأدنى ولا سيما في بابل . كما أنها تبرز بعض تنازلات السلطة العامة عن أموال عقارية بصفة وراثية كمقابل لخدمات شخصية ، وهي شبيهة تماما بتنازلات مماثلة نص عليها تقنين حمورابي . ويلاحظ أنه يوجد في ثنايا تفصيلات التنظيم اختلافات ، غير أن الأفكار الوجهة متشابهة .

وأخيرا ، فإن التشابه شبه تام فيما بين النظم الفينيقية وقواعد القانون البابلي أو الآشوري فيما يتعلق بقانون الأشخاص والعائلة . فنقابل مبادئ متماثلة في مجال الطق ، والهدايا المقدمة من الزوج الى والدي زوجته القبيلة ، والتبني ، وحتى بالنسبة لنظام الاقتران بزوجة الأخ أو باخت الزوجة كما هو الشأن عند الحثيين واليهود .

ومع ذلك فإن معلوماتنا عن القانون الخاص الفينيقي ما زالت قليلة . وهي تسمح لنا بافتراض أن هذه النظم تتصل بمجموعة الثقافة القانونية التي تطورت في الشرق الأدنى خلال الألف الثاني . والتأثيرات التي خضع لها الفينيقيون مختلفة ، وتمتد من قانون بابل وآشور الى قانون الحثيين .

ولكن هذا التشابه في النظم ينم عن أكثر من قرابة سلافية أو خضوع



سياسي . فهو يقدم احد الادلة عن وجود حضارة مشتركة امتد نطاقها ليشمل اقاليم واسعة للغاية بفضل الاشعاع الاقتصادي والثقافي الذي باشرته بابل على الشرق الادنى باكملة . فالعلاقات التجارية ، والتماثل في طرق الحياة ، تلحق بتقارب السلالة لكي تسهل وحدة الحضارة ، هذه الوحدة التي تؤكدتها الاكتشافات الاثرية شيئا فشيئا .

ولا نغنى بوحدة الحضارة هنا التماثل التام . فهناك في المجال القانوني موضوعات تكون أسرع من غيرها في انتهاز نموذج واحد . وهناك بعض الاقاليم النائية التي تحتفظ أكثر من غيرها ببعض القواعد القديمة . ولكن أوجه الاختلافات هذه لا تغير من حقيقة وجود أوجه شبه جوهرية . وأخيرا فان صلة القرابة بين قانون الفينيقيين والنظم السائدة بصفة عامة في بلاد الشرق الادنى ما كان من الممكن أن تختفى فجأة .

كما يمكن التسليم بأنه في فترة التوسع الكبير للفينيقيين ، في الاف الاول ، أصبحت سائر الشعوب المحيطة على البحر الابيض المتوسط عملاء للفينيقيين . ومن ثم احتكت ، عن طريق هؤلاء التجار ، بالنظم الشرقية . ويحتمل أن تكون قد اقتبست من هذه النظم وتأثرت بها . ولا شك أن العربون هو المثال الوحيد حاليا الذي يثبت بمقتضاه وجود هذا الانتشار . ولكن يبدو أن هنالك أمثلة أخرى لم تستطع الحفائر حتى الآن أن تبيّن اللشام عنها . وبفضل الفينيقيين ، الذين خضعوا كما قلنا لتأثير الشرائع المعمول بها في الشرق وعرفوا زبائنهم بها ، وضعت التجربة القانونية للشعوب الشرقية تحت تصرف الشعوب الغربية .

## المبحث الثاني

### الطابع العلمي والاصيل للقانون الخاص المصري

واذا اردنا معالجة تاريخ القانون المصري في ظل الفراعنة ، فانه يتعين علينا ان نرجع الى الماضي السحيق . غير ان المصطلحات التي نستقيها من النصوص لا تساعدنا على الالام بالاشكال الاولى والبدائية للتنظيم القانوني . فحتى بالنسبة للمصور الفاية القدم ، نجد اشكالا متطورة جدا ، وتسودها النزعة الفردية . ومن ناحية أخرى فان مصر تقدم لنا أحد الأمثلة الواضحة للعلاقة الوثيقة التي تربط القانون الخاص بالأفكار الممنوعة (الخطيئة

والدينية ، والسلطة السياسية ، وظروف التطور الاقتصادي . وفي الحقيقة ، فكما أن للدورات المختلفة لتاريخ مصر انعكاسها على التركيب الاجتماعى فيها ، كذلك فإن الاطوار المختلفة لتاريخها الداخلى يشرح التغيرات المتصلة بروج قانونها الخاص ،

وتتحدد الخصائص الجوهرية للقانون الخاص المصرى فيما يأتى :  
انه قانون صدر بايعاء الهى ودينى ، وانه قانون اخلاقى ، وانه قانون متطور  
جليا ويسوده المذهب الحر ، وانه قد خضع لسلسلة من التغيرات المتعاقبة  
والتوازى للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقلب فى ذلك  
بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية . ونفضل هذه الخصائص فيما يلى :

#### ١ - كان هذا القانون يصدر بايعاء الهى :

والقانون بالنسبة للمصريين القدامى تعبير عن الارادة الالهية . ففى عهد الدولة القديمة ، كان القانون عبارة عن كلمات الفرعون الاله . وفى اليوم الذى اعتبره المصريون فيه بمثابة ابن الاله ، بدأ القانون كموى به الى الفرعون ، فهو الذى يعرف الناس بالارادة الالهية . واذا انشغل بأعمال أخرى فإن كهنة آمون هم الذين يعرفون أصحاب المصلحة بالقاعدة الواجبة التطبيق . وهكذا تمتع الكاهن بمكانة مرموقة فى الحياة القانونية ، ما دام أنه يعتبر ممن يفسرون الارادة الالهية . وهو بدون الاحكام القضائية ، ويستشير الاله لمصرفه ما اذا كان يقرها . وفى ظل الدولتين الوسطى والحديثة ، لم يعد الملوك المشرعون يستنون القوانين ويصدرون الاحكام بطريقة حكمية ، بل يعمين عليهم أن يعملوا على سيادة القانون . فلم يعد «رع» هو الذى يوحى بكل حكم بل «آمون» هو الذى يقترح المبادئ الاساسية . واذا كان قد حدث تغيير فى التعبير عن السلطة المطلقة للفرعون ، فإن الارتباط بين السلطة والقانون لم يتغير فى شيء . فالملكية ما زالت دينية . والقانون والدين ظلا متداخلين للغاية .

#### ٢ - وهو قانون اخلاقى :

ويظهر القانون المصرى حرصه الشديد على القيم الاخلاقية ، وبدرجة اكبر مما هو مشاهد فى القوانين الميزوبوتامية والقوانين الفريية الاولى . فالتعاليم الدينية والاخلاقية معا يبرزان مدى حرص المصريون القدامى على

المحافظة على كرامة الانسان ، وعلى احترام مبادئ العدالة والمساواة والحرية الفردية .

ولا يوجد من الشعوب القديمة سوى الاثريق الذين كان لديهم حرص مماثل . ولكن في مصر وب هذا التيار الاخلاقي نتاجه في القانون الخاص اكثر منه في التنظيم السياسي للمجتمع بينما ظهرت هذه الافكار الملائحية والفلسفية في اليونان فلانها شطت كل مظاهر القانون ، والحياة النيلية بصفتها خاصة .

### ٣ - وهو قانون متطور لدرجة كبيرة ويسوده المذهب الحر :

١ - وليس القانون المصري ، حتى في شكله الغاية في القدم ، قانونا بداليا . فمبدأ العصر السحيق نجد انفسنا بصدد قانون مصبوغ بالصيغة العلمية لدرجة كبيرة ، بحيث انه لا يمكن مقارنته بالاعراف البدائية التي كانت تسود القبائل والجماعات العائلية في العصور القديمة .

والحق ان أقدم نظام قانوني في مصر ، من عام ٢٢٠٠ الى عام ٢٩٠٠ ق.م. ، هو نظام فردي . ومن الملاحظ أن المرحلة الفردية في تاريخ القانون هي على العموم نهاية لمرحلة طويلة من التطور . اذ تبين مضي فترة طويلة من الزمن لكي يقطع الافراد الصلات الوثيقة المتعلقة بتضامن العشائر ، والقبائل ، والعائلات ، ولكي ينظموا في النهاية قانونا يكون الفرد فيه هو الخلية القانونية الاساسية ، بحيث يعتبر هو المسئول الاول والمتمتع الوحيد بالحقوق والواجبات التي يقرها القانون .

وخضع هذا النظام الفردي للعديد من الصدمات التي أدت الى تدهوره واتكاشه . ثم ظهر من جديد ، لينسحب مرة أخرى حتى اللحظة التي يتمصر فيها في ظل ملوك سايس . غير أن أقدم هذه المظاهر الاولى للنزعة الفردية تكفي لإبراز الصيغة العلمية للقانون المصري وتقدمه .

ب - ويسود القانون المصري أيضا المذهب الحر . بل وفي عهد الدولة الحديثة نحو عام ١٢٥٠ ق.م. ، بزغت افكار عالية وطبعت الحضارة المصرية في هذا العهد الذي يمثل ذروة القوة المصرية . فلقد ازدهر الاقتصاد ، وانتشرت المعاملات مع الخراج . ومن هنا ظهرت الحاجة لتنظيم

قانونى تجارى ودولى ، يكون الطابع المميز لهما هو الطابع الحر ، واللى كان على سبيل الاستثناء لدى الشعوب القديمة .

ومن آثاره انه كان يجسور للأجانب الإقامة فى مصر ، مع الاحتفاظ بجنسيتهم وبديانتهم . كما وضعت قواعد عامة تسرى على النصرفات التى تبرم فيما بين الأجانب أو فيما بينهم وبين المصريين . وسمح بالزواج المختلط ونظمت أحكامه . فنحن نقابل هنا تطوراً لقانون دولى خاص بالأعمال والإسرة ، ويخضع له الجميع ، مصريين كانوا أم أجانب . ولا يوجد أى شعب قديم تمتع بمثل هذا الأفق الواسع . إذ تندر تلك الشعوب التى كانت تعتنق هذا المذهب الحر عنه بلوغها أوج عظمتها وقوتها .

#### ٤ - وتعرض هذا القانون لسلسلة من التغيرات المتعاقبة :

وهناك اتجاهان تلذب بينهما المصريون ، وتميز بهما قانونهم :

أ - فالمصريون متدينون ، وحريصون على إقامة صرح العدالة ، ومتحمسون للحرية والكرامة الإنسانية ، مما حملهم الى إقامة نظام فردى وحسب .

ب - ولكن فى نفس الوقت فان ظروف معيشتهم ، ووضعهم الجغرافى المعزول بعض الشيء عن الخارج ، وارتباطهم بنهر النيل ، وضرورة بذل جهود كبيرة للحصول على وسائل العيش من فيضانات النيل ، وهو الوسيلة الوحيدة لخصوبة الصحراء القاحلة ، كل هذا يتطلب نشاطاً جماعياً منظماً بدقّة وموجهاً بواسطة سلطة حاكمة للغاية . ومن هنا ظهر تيار قوى دعمته الديانة من بعض الوجوه ، يرمى الى تنظيم تضامن قانونى واجتماعى دقيق تحت اشراف الفرعون وسلطته .

وبتجاوب هذان التياران على التعاقب ، مما يؤدى الى انتصار أحدهما على الآخر ، وهذه هى سمة أساسية من سمات تاريخ القانون المصرى ، كما يتضح فيما يلى :

١ - ان النظام انبئائى للقانون الخاص المصرى نظام فردى للغاية ، كما سبق القول . وهو ينطبق على الفترة ما بين عام ٣٣٠٠ وعام ٣٩٠٠ قبل الميلاد . فالأرض مملوكة ملكية فردية ، على شريطة أن يدفع صاحبها

غربية للدولة . وكذلك فإن الحرف حرة . ولم تعد توجد ذمة عائلية جماعية أو ما زالت غير موجودة . وبالنسبة للأسرة ، فإن الزواج يعتبر صرفاً دينياً عقبه الدخل والحياة المشتركة ، ولا يشترط إجراء رسمي أو كتابي . وللزوجة والأولاد أهلية قانونية وحقوق مقررة بمقتضى القانون ، وتخضع الأسرة لنظام الزواج بامراة واحدة (فالفرعون وحده هو الذى له حق تعدد الزوجات) . وعند الزواج ، يقف الزوجان على قدم المساواة بقوة القانون . والسلطة العائلية (كالسلطة الأبوية) مقيدة ، وليس لها الطابع المطلق والوحشى الذى غالباً ما نشاهده فى الاعراف القديمة لدى بعض الشعوب الغربية .

ويجوز للمصريين التصرف بحرية فى أموالهم . ولهم الحق فى معسل وصية . وإذا لم يقوموا بأجرائها فإن التركة تقسم بالتساوى فيما بين الأولاد ، دون امتياز خاص للذكر على حساب بقية الأولاد ، ودون تميز للذكور على الإناث .

ويترتب على ذلك أنه فى مجال الأسرة عموماً ، والموارث ، والملكية ، فإن حقوق الأفراد مؤكدة بواسطة العرف، ومعترف بها ومقرر جزاءات لحماية. فالمصريون قد تعدوا من بعيد المراحل البدائية لتطور القانونى . واجتازوا منذ زمن لا يستهان به الفترة التى كان القانون فيها ما زال فى أطوار قوانين الجماعة ، عشيرة كانت أو قبيلة أو أسرة .

٢ - ونحو عام ٢٩٠٠ - ٢٣٦٠ ق.م. ، يمر المصريون بمرحلة مختلفة للغاية . إذ يتجه كل تنظيمهم السياسى والاجتماعى الى نظام الاقطاع وعدم المساواة . ويصبح نظامهم الاقتصادى قاسمياً وخاضعاً لسياسة تدخل الدولة الدقيق وتوجيهها .

١ - فحقوق الدولة ، أى حقوق الفرعون الإله ، تتأكد على حساب الحقوق الفردية ونظفى عليها . ويعتبر الفرعون صاحب البلاد بأكملها ، فالأرض وحصيلتها من نصيبه . ويتم حشد الفلاحين فى طوائف بشرف عليها ويوجهها عملاء الملك ، وهم يشتغلون لحسابه . ويحصل الزراع على جزء من المحصول على سبيل الاجسرة ، ولكن لا يعترف لهم بدمية مالية شخصية .

بـ ويتجه المجتمع في ظل هذه الظروف الى تنظيم نفسه على اساس مبدأ عدم المساواة وفي شكل طبقات متدرجة تبدأ بطبقة الأرستقراطية العليا التي تضم أقارب الملك ونعماء وأصدقاءه ، وتتم بمختلف درجات الكهنة والوظفين . وليس كل عناصر هذا النظام الاقتصادي مزودة بامتيازات القانون العام فقط ، بل وتمتع أيضا بنظام متميز في نطاق القانون الخاص . فلكل فرد حقوق ، وواجبات ومزايا خاصة به ، وتنقل الى اولاده بطريق الارث .

وانكسشت النزعة الفردية في جميع المجالات ، وتقهقرت امام هجمات نظام تضامن اجتماعي وقانوني وسياسي . واقامت العائلات الارستقراطية على الاراضي التي منحت لها . ولكن تكون هذه الاراضي في مامن من التقسيمات المتعلقة بالتركة ، لذلك عملت على الاحتفاظ باملاكها بأكملها ، واتجهت الى امتياز الابن الاكبر مما أدى الى تقسيم رضائي ، ولكن غير متساو للثروة ، وذلك كله لتحقيق رغبة هذه العائلات في تقديم مصلحة الاسرة على مصلحة الافراد الداخلين فيها .

ولقد تبع الفلاحون كبار ملاك الاراضي من الناحية الاقتصادية في بادئ الامر . وسرعان ما تبعوهم أيضا من الناحية القانونية ، فأقاموا على الارض التي يزرعونها غير واولادهم من بعدهم أي على سبيل الوراثة . فحقوهم ، وكذلك واجباتهم ، ولا سيما الالتزام بعدم هجر الارض بناتا ، كانت تنقل الى ورثتهم .

وتحققت ظاهرة عدم المساواة في المجال الديني كذلك . فوفقا لمعتقدات المصريين القدامى ، لا يتمتع بالخلود سوى الفرعون وحده . ويقاؤه على قيد الحياة في العالم الآخر كغله مجموعة من الطقوس الجنائزية . ويستطيع أن يألن لأقربائه وأصدقائه باجراء هذه الطقوس التي تضمن وصولهم احياء الى العالم الآخر . وتحصل عدة مئات من الشخصيات على هذا الامتياز في كل عهد ملكي .

٢ - فترة الدولة الوسطى ، نحو عام ٢٣٦٠ - ١٥٨٠ ق.م. ، يبرز من جديد اتجاه الاعتراف بالحقوق الفردية في جميع المجالات : الحصول على الاموال والحصول على الحقوق السياسية ، وحتى نيل سائر الطقوس الدينية وما يترتب عليها من نتائج .

١ - وهذا هو "العصر الذى يضاف فيه الفراعنة" على سلطتهم طامعا تنظيميا . ولكن هذه هي اللحظة أيضا التى يعود فيها القانون الخاص حرارة الى الفردية والمساواة . ومع ذلك ، فإن المقتضيات الاجتماعية ما زالت تراعى والضرورات الجماعية للصيغة بطقس مصر وتربثها وجغرافيتها واقتصادها تستوجب دائما أعمالا جماعية وقيودا على المبادرة والحرية الفردية . غير ان هذه الاعمال ، وفي هذا ظهر التغيير ، لم تعد تفرض جبرا بواسطة السلطة العامة . بل يطالب الافراد بالمشاركة من تلقاء انفسهم فى العمل الجماعى والاعتراف عن طيب خاطر باحتياجات التضامن الاجتماعى .

ب - ويصطبغ هذا القانون بصبغة المساواة والفردية . فيلاحظ تقعر امتيازات الانراف، واختفاء جزء منها ، كنظام ملكية الاشراف للاراضى ، والمركز التبعية الذى كان يشغله الفلاحون الذين كانوا يستثمرون الارض لصالح كبار الملاك . فاذا كان الافراد متساوين فى المجال القانونى ، فلقد أصبحوا متساوين أيضا امام الدين . فجميع الافراد يخضعون للقانون والقواعد الدينية . وفي حالة المخالفة ، فالعقوبة التى تطبق واحدة بالنسبة للجميع ، ودون محاولة التمييز على أساس طبقي . وهذا متبع جديد ويكاد ان يكون ثوريا بالنسبة للعنانم القديم . ويحق لجميع الافراد تقلد الوظائف العامة على اختلافها .

والعلاقة التى توجد بين الافكار المعنوية والدينية من جهة ، وبين الافكار القانونية من جهة اخرى تظهر بوضوح . والافكار الدينية السائدة فى هذه الفترة قائمة على أساس مساواة الافراد امام الاله ، تماما كما بالنسبة لمساواة المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات امام الفرعون ، وامام القانون .

وهذا التوازن الذى بين الاتجاهات القائمة على المساواة والفردية لانقى حد . والقيود الضرورية المفروضة بمقتضى متطلبات التضامن الاجتماعى المقولة طواعية ، ضعيفة الى حد ما .

٢ - ابتداء من عام ١٥٨٠ ق.م . ، نجد انفسنا نعود من جديد بقوة الى ما يشبه اشتراكية الدولة والاكراه الاجتماعى . بل ويمكن ان يقال بصدد هذه الفترة من التطور فى مصر اننا بصدد نظام حقيقى لدكتاتورية الدولة فى كل الميادين .

فالشؤون الاجتماعية اشبهت من جديد عن طريق السلطة العامة ، وبفضل تنظيم شبكة ضيقة الحظرات من القهر والضغط والتحكم . وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى خلق الحرية ، والتقصاء على المبادرة الفردية ، واحلال تنظيم فذ من الطبقة الاجتماعية المتدرجة والمخصصة لاعمال مفروضة بواسطة الدولة مكان مبدأ المساواة .

١ - والمظهر الواضح لهذه الضغوط هو انزواء الحرية . ويتضح ذلك أولا من تخصيص عمل محدد لكل مصرى : فالعمال ، والفلاحون ، والتجار هم موظفون . ويشغل كل منهم في اطار عائلي تحت امره الاب أو الابن الأكبر . ويحدد الدولة لكل عائلة ، بحسب قدراتها وأهميتها ، الأرض أو المهنة التي تعيش منها ، وسرعان ما مال هذا التخصيص الى أن يصبح وراثيا .

وتدفع كل عائلة ضرائب ، في شكل محصولات زراعية أو منتجات صناعية . وتؤمن الدولة - معتمدة على هذه الضرائب - الحياة في البلاد . ويدفع أجره كل من يشتغل لحسابها ، أي الغالبية العظمى من سكان البلاد .

٢ - وثانيا : لم تعد ملكية الأرض معترفا بها للانفراد ، فهي قاصرة على الفرعون وحده . وهو الذي يعطيها للاستثمار فقط ، وبصفة مؤقتة . ويحق له الرجوع في تنازله المؤقت في أى وقت يشاء . وإذا كان يندر في الواقع أن يطرد الاتباع من الفلاحين من الأرض ، بل وفي مقدورهم في غالب الأحيان أن ينقلوا ما تحت أيديهم من الأراضي وما يتعلق بها من حقوق وواجبات الى ورثتهم ، غير أن هذه الأرض ، كما سبق القول ، لا تعتبر مملوكة لهم ، والقانون لا يجيز لهم بيعها أو هبتها ، ولا حتى تأجيرها أو مقياضتها بغيرها إلا باذن الدولة ، باعتبارها المالكه الوحيدة لجميع الأراضي .

ب - ووجد مبدأ عدم المساواة مجالا خصصيا في نطاق القانون العام ، حيث كونت طبقة الكهنة والموظفين ، والجيش من جديد اقطاعيات قوية . كما ظهر صداه في نطاق القانون الخاص أيضا . فادخلت تصديلات على التنظيم العائلي ليصبح له طابع استبدادي . فالأب أو الابن الأكبر في حالة عدم وجوده ، مسئول قبل الدولة عن العمل العائلي . والامتياز المحترف به للبكر ليس قاصرا على الذكور ، بل يشمل أيضا الاناث . فالبنات تتمتع به



إذا كانت أكبر الأولاد . والبسكو يميز في حالة تقسيم التركة ، كمقابل للمسئولية التي يتحملها . فنصيبه أكبر من نصبة الأخوة التاليين له .  
وواضح إذن أن عدم المساواة في التركة يظهر من جديد . ويعود امتياز البكر الى الظهور حتى يوجد دائما مسئول في كل أسرة .

ح - ويواجه مبدأ عدم المساواة والسلطة المطلقة للدولة في مجال القانون العام والخاص ، مبدأ المساواة والحرية في مجال القانون الدولي .  
ففيما يتعلق بالعلاقات مع الخارج ، تسود المبادئ التي تحكمها لحد كبير المستلزمات الاقتصادية . فكلما اتسع نطاق التعامل مع الخارج ، فإنه يستلزم اتباع قواعد قانون تجارى وقانون دولى ينتهجان المذهب الحصر ويأخذان بمبدأ المساواة . ولذلك نلاحظ السوريين والإيجيين يقيمون في مصر ليشتغلوا بالتجارة وتجهيز السفن . وتحترم ديانتهم وحقوقهم الفردية . وتنظم القواعد التي تخولهم حق إبرام التصرفات القانونية فيما بين بعضهم البعض أم فيما بينهم وبين المصريين . واستمر القانون الدولى الخاص بالأعمال والقانون الدولى الخاص بالأسرة (الزواج المخطوط) في التطور في عصر ما زالت فيه الشرائع القديمة الأخرى مغلقة على الوطنيين فحسب . فالعامل الاقتصادى أدى في هذا المجال الى اخفاق النزعات التي تمبر في بقية مجالات القانون الخاص عن انتصار العناصر السياسية والاجتماعية التحكيمية ، ذى الطابع الطبقي والتدرجى .

هـ - وبعد الفترات الدورية والأخوة وعصر الانقطاع الثانى ، عاد القانون الخاص للمرة الأخيرة الى الفردية والمساواة ، ابتداء من عام ١٦٦٣ ق.م. في ظل الأسرة السادسة والعشرين .

فمصر تحاول التخلص من الاضمحلال الذى مر بها أثناء تدفق الفزوات الأجنبية ، إذ أنها تعرضت للغزو ، والتقسيم بين عدة أسر ، وتنازع الأمراء الإقطاعيون على السلطة مما أدى الى ذوبها لمدة طويلة نسبيا . واستطاع ملوك سباسب أن يستعيدوا وحدة البلاد ، ويرجعوا للدولة سلطانها وهيبتها، ويعملوا على تنظيم القانون والتظم المختلفة .

وتتميز هذه الفترة بالعودة الى المساواة والفردية ، وبانفصال تام بين المسائل السياسية من ناحية ، والمسائل الاجتماعية والقانونية من ناحية

أخيرة

١ - فالعودة الى المساواة القانونية تعتبر قضية مسلما بها ولا تقبل الجدل . فمن الثابت أن الدولة بذلت معركتها ضد الاقطاع بأنواعه المختلفة: الاقطاع العسكرى الذى يخول امتيازات وحصانات ، والاقطاع الدنى ، فى الحدود التى أصبحت فيها طبقة الكهنة شديدة-لمساحة شاسعة من الاراضى وحائزرة لثروات الماعيد الضخمة . ولقد ألغى الملك امازيس امتيازات رجال الدين والإشراف . وخضعت الاراضى المطاعة للفلاحين لاحكام عقد الإيجار الذى يمكن الرجوع فيه ، ولم يعد مؤبدا . واحترم استقلال وحرية الفلاح الذى يستثمر الارض .

وحدث رد فعل له نفس الطابع لمصلحة هؤلاء الذين يعيشون ليس من فلاحه الارض بل من ممارسة مهنة . ومن هنا ثار الجدل حول صلاحية نظام اشتراكية الدولة فى المجال الاقتصادى مما أدى الى التضييق من نطاق تدخلها . ومع ذلك ، فإن انتصار نزعة المساواة لم يكن فوريا ولا كلياً . إذ استمر وجود الطبقات الاجتماعية المختلفة ، كما أن ملكية الدولة العليا لم تلغ ، وما زالت الدولة تقتضى أعمال الشكرا ، وقرارات سنوية لتعصيل الضرائب الخ .

والنتيجة البالغة الأهمية المترتبة على عودة الاتجاه الى المساواة هي انه ينسب الى امازيس اتخاذ عدة اجراءات فى صالح المدينين ، مزارعين كانوا أم حرفيين . فقد كان الممول به حتى ذلك الوقت من المدين الذى لا ينفى بالدين عند حلول ميعاد الاستحقاق ، فانه يتعرض للعبودية . فلم يكن للدائن مجرد القبض على مدينه المعسر ، ومطالبة العمل لتسليمه ، كرقيق فحسب ، بل كان يمكنه أيضا أن يقتله . وبغير الحال منذ هذا التاريخ واصبحت ارض الدين المعسر هي وجدها التى تضمن الوفاء بالدين . ولا شك أن هذه الإجراءات تمثل تقدما ملحوظا فى مصر فيما بين عام ٥٦٨ و عام ٥٥٥ ق.م . ، أى قبل اتخاذ الاجراءات من نفس النوع فى اليونان على يد سولون الشهير ، وقبل تلك التى اتخذت فى روما فى وقت متأخر نسبيا .

ب - والنزعة الفردية تبعث من جديد . ففي الفترة التى سادت فيها النظم الإقطاعية ، انتشر نظام تعدد الزوجات فى الاسر الإقطاعية ، ثم ذبل هذا النظام ، واختفى فى النهاية . وعادت المساواة الكاملة فيما بين الزوجين . ونجد دليل ذلك فى واقعة أن القانون اعترف للزوجة بحق طلب

الطلاق ، بينما كانت التشريعات القديمة تميل بالاحرى الى قصر هذا الحق على الزوج ، ولم يمنح للزوجة الا بصعوبة وفي وقت متأخر نسبيا .

١ . وتطور العلاقات الاقتصادية بغير مناخا صالحا بصفة خاصة لاقتصاد قائم على حرية التبادل ويصطبغ بالصبغة الفردية . ليصبح من الضروري تطوير قانون العقود وتوسيع نطاقه ، وكذلك الامر فيما يتعلق بالقانون التجارى والبحرى ، والقانون الدولى . ويبدو انه فيما يتعلق بالعديد من هذه النقاط اكملت القواعد الموجودة من قبل قواعد مقتبسة من القانون البابلى الذى تميز بتمسكه الشديد بنزعة الحرية والفردية التى تتفق مع طبيعة الاقتصاد القائم على حرية التبادل .

ج - واخيرا فان المشاكل القانونية والاجتماعية تنفصل تماما عن المشاكل السياسية . فالتقدم الذى تحقق من جديد بفضل نزعة المساواة والحرية والفردية ، سواء بالنسبة للتنظيم الاجتماعى أو الاعتراف بالحقوق الفردية ، او بالنسبة لقانون الاشخاص ، والامرة والعقود ، والعلاقات البحرية والتجارية ، لا يقابله تطور مواز ومماثل بالنسبة للنظم السياسية .

فلقد ظل النظام الملكى الفرعونى من النوع المطلق . فالفرعون لا يقتسم السلطة مع احد ، اما فى اليونان فلقد سحب تحرير الارقاء ، وتأكيد الحقوق الفردية ، ونهقوا امتيازات رؤساء العشائر ، سيادة مبدأ مساواة الجميع وقبولهم فى الحياة السياسية . اما فى مصر ، فعلى العكس من ذلك . فاذا كان القانون الخاص قد مال فى اتجاه الحرية والمساواة والنزعة الفردية ، غير ان التماسك السياسى ظل قويا ايضا كما كان فى الماضى .

ويخلص من كل ما تقدم أنه بعد أن تأرجحت مصر خمس مرات بين الاخذ بالمساواة والفردية ، واتباع مبدأ التضامن وذوبان الفرد فى الحياة الجماعية المنظمة تنظيمًا دقيقًا تحت اشراف الدولة ورقابتها الشديدة ، فانهيدوا أنها وجدت مرحلة التوازن فى نهاية القرن السابع قبل الميلاد فى عهد الأسرة السادسة والعشرين . ففصلت مجال النظم السياسية ، الوجهة نغمة بواسطة نظامها الملكى المطلق ، عن مجال الحقوق الفردية والنظم المنطقية بالقانون الخاص . فلقد تركت فى هذا المجال حيزا كبيرا للمذهب الحر وما يترتب عليه من نتائج قانونية واجتماعية .

### المبحث الثالث

#### قدم القانون الخاص في بلاد الغرب : اليونان وروما

إن الشعوب الغربية كانت في حالة تأخر للفساية حتى بداية القرن السادس قبل الميلاد ، إذا ما قارناها بالشعوب الشرقية . فأكثر الشرائع تقدما لدى هذه الشعوب ، لا تمتدى مجرد الوصول إلى مرحلة الحضارة الخاصة بالاستقرار في المدينة ، بينما لا تزال غالبيتها تخضع لنظام الاعراف المتعلقة بالمشيرة أو القبيلة . وقانونها الخاص في مجموعه مستخلص من شعائر الدين وأحكامه .

### المطلب الأول

#### في

#### القانون الخاص عند الإغريق

أن محاولة استخلاص المخطوطات العريضة للقانون اليوناني تضعنا أمام مشكلة كبيرة . إذ تندر المصادر التي يمكن الاعتماد عليها . ذلك أننا لا نستطيع تجميع معلومات قانونية قبل عصر هوميروس . كما أن النصوص الهوميروسية ليست تقنيات ، أو شروح للقانون ، أو من بين تصرفات الحياة اليومية . فالقصص التي ترد فيها تتسم بالطابع الأدبي ، وتسمح بالالهام بمناظر الحياة وزخاؤها . ولكن أحداً لا يساعد على التوصل إلى كل قواعد الاعراف القديمة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه نظراً لتدوينها بعد الأحداث ، فإنه يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه القصص صحيحة بالنسبة لنقاط معينة ، وعما إذا كان من الممكن أن تصف بدقة حالة الحياة العائلية ابتداء من القرن الثاني عشر اعتماداً على ما جاء في هذه القصص ، أو أن تلك الأحداث التي سردتها تنتمي إلى عصر متأخر .

ومن ناحية أخرى ، فمعد عصر هوميروس ، كانت الاعراف في طريقها إلى التهذيب . ففي الأوديسة ، رسمت الأسرة في مظهر حسن ، وتضم فريقاً من الخدم ، وبعضهم أحرار ، والبعض الآخر من الأرقاء . ولكن الجميع يشكّلون سادتهم حياتهم .

وعلى أية حال ، فإنه يمكن الاعتماد بتحفظ على أشرار هوميروس وما تضمنته من قصص تسمح لنا بالإلمام بتطور القانون فيما بين القرن الثاني عشر والقرن الثامن ق.م. وتمر بلاد اليونان آنذاك بمرحلة انتقال ، كانت ما تزال تعرف في بدايتها نظام العشيرة *genos* ، وهي الأسرة الأبوية الكبيرة . ولكن يتفكك هذا النظام تدريجيا لصالح المدينة على الصعيد السياسي ، ولصالح الأسرة بالمعنى الدقيق على الصعيد الاجتماعي .

١ - **ويتربى على هذا التحول اختفاء التضامن العائلي** : إذ ظهر أن الثار الجماعي ، في أعقاب ارتكاب جريمة قتل ، يمثل خطرا على النظام الاجتماعي . ولذلك نشأ ضغط معنوي ، وأخذ في الازدياد المستمر مما أدى في النهاية إلى أن تحمل الدية المالية ، والتي تتناسب قيمتها مع مرتبة المجنى عليه والجاني ، محل نظام الثار الخاص البدائي .

ويختفى في نفس الوقت أيضا نظام التضامن السلبي ، الذي كان يجعل جميع أفراد العشيرة مسئولين عن العمل غير المشروع الذي يرتكبه أحدهم وكان من المقبول أن تقوم عشيرة الجاني بطرده ورفض تقديم اللجأ والحماية له ، حتى تأمن جانب عشيرة المجنى عليه وما يمكن أن تقوم به من هجمات عليها . وأصبح ذلك هو القاعدة العامة . فكل عضو يعرض عشيرته للخطر يستبعد منها .

وصار الترابط القديم مجرد ذكرى : فالجرمون والمدمرون يغادرون العشيرة ، ويدخل فيها الأغراب ، مثل المسافرين والتجار ، القادمين من أماكن بعيدة ، ويستقبلون كضيوف بدلا من القبض عليهم أو تجريدهم من أموالهم . كما تقبل أيضا الفتيان من القبائل البعيدة باعتبارهم أزواجا للبنات ، الخ .

٢ - **وتحل الأسرة بالمعنى الضيق محل العشيرة** : ويعتبر الأب بمثابة المنفذ في منزله ، ويتصرف كما يشاء في حياة أفراد الأسرة وحريرتهم . والسلطة الزوجية قوية . وبسطيع الزوج أن يطلق زوجته إذا هي عرفت مصالحه للخطر ، وله أن يقتلها إذا زنت .

وليست السلطة الأبوية أقل قوة . فيستطيع الأب أن يبيع أولاده ، وأن يستخدمهم كأداة للحصول على المال . وهو وحده الذي يمكنه أن يعاقب

كل من يخضع لسلطته . وحينما تتقدم به السن كثيرا لدرجة أنه لا يستطيع الإستمرار في شغل دور القائد ، فانه يمكنه الانسحاب في وقار ، وبأخذ مكانة أبنة الأكبر أو أخوه الأصغر منه . وعند وفاة الأب يحل محله أكبر الرجال سنا ، وأكثرهم قرابة منه . ويصبح الابن الأكبر وصيا على أمه . ويشرف الأخ على أخوته .

٣ - ويصاحب تلك نظام العشيرة نمو الملكية الفردية : اذ المشاهد ان الافراد يكونون ، في عصر هوميروس ، ذمما مالية بجانب وعلى حساب الملكية الجماعية . وظهرت الملكية الفردية أولا في مجال الاموال المنقولة . وفي وقت متأخر كان الابناء يتركون آباءهم للأقامة في منازل خاصة بهم ، أو لاستصلاح بعض الاراضي بقصد الاحتفاظ بحق مطلق عليها . واخيرا بدأ نظام الملكية العائلية بتحلل بدوره . فلقد أجيئ لكل فرد ، عند وفاة رئيس العشيرة ، أن يأخذ نصيبا يكفل له حياة مستقلة ، وظهرت بعض قواعد الميراث .

ولم يؤد هذا التطور الى اختفاء نظام الملكية الجماعية العائلية تماما . فلقد قاومت أسر النبلاء هذا الاتجاه . ولكن لم تنجح فكرة عدم تجزئة الذمة المالية التي كان يوصى بها رب الأسرة . وامتلا الريف بالحدود والاسيجة . وفي نفس الوقت ، أخذ الصنائع والتجار يجمعون الاموال لحسابهم الخاص . كما اترى بعض القراصنة . واشترى جميع هؤلاء الرجال الحقول ، وتزوج بعضهم من بنات الملاك العقاريين . وعندما أصبحوا على هذا النحو ملاكا لحقول واسعة وخصبة ، تماما كما هو الشأن بالنسبة لرؤساء العشائر فان أية قوة لا يمكن أن تقضى على نزعتهم الى الاستقلال . وحاولت العشيرة أن تحتفظ بعدد من الامتيازات ، وذلك بادعائها بأنها تتمتع بحق الافضلية بالنسبة لشراء الاموال العائلية اذا عرضها مالكا للبيع وتلقى عروضاً من اجنبي عن الأسرة . بيد أن هذه القيود أخذت تتلاشى بدورها بفعل التغيير في العادات . وكتب للملكية الفردية الخطوة ورفعة الشأن في اللحظة التي تنمو فيها التجارة ، وتقضى زيادة التبادل مرونة كبيرة في القواعد القديمة .

## ٤ - انعدام الاطار التنظيمي للقانون اليوناني وندرته مصادره :

فمن حيث انعدام الاطار التنظيمي ، فان ذلك يرجع الى عدم تجانس القانون اليوناني ، وتشتته . ففي المصادرة لا يتم وضع مثل هذا الاطار التنظيمي الا بعد فترة من الوقت طويلة نسبيا ، حينما يكون القانون قد اتم تحقيق وحدته ، وحينما يكون تحت تصرف الفكر القانوني الكثير من نصوص القوانين واحكام القضاء ، ومظاهر التدخل المتنوعة من جانب الدولة ، حتى تظهر ضرورة تحليلها والتنسيق بينها وتفسيرها . فضلا عن انه لم يكن يوجد في اليونان فقهاء قانون يمكن مقارنتهم بالفقهاء الرومان .

ولقد بدلت الجهود نحو وضع اطار تنظيمي في اليونان من خلال اعمال الفلاسفة الذين اهتموا بالمسائل السياسية اساسا . ولكن اقتصرت هذه الجهود على المسائل التي تتعلق بتنظيم الدولة والحكومة . ولم يتصد المفكرون اليونانيون لمسائل القانون الخاص بطريقة مباشرة ومن خلال وضع اطار تنظيمي لقواعده . ورغم انه كان لديهم مشروعات وفلاسفتها ومحاموها ، فانهم لم يكن لاي منها فقه قانوني كما قلنس . وانعدام الاطار التنظيمي للقانون اليوناني يمثل وجه النقص البارز الذي يتسم به في مواجهة الشرائع القديمة ، وعلى الاخص القانون الروماني .

ومن حيث مصادر القانون اليوناني الخاص ، نجد انها نادرة مما يجعل من الصعب ايضا دراسة هذا القانون . فليست هناك مؤلفات وضعت بواسطة الفقهاء . فالفلاسفة وحدهم ، كما سنرى ، هم الذين عالجوا في بعض الاحيان مشاكل قانونية . اما التشريعات المكتوبة فهي قليلة للغاية . كما ان الاجزاء المتناثرة منها والتي وصلت البنا تمثل شطرا بسيرا من تلك التي عرفها الاقدمون ، فضلا عن انه بالنسبة للعديد من المدن ، ليس امامنا سوى مجرد افتراض الفروض غير اليقينية . ونصوص القوانين المحفوظة في الوثائق المحفورة في الابنية هي اكثر المصادر أهمية لاعادة تكوين القانون الخاص ولكنها قليلة العدد ، ولا ترسم بالنسبة للقانون سوى اطار ناقص وغير كاف . ومن ثم لم يتردد اليونانيون في التسليم بأولوية العرف على التشريع .

ولقد عرف القانون اليوناني في العصر العلمي من خلال مراعات الخطباء

وأعمال الفلاسفة . وهذا المصدر بدوره غير كاف . وهو يتسم بالتجزئة ، وغالبا ما يتطوى على المحابة . ومرافعات المحامين التي حفظت لنا لا تذكر البتة نص القانون الذي تتم الرافعة على أساسه . فهي تشير فقط الى أن الخطيبه قراه ، لان الغاية التي كان يرمى اليها من حفظ لنا هذه الخطب كانت أدبية وليست قانونية .

هذا ويلاحظ انه في المدن اليونانية القديمة للغاية ، كان الآباء الاوائل يحتفظون بسرية القانون . وحينما يقومون بالفصل في الخصومات فانهم يصدرن احكاما ، ويقدمونها على أنها ناجمة عن الارادة الالهية . ومن ثم كان القانون له طابع عرفي وينقل شفويا . ومن ثم كانت احدى النقاط الرئيسية للبرنامج الديمقراطي في كل المدن فيما بعد هي تدوين القوانين ونشرها .

واندلمت حركة شعبية تنهم شيوخ القبائل أو العشائر باستغلال احتكارهم للقوانين ، وتطالب بتدوين القوانين ونشرها . وبدأت حركة التدوين والنشر في اليونان الكبرى نحو عام ٦٦٣ . ويقال أن قوانين مدينة لوكري قد دونت في هذا التاريخ . ثم امتدت في كل أنحاء العالم اليوناني . وفي أثينا ، كان يعين خلال القرن السابع حكام مخصوصون مكلفون بتدوين القوانين . ولكنهم كانوا لا يقومون بأعباء وظيفتهم لمرفلة هذه الحركة . ولقد قام دراكون في عام ٦٢٤ (أو ٦٢١) بتدوين قوانين أثينا ، كما يتحدث بالنسبة لاسبرطة عن مشرع شهير يدعى ليكورجوس ، وهو شخصية غمراوية تماما ولم يوجد قط .

١١ ورغم عمودين هذه القوانين فانها ظلت تعتبر منزلة لحد ما . وهذا هو مثلا ما يمكن أن نقوله بالنسبة لقوانين مدينة لوكري التي دونت كما سبق القول في عام ٦٦٣ : ففي اعقاب فتنة ، استشار أهل مدينة لوكري كاهنة أبولون في مدينة دلفي ، فاجابتهن : «بمعين تكليف زاليكوس بتدوين القوانين» ، ولقد كان زاليكوس هذا مجسرد راع . وقام فصلا بتدوين القوانين ، قائلا ان الالهة أثينا (الهة الحكمة) ظهرت له في الحلم وأملته النص الذي يقدمه .

وكان القانون محل احترام كبير . وكان شباب أثينا المطلوب لاداء الخدمة العسكرية يؤدي اليمين التالي «ساخضع للقوانين ، وساحارب من



أجلها» . وعلى مقبرة ثلاثمائة جندي من اسبرطة ماتوا في عام ٤٨٠ كُتبت العبارة التالية : «لقد متنا هنا في سبيل اطاعة قوانين اسبرطة» . ولقد شرب سقراط السم حتى لا يعصى القوانين التي كان مع ذلك لا يوافق عليها . ومن ثم كان لا يجوز خرق القانون . وكانت توجد دعوى جنائية في مواجهة أي أحد يقدم اقتراحا للجمعية الشعبية مخالفا للقوانين . ورغم هذا الاحترام ، فانه كان من الممكن إلغاء القانون .

ومهما يكن من أمر فان أثينا هي المدينة التي لدينا بصدددها معلومات أكثر ابان القرن الخامس والرابع قبل الميلاد . ولعدم وجود مصادر أكثر تحديدا وشمولا ، فانه يمكن الاستمانة بالقانون الاثيني لابرار الخطوط العامة للقانون الخاص . وهي خطوط عامة للتوجيه ، وتسمح بالقول ، عن طريق الافتراض ، بأنها كانت متماثلة في غالبية المدن اليونانية ، رغمًا عن ان المراحل المختلفة للتطور قد لا تتحقق في كل الامكنة في نفس التاريخ ، وان مجموعة كبيرة من القواعد تختلف من مكان لآخر .

#### ٥ - ويصطبغ القانون الخاص اليوناني في القرنين الخامس والرابع بالصيغة العملية والواقعية :

فالاعراف التجارية تكون أهم جزء في القانون الخاص . وهو بمثابة قانون عملي . ولقد عرفت عن اليونانيين مرونة لغتهم وروحهم ، وخصوصية خيالهم وابتداعهم ، وقدرتهم دائما على تغيير نظمهم ومواءمتها وتطويرها وفقا لمتطلبات الساعة . وفي كل مكان فصل اليه السفن اليونانية ، كانت نصحبها الصيغ والقواعد القانونية اليونانية . وعندما قامت المدن اليونانية بتقنين أعرافها أصبح من السهل معرفة قوانينها وتصديرها وانتشارها . وسرعان ما مهدت روح الابتداع التي اتصف بها اليونانيون الى الاسباب المحلية التي تفرض معدلات او مواءمات القواعد القديمة . ولم يوجد أي تردد في تطوير القاعدة القديمة لاحتياجات الواقع .

٦ - ومن حيث تطور القانون : نجد أن فكرة «القانون» بالمعنى الدقيق لم تكن هي التي ظهرت في مؤلفات اوائل المفكرين الاغريق ، وهم من الشعراء مثال هوميروس وهزود . بل ما ظهر بالاحرى هو فكرة العدالة «تيميس» نسبة الى آلهة العدالة . ويرد هذا الى كون هؤلاء المفكرين ليسوا بفقهاء .

وما زال مصرهم هو عصر النظام الاستبدادى للملوك الذين يفرضون أنفسهم بالقوة

، ولقد ظهرت بمقدم الفلاسفة الفكرة العلمانية والسياسية للقانون .  
وهي فكرة «الديكى Dike» التى اطلقت على القاعدة القانونية وأبرزت  
مضمون ما يلتزم به كل فرد بمقتضى هذه القاعدة . ثم سمي القانون  
الوضعى باسم «النوموس Nomos» .

ويرى هيراقليطوس من مدينة القسوس (نحو عام ٥٠٠هـ) على أهمية قانون  
المدينة . وبحسب قوله ، اذا كانت الاسوار المرتفعة المنيعة تحمى المدينة  
من هجمات الاعداء الخارجيين فلان القانون يرعى النظام الداخلى وينبغى على  
الشعب أن يكافح من اجل الدفاع عن كل منهما . فالاساس مختلط  
«لنوموس» ، وهو اساس انسانى ودينى : انسانى لانه يصوت عليه من قبل  
الشعب ، ونعرف مقترح مشروع القانون . وتضفى عليه مع ذلك مسحة  
دينية . ولقد جاء على لسان أحد الخطباء : «كل قانون من ابتداع الالهة  
ومنحة منهم ، وهو يمثل فى نفس الوقت امرا من رجال عاقلين» .

ولقد ركز صولون على الصيغة العلمانية للقانون لان وجود النظام لا  
يرغب فيه الالهة وحدهم ، بل وهو أيضا من ضرورات الحياة الاجتماعية .  
فالقانون عمل انسانى ، وفقا لتعبير صولون . وهو بمثابة تصالح ما بين  
أطراف متخاصمة . وهو لا يبنى الكمال المطلق ، وانما يبنى ما هو أكثر  
ملاءمة فى مكان وزمان معينين . ومن هنا فانه نسبى أساسا ، وعرضة للتغيير  
والتنقيح المستمر . كما أضفيت الصيغة العلمانية على الجزاء أيضا .  
فانتهاك النظام لم يعد ينظر اليه على أنه يثير غضب الالهة بانزالهم الكوارث  
على الناس (الحرب ، الفيضانات ، المحاصيل الرديئة ، الخ .) . وهذه هى  
فكرة هزبود . أما بالنسبة الى صولون فان هذا الانتهاك يحدث اضطرابات  
اجتماعية (مثل صراع الاحزاب والحروب الاهلية) . وهى نتائج مباشرة  
للفوضى ، وليست كما كان الامر من قبل كوارث تنزلها الالهة .

فالقانون يقوم على التراضى المتبادل . وهو لم يعد كما كان فى بادئ  
الامر ، قائما على ارادة الملك أو الاقلية ، بل هو فى القرنين الخامس والرابع  
عبارة عن قاعدة قبلها الجميع ويخضعون اليها طواعية . وطالما كان القانون  
محل جدل ، فان كل فرد يستطيع توجيه النقد له ويورد عليه ما يشاء من

التحفظات . ولكن حينما يتم التصويت على القانون ، فإن الجميع ملزمون به ويتمتعون عليهم احترامه واطاعته لأن الأساس الذي يعتمد عليه القانون هو العقل .

ويعتبر القانون سلامة مميزة لشخصية الأفراد في المجتمع . وكذلك ينبغي على الجميع الخضوع للقانون لأنه «العقد المشترك لمواطني المدينة» الذي ينبغي عليهم إخضاع حياتهم له . كما ولا بد أن يتسم القانون بسمية الثبات والاستقرار . ولكن هذا الثبات لا يعنى الجمود والمعارضة لكل تقدم وتطور . وهو لا يستبعد أن يكون محل موافقة وتكيف للظروف المستجدة . وينبغي أن يكون في مقدرة كل فرد أن يلم بالقانون بسهولة . ولهذا السبب يجب نشره ولصقه في الأماكن العامة .

والقانون ، وهو القيد للسلطات ، يستمد فعالتيه من قوة عليا . ويسلم الاغريق بأن القانون يستقى من الطبيعة ومن المبادئ الإلهية التي تنظم العالم . وهذا الطابع الخاص للقانون ، وهو التعبير عن العقل والمقبول من المواطنين ولكن موحى به من الآلهة ، يفسر الاحترام الخاص والمميّز الذي كان يكنه الاغريق لشرعهم الاسطوريين وقوانينهم .

ويلاحظ انه نحو عام ٥٢٠ - ٤٤٠ ظهرت فكرة السيادة العالمية للقانون: ومما لا شك فيه أن الامر لا يتعلق بالقانون بحسب المعنى القانوني لهذا التعبير بل بنظام عالمي يحكم كل الأشياء . ولكن كانت تضافى على هذا النظام أيضا فكرة العدالة ، وأن قانون المدينة يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا النظام الصالح .

وهكذا استخلص بالتدريج المظهر المزدوج للقانون : الفكرة الميتافيزيقية والدينية لنظام علوى يحكم كل الأشياء ، والفكرة العلمانية والوضعية لقانون المدينة . ويظهر على هذا النحو تدرج للأنظمة القانونية ، واحتمال وجود تنازع أو معارضة بينها .

ويحسن ان نقول كلمة عن فلاسفة اليونان الحثليين :

١ - **فقه السفسطائيين** : وهو انعكاس لأفكارهم عن المعرفة . فعندهم لا توجد حقيقة مطلقة أو عدل مطلق ، بل هي أمور نسبية . فالعدل هو كل

ما يعتبره الفرد كذلك . والقانون أو العدالة لا ينتجان من نظام أعلى ، بل الطبيعة في نظر السفسطائيين تقوم على أساس التنظيم فيما بين الظواهر ولا يوجد في هذا التنظيم ما يقوم عليه أساس القانون . فالقانون من ابتداء الإرادة الإنسانية وحدها . وهذا القانون الإنساني هو الذى تؤسس عليه العدالة . فما هو عدل أو ظلم لا ينشأ عن الطبيعة وإنما عن القانون . وهكذا يظهر التملّص ما بين القانون والطبيعة ، وهو ما سيحاول سقراط حله . فالامر يتعلق بفكرة علمانية ونسبية للقانون . وحيث أن القانون من وضع البشر فإنه يمكنهم تغييره بحسب الزمان والمكان .

والقانون تعبير عن إرادة الأقوى ويشرع لمصلحته . فهو تعبير عن إرادة الحاكم . وفي بعض الأحيان ، يمثل إرادة الأضعف الذى باستيلائه على السلطة يكون الأقوى . وفقه القوة هذا ليس فقط فقها مدرسيا ، بل كانت أينا تطبقه على «الحلفاء» من أعضاء حلف ديلوس في نفس العصر .

٢ - **فقه الأفلاطون** : ووجدت مثالية أفلاطون لكى تواجه فقه القوة . ولقد حاول هذا الفيلسوف أحياء قيم دائمة عبر عنها في مؤلفين مختلفي السمات تماما وهما :

• **الجمهورية** : وهو مؤلف يتضمن صورة مدينة مثالية مؤسسة على العدالة . ولقد وضع ما بين سنة ٣٨٠ و ٣٧٠ . **القوانين** : ولقد وضعه في شيخوخته ، ودون بعد فشل محاولتين لتنظيم حكومة الفلاسفة ، وهو أقل خيالا وأقرب الى الواقع (نحو عام ٣٥٥ = ٣٥٠) .

وبصر أفلاطون في مؤلف **الجمهورية** على فكرة العدالة . وهو يرفض فكرة العدالة القائمة على أساس إرادة الأقوى . ويحكي أفلاطون أن العدالة هذه سقراط تكمن في طبيعة الإنسان ، فهي لم تعد الهة غريبة عن الإنسانية بل هي صفة لمن صفات الجنس البشرى . وللتعليم أهمية خاصة لأنه غالباً ما يعمل على اظهار هذه الفضيلة المخفية في الإنسان .

ويحلل أفلاطون في **القوانين** أصل القانون وطبيعته . فالقانون يستقى من طبيعة الإنسان مثل العدالة ، ومن العقل السليم *orthos logos* . فيمكن أن نقول بوجود مظهر من مظاهر الألوهية في الطبيعة الإنسانية . وهكذا تبرز سمة الألوهية ، وهي فوق القانون . ولكن كما هي

الشان بالنسبة للعدالة ، فان الامر لا يتعلق باسطورة الهية خارجة عن طبيعة الانسان وعقله . فالعقل الانساني هو الذى يوحى بالقانون .

وهذا القانون الذى يمليه العقل - وهو بالتالى مقترنٌ بين جميع الناس - يعتبر كما لو كان مستقيا من الطبيعة ، فهو قانون طبيعى . ولكن هذه الطبيعة ليست تلك التى لا تعرف سوى القوة ، كما يقول السفسطائيون . فهى طبيعة بوجهها العقل . وهكذا يحل التعارض الذى يراه السفسطائيون ما بين العقل والطبيعة .

وهكذا ظهرت فكرة ستمصبح اساسية فى الفكر القانونى الغربى ، وهى فكرة القانون الطبيعى . ولقد وجدت هذه الفكرة ايضا عند الرواقيين ، ولا سيما عند زينون (ولد نحو عام ٣٣٦) . وهو يرفض بدوره التعارض الذى ارتآه السفسطائيون ما بين العقل والطبيعة . ولقد اهتم الفقه الرومان . وفيما بعد اخلت الكنيسة بهذه الافكار . كما انها اهتمت تيارا فكريا فى المصور الوسطى . ووجدت كذلك فكرة القانون الطبيعى فى كتابات ارسطو ، وفى الفقه المدرسى المؤسس على مذهب ارسطو فى المصور الوسطى . وهذه التيارات المختلفة ، والمتقاربة فى نفس الوقت تساهم فى ان تكفل لفكرة القانون الطبيعى مكانا حتى فى الفقه المعاصر .

والقانون الطبيعى نظام عام يسود العالم ، وهو يشمل مجموعة المبادئ الاساسية للعدالة والقانون المدونة فى عقل كل فرد . وهو لا يتضمن سوى توجهات عامة . وينحصر دور الإشرع الانساني فى ترجمة هذه المبادئ التى وضعت لكل زمان ومكان الى قواعد محددة ومفصلة . كما أنه يقرر الجزاءات الكفيلة باحترام القانون ، لان القانون يجب ان يكون متسما بالاكراه .

٣ - فقه ارسطو : ويقيم ارسطو بدوره الانسجام ما بين الطبيعة والقانون . وعنده أن الطبيعة تخضع لنظام عقلى . ومن لم يوجد قانون طبيعى مشترك بين الجميع *Koinos nomos* ، لانه مؤسس على العقل الجرد لدى كل فرد منا . وتوجد كذلك عدالة طبيعية وهى سيدة الفضائل ، وهى التى ينبغى ان تحقق - عن طريق القانون - بعض المساواة . وتعد فكرة المساواة هذه من الافكار الرئيسية التى يحتوى عليها الفقه القانونى لارسطو .

ولقد ادعى أرسطو اكتشافه للقانون الطبيعي بطريقة علمية بملاحظته طبيعة الأشياء . وهذا القانون له طابع العنومية بالنسبة لكل الشعوب . فذلك يمكن أن يحتويه هذا القانون الطبيعي ؟ نبرز هنا بعض أفكار أرسطو :

١- ينبغي أن تكون للمدينة مساحة أرض معقولة . فكما أنه لا يمكن أن تكون السفينة الصغيرة جدا أو الكبيرة جدا سفينة حقيقية ، فإن المدينة لا ينبغي أن تكون صغيرة جدا أو كبيرة جدا . فلم يكن أرسطو يرغب في وجود مدينة تضم مئتي مواطنين أو مائة ألف مواطن . وكان يسخر من الإمبراطورية الفارسية الواسعة الأرجاء . وهو يستنتج من ذلك فكرة أن حروب الفزوة تخالف القانون الطبيعي .

٢- ولا يمكن أن تسود المساواة في داخل المدينة . فهنا مخالفات للطبيعة التي تتطلب تقسيم سكان المدينة إلى طبقات عديدة . ويوجد في قمة السلم الهرمي الأغنياء ، وهم الذين لديهم الوقت للاشتغال بالمسائل العامة . والقانون الطبيعي يسلم إذن بالملكية الفردية . وينبغي على العكس ، استبعاد الضعفاء والفقراء من الاشتغال بالمسائل العامة إذ ليس لديهم الوقت الكافي لها . ويصير أرسطو الوقت عطايا للطبيعة ، فما دامت الآلة لا تعمل بمفردها ، وطالما أن المكوك لا يتحرك وحده لنسج القماش ، فإنه ينبغي وجود الأفراد للقيام بهذا الدور . وتريد الطبيعة أن يوجد أفراد يولدون لكي يقودوا هؤلاء هم الإغريق لأنهم أكثر ذكاء من غيرهم ، وأفراد يولدون لكي يطعموا هؤلاء هم «الهمجيون» الذين ليسوا في نفس الدرجة من الذكاء .

ومن ناحية أخرى ، فإن القانون الطبيعي يقر الزواج والسلطة الزوجية . وهو لا يقر القرض بفائدة لأن النقود لا تنتج شيئا ، فلا يمكن اقتضاء ثمار للنقود ، ونلاحظ اتجاه أرسطو المحافظ في هذا المجال كما في مجال السياسة . فالطبيعة بالنسبة إليه هي حالة الأشياء كما تظهر أمام عينه ، وهذه سمة موجودة في أغلب فترات تاريخ القانون الطبيعي .

ولكن بجانب القانون الطبيعي ، توجد قوانين وضعية . وبين أرسطو خصائص القانون الوضعي : فينبغي أن يوضع لتحقيق الصالح العام (وتمتثل هذه الفكرة في العصور الوسطى) ، وقبله الجميع ، وهو بالنسبة لازم لهم . فحينما يصوت المواطن على القانون ، فإن هذا يعني أنه يمتد

باحترامه . وبعد استهلاكه للقانون كما لو كان قد حدث بيمينه . فوصف الالتزام الذي يتصف به القانون ينتج من قبول الشعب له ، وليس مما تفرضه قوة عليا على الجماعة . وهذه فكرة ديمقراطية للقانون ، كما أنها تأكيد لمبدأ سيادة القانون .

وبالضرورة فإن القانون الوضعي يتسم بالنسبية . إذ يوجد من أجل وضع معين ، وهو يتغير بتغير هذا الوضع . ويتحدث أرسطو عن المواءمة المستمرة للقوانين . ومع ذلك يمكن أن يكون القانون ظاهراً ، حينئذ لا يقيم المشرع وزناً لمقتضيات العدالة ، سواء عن عمد أو عن غير عمد .

وهكذا فإن الفكر القانوني اليوناني هو الذي وضع أساس فكرة ازدواج القانون إلى قانون طبيعي وقانون وضعي ، لكل الفكر القانوني الغربي .

**والخلاصة** أن فكرة القانون الطبيعي نشأت في القرن الخامس في الهند ، وعبر بعض السفسطائيين عن هذه الفكرة بمعنى ثوري . وكانوا يقيمون مواجهة ما بين قوانين المدينة وقوانين الطبيعة . بيد أن فكرة القانون الطبيعي اتسمت بعدم الوضوح حتى الوقت الذي قام فيه أرسطو بمعالجتها جيداً وبمنهج محافظ ، حتى أنه سسمي في القرون الوسطى «رائد القوانين الطبيعي» . وبعد أرسطو ، أسهب الرواقيون في معالجة القانون الطبيعي . ولكن الفكرة التي عرضوها عن قواعده غير واضحة . وعندهم أن هذه القواعد تمثل ميولاً طبيعية توجد عند الأفراد وحتى عند الحيوانات ، مثلاً ذلك غريزة البقاء ، وهي وحدها التي توجد في كل عصر ذهبي . وستنتقل فكرة الرواقيين هذه إلى روما على يد شيشرون ثم سينيكا . وسيحاول الفقهاء الرومان مواءمتها بالقانون .

٧- وحدة أو تعدد القانون اليوناني في العصر العلمي : تعددت المدن اليونانية المستقلة في هذا العصر ، وكانت لكل منها حياتها القانونية الخاصة . ومن ثم فإن السؤال ينور عما إذا كان هنالك قانون يوناني واحد أو عدد من القوانين بعدد المدن . كما يدور التساؤل حول إمكانية دراسة القانون اليوناني في مجموعه .

ويلهيه رأي إلى أنه ينبغي الحدوث عن قوانين متعددة بتعدد المدن مع وجود بعض السمات العامة المشتركة . فمثلاً لا يوجد تنظيم سياسي

عام لكل بلاد اليونان ، فانه لا يوجد كذلك قانون يونانى بل مجموعة من القوانين مساوية لمعد من المدن . فحينما تقارن قانون مدينة اينا بقانون مدينة اسبرطة مثلا ، نلاحظ بوضوح الفروق التى تميز بينهما .

ويلهب راي آخر (ميتيز Mittels وآخرون) الى أن القانون اليونانى يمثل وحدة من حيث الجوهر ، رغم الاختلاف فى التفاصيل بحسب كل بلدين .

وفي تقديرنا أن هذين الرايين ينسман بالاطلاق . فوحدة القانون اليونانى متحققة فى تقديرنا ، مثلما توجد حضارة وفكر وفن وديانة يونانية . وترجع هذه الوحدة الى الاشتراك فى الاصل والمصر ونوع الحياة والحضارة بصفة عامة .

وحدد . تقوية لهذه الوحدة من طريق العلاقات المتدبة التى وحدت بين المدن ، والمحالقات السياسية ، والاجتماعات الدينية فى أماكن العبادة المشتركة فى الاعياد العامة . بل ويمكن أن نرد هذه الوحدة أيضا الى أسباب ذات طابع اقتصادى فى الحدود التى تكون فيها احتياجات التجارة متماثلة فى كل مكان ، وتفرض احترام مجموعة من الاعراف مؤسسة على حسن النية والشرف اللذين يتعين أن يتحلى بهما كل من يتعاقد مع غيره . ويشير مفكرو الاثريق أنفسهم الى بعض الاقتباسات التى أخذت من تشريع مدينة الى مدينة أخرى ، ولا ننسى بصدد بعض القوانين التى أصدرها بعض المشرعين المصلحين فى بداية العصر المظلم . كما أن المستعمرات اليونانية استوحى قانون الدولة الام التى تنبها هذه المستعمرات .

ومع ذلك هناك اختلافات فى التفاصيل ، اذا تركنا جانبا هذا الأساس المشترك . فقانون مدينة اسبرطة ظل متخلفا فى بعض النواحي من قانون اينا . وتقوم نظمه على مبدأ عدم المساواة .

وفى قانون الاسرة ، نلاحظ أن نظام الشركة العائلية استمر موجودا فى اسبرطة فى مصر انتصر فيه المذهب الفردى فى اينا . وتكون أسباب هذه الاختلافات فى تعدد المدن اليونانية ، والطريقة الخاصة بتطور كل منها ، وعدم وجود تنظيم شامل للقانون اليونانى مما يؤدى الى استمرار



الاختلافات المحلية . ولقد كان ذلك يمثل عقبة في سبيل توحيد القانون اليوناني وفقا لمبادئ مشتركة .

ونتبين من كل ما تقدم أن اليونانيين بدأوا من قانون تسوده الروح الأبوية والعائلية والدينية . واستطاعوا تحويله في القرنين الخامس والرابع إلى قانون ذي نزعة فردية حرة ، ومفتوح على مصراعيه لكل التأثيرات .

## المطلب الثاني

في

### القانون الخاص الروماني في العصرين الملكي والجمهوري

١ - في ظل روما الملكية : وحينما كانت بعض المدن اليونانية تنجه نحو نظام تجارى كانت بقية بلدان الغرب ، وروما على وجه الخصوص ، ما زالت ترتبط بالحياة الزراعية . وكان القانون يتسم بالبدائية .

١ - فالتانون يتحدد بصعوبة بالغة من الدين : فالملك كان في نفس الوقت كاهن المدينة وليس هناك تمييز بين فكرة الجريمة وفكرة الخطيئة . والأعمال والتصرفات غير محددة بدرجة كافية ، وهي قانونية ودينية في نفس الوقت . وكان كل إجراء يبدأ باليمين . وتتطلب الجرائم قيام الملك بمباشرة بعض الطقوس الدينية والسحرية في احتفال تكفيري وتطهيري .

٢ - والحقوق التي يتضمنها العرف قليلة العدد للغاية : فهي تتعلق بالأسرة ، وحق الملكية ، والمدالة منظمة بواسطة وسائل اجرائية ترمى إلى الاعتراف بالحقوق وحمايتها .

وفي اغلب الاحيان ، فان الحقوق المعترف بها ، لا تنتمي الى الافراد ، بل الى جماعات تتسم قوتها ونشاطها بالوحشية . فالسلطة الأبوية مطلقة ، وتذهب الى حد التصرف في حياة اعضاء الجماعة . وحق الملكية مطلق لا يعرف أى قيد .

وكانت روما مكونة من مجموعة من العشائر gens ، يقوم التنظيم الاساسى على اساسها . وتقسم كل منها الى مجموعة من الاسر

وتتضمن الأسرة عددا من الافراد يعيشون معا تحت امرة رئيس ، وهو رب الأسرة Pater Familias .

وخضعت الأسرة لتنظيم كان من وضع ملوك روما الاوائل . ذلك ان العديد من الفقرات الواردة في «القوانين الملكية المزعومة» ، تتعلق بقواعد خاصة بالحياة العائلية ، والسلطة الابوية ، والسلطة الزوجية ، الخ . وهذه القواعد تعنى ببساطة انها تتلاءم مع الاعراف القديمة للغاية .

وبلاحظ ان هذا التنظيم للأسرة الرومانية القديمة يوجد في القانون البدائي لبقية مدن ايطاليا ، وكذلك في القانون اليوناني القديم .

وكان يربط الفرد بجماعته روابط التضامن والتبعية الصليقة ، وذلك ضمنا لسلطانه ومحافظة على حياته . فكان الانتماء الى الجماعة يعتبر شرطا ضروريا لحياة الفرد وترتب على ذلك ان آمن الفرد بان الغشابة النهائية من عمله هي استمرار الجماعة وقوتها . ويفترض ذلك الاعتراف بسلطة رئيس الجماعة ، والعمل على تقويتها . كما ان الرباط الذي يربط اتباع هذا الرئيس ليس اساسه رابطة الدم ، بل الخضوع لرئيس واحد .

وكانت كل أسرة تسلك طريقا معيناً في الحياة مستقلا تمام الاستقلال من بقية الاسر . وحاول الحصول من الأرض التي تخصها ما يشبع حاجياتها ، دون اجراء مقايضات . فبدأ الاكتفاء الذاتي هو القاعدة ، والمبادلات بين الاسر المختلفة كانت استثنائية ونادرة . وكانت الأرض مملوكة للأسر ، ولها قيمة كبيرة . فمشاركة الفرد كانت تنصهر في الأسرة حتى من الناحية المالية . ولذلك فان التضامن العائلي له أيضا طابع اقتصادي .

وترتب على هذا الوضع نتائج بالغة الأهمية ، ومن أبرزها ان الدولة لا تتدخل في مجال القانون الخاص . فكان أساسه العرف ، كما ان العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة ينظمها العرف أيضا . وكان يقضى بأنه لا يجوز لأي فرد من أفراد الأسرة ان يتصرف في أموال الأسرة ، وان مصلحة الأسرة هي الاعتبار الأول الذي يجب أن تضحي في سبيله مصالح الأفراد .

وكانت الحقوق التي تحميها الدعاوى محدودة جدا ، بمعنى انه لم يكن من الجائز المطالبة بمالدية حقوق الأفراد أمام القضاء .

ومع ذلك ، فإن سلطان الدولة أخذ بتأكد ويقوى بسرعة كبيرة منذ أواخر العصر الملكي . ففقد نظام الأخذ بالثأر بعد أن كان يجوز لل فرد أن يأخذ حقه بيده وأن يثار ممن يعتدى عليه ، ويساعده في ذلك أفراد عشيرته ، وتقرر عقوبات عامة تطبقها الدولة بصدد جرائم معينة ، وفرض على الأفراد عند النزاع ، وجوب اللجوء الى القضاء بطريق الدعوى ، أى مطالبة السلطة العامة بحماية حقوقهم .

وتتميز المرحلة الأخيرة من هذه الفترة بتطور فكرة الدولة ، وتثبيت سلطاتها . ولكن الدولة لم تتدخل إلا استثناء في شئون المواطنين . وكان نشاطها يقتصر على وظائفها الأساسية : الدفاع عن البلاد وصدهجمات الأعداء ، ومعاقبة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي يكون من جرائمها تعريض أمن الدولة وسلامتها لخطر ، والإشراف على الشؤون الدينية .

٢ - في ظل روما الجمهورية : ولم يترتب على التغييرات الدستورية التي وقعت في روما في ظل الجمهورية إلا تأثير طفيف على نظم القضاة الخاص . فاستمر تطورهما على أساس العرف ، أى طبقاً لمبادئ مستقاة من الأنظمة الاجتماعية القديمة ، وما دخل عليها من تغييرات .

ولقد قلست الدولة الرومانية ، في أوائل العصر الجمهورى بأصنافه قانون السواح الاثنى عشر . وترتب على ازدياد سلطة الدولة استقلال شخصية الفرد الذي لم يعد في حاجة الى المائلة لحمايته وسلامته . وازداد التبادل في المعاملات ، وكثر استخدام النقود ، وضعف أساس التضامن الاقتصادى العائلى . وهكذا تحسرو الفرد بالتدرج من القيود العائلية الثقيلة ، ما دامت الدولة أصبحت تؤمن له حياة مختلفة وأكثر تقدماً من تلك التي عاشها في فجر التاريخ .

وإذا كان القانون الرومانى لا يختلف عن غيره من الشرائع عند نشأته ، فإن الأفكار القانونية الرومانية خلعت عليه أثناء تطوره صبغة لصيقة به . وأبسم بسمات خاصة لازمته حتى نهاية تطوره . إذ تقدم القانون الخاص الرومانى بفعل الفقه والبرهور على النحو التالى :

١ - ففقد أدخلت تعديلات عديدة وتغييرات جوهرية في فوائده هذا القانون ، بفضل الجهود التي قام بها للفقه . ومن المعلوم أن الفقه في

روما لم يكن شخصا عاديا يشتغل في الميدان القانوني وفقا لمعاطفة عابرة أو ملائمة لشخصيته، بل كان يقوم بوظيفة عامة . ويمكن لاي شخص - سواء كان فردا عاديا أو حاكما - أن يسأله بحرية وبدون مقابل . وكانت لفتاويه آثار هامة ، إذ أنها لا تقتصر على مجرد تطبيق القانون ، بل تهدف الى تفسيره *interpretatio* تفسيرا مطلقا مما يتوجب عليه اجراء تعديل في القوانين المعمول بها أو الاضافة اليها . ويوضح ما غمض من قواعد ، وترك القواعد القديمة تسقط بمضى الزمن نتيجة لعدم تطبيقها .

ب - والبريتور ، وهو الحاكم الذي ينظم اجراءات التقاضي ، والامين على تطبيق احكام القانون، كانت تقع على عاتقه مهمة التوفيق بين هذه الاحكام وحاجات المجتمع المتجددة . فله سلطة تطبيق القاعدة القانونية ، اذا كان الحكم يتفق مع قواعد العدالة ، والا فانه يحول بينها وبين التطبيق باحلال حل آخر من اجتهاده .

ولذلك كان من النادر الالتجاء الى التشريع ، بمعنى النص العام الذي تصدره الدولة . فالقانون ما دام انه ليس من صنع الدولة ، فانه لا يحتاج اليها لتعديلها وتطويره . وكان موضع تفسير ومناقشة يوما بيوم بالنسبة الى وظيفته وهداته وملامته . فكان محلا للتطور والتقدم حتى يتلاءم دائما مع الاحتياجات الاقتصادية ومبادئ العدالة . ولكن كان ذلك يتم في تودة وحلر خطوة بخطوة . فاذا ثبتت صلاحية القاعدة بالنسبة لنظام معين ، من خلال التجارب الصديدة ، كان من الممكن أن تمتد الى غيره وهكذا .

ولما كان الفقهاء والبريتور يتمتعون بسلطات واسعة تكفي لتحقيق هذه الاغراض ، فان تدخل المشرع كم يكن ضروريا لتطور القوانين ، الا في احوال نادرة واستثنائية . ولقد كان هذا الوضع يتم عن حسن الظالم . إذ ان المشرع ما كان يستطيع تطوير قواعد القانون بنفس الدقة والقدرة التي كان يتمتع بها الفقهاء والبريتور .

فالامر يتعلق بطريقة تختلف كلية عن طريقة المشرع ، وتتفق مع العقليّة الرومانية في تقدير القانون لا بالنسبة الى انه قواعد عامة ومجردة ، بل في تطبيقه وفقا لمييار الملائمة والعدالة ، ولذلك فان الرومان لا يقدرون القواعد العامة التي تطبق على اكبر عدد ممكن من الحالات حق قدرها ، مع انها تؤكد التطبيق المتساوي على الجميع . بل على العكس ، فانهم يفضلون

الامتداد المحدود لهذه القواعد ، ويواجهون الحاجات التى تسجد فى الحياة اليومية بقواعد جديدة . فكان يراعى فى تطبيق القانون استمرار الاختبار والتجربة ، وتفادى التصميم الذى لا يعتمد على التجارب والخبرة والذى يؤدى الى التطبيق الآلى ، وعدم مراعاة احتياجات الاقتصاد والملاحة .

ولقد أدت هذه الطريقة التى اتبعت بقصد تطوير القانون الرومانى ، الى اثنان قواعد وسموها . ونسوق هنا ملحوظتين .

**فلولا :** ان الحضارة الرومانية كفلت للفرد مكانة سامية . فكانت تمنح أهمية كبيرة لروح المبادرة الفردية مع انه قد يشرب على هذه المبادرة اخطار ملحوظة . ومع ذلك ، جرى القانون على عدم مساعدة الفرد الذى يستطيع ان يساعد نفسه لولا اهماله ، كمن لا يقوم بالاجراءات القضائية بدقة ووعى ، فيخسر حقه نتيجة لذلك .

**وكأنيا :** بعد الفتوحات الرومانية ، انقسم العالم الرومانى الى قسمين . فمن جهة ، انقسم الشعب الى مواطنين وغير مواطنين . ومن جهة أخرى ، انقسمت البلاد الى الاقليم الرومانى (روما ثم أصبحت ايطاليا بعد حين) ، والولايات . فالقانون الخاص الرومانى هو قانون المواطنين الرومان (ives Romani) . وكان هؤلاء يتمتعون بمركز ممتاز بالنسبة لسكان الولايات . فمثلا ، كان المواطنون الرومان لا يتحملون عبء التكاليف العامة التى تفرضها احتياجات الدولة الرومانية الى البقاء والاستمرار (فالملكية الايطالية كانت معفاة من الضرائب) .

### خاتمة هذا الباب

#### في

### أوجه الخلاف والشبه بين الاتجاهات العامة للشرائع القديمة

ويتضح من دراستنا للاتجاهات العامة للقوانين الشرقية القديمة ، انها متماثلة فى بعض النواحي :

فهناك تماثل فيما يتعلق بطبيعة القانون . فهو مرتبط بالدين لدرجة كبيرة . ومرد ذلك بصفة خاصة الى الطابع الدينى الذى تميزت به الملكيات الشرقية . بيد انه اذا كانت الشرائع الشرقية تتفق عموما على الاصل الدينى

**للقاعدة القانونية** الا انها تختلف تماما في فهمها لذلك بحسب ما اذا كانت تعتقد ان القانون جاء من عند الاله او ان المشرع انسان يضع القواعد بايحاء الاله .

ويقال نفس الشيء بالنسبة **للسلطة الملكية** ، فهي ذات طابع ديني . بيد ان الملك في مصر يعد الها . بينما الملك البابلي يعتبر ممثلا للاله على الارض . ولدى اليهود فان الملكية مقدسة . وهناك سمات عامة أخرى بالنسبة لبعض المجتمعات الشرقية دون أن توجد في البعض الآخر . كمصر وميزوبوتاميا وآشور وفارس عرفت **فكرة الامبراطورية العالمية** . بيد ان اليهود ، والفينيقيين ، والحثيين لم يعرفوها بتاتا . وستظل هذه الفكرة غير معروفة لفترة طويلة بالنسبة لليونان وروما ، لان الفكرة السياسية اليونانية الرومانية تتعلق كلية بالمدينة . بيد ان فكرة الامبراطورية ستعود الى الظهور على يد الاسكندر ، ثم قيصر واغسطس ، حينما يتصل هؤلاء الغزاة بالعالم الشرقي .

وهناك تماثل ايضا فيما يتعلق **بشأين الفئات الاجتماعية** في جميع بلاد الشرق . وهذا التباين لا يؤدي الى انفصالها تماما . فحتى التعارض ما بين الرقيق والحر ملموس فيها بدرجة اقل بكثير مما سيكون عليه الحال في روما . بيد انه اذا كانت هذه الظاهرة عامة ، فانها تفسر بطريقة مختلفة بحسب شعوب المنطقة . فلدى اليهود ، فان العبد اليهودي مثل الحر من حيث انه يدخل في عداد الشعب المختار . وهو محمي بالتالي . وفي مصر او بابل فان الظاهرة الاجتماعية الاساسية السلم بها تنحصر في خضوع الجميع للملك قوى للغاية ، وكذلك فان الاختلافات ملموسة بدرجة اقل بين هؤلاء الرعايا ، احرارا كانوا ام عبيدا . وعلى العكس فانه في اليونان وروما ، فان الفرد مواطن حر ، يشترك في السلطة السياسية ، ويختلف تماما عن الرقيق المحروم من كل حق .

وبمباراة اخرى ، فان هذه الشعوب مالت الى تكوين طبقات اجتماعية متميزة . غير ان التماثل بين الارقاء والاحرار هو في غالب الاحيان اقل دلالة ووضوحا عنه في روما . ويبدو انه يمكن تفسير هذا الاختلاف على اساس انه في مصر ، كما في بابل ، يعتبر جميع السكان رعايا للملك ، ومن ثم فان الفروق المميزة بين هؤلاء الرعايا تكون اقل منها بالنسبة للتمييز بين المواطنين الاحرار ، اى المشتركين في السلطة العامة ، والعبيد . ذلك ان

اشتراك الرجال الاحرار في انحية السياسية هو في الحقيقة اقل اهمية في الشرق عنه بالنسبة لما سيكون عليه الحال في جمهورية اثينا او الجمهورية الرومانية .

وكذلك فان **نظم القانون الخاص** في هذه الشرائع بلغت درجة كبيرة من التطور في كثير من المجالات كما سرى (وهذا واضح فيما يتعلق باهلية المرأة والملكية الفردية ، والتطور الكبير في مجال النظم التجارية ، وقانون الامرات . و«نزد المسؤولية الفردية» . غير اننا نقابل في هذا الخصوص ايضا بعض مظاهر التحلف المسقية عن المصوّر الصحيحة (فالسطة الابوية ما زالت شديدة للغاية ، كما يتضح قلة شان الزوجة من واقعة تعدد الزوجات ، وامكانية تطبيقها محض رغبة الزوج المطلقة ، ومعاينة الزوجة الزانية دون الزوج الزاني . الخ ، وكذلك نلاحظ شدة نظام العقاب ، سواء بالنسبة لقسوة العقوبات او اختلافها، بحسب مركز الجاني او المجني عليه).

وسبب هذا التماثل يرجع في بعض الوجوه اما الى مجرد الصدف النابعة من وجود شعوب على درجة واحدة من التطور التاريخي ، واما الى استمرار وجود بعض الماديات التي ترجع الى تجمع قديم (مثال ذلك نظام الهبات التي تقدم بمناسبة الزواج عند الساميين) ، واما الى التأثير المتبادل كالتأثير الذي نأشره المصريون القدامى على اليهود) .

أما فيما يتعلق بمظاهر الخلاف ، فلقد اشرنا الى خلافاً عامة بين الاتجاهات هذه القوانين ، كما سنلاحظ فروقا جوهرية في نظمها أثناء دراستنا لها . وهي تعبر عن الميل الطبيعي لكل شعب أو عبقريته . ومن بين أسباب هذا الاختلاف عدم التشابه الكامل لطريقة حياة هذه الشعوب : فبعضها رعاة (اليهود) والبعض الآخر تجار (البابليون أو سكان المدن من المصريين) ، الخ .

ومهما تكن من أمر هان مقارنة الخصائص الجوهرية لهذه القوانين 'لجنة تظهر بوضوح العلاقة الوثيقة القائمة بين الحضارة والقانون . ونحن نحقق هكذا من صحة القول الذي أوردناه في المقدمة ، حينما أوضحنا أن القانون ما هو إلا مظهر للحضارة .

وهالك مسألة أخرى وجانبية يرى الإشارة إليها ولو من بعيد ، وهي

التأثير الذي باشرته هذه القوانين الشرقية على القانون الروماني حينما أدت الحروب والفتوحات الى قيام العلاقات بين روما والشرق . اذ انه في هذه الفترة (القرن الثاني - الاول قبل الميلاد) مازالت لمصر ولبيزو بومانيا قانونهما الوطنى ونظمهما الخاصة بهما . هل استمرت هذه النظم في الوجود في ظل الاحتلال الروماني ؟ وهل باشرت بعض التأثير على القانون الروماني ؟ .

ليس في مقدورنا هنا سوى عرض هذه المشاكل وتفتيحها . وسينضح لنا فيما بعد أن الإجابة على هذين السؤالين هي بالإيجاب مع بعض التحفظ . ونكتفي هنا بالإشارة الى أن الغالبية العظمى من شراح القوانين الروماني حاولوا في بداية هذا القرن الذي نعيش فيه أن ينكروا مقدما ، وقبل أى دراسة ، كل تأثير ، مباشر أو غير مباشر للقوانين الشرقية على القانون الروماني في عصر الإمبراطورية السفلى .

وهذا الوضع السلبي ليس له ما يبرره . فاذا كان ما يزال حتى اليوم من المستحيل أن نثبت تأثير القوانين المدونة بالكتابة المسمارية على القانون الروماني بواسطة سلسلة متتابعة من النصوص ، فإن ذلك يرجع فقط الى وقف استعمال اللوحات الطينية في القرن الثاني قبل الميلاد ، وبالتالي فإن معلوماتنا عن القوانين الشرقية تنقطع فجأة . ولكن توجد قرائن قاطعة تدل على تأثير القوانين الشرقية على القانون الروماني . فقوانين الشرق الأدنى ، وهي مشهورة ببنائها واستمرارها وسعة انتشارها ، لا يمكن أن تكون قد اختفت هكذا فجأة مثل ألواح الحجر ولوحات الطين التي حفظتها لنا . ويوجد ما يدل على استمرار وجود بقايا لها في القانون الاسلامي بعد جستيانيان بقرن من الزمان .

فالقول بوجود تأثيرات شرقية قوية على القانون الروماني في عصر الإمبراطورية السفلى يعني أن روما والقسطنطينية استفادت من ثروة بابل ومصر . وهذا هو عمل المشتغلين بدراسات تاريخ القانون في المستقبل ، الذين يقع على عاتقهم تبين حلقة الاتصال واقامة قطره توصل بين النصوص وتجعلها متتامة ، وذلك بفضل الاكتشافات المسمرة لوثائق والمستندات .



## الباب الثانى

### دراسة تحليلية

#### نظم القانون الخاص فى الشرائع القديمة

(نظام الاسرة ، ونظام الملكية ، ونظام الموارث ، ونظام العقود والالتزامات)

### الفصل الاول

#### نظام الاسرة

##### تكوين الاسرة

يوجد معيار للاسرة: الاسرة بالمعنى الضيق، وتشمل الاب والام والاولاد .  
والاسرة بالمعنى الواسع ، وهى لا تقتصر على الاصول والفروع ، بل تشمل  
ايضا الحواشي من الاعمام والاخوال وفروعهم .

ويسمى الصلة القائمة على وحدة الدم ، والتي تربط افراد الاسرة  
معهم ببعض ، بالقرابة الطبيعية أو قرابة الدم *cognatio* . وتسمى  
قرابة الذكور بالعصبة *agnatio* أى الرابطة بين الاعصاب . فتعتبر قرابة  
الدم أو القرابة الطبيعية اذن بمثابة الجنس ، وقرابة العصبة هى النوع .  
فالثانية تفترض الاولى ، وليس العكس . بمعنى ان القرابة الطبيعية تشمل  
كل من تربطهم وحدة الدم ، ويستوى فى ذلك الاعصاب وفروع الاناث .

وبلاحظ ان هذان المعنيان للاسرة لدى الشعوب القديمة عبر تاريخها  
الطويل ، بل وبوجدان على التماثل بالنسبة لبعضها . فمثلا ، فى مصر  
الفرعونية ، كانت الاسرة فى شكلها الضيق للغاية ، فى عصر الدولة القديمة .  
وكانت تقوم على الاصلاب من العصبة ، والقرابة اساسا علاقة الابوة .  
فعالما ما يذكر المسمى اسم والدهم والدةهم ، ويرسمون مع زوجتهم  
واولادهم . ولكن عفا سان الاسرة عند هذا الحد . فلا يشمل تسلسل  
الاسرة ولا الاجوة ، الاحواب ، ولا الاقارب من الحواشي ، كما سيحدث  
فى عصور لاحقة . حيث نسمع الاسرة لتشمل هؤلاء جميعا . بل ان الاسرة  
كانت فى عهد الدولتين الوسطى والحدثة من جميع الافراد الذين يسمون

في كنف رب الأسرة . فكانت تشمل الأصول والفروع والاخوة والاخوات والاصهار والموالى والخطايا وأولادهم والخدم . وكان ذلك صدى للنظام الاشتراكي الذي ساد مصر في عهد الدولة الحديثة ، والذي جعل من رب الأسرة هو وحده المسئول عن عمل أفراد أسرته بالمعنى السالف الذكر أمام الدولة . بينما كل منهم مسئول عن عمله وأمله .

وتتلاقى في تقنين حمورابي التقاليد السومرية والمعادن السامية في مجال الأسرة مما يخلق على قانون الأسرة في بعض الأحيان طابعا مركبا .

### المبحث الأول

#### الزواج

#### المطلب الأول

##### في

#### نظام الزواج الفردي ونظام تعدد الزوجات

وتقوم الأسرة في العالم القديم على الزواج . وكان نظام الزواج الفردي . أي الزواج من امرأة واحدة ، هو السائد أساسا . وهو ما نلاحظه في ميزوبوتاميا . وروما ، ولدى الشعوب الهندوأوروبية بصيغة عامة .

وكان تقنين حمورابي يجيز ، بناء على تأثير سامي على ما يبدو . الاقتران بزوجات من الدرجة الثانية *shugetum* ، مبيهن عن محرد الأمة *amtum* ، التي يجوز للزوجة ، وفقا لعادة سامية يعطى العهد القديم أمثلة لها ، أن تقدمها لزوجها إذا لم تنجب له ولدا . وكذلك فإنه يحق للزوج ، في حالة إصابة زوجته الأولى بمرض خطير أن يقر بروحه ثانية دون أن يطرد الزوجة الأولى .

وليس واضحا وضع الزوجات من الدرجة الثانية . وتؤكد المادة ١٤٥ من تقنين حمورابي انخفاض مرتبتهن بالنسبة للزوجة التي تحتل المرتبة الأولى . ولكنهن ولدن أولادا شرعيين . على الأقل عندما لا يوجد طفل من الزوجة من الدرجة الأولى .

وهكذا فإن انجاب الأطفال يمد الغاية الأولى للزواج . وينبغي أن يكفل

الزواج استمرار الأسرة . ودوام العبادة . وهذا هو ما يعبر اجازة نظام الزوجات من الدرجة الثانية . ويسر الطلاق في حالة عقم الزوجة الاولى .

**وعند اليهود ،** كان نظام تعدد الزوجات معمولاً به ، واستمر مطبقاً لفترة طويلة . بل انه لم يستنكر ابداً صراحة . ولقد مارسه رؤساء القبائل ، وكان لبعضهم عدة زوجات ، ومحظيات كن غالباً رقيقات . واستمر موجوداً في عصر الملوك . ولقد سبب الى الملك سليمان انه كانت لديه ٧٠٠ زوجة و ٣٠٠ محظية . وحتى اد لم نأخذ حرفياً بمضمون هذا القول ، فانه يدل على الاقل ان فكرة تعدد الزوجات ليست محلاً للاستياء العام . ولم يحرمها صراحة الانبياء والمصلحون . ومع ذلك ومنذ وقت مبكر ، احرق نظام الزواج الفردي بعض التقدم اذ نجد العديد من تطبيقاته منذ العصر الابوى .

ويبدو انه كان للزوجات المتعددات وضع متماثل بينما وضع المحظيات كان ادنى . ولا رث ابن المحظية الرقيقة من والده . ولا ينبغي من ناحية أخرى أن نخلط ما بين هذه الحالة والحالة التي لا تكون فيها الزوجة قد انجبت اولاداً لزوجها وكان له ولد من رقيقة فانه يعتبر حينئذ بمثابة ابن شرعى ، كما لو كانت الزوجة هي التي أنجبت .

ويشور الخلاف بالنسبة لعصر القديسة بين المؤرخين الاغريق واللاتينيين (١) . فيقول «هيرودوت» بأن المصريين كانوا لا يتزوجون الا بامراة واحدة (٢) . أما «ديودور الصقلي» ، فيذهب الى ان نظام الزواج الفردي كان قاصراً على الكهنة وحدهم (٣) .

ويصعب علينا القطع في هذا الامر او الانضمام الى اى من الرايين لقلة المصادر . ونحن نميل الى القول بان نظام الزواج من امراة واحدة كان هو السائد طوال عصر الدولة القديمة . ويمكن أن نتزوج «المصرى مرتين» ، ولكن ليس له الا زوجة شرعية واحدة في كل مرة . ولم يظهر نظام الزواج من اكثر من امراة الا في العصر الاقطاعي الاول ، واستمر وجوده في عهد الدولتين

١ - السفر الاول للملوك : ١١ ، ١ - ٣ .

٢ - هيرودوت : ٢ ، ١٩٢ .

٣ - ديودور : ١ ، ٨٠ .

الوسطى والحديثة ولو انه لم يكن شائعا الا بالنسبة للاغنياء . وظل موجودا في العصر الافتراضي الثاني . ولقد عثرنا على بردية يرجع تاريخها الى الاسرة العشرين تثبت بها لا بدع مجالا للشك وجود نظام تعدد الزوجات .

وبلاحظ انه في حالة تعدد الزوجات ، كانت الزوجة الاولى تتنعم بالاولوية على غيرها من الزوجات الاخريات في الحقوق ، ويطلق عليها اسم «ربة البيت» .

### المطلب الثاني

في

نظام الزواج فيما بين ذوى القربى ، ونظام الاقتران بزوجة الاخ

ولقد حرم تقنين حمورابى ، تحت تهديد التعرض لمعوبات جنائية قاسية ، الزواج ما بين شخصين تربط بينهما القرابة المباشرة اى قرابة الاسول والفروع ، مثل الزواج بين الاب وابنته (المادة ١٥٤) ، وبين الابن وامه او الزوجة الثانية لابيه (المواد ١٥٥ - ١٥٨) . ونحن نجهل ما اذا كانت قرابة الحواشى تكون بدورها عقبة في سبيل الزواج . وتجزئ المادة ٣١ من القوانين الاشورية لرجل ان يتزوج من اخت المرأة التى كان ينهى عليه الزواج منها ، اذا ماتت هذه قبل الاتصال الجنسي بها ، ويحق لوالد الخاطب المتوفى ان يطالب بالمخطوبة لاحد ابنتائه الآخرين .

ولقد ابرز القانون اليهودى بدوره اهمية موانع القرابة حتى درجة معينة ، والتي كان يبررها الحرص على الطهارة . وهذه الاهمية لتحريم الزواج ما بين المحارم كان لها اثرها على الكنية في القرون الوسطى . وبالنسبة للقرابة المباشرة فان التحريم يمتد الى ما لا نهاية . وكان من الممكن في العصر القديم ان يتم الزواج من الاخت غير الشقيقة والخالة او العممة . ولكن سفر اللاويين كانت التحريمات اكثر امتدادا ، فالزواج محرم ما بين الاخوة والاخوات حتى اذا كانوا قد ولدوا لاب او لام مختلفين . وكذلك الامر فيما يتعلق بالزواج ما بين العممة او الخالة وابن الاخ او ابن الاخت ، وما بين والد الزوج وروضة الامن ، وما بين زوج الاخت واخت الزوجة . وفي بعض الاحيان كانت عقوبة زواج المحارم هي الموت .

ولقد حرم الزواج ما بين اليهود والاجاب . ولكن لم يكن اختلاف الوضع الاجتماعى عائقا للزواج .

**أما بالنسبة لمصر ،** فإن «ديودور الصقلي» نذهب الى أن المصريين كانوا يجيزون الزواج فيما بين ذوى القرى ، بل وحتى الزواج بين الاخ وأخته . ولكن الشراح المحسنين مختلفون حول هذه المسألة . فالبعض يوافق «ديودور» في أن القانون المصرى كان يبيح زواج الاخ من أخته . بينما يرى البعض الآخر انه ، وإن كان من الثابت أن الملوك كانوا في بعض المصور يتزوجون من أخواتهم لاعتبارات خاصة بالسلالة الملكية ، غير انه لا يوجد دليل واحد على أن ذلك كان مباحا بين أفراد الشعب . وعلى كل فإنه غالبا ما كان يتم الزواج بين اولاد اعمام أو الاخوال ، أو ما بين الخال أو العم وبنت الاخت أو الاخ .

أما فيما يتعلق بنظام الاقتران بزوجة اخ ، فلقد شاع لدى اليهود والحيثيين والآشوريين . ويبدو أن هذا النظام لا ينتمى الى أصل سامى مشترك . إذ انه غير معروف في بابل . كما اننا لا نصادف أى تأكيد له في المصادر المصرية . ويحتمل أن الآشوريين قاموا باقتباسه من شعوب هندوأوروبية . ولقد اشارت اليه مجموعة جستنيان للدراسات .

واحتفظ القانون الآشورى بالعديد من الآثار المتعلقة بهذا النظام ، والتي تلقى الضوء عليه . ومضمونه أن الأملة التي ليس لها اولاد يتعين عليها الزواج من اخ زوجها المتوفى ، وأحيانا من والده . كما أن القانون المذكور يلزم الرجل بدوره أو يخوله حق الزواج من أملة أخيه . ويفسره انصار النظرية القائلة بأن الزواج في الشرق كان يتم في صورة عقد شراء ، والتي سيلي شرحها ، بأنه نتيجة طبيعية لهذه الفكرة . فالمرأة وهى شيء مملوك للأسرة ، تكون بهذه الصفة تحت تصرف رب أسرة الزوج . أما الشراح المعادون لفكرة أن الزواج يتم في صورة عقد شراء ، فانهم يقولون أن تفسير وجود نظام الاقتران بزوجة الاخ يستفاد من الفاية التي يهدف اليها ، وهى العمل على حفظ كيان الأسرة وضمان استمرارها عن طريق الزواج . فالزواج عقد يجمع بين أسرتين وليس فقط بين شخصين . ويترتب على ذلك:

١ - لا مجال للتمسك بنظام الاقتران بزوجة الاخ إذا كان للأملة اولاد (استمرار العائلة عندئذ مكفول) .

ب - كما لا حوز من حيث المبدأ التمسك به إذا مات والد الزوج قبل ابنه لأن أسرة والد الزوج تنحز حينئذ الى عدد من الأسر بمال عدد أولاده

• (الذكور) . لنظام الاقتران بزوجة الاخ في الشريعة الاشورية ينحصر اذن في ان ارملة بموت اولاد يمكن أن يزوجها والد المتوفى الى ولد من اولاده الآخرين .

ج - أنه في حالات معينة ، وحتى عند عدم وجود والد الزوج حتى بعد وفاة ابنه ، نجد أنه يتعين على الأرملة أن تتزوج ابنا لزوجها ولد من امرأة أخرى ويبلغ من العمر عشر سنوات على الأقل . فيفترض في هذه الحالة أن الأسرة استمر وجودها بعد وفاة الجد لأن الاولاد ما زالوا صغارا وما زالت الأسرة ملتزمة .

وفي الشريعة اليهودية ، فان هذا النظام كان في طريقه الى الزوال في عصر الملوك . فلم يعد يعمل به الا اذا كان الاخوة يعيشون معا . وكانت هناك اجراءات تجري امام شيوخ القبائل لتقرير رفض الاخ الساقى على قيد الحياة الزواج من ارملة أخيه .

### المطلب الثالث

في

### تكوين الزواج

#### ١ - في ميزوبوتاميا :

كان الزواج في المجتمع السومري يبرم امام القضاة في شكل ديني (١) . وشروط صحته في القانون البابلي :

١ - تحرير العقد : فالوثيقة المكتوبة التي تتضمنه ليست فقط العنصر الاساسي لضمان اثبات الزواج ، بل انها تعتبر الشرط الضروري المطلوب لصحة الزواج . وتقبل هنا تعبيرا واضحا عن أهمية الحرر في بابل .

٢ - رضا والدي العروسين : وهناك عنصر رضائي ونفساني يحتل دورا أساسيا ، ونعني به رضا والدي العرس والعروس . فالوالدان (بصفة خاصة الابوان) هما اللذان يقرران ، في حدود كبيرة ، رواج اولادهم ، سواء في ذلك الزوج او الزوجة .

ولكن اذا كانت نصوص القوانين تمنح الدور الاول للوالدين . فان وثائق الحياة العملية تظهر لنا أن العروسين ، وبصفة خاصة العريس ،

يتدخلان بدورهما في ابرام الزواج . فراضاء العروسين كان يؤخذ في الاعتناء بحكم العادة اكثر منه بحكم القانون .

ولا يعتبر تسليم الفتاة *Traditio pupillae* الى عريسها او الدخول بها من شروط صحة الزواج .

ولقد اشار القانون الحيثي الى نوعين من الزواج ، بحسب ما اذا كانت الزوجة تنتقل الى بيت زوجها ، او على العكس فان الزوج هو الذي يقيم في بيت وللد العروس . والقوانين الآشورية هي التي عالجت بالتفصيل هذين النوعين من الزواج ، ففي ثمانى مواد منها ، تناول حالة المرأة المتزوجة وهي تسكن في منزل والدها ، بينما تتحدث خمس مواد أخرى عن الزوجة وهي تسكن عند زوجها . وكان يقال ترتيبا على ذلك ان الآشوريين مثلهم في ذلك مثل الحيثيين عرفوا نوعين من الزواج : الزواج بدون سيادة *sine manu*

او الزواج الذي يتضمن آثاما متبقية من نظام الاسرة الاميسية ، والزواج بالسيادة *eum manu* او الزواج الابوي المحض . وفي النوع الاول من الزواج تظل المرأة خاضعة للسلطة الابوية ، وكان الزوج هو الذي يدخل في اسرة زوجته . وعلى العكس فانه في النوع الثاني وجده تخضع المرأة تماما لسلطة زوجها .

بيد ان الشراح المعاصرين يرون انه لم يكن يوجد سوى نوع واحد من الزواج في آشور ، ويتكون بطريقة واحدة . وهي ابرام تصرف رسيه مكتوب . وتترتب عليه آثار واحدة أيضا . وكل ما عمدت اليه القوانين الآشورية هو مجرد تنظيم مشاكل قانونية معينة كان يمكن أن تثور في حالة ما اذا استمرت الزوجة في اقامتها لدى والدها بصفة مؤقتة لاسباب مادية محضه .

وتحدث في بعض الاحيان عن الخطبة في القانون البابلي . وما يقصده هذا التعبير يختلف جوهريا عن الخطبة في القانون الروماني والقانون الكنسي . فالامر لا يتعلق باتفاق اولي بين الخطيبين او بين من لهم السلطة عليهما ، واثاره محدودة للغاية ، فلا يخول على وجه الخصوص أى حق في اقتضاء ابرام الزواج .

« فالخطبة » البابلية تم بمقتضى اتفاق بين الخطيب (او والديه) ووالدي

الخطيبة مصحوبا بتقديم مبلغ الترخا تو . وهى تمتل فى الحقيقة المرحلة الاولى لابرام الزواج .

ويتم تدوين «المحرر» بهذه المناسبة ، واستخدامه مشهود به منذ أسرة «أور» الثالثة وفى تقنين اشنونا . وهو ليس مجرد أداة اثبات للزواج ، بل ضرورى لصحته . وهذا الحرر فى قانون حمورابى ، مجرد عقد خاص riksu . ويتم ابرامه فيما بين الخاطب ووالد البنت بحضور الشهود الذين يضعون أختامهم . وهو يبين أن المرأة تؤخذ كزوجة ، ويحدد الهبات التى تصحب الزواج ، وينص على عقوبات فى حالة الخيانة الزوجية (وهى أشد قسوة بالنسبة للزوجة) والأحوال التى يكون فيها الطلاق ممكنا بالنسبة لكل من الزوجين . وأخيرا فإنه يذكر اليمسين أمام الملك والآلهة وبمقتضاها يتمتع الطرفان باحترام هذه الشروط .

ويمثل تدوين الحرر وتقديم الترخا تو الذى يصحبه مرحلة منشئة للزواج الذى يتم بتسليم الفتاة الى الزوج . ومنذ هذه المرحلة الاولى يحمل الزوج لقب «سيد المرأة» (١) ، ويلقب والد الزوجة «بعمى الزوج» (٢) . ويعرض من يعتدى على الفتاة المخطوبة لعقوبة الموت (٣) . بينما لا توقع هذه العقوبة فى حالة البنت غير المخطوبة . وحينما لا يشع تسليم البنت فور ابرام العقد ، فإنه ينبغى حينئذ التمييز ما بين الزواج المبرم والزواج التام .

ومن المحتمل أنه كان يصحب الزواج احتفالات دينية وأعياد عائلية . ولم تشر النصوص التشريعية لها البتة بسبب أنها كانت خالية من كل أهمية قانونية . وهناك اختتام أسطواني على مقابر «أور» تصور حفلات الزواج ومسابده .

وتشير المادتان ٤٢ و ٤٣ من القوانين الاشورية الى الاحتفال الذى

١ - المادة ١٦١ من تقنين حمورابى .

٢ - المادتان ١ ، ٢٢ من تقنين اشنونا - والمواد ١٥٩ - ١٦١ من تقنين حمورابى .

٣ - المادة ١٢٠ من تقنين حمورابى .



يتم فيه وضع الزيت على رأس الزوجة من قبل زوجها أو أبيها . وتكفى هذه الدلالات لآليات وجود الاحتفالات ، ولكنها لا تسمح بمعرفة تفصيلاتها .

**والزواج اليهودي** بدوره من النوع السامي . ويتضمن مجموعة من الاعمال القانونية ، وتصحبه هدايا متنوعة واحتفالات دينية وأفراح عائلية . ويلعب الأب دورا هاما للآلية في زواج بنته . فهو الذي يقرره في أغلب الأحيان بالنسبة لأولاده الصغار . فهو يستطيع أن يزوج بنته التي يقل سنها عن اثني عشرة سنة ونصف ، أما إذا تجاوزت البنت هذه السن ، فإنه يتطلب رضاها . وظلت هذه هي القاعدة حتى في العصر المتأخر . وكان الأب يستطيع أن يزوج ابنه أيضا في العصر القديم . ومن ناحية أخرى ، فإن الأم تتدخل بدورها . وتشير القصص إلى أهمية رأيها . بيد أن رضاها ، على ما يبدو ، لم يكن مطلوبا من الناحية القانونية .

ويترتب على الخطبة في القانون اليهودي وجود روابط قانونية ما بين عائلتي المخطوبين ، تحرم الزواج ما بين أحدهما وأقارب الخاطب الآخر . وتؤدي الخيانة من البنت المخطوبة إلى توقيع عقوبة الموت بالرجم ، شأن زنا المرأة المتزوجة .

## ٢ - في مصر :

ترك موضوع تكوين الزواج مجالاً للعديد من الافتراضات ، بسبب نقص المصادر . ويذهب «بيرين» إلى أن الزواج كان عملاً دينياً محضاً ولم يصبح علمانياً إلا في العصر السامى ، وأن مراسم الزواج كانت تتم في المعبد بواسطة الكاهن وبحضور أقرباء الزوجين .

ونحن نميل إلى قبول الفكرة القائلة بأن الزواج كان رعاثياً في الأساس ، حيث كان الاتفاق يتم ما بين الخاطب ووالد المخطوبة ، أو منذ الأسرة الخامسة والعشرين ما بين الزوجين . ويبدو مع ذلك أنه بجانب الاحتفالات الدينية والأفراح العائلية ، كان الاتفاق يتم في صورة محرر . ونتبع هنا طريق القياس مع القانون الميزوبوتامى . وما يؤكد ذلك أيضاً أن كل تصرفات الحياة العملية في مصر كانت تجري في محررات مسجلة . كما أنه إذا كانت للمرأة أموال خاصة ، فإن جردها كان يتم بدون شك عند الزواج . فضلاً عن أن إحدى برديات تورينو ، وهي ترجع إلى الأسرة العشرين ، حفظت لنا

نص عقد زواج ، ونفيدنا هذه البردية كذلك في معرفة أن الاجانب ما كانوا يستطيحون ابرام زواج شرعى مع المصريين في العصر الاقطاعى . فلم يكن جازيا مثلا زواج مصرى من بابلية . ويشبه القانون اليهودى القانون المصرى في هذه الجزئية . فلقد حرم الزواج من الاجانب ، نظرا لاهتمامه بتحريم كل مصاهرة مع الوثنيين . ويبدو أن سن الزواج في مصر كان عشرين سنة بالنسبة للذكور وأربعة عشرة سنة للنسبة للإناث .

### المطلب الرابع

في

### الهيأت التى تقدم بمناسبة الزواج

ويصاحب الزواج ، في الشرق القديم ، تقديم الكثير من الهبات والهدايا . ومعلوماتنا عنها ضئيلة بالنسبة لمصر . اذ لا يوجد سوى بردية واحدة ترجع الى الاسرة الثانية والعشرين ، وتعلق بالهبة الزوجية التى يقدمها الزوج الى عائلة الزوجة بمناسبة الزواج ، ولها وزن في مجال الاتيكات ولكنها لا تتطلب لصحة الرابطة الزوجية . وكذلك الامر بالنسبة للهبة التى يبدو أن الزوجة كانت تأتى الى بيت الزوجية بها وتسمى البائنة .

وعلى العكس فان معلوماتنا عنها غزيرة بالنسبة للبابليين والاشوريين . وتقابل ايضا اخطة لها عند اليهود . والانواع التى تضمنها القانون البابلي باعتباره نموذجاً للشرائع السلمية ، هي الآتية :

١ - الترخاوت (مهر الزوجة في القانون الاسلامى او المهرار في القانون اليهودى) : يقدم الخاطب هبة (وهى عبارة عن مبلغ من النقود ، او بعض المنقولات) ضئيلة القيمة عادة ، الى والد المخطوبة . وتسمى وثائق الحياة الميوسية الى أن هذه الهبة يمكن أن يقدمها أيضا اقارب العريس ، ويمكن أن تقدم الى العروس أو اقربائها من غير الاب (الام ، الاخ ، الاخت) . واذا فسح العقد بفعل عائلة المخطوبة ، فعلى الاب أن يرد ضعف الترخاوت(١) . واذا مات أحد الخاطبين بعد تقديم الترخاوت ولكن قبل تسليم البنت الى الزوج ،

يرد الترخاؤ الى مقدمه . ومن ثم فانه لا يعتبر أن والد البنت قد حصل عليه بصفة نهائية الا بعد اتمام الزواج ، او نتيجة لعدم اتمامه بسبب يرجع الى الخاطبة . وعند انقضاء الزواج ولا يوجد اطفال يصود الترخاؤ الى الزوج في حالة موت الزوجة أولا (المادتان ١٦٢ و ١٦٤ من تقنين حمورابى) كما أنه يظل في يد الزوجة المطلقة (المادة ١٣٨) . ويقود هذا الحكم الأخير الى اعتبار الترخاؤ بمثابة نظام ينم عن الحيطة والتبصر ويرمى الى كفالة اشباع احتياجات المرأة المطلقة .

بيد ان ضالة الترخاؤ وواقعة انه لا يقدم بانتظام الى الزوجة ذاتها يستبعد هذا التفسير . وهو يبدو بالاحرى أنه يدخل في اطار مجموع الهبات التي تقترون بالزواج السامى . وهو ييسر قبول الخاطب ، وفي نفس الوقت يقوم بدور الإثبات . ويتضمن تقديمه تمهيدا متبادلا ، في أعقاب تعدي مرحلة الاتصالات الأولية . ويكفل المحرر بعد ذلك هذه الوظيفة . ويبدو أن تقنين حمورابى يتبع عادات سومرية ، عندما لا يقتضى دائما الترخاؤ . ومهما يكن من أمر فإن للترخاؤ أهمية خاصة من ناحيتين :

أ - يذهب البعض الى القول بأن هذا النوع من الهبات يعتبر **الاصل** **التاريخي** للهبات التي قرر القانون الرومانى في عصر الإمبراطورية السفلى أن على الخاطب اعطاها الى خطيبته ، وان هذا الحكم كان مجهولا تماما من القانون الرومانى في العصر العلمى . وبدعم هذا الفسريق من الشراح رأيه بقوله ان تشريع حمورابى الذى استمر وجوده في الشرق لفترة طويلة من الوقت امتد نطاق تأثيره حتى على القانون الرومانى في عصر الإمبراطورية السفلى .

ب - **النظرية القائلة بأن الزواج كان في الاصل يأخذ صورة عقد شراء** : ويفسر البعض هذا النوع من الهبات بأنه اثر متخلف عن ثمن شراء الزوجة الذى كان يدفع الى والدها في المصور القديمة . ولقد قيل بهذا الفرض بالنسبة لبعض الشرائع القديمة . ويشار كذلك الى أن الزواج في بابل كان يتم على مرحلتين وفقا لاجرائين متعاقبين . فكان يقوم الخاطب أولا بدفع مبلغ من المال (الترخاؤ) الى عائلة المحطوبة . ثم بلى ذلك بفترة تسليم البنت الى زوجها . وقد يطول امد هذه الفترة اذا كانت الزوجة ما زالت طفلة صغيرة . ونظر الى هذين الرمين (وقت دفع الثمن ووقت تسليم الزوجة

للزواج) ، باعتبارهما يمثلان ازدواج البيع البدائي . والنوع الاول يتمثل في الاتفاق الذي يبرم ما بين الخاطب ووالد المخطوبة . وكان يعتبر نوعا من البيع مع تأجيل التسليم (بيع السلم في الشريعة الاسلامية) ، ويعطى الخاطب «ملكية مقيدة *ius ad rem*» . والثاني يتضمن تسليم الفتاة ، وهو تنفيذ للاتفاق السابق وبحول الملكية المقيدة الى ملكية كاملة .

وكان في اول الامر ثمن شراء حقيقى ثم أصبح فيما بعد مجرد ثمن صورى . فالزواج البابلى كان يتكون في الاصل في صورة بيع فوري ، ثم فرق فيما بعد بين الزمنين . والبيع الذى كان بيعا فوريا أصبح بيعا مؤجلا من حيث التسليم . وأصبحت الخطوبة ، وهى تتم عن طريق دفع الترخاوت ، بمثابة ابرام بيع آجل يلتزم فيه الاب بالقيام بتسليم ابنته *Traditio pupellae* فيما بعد .

ولقد كانت الخطبة في الشريعة اليهودية لها طابع «الزواج الابتدائي» الذى يصير كاملا بالدخول . وكان يترتب عليها بعض الآثار ، منها معاقبة خيانة الخطيبة بالرجم ، كما انها تخلق مانع قرابة بين كل من الخطيبين ووالدى الطرف الآخر . ومهما يكن من امر ، فان هذا التفسير لم يكن خاصا بالقوانين البابلية فحسب . اذ توجد نفس هذه النظرية القائلة بأن الزواج كان يتم في صورة عقد شراء في شرائع أخرى ، كما ان النظرة المادية للزواج تعتبره عملا له طبيعة مالية .

**نقد هذه النظرية :** ويمكن توجيه عدة انتقادات هامة لهذه النظرية :

١ - يفترض هذا التفسير أن الزواج في صورة عقد شراء يمثل مرحلة ضرورية من مراحل التطور التاريخي للزواج في كل الشرائع . ولقد انتقد علماء تاريخ القانون في الوقت الحاضر وجهة النظر هذه . فمما لا شك فيه أننا نصادف الزواج في صورة عقد شراء في بعض الحضارات ، ولكنه لا يبدو بمثابة مرحلة حتمية في تاريخ الزواج لدى كل الحضارات .

ب - أن التمييز بين مرحلتين للزواج البابلى يقوم على مجرد الافتراض الذى لا تدعمه النصوص . ولقد بنى هذه الفكرة بصفة خاصة الطمساء اللان ، ودافعوا عنها بقوة . ولا شك أنهم استوحوا من النموذج الذى

جرتا عليه العادات الألمانية القديمة . والحق أنه يبدو أن الزواج في القانون البدائي الألماني كان يبرم بواسطة عمليتين متعاقبتين هما : التمهيد بالزواج ، ثم تسليم الفتاة . ولكن ما يعتبر مقبولا في إحدى الشرائع ليس بالضروري أن يكون مقبولا في شريعة أخرى . فمن المبادئ الأساسية المسلم بها في تاريخ القانون المقارن أنه لا يسوغ نقل قواعد قانونية من شريعة إلى أخرى .

ج - وأخيرا ، فإن الترخانو ، وهو يعتبر بحسب هذه النظرية بأنه لمن شراء ، ضئيل للغاية . فلقد كان مقداره في زواج بنت أحد الملوك نحو ٣٣ أو ٣٤ من ثمن شراء عبد في نفس العصر . فليس من المعقول إذن أن نعتبره ثمن شراء .

ومن المؤكد ، على أي حال ، أنه في العصر التاريخي لم يكن الزوج يعتبر مالكا لزوجه . فلقد كان لها حقوق عديدة مقررة بمقتضى القانون ، وهذا بلا شك وضع غريب بالنسبة لحل ملكية .

ومن ثم يمكن أن تصور الترخانو على أنه من بين الهدايا التي تقدم إلى أسرة البنت .

٢ - **النودونو** : وبجانب «الترخانو» ، يقوم الزوج بانشاء «نودونو» لصالح زوجته . وهي هبة يقصد منها تأمين وسائل العيش لها ولأولادها في حالة وفاته قبلها . وهذا النظام مرده بعد النظر . وهو ليس الزاميا . كما أنه يتم من طريق محرر مكتوب أما في بداية الزواج أو في أثنائه . وتحقيقا للغرض الذي ترمي اليه هذه الهبة ، فإن الزوجة لا تضع يدها على الاموال الداخلة في هذه الهبة الا عند وفاة زوجها . ويكون لها عليها حينئذ حق انتفاع فقط . فلا تستطيع التصرف فيها ، بل يتعين عليها أن تحافظ على هذه الاموال لمصلحة الأولاد الذين لهم عليها ملكية الرقبة .

وعند اليهود ، توجد هبة تشبه النودونو البابلي ، إذ يقدمها الزوج الى زوجته كغزالة الحياة المادية لها ولأولادها بعد وفاته ، ويطلق عليها اسم «الكيتوبة» .

٣ - **الشريقتو (الباتنة)** : ويوجد أخيرا الدوطة «الشريقتو» التي تتلقاها المروس من والدها . وتظل أثناء الزواج مملوكة لزوجها ، ولكنها لا تستطيع

النصرف فيها . ويشرف الزوج على ادارتها ، ويستخدم ايرادها لاشباع للاحتياجات المنزلية . وعند وفاة الزوجة ، يرث اولادها الشريقتو. ، فإن لم يكن لها ولد تؤول هبة الاموال الى أسرته . وفي حالة انتهاء الزواج بسبب موت الزوج أو الطلاق بدون سبب مشروع ، تسترد هذه المراه البالنه .

وعند اليهود ، يقدم والد البنت أيضا دوة بفرض المساعدة في الحياة الزوجية . ووضعها القانوني غير معلوم جيدا . ولا يعرف على وجه الخصوص ما اذا كانت ملكيتها تؤول الى الزوجة أو الزوج .

### المطلب الخامس

#### في

### الاثار التي تترتب على الزواج

١ - الآثار المالية : في مصر القديمة : تبرز بردية تورينو السالفة الذكر وجود محدد بمناسبة الزواج يحدد العلاقات المالية ما بين الزوجين . كما ان هناك عقودا تنتمي الى الاسرة الثانية والعشرين تشهد بان الزواج كان يصحبه محدد يحدد فيه الزوج الاموال التي تؤول الى الزوجة في حالة الطلاق . ويبدو على كل حال ان جميع اموال الزوج كانت تشملها الشركة الزوجية . وعلى هذا النحو ، تفسر وثيقة يرجع تاريخها الى الدولة الوسطى ، وتتضمن تصرفا في منزل ، ويعلم الزوج فيها انه ينقل كل الاموال التي حصل عليها بطريق الارث الى زوجته واولاده معا . ولكن ربما ينطبق الامر هنا يتصرف مضاف الى ما بعد الموت . كما نشاهد الزوج في بعض الاحيان يقدم هبات الى الزوجة .

وفي حالة الزواج للمرة الثانية فان الاولاد من الفرائس الاول يحصلون على ثلثي اموال الاب ، ولا يحصل الاولاد من الفرائس الثاني الا على الثلث .

وتترك ارملة تنزوج للمرة الثانية ثلثي اموالها الى أطفالها من الزواج الاول . وهذه هي النسبة التي تتم بالاتفاق في مثل هذه الظروف في شكل دعوي صورية . وهناك كسرتان من الفخسار (اوستراكا) تؤكدان نسبة التقسيم هذه .

ويظن انه في عصر الدولة الحديثة ، كانت حقوق الزوجة المالية تحدد عند الزواج بمقتضى اتفاقات تعقدها مع زوجها ، وتجعل من املاكها أموالا مشتركة بينهما ، بنسبة الثلثين للزوج والثلث للزوجة ، على أن يكون للزوج الباقي على قيد الحياة ، بعد وفاة الزوج الآخر ، حق الانتفاع بنصيبه المتوفى بينما تحول ملكية هذا النصيب الى الورثة . وفي ظل الاسرة السادسة والعشرين ، كان الزواج يقتضى رضاء الزوجين وبصحبه تدوين محدد يتضمن نظام اشتراك الاموال بين الزوجين ويديره الزوج .

## ٢ - السلطة الزوجية :

١ - في ميزوبوتاميا : تتمتع المرأة المتزوجة ، مثل المرأة غير المتزوجة ، بأهلية قانونية كاملة . فهي تستطيع إبرام التصرفات القانونية على اختلاف أنواعها . فلها أن تعقد البيوع والهبات ، وأن تشترك في التصرفات باعتبارها شاهدة ، وفي الخصومة القضائية كطرف فيها أو كشاهدة . ولها أن تتصرف في أموالها بحرية ، وتتجر ، وتباشر مهنا أخرى وتشغل الوظائف العامة ، مثل وظيفة القاضي أو الكاتب العمومي ، الخ . ويتم ذلك بدون تدخل الزوج ، بل أن لها أن تقاضى حنى زوجها .

وبجانب هذه الحقوق الفردية المترتبة لها للزوجة ، فإن للزوج مع ذلك سلطة واسعة لحد ما على زوجته . ينظمها القانون تنظيما دقيقا ، وتعرف باسم السلطة الزوجية . فيتعين على الزوجة اطاعة زوجها ، كما يجوز له بشروط معينة أن يبيع زوجته الخائنة على سبيل العقاب ، وله في بعض الاحيان أن يسلم زوجته الى دائنيه على سبيل الرهن .

ولا يسأل الزوج عن التمهيدات التي تبرمها الزوجة قبل الزواج . ولكن في الفرض العكسي ، نجد انه يجوز لدائني الزوج توقيع الحجز على أموال الزوجة . والزوجان مسئولان بالتضامن عن الديون المبرمة اثناء الزواج . وعلا فانهما يشتركان معا في التصرفات الهامة .

وواضح اذن ان للمرأة البابلية وضعاً قانونيا مستقرا لحد ما . وهو يعطو كثير وضع المرأة في القانون اليهودي : فانخفاض وضع المرأة عند اليهود يرجع من حيث الواقع الى وجود نظام تعدد الزوجات ، ومن حيث القانون الى انها لا تستطيع طلب الطلاق ، وحق والدها في ان يزوجهما ، والخيانة من جانب

الزوجة وحدها هي التي تعاقب بالموت بالرجم . ولكنها تتمتع بأهلية قانونية وان كانت مقيدة . فلا تستطيع أن تتعاقد الا برضاء الزوج ، ويجوز لوالد البنت أو للزوج أن يبطل التزاماتها . ومن هنا يظهر المركز المتفوق في الحياة الواقعية للارملة أو المرأة المطلقة . بيد أن الزوجة تملك أموالها الخاصة ، وتستطيع أن تصرف فيها .

والسلطة الزوجية أكثر شدة عنها في ميزوبوتاميا ، ويبدو مع ذلك أنه لا يحق للزوج في الشريعة اليهودية أن يقتل زوجته أو يبيمها . وأخيرا فإن الام تكرم في الأسرة من قبل أولادها وعلى قدم المساواة مع الاب . وهذه الشريعة من أوائل الشرائع التي قررت هذه المساواة : «أكرم أباك وأمك» . ولا تستطيع النساء الانخراط في السلك الكهنوتي ، وهذا هو وجه اختلاف هام مع بابل والعديد من شعوب الشرق .

ب - في مصر : هناك خلاف بين العلماء حول مركز المرأة ، متزوجة كانت أم لا . ففي تقدير البعض أن المصريين القدامى لم يعرفوا فكرة انعدام الاهلية أو نقصها بسبب الجنس ، وأن النساء كن يتمتعن في جميع العصور بأهلية قانونية كاملة . فالمرأة تستطيع أن تتعاقد ، وتتملك العقارات ، وتدخل في الخصومات القضائية باعتبارها طرفا أو شاهدا . ولا تحتاج المرأة المتزوجة في كل هذا الى إذن الزوج أو إجازته .

غير أن هناك فريقا آخر يعارض هذا الرأي القائل بالمساواة التامة بين الجنسين في جميع العصور ويرى أن وضع المرأة لم يكن نابضا بل متغيرا بحسب كل عصر : فلقد سادت المساواة بين الذكور والاناث حتى الأسرة الخامسة ، أي خلال عصر الدولة القديمة . وأهم دليل يستندون عليه هو المستخلص من ترجمة حياة «متسن» . فلقد قام هذا الموظف الكبير بمنح أولاده أموال دون تمييز بين الاناث والذكور . كما أن والدته تصرف بحرية في أملاكها ، من طريق الهبة أو الوصية . وهي تتمتع بالتالي بأهلية قانونية مطلقة وكاملة . فلا تخضع لسلطة زوجها ولا لوصاية ابنها أو أي شخص آخر (بفرض أن زوجها قد مات) . ويقتسم أولادها جميعا تركتها بعد وفاتها . ويمكن التأكيد أيضا من الوضع القانوني المستقل للمرأة ، حتى ولو كانت متزوجة ، من واقعة أن «متن» لم يذكر زوجته في قبره . فمن المحتمل إذن أنه كان لها قبرها وعيادتها الخاصة . فمخصصة كل منهما المستقلة



تؤكد حتى بعد الوفاة . ومن الأدلة على المساواة بين الذكور والإناث رسم الزوجة في المقابر . فهو يبين أنها مساوية لزوجها ، فهي واقفة أو جالسة بجانب زوجها ، وفي نفس حجمه ، وتضع ذراعها على كتفه . وفي بعض الرسوم يمثل الزوجان أما عند نفس منضدة القرايين ، أو ملصقين تماما في مساواة مطلقة . ويقع على عاتق الزوج الالتزام بالإخلاص لها . فالزنا يعاقب الرجل عليه أحيانا بالهرب بالعصا ويعقوبات مالية .

وهناك دليل آخر يستقى من حق الإرث الذي كان مسلما به للولد أيا كان جنسه . ففي وصية الوزير الملكي «نيكاورغ» ، ابن خوفو ، يذكر أنه منع زوجته بعض أمواله ، وقسم ممتلكاته الزراعية قسمة تكاد تكون متساوية بين أولاده . فخص اثنين من أبنائه بثلاث قطع من الأرض لكل منهما ، بينما نالت بنته وولد آخر قطعتين لكل منهما . ويلاحظ أن نص هذه الوصية يسمح بالقول بأن تركة أعضاء الأسرة المالكة تنظم طبقا للقواعد العامة المطبقة على جميع السكان .

ومن الجدير بالذكر أن جميع الوصايا التي وصلت إلينا ويرجع تاريخها إلى الدولة القديمة تتضمن وصية حزبية ببعض المال لصالح الزوجة ، والتي تنال بمقتضاها نصيبا يزيد عادة على نصيب الولد . فكما رأينا ، قام الوزير «نيكاورغ» بعمل وصية حزبية بأربع قطع من الأراضي الزراعية وممتلكات مختلفة لزوجته ، بينما لم ينل أكثر أولاده محاسبة سوى ثلاث قطع . وكذلك فإن «نكمنخ» اشرك زوجته بنصيب هام في المنح الدينية التي حصل عليها . كما أن «أبدو» أوصى إلى زوجته بعقلم «على سبيل الملكية الكاملة» . وفي هذا كله ما يدل على أن المرأة كانت تتمتع ، في عصر الدولة القديمة ، بمساواة مطلقة مع الرجل بقوة القانون ، وهي أهل مثله لتملك المقارنات .

ومع ذلك ، أخذ وضع المرأة في الإضمحلال في الأسرة الخامسة . فتمثلها الصور وهي راكبة أمام زوجها ، أو في حجم ضئيل جدا ، أو غير موجودة في بعض المناسبات الهامة على الإطلاق . واخذت سمات هذا التحول تتأكد خلال العصر الإقطاعي الأول . فحضنت المرأة لولادة والدها أو زوجها أو وصيها بعد وفاته ، أو لابنها الأكبر إذا كان زوجها لم يقم باختيار وصي لها . وأصبحت المرأة المتزوجة من أئاع الزوج طبقا لنظام التبعية الذي ساد في

العصر الانقطاعي الاول . وفقدت اهلية مباشرة الحقوق ، وكانت تحتاج عند اجراء اى تصرف الى اجارة الشخص الذى تقع تحت سلطته والذي اصبحت له ولاية على مالها .

وكتبت المرأة الكثير من الحقوق في عهد **القبيلة الوسطى** ، ولكنها لم تسترد اهليتها كاملة الا في عصر **القبيلة الحديثة** . واصبحت لها ولاية التصرف دون حاجة الى اذن الزوج أو اجازته . ويمكن أن تصبح رب أسرة في عدم وجود الزوج . ولها أموالها الخاصة ، وتشارك في الاحتفالات الدينية . ومع ذلك : كان للزوج أن يؤدب زوجته بالضرب غير المبرح .

وفي **العصر الانقطاعي الثاني** ، عادت المرأة المتزوجة الى الخضوع لسلطة الزوج أو الوصي أو الابن الأكبر . غير انها سرعان ما استردت اهليتها كاملة في عهد الأسرة الخامسة والعشرين .

## ٢ - السلطة الأبوية Patria Potestas :

### ١ - في ميزوبوتاميا :

وهذه السلطة منظمة تنظيمًا دقيقًا ، شأنها في ذلك شأن السلطة الزوجية . وهي تقسم بالاتساع . ولكنها أخف وطأة من تلك التي لرب الأسرة الروماني ، كما أنها مقيدة بواسطة القانون . وللاب حق التأديب . ولكن يبدو انه طبقا للنصوص التشريعية ، وبالعكس المعمول به في كثير من الحضارات القديمة ومن بينها الحضارة الرومانية ، لم يكن للاب حق التصرف في ابنه الا على سبيل العقوبة وذلك في حالة جحوده . ولم يكن له عليه حق الحياة أو الموت . ولم يكن يستطيع حرمانه من الارث أو نقص نصيبه في التركة الا في حالات محددة . ولا يستطيع أن يهجر طفله المولود حديثا أو يمرضه لمخاطر عدم الرعاية الواجبة . كما أنه لا يستطيع أن يرهق ولده لدائنيه .

ومع ذلك ، يوجد في العمل عدد كبير من العقود التي تبين ان هذه القيود التشريعية لم تحترم . فمن المؤكد ان ما جرى عليه العمل يتعارض في هذا المجال مع النصوص التشريعية .

والسلطة الابوية ، في **الشرعة اليهودية** ، أكثر شدة منها في ميزوبوتاميا .

والوالد ، وإن كانت له سلطة كبيرة ، لم يكن يتمتع بحق الحياة والموت على أولاده بصورة تحكمية . وهناك نصوص عديدة تحسرم على الآباء ممارسة العادة الوضعية الكنمائية وهي عادة التضحية بالأولاد . ولكن عرف اليهود نظام القضاء العائلي الذي كان من سلطته النطق بعقوبة الموت بالنسبة للأبن المذنب . ويمكن أن يصدر الحكم أيضا من مجلس شيوخ القبائل . وأخيرا فإن للآب أن يطرد الأولاد من منزله . وهناك أدلة تثبت ذلك بالنسبة لأولاد الحظيات .

وهناك كذلك ما ثبت وجود نظام بيع البنات ، وليس الأولاد الذكور . فيمكن أن تباع البنت كخادمة أو لتتزوج ، في حالة فقر الأب المدفع فقط ، وإذا كانت البنت لا تبلغ ١٢ سنة . وإذا تحسن الوضع المالي للآب ، فإنه يستطيع أن يعيد شراء ابنته .

ويتحرب الابن البالغ من السلطة الأبوية ، وهذا البلوغ غير معروف في القانون الروماني . ويمكن أن تكون للولد حوزة ، وهو يحتفظ لنفسه بها عند وفاة والده .

### ب - في مصر :

ونحن لا نعرف على وجه اليقين مدة بقاء السلطة الأبوية ، ومدى انبعاثها . فلا نستطيع القطع برأى فيها إذا كانت السلطة الأبوية تستمر في مصر ، كما في روما ، طوال حياة الشخص الذي يباشرها ، أو على العكس فإنها تنقضي عندما يبلغ الطفل سنا معينة ، كما هو الشأن في اليونان مثلا .

ويمكن القول ، بخصوص مدى انبعاث السلطة الأبوية ، أنه كان يختلف بحسب العصور . ففي عصر الدولة القديمة ، كانت هذه السلطة غير موجودة بالنسبة للأولاد الكبار الذين بلغوا سن الرشد ، فلم يكن له ولاية عليهم . فلمنتهم المالية منفصلة تماما عن ذمة والدهم ووالدتهم ، وهم يستطيعون الحصول على هبة من والديهم ، أي يجوز لهما التعاقد معهم ، ولهم بالتالي أهلية قانونية كاملة ومستقلة . ويحتمل إذن أن السلطة الأبوية كانت قائمة على الأولاد القصر ، وإنها كانت مخففة للغاية . فلم تكن تبيح للآب حق بيع أولاده أو قتلهم كما هو الحال في القانون الروماني . وكان على الأب أن يقوم بتربية أولاده .

وفي **العصر الإقطاعي الأول** ، خضع جميع الأولاد لسلطة أبهم . وأصبح له ولاية على أموالهم ، وينوب عنهم في مباشرة الحقوق وسائر المعاملات . وكان يجوز للأب اختيار وصي يتولى شؤون الأسرة بعد وفاته ، وكانت تؤول الولاية على المال في هذه الحالة إلى الوصي . وإذا لم يتم بهذا الاختيار ، فإن السلطة الأبوية تنتقل إلى الابن الأكبر . فلقد حصل في هذا العصر على مركز ممتاز بالنسبة لسائر الإبناء . ففى رسومات المقابر ، يظهر الابن الأكبر وهو يمسك عادة عصا والده ، وفي كثير من الأحيان يمسك بيده الأخرى ساقه ، ويصحبه في كل مكان . فهو «ابنه الأكبر» ووريثه ، وحافظ ذكراه والمكمل لها . وفي نفس الوقت الذي تزداد فيه أهمية الابن الأكبر ، فإن السلطة الأبوية تتوى . وإذا كان الابن الأكبر أصبح يتمتع بحقوق في مواجهة أخوته وأخواته ، فإنه يقع من ناحية أخرى تحت السلطة الأبوية ، وهو ما تشير إليه مقبرة الوزير «بيهنوك» التي يظهر فيها ابنه الأكبر راعيا أمامه .

وفي **عصر الدولة الوسطى** ، لم يعد للابن الأكبر ولاية على أخوته وزال امتياز . بيد أنه في ظل **الدولة الحديثة** نلاحظ أن النزعة الفردية في التكماش . فالأب ، أو الابن الأكبر في حالة عدم وجوده يتمتع بسلطة كبيرة . فهو مسئول في الحقيقة أمام الفرعون عن العمل المفروض على الأسرة وعن تنفيذ الإداءات . وهذه المسؤولية هي الأساس الذي تركز عليه سلطته . وبالنسبة للابن الأكبر فإنه يصبحها نشوء امتياز الابن الأكبر من جديد عند تقسيم تركة الأب . ويمكن أن يؤول هذا الامتياز إلى البنت ، وهذه إحدى الخصائص الأصلية للقانون المصري .

ويحتفظ الأب بحقه في التصرف في أمواله بسبب الموت . ولدينا نماذج لهذا التصرف قابلة للتقص حتى الوفاة وهي تدون بواسطة المتصرف في حضور الشهود ، كما يحتمل أنها كانت تخضع لإجراءات التسجيل . وهي تتضمن هبات للابن أو الزوجة ، مع التزام الأرملة أحيانا برد الأموال إلى الأولاد أو الأخ . وما زان اعتبار هذه التصرفات بمثابة وصايا محلا للنقاش ، إذا ما أعطى هذا الاصطلاح معناه الروماني . بيد أن هذا التصرف بدون شك ، له بعض سمات الوصية وآثارها الأساسية .

هذا ولقد كانت الحرف وراثية . ووردت على السلطة الأبوية فيسود عديدة من جديد .

**وفي العصر الاقطاعي الثاني** ، عادت السلطة الأبوية الى قوتها ، وعاد امتياز الابن الأكبر الى الظهور . وكانت التصرفات التي يبرمها الاب تلم مسائل افراد الأسرة . ولقد تحرر الإبناء من السلطة الأبوية تماما في عهد بوكخوريس .

وغنى عن البيان اننا لا نقابل ، حتى في أحلك فترات التاريخ المصري ، العرف الوحشي الذي ساد لدى بعض الشعوب الاخرى ، والخاص بإمكانية ترك المولود في مكان عام حينما لا يرغب والده في الاحتفاظ به . كما ان هنالك نصوصا عديدة تشهد بـ **سماحة العادات** ، وصحة **الوالدين** لاولادهم ، وبـ **جبل الإبناء** لأبائهم .

## المبحث الثاني

### الطلاق

ويؤدي الطلاق الى حل الرابطة الزوجية . ولا يقف الزوجان على قدم المساواة من حيث القدرة على انهاء الزواج عن طريق الطلاق . وللاسف ليس لدينا معلومات وفيرة عنه بالنسبة الى **مصر القديمة** . ولا نصادف تأكيدا لوجوده الا بالنسبة للأسرة الواحدة والعشرين . غير أنه يحتمل أن الطلاق كان معروفا من قبل . ويبدو أنه كان حتى عهد بوكخوريس من حق الزوج وحده . وهناك وثائق يرجع تاريخها الى القرن السادس وتشهد بوجوده . وتبين منها أنه كان لكل من الزوجين حق ممارسته . ولا يتطلب اشكالا خاصة لوقوعه .

وعلى العكس فان معلوماتنا كثيرة عن نظام **الطلاق البابلي** ، الذي لم يكن يختلف ، في خطوته المريضة ، عن الطلاق **الاشوري والحيثي** . فهو يقوم في هذه الشرائع الثلاث على اساس التفرقة ما بين الطلاق التحكيمي الصادر من الزوج ، والطلاق لاسباب مشروعة . وفي الحالة الاولى ، تظهر الوثائق أن الزوج كان يجبر على دفع مبلغ باهظ من المال . كما أن الزوجة كانت تستطيع أحيانا أن تطالب بحل الزواج .

وتراء المعلومات عن نظام الطلاق في بابل يبرر تركيزنا عليه ، على أن يكون معلوما أن ما نقوله عنه يسري بصفة عامة على الشرائع القديمة الاخرى

التي سادت غرب آسيا القديمة ، وحددت تأثير متبادل بينها وبين الشريعة البابلية .

ففي بابل ، يستطيع الزوج أن يطلق زوجته لسبب من الاسباب الآتية:

١ - أخطاء ارتكبتها : فيطردها عندئذ دون تعويض ، بل ويستطيع أن يستبقها كجارية .

٢ - المقر : ويتعين عليه في هذه احالة أن يعطيها مبلغا من المال سبق تحديده في وثيقة الزواج .

٣ - المرض : ولكن يتعين على الزوج أن يعطيها الطعام والمأوى .

ويستطيع الزوج أن يطلق زوجته بدون سبب ولكن يجب عليه في هذه الحالة ان يرد «الشرقتو» اليها ، كما أن القاضي يقرر لها حق الانتفاع على بعض اموال الزوج والاحتفاظ بالاولاد . وعند موت زوجها السابق ، يكون لها حق الارث في تركته بنصيب بمبادل نصيب ولد ، حتى ولو كانت قد تزوجت من جديد ، بشرط أن تكون قد قامت بتربية اولاده تربية حسنة . وإذا كان الطلاق بدون سبب ممكنا قطعا ، غير أنه لم يكن شائعا في العمل فيما يبدو .

أما الزوجة فانها تستطيع الحصول على الطلاق عن طريق القاضي لاختفاء جسيمة ارتكبتها الزوج ، كالخيانة الزوجية مثلا ، وتسترد «الشرقتو» . ولكنها تتعرض للموت غرقا اذا رغبت في الانفصال عن زوجها او هجرته دون سبب مشروع ، لان حياتها كما تهوى تعد دائما وفجرا . وتعاقب المرأة الزانية بالقائا في الماء ، ولكن يستطيع الزوج ان يعفو عنها . وهذا عكس ما جاء في القانون الروماني في العصر الملمى ، فليه لا يستطيع الزوج ، بصفح من زوجته الزانية .

ولا نعرف الا القليل من شكل الطلاق . ففي العصر السومري ، كان الزوج يقطع طرف رداء الزوجة . وفيما بعد ، كانت تحرر وثيقه به .

ووقع الزوج في الاسر لا يفسخ الزواج : فتعتبر زوجة الاسر راجية اذا ابرمت عقد زواج جديد ، ما لم يثبت انها تركت من غير مورد رزقي . وادا عاد الزوج الاول من الاسر تعود اليه وتترك اولادها الجدد نزوجها الثاني .

وفي **الشريعة اليهودية** ، للزوج وحده حق الطلاق . وهو يتم عن طريق إرسال ورقة الطلاق الى الزوجة ، بل وبكفى «لا تجد الزوجة عطفاً في عين زوجها» . وفي عصر متأخر ، وتحت تأثير بعض العادات المصرية على ما يبدو (كما يتضح من عقد زواج بعض اليهود في مصر في عام ١٩٤٩ ق.م) ، وتحت تأثير القانون الروماني فيما بعد ، سمح للزوجة أن تمارس الطلاق .

ولقد انتقد بعض المصلحين نظام الطلاق . وفي العصر المسيحي حدثت مواجهة بين تيارين بخصوص أسباب الطلاق ، أحدهما يوسع في هذه الأسباب والآخر أكثر تشدداً .

### المبحث الثالث

#### نظام الاقتران بزوجة ثانية

#### ونظام التسرى «نظام الحريم»

#### ١ - في ميزوبوتاميا :

حد من اطلاق نظام الزواج الفردي الذي كانت معظم شعوب العالم القديم تتبعه وسائل عديدة . فالرق كان يؤدي الى تسرى أو مباشرة فعلية بجيها القابور والاخلاق ما دام أن الرجل لا يعتبر مرتكباً لجريمة الزنا إلا اذا أقام علاقة مع امرأة متزوجة في زواج مع الدخول . كما أن نظام الاقتران بزوجة الاخ يمكن أن يؤدي الى وجود أكثر من زوجة لنفس الشخص . وكذلك فإن الآشوريين عرفوا نظام الاسيرو (وترجمته الحرفية : امرأة مخبأة ، أي امرأة من الحريم) . وهذه المحظية يمكن أن ترتفع الى مرتبة الزوجة بواسطة اعلان رسمي أمام شهود .

وفي بابل ، كما هو الشأن لدى الميثيين . يمكن أن يوجد بجانب الزوجة الشرعية زوجات أخرى . أعلى مرتبة من الضحايا ، ولكنهن أقل مرتبة من الزوجة الأولى . وتشير المواد ١٤٤ - ١٤٧ من تقنين حمورابي الى هذا النظام . فالزوج يستطيع . اذا كان من المحفل أن زوجة غاقر ، أن يدخل في منزله زوجة ثانية لا توضع على قدم المساواة مع الزوجة الأولى ولكن اذا اتخذت زوجته الأولى احتياطيًا وقدمت له جارية كخليفة<sup>٥</sup> . فإنه لا يجوز له حينئذ أن يأخذ زوجة ثانية ( كما فعلت سارة بتقديم الجارية المصرية هاجر الى سيدنا إبراهيم) .

وتحمى المادتان ١٤٦ و ١٤٧ الزوجة ضد تهجمات الجارية التي يتخذها الزوج كخليفة ، ورغبتهما في التساوى مع الزوجة .

وواضح اذن ان الزوج كان يستطيع أن تكون له زوجات من الدرجة الثانية ، بجانب الزوجة التي تشغل المرتبة الأولى . وليس سهلا تحديد الوضع القانوني للزوجة من الدرجة الثانية . ويبدو انها لم تكن تعتبر مجرد محظية بل هي زوجة شرعية ، ما دام أن الاطفال المولودين من هذه العلاقة كانوا يتمتعون اولادا شرعيين . ويلاحظ ان هذه الشرعية تنقرر فقط في حالة عم الزوجة الاولى ، أى في حالة ما اذا لم تستطع ان تنجب اولادا لزوجها .

## ٢ - في مصر :

لا اثر لنظام التسرى في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة . ولكن يحتمل وجوده في هذه الفترة بالنسبة للملك وحده . وعلى العكس فقد عرفته مصر بصفة عامة منذ العصر الاقطاعي الاول . فكان للرجل عدد من الحظايا (ويمكن أن يسمين أيضا بالسراى أو الزوجات غير الشرعيات) . ويعتبر المولود نتيجة لهذه العلاقة من الاولاد غير الشرعيين ، وينسب لأمه دون أبيه وظل هذا النظام موجودا في عصر الدولتين الوسطى والحديثة ، ومن باب أولى في العصر الاقطاعي الثانى . وتقدم بردية يرجع تاريخها الى الاسرة العشرين دليلا قاطعا على أن المصريين عرفوا هذا النظام . وادى العثور على هذه البردية الى القضاء على كل خلاف حول هذا الموضوع .

## المبحث الرابع

### نظام التبني

وسنخصص بالشرح نظام التبني في بابل ، لانه اتمسم بسمات فريدة ، تبين الدرجة الكبيرة من النضوج التي بلغتها الشريعة البابلية وكيف تمكنت من استخدام نظام قانوني وتحويله للقيام بعمليات غاية في التنوع مع اضعاف قيمة الزامية عليها .

ذلك أنه بينما يهدف التبني في العصر الحاضر أساسا الى اعطاء طفل لمن ليس له اطفال ويأس من اتجاوبهم ، فان التبني في القانون البابلى نظام له



غابات عديدة ، ويحتل دورا هاما للغاية . فهو لا يرمى فقط الى مجرد اعطاء احد البابليين المحروم من الذرية وريثة له بواسطة قسراية صناعية تتحقق بإرادة اصحاب المصلحة ، أى يهدف الى خلق رابططة قرابة قانونية بين شخصين لا تتولد من القانون ويرغبان في اقامتها فيما بينهما ، كما هو الحال في الشرائع الحديثة ، بل لان التبنى يعتبر بصفة خاصة غالبا قانونيا يمكن ان تصب فيه سائر العمليات التي تهدف الى تغيير قانون الاسرة ، بل وحتى بعض مظاهر قانون الاموال .

فاذا ما أردنا دراسة الوثائق الشرقية المتنوعة المعروفة تحت اسم «وثائق التبنى» ، فانه يمكن تقسيمها الى قسمين ، ما دام أن التصرفات التي تتضمنها تختلف من حيث الشكل والغاية :

١ - فمن حيث الشكل القانوني : يمكن تبني الغير ، ليس فقط في شكل ابن أى بصفته ابنا ، بل أيضا بوصفه اخا ، وبنتا للزوج أو الزوجة ، وحتى بوصفه أبا .

٢ - ومن حيث غاية التصرف : ويمكن ان يستخدم التبنى البابلي ، كما هو شأن التبنى في العصر الحاضر ، في خلق «أو زيادة» الذرية الخاصة لشخص ما ، ولكن يمكن أيضا الانتجاع اليه لمتق رقيق ، أو لافراد بنوة ابن غير شرعي ، أو تعيين وارث ، أو اعطاء زوجة لابن ، أو تقويم مرتب مدى الحياة ، أو اجراء بيع .

واذا ما أردنا أن نستعرض هذه المسائل بالتفصيل ، فانسأ نقول أن التبنى بمعناه الحقيقي معروف . ففي بابل ، يتبنى الأطفال لان التبنى نفسه محروم من الذرية . وفي هذه الحالة ، يحمى القانون المتبنى من العواقب التي تترتب على انجاب المتبنى لاولاد طبيعيين في وقت متأخر . فللولد المتبنى نفس الحقوق التي للابن الطبيعي على تركة الاب المتبنى ، كما انه يعاقب بسقوط حقوقه في الارث وبعقوبات جنسانية اذا تنكر للاب المتبنى .

وكان من الجائز تبني عبد لاعتاقه ، أو ابن محظية لمنحه الحقوق التي للابن الشرعي . ويمكن أن يقوم التبنى بدور الوصية : فالمتبنى يقيم التبنى وارثا له بموجب تصرف يرتب آثاره بعد موته .

والتبني يفرض الزواج عبارة عن تبني فرد لبنت «باعتبارها زوجة» اسه . فيرمى التبني الى ادخالها في عائلة هذا الفرد ليتزوجها احد ابنائه .

ويقوم هذا التصرف مقام عقد الزواج ، بمعنى انه ليس من الضروري أن يحرر عقد زواج بعد ذلك : فدخل الزوج على زوجته ومعاشرته لها يكمل لعملية القانونية . ويفترق هذا النظام عن الزواج الذي يبرمه الأب نيابة عن ابنه من حيث أن شخصية الزوج في هذه الحالة الأخيرة محددة منذ لحظة إبرام العقد ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للتبني بفرض الزواج . ولقد عرف التبني بفرض الزواج في بابل ، ولكنه كان شائعا في نوزي بصفة خاصة حيث يعتقد انه يكن وراء شيوعه أسباب اقتصادية . فعندما تتبادل عائلتان بناتهما ، فانهما تتجنبان عبء تقديم الترخاات الذي كان في نوزي مبلغا كبيرا في المادة .

وأخيرا فان التبني يظهر بمثابة عمل يؤدي وظيفة مخالفة لطبيعته الأصلية . وذلك حينما يستخدم في الحالات الآتية :

١ - إنشاء مرتب لدى الحياة : فالتصرف ينقل امواله فورا الى المتبني الذي يتعين عليه ان يعوله طوال حياته .

٢ - بيع ارض غير جائز التصرف فيها ، وهذا النوع من التبني يقصد البيع أكثر وضوحا في نصوص نوزي . وهو يهدف الى بيع قطعة ارض من المتبني البائع الى المتبني المشتري مباشرة . ولا يكتسب المتبني اى حق على تركة المتبني . ويحدث أحيانا ان يتبنى ذات الشخص بواسطة آباء مختلفين لعدد كبير من المرات خلال فترة قصيرة من الزمن ( ٨١ مرة بالنسبة للمدعو «يجيتيلا» ) . ويقدم المتبني الى المتبني هدية تختلف قيمتها بحسب اهمية المال . وأخيرا فان التصرف كثيرا ما يتضمن شروط الضمان المعتادة في البيع بضمان الاستحقاق ، ضمان مساحة الأرض .

واخفاء البيع في صورة التبني تفسره الطبيعة الخاصة للأرض المتصرف فيها . فالأرض تكون أقطاما ، اى منحة معطاء لجندى أو موظف على سبيل الانتفاع . وهى محملة بخدمة تظل على عائق المتبني البائع بمقتضى شرط يتضمنه العقد .

ومن المحتمل ان القانون الحورى ينص ، مثل القانون البابلي ، على منع التصرف في الاقطاع . فهو ينتقل الى وريثة المقطع وحدهم . ومن هنا استدع اللجوء الى حيلة التبني . وهناك ما يدل على وجود التبني بغضد البيع

فى بابل فى العصر الفارسى ، اذ ثت من وثائق ذلك العهد ان جنديا مالكا لاقطاع تبنى صاحبه مصرف ، لمجرد الرغبة فى تقسّل الارض اليه ، وأبرم المتصرف اليه اتفاقا مع الجندي يهدف الى أن يظل هذا الاخير يتحمل عبء خدمة الخيول الملكية .

وفى مصر كان التبنى ممكنا . وكان يتم عن طريق بيع المتبنى وأولاده الى المتبنى . وفى ظل الاسرة السادسة والعشرين ، بعد اختفاء نظام الوصية خلال فترة الاضطهاد فى بداية الالف الاول على ما يبدو ، وحيث لم نعد نقابل تصرفات مماثلة لتلك التى كانت ، منذ الدولة القديمة تسمح بترتيب الآثار الرئيسية للوصية ، فان انتقال اموال المتوفى الى وارث باختياره كان يقتضى تبنى هذا الوارث المسبق قبل وفاة المتبنى . وهذا هو ما يشير اليه تصرف ينتمى الى الاسرة العشرين . ففيه يتبنى رجل زوجته لى ينقل اليها امواله . ثم أن هذه المرأة ، بصيورتها أرملة تنقل بدورها ذمتها المالية الى أخيها والى ثلاثة عتفاء ، بعد أن تبنتهم جميعا كأولاد لها .

## الفصل الثانى

### قانون الاموال

#### المبحث الاول

#### نظام الملكية (وضع الاراضى)

الملكية هى عبارة عن حق على شىء ، يخول صاحبه سلطة كاملة على الشىء . فله أن يستعمله وأن يستغله وأن يتصرف فيه ، فى الحدود التى يفررها القانون . وتبين من هذا التعريف مظهرى الملكية : الاول هو أنها تخول صاحبها مجموعة من المزايا التى يمكن الحصول عليها من الشىء . والثانى هو خضوعها لسلسلة من القيود التى يراعى فيها مصلحة أشخاص آخرين غير المالك ، بقصد تحقيق الصالح العام . ومن ثم فان الملكية وظيفة فردية ووظيفة اجتماعية .

وق عرض نحليلى للتطور التاريخى لحق الملكية ، يذهب علماء الاجتماع الى أن الملكية الجماعية تمثل نقطة البداية فى جميع الحضارات الانسانية . ويقول هؤلاء أن ملكية الارض كانت فى اول الامر للقبيلة (ملكىة جماعية) ،

ثم للمائلة (ملكية عائلية) ، ثم أخيرا للفرد (ملكية فردية) ، وأن هذه الاشكال الثلاثة للملكية تطابق ثلاث فترات متميزة ومتتابعة . بيد أن هذا التحليل لا ينطبق تماما على ما كان موجودا في الشرق القديم :

- ١ - فلقد عرف كل عصر تقريبا تعايش عدد من هذه الاشكال معا .
  - ٢ - ثم أن التطور لم يكن متتابعا بل يتضمن أكثر من عودة الى الوراء .
- وسنحاول استعراض هذه الافكار في كل ميزوبوتاميا ، ومصر .

## المطلب الاول

### في

### نظام الملكية في ميزوبوتاميا:

لما كان القانون البابلي قد وضع لمجتمع حضري وتجاري ، فلقد عرف الملكية الخاصة التي ترد على العقارات والمنقولات على حد سواء. ووجدت الملكية الخاصة منذ ما قبل العصر السرجوني ، بجانب ملكية المعابد والقصر . وهناك قواعد يظهر منها أن هناك بعض سمات الملكية العائلية ولكنها لم تكن شائعة أو ترجع الى فترة قديمة للغاية .

واستغل جزء من اراضي المعابد والقصر مباشرة لاشباع احتياجات طائفة الكهنة والعبادة والحاشية . ويقدم جزء آخر لبعض الاجراء «الحقصول الفدائية» . ويؤجر جزء آخر مقابل دفع الاجرة «حقول الزراعة» . وبالنسبة لهذين النوعين الآخرين من الاراضي ، كانت حقوق المستأجرين في التزايد ، مما كان يقربها من الاراضي الخاصة .

بيد أنه لم يكن لدى البابليين ، الفكرة المجردة للملكية باعتبارها حقاً مطلقاً على شيء . فالرومان هم أول من عبر عن هذه الفكرة بوضوح . ففي بابل ، تختلط الملكية بالسيطرة الحقيقية على الشيء . محينما يقدم الفرد على تصرف ، فإن الشيء ذاته ، وليس الحق على هذا الشيء ، هو الذي ينقله .

واذا ما تنبعنا التطور التاريخي للملكية الاراضي في ميزوبوتاميا : فاننا

نجد ان الاراضى كانت مملوكة لاله المدينة في العصر السومرى . ولكن هذه الملكية الجماعية المصطنعة بالصفة الدينية لم تعد الطابع المميز لاسرة أكد : اذ تشهد مسلة مانشتوسو والتصرفات المعاصرة بوجود ملكية فردية . وتلطف من حدتها بعض المظاهر المتبقية عن نظام الملكية العائلية . فالأرض مملوكة للعائلة التى يمثلها شيوخها ، غير أن التصرف فى الاراضى الى الغير اى الى أفراد لا يدخلون فى نطاق العائلة يدل على انتشار الملكية الفردية . وفى ظل اسرة أور الثالثة ، التى تتميز بنهضة سومرية ، زالت الملكية الفردية وتركت مكانها لاشتراكية الدولة حيث تسود الملكية الجماعية .

وتحتل الملكية الفردية مكانها الاول من جديد فى ظل الاسرة البابلية الاولى . فالمعاصر لحمورابى كان يتصرف بحرية فى أمواله ، حتى بالنسبة للعقارات . وهذا مفهوم ، اذ أن نظام الملكية الفردية يتلاءم مع احتياجات المجتمع لحمورابى ، حيث يعترف للفرد فيه بحقوق يحميها القانون ، وحيث الاقتصاد قائم على التبادل التجارى الحر مع الخارج .

وتشمل الملكية الفردية المنقولات والعقارات معا . ويؤكد العلماء فى كثير من الاحيان أن الملكية الفردية المقاربة ظهرت فى وقت متأخر نسبيا عن الملكية الفردية المنقولة . ولكن قانون حمورابى يضع امامنا ملكية فردية عقارية ومنقولة فى آن واحد . ويستطيع المالك أن يتصرف فى أمواله بحرية بالنسبة للتصرفات فيما بين الاحياء . وهناك بعض الآثار المتبقية التى تدل على رجحان اهمية العقارات من الناحيتين الاقتصادية والقانونية . فلا يجوز انتقال العقارات الى الاثاء عن طريق الميراث . كما أن المواة التى تشتمل بالنها على عقارات لا تستطيع أن تتصرف فيها ، بل يتمتع عليها أن تحتفظ بها لاولادها .

ومع ذلك ، ظلت آثار من الملكية العائلية موجودة فى شكل حق الاسترداد (الشفعة) الذى يخول لبعض اقارب البائع امكانية الحلول محل المشتري الغريب عن الاسرة (اى لهم حق الشفعة على ما قام قريتهم ببيعها) . وفى ظل حمورابى ، أصبحت مباشرة حق الاسترداد وهمية نتيجة للشروط التى كان ينضمها عقد البيع . بيد انه ليس من الحكمة التاكيد بأن الملكية الجماعية قد اختفت . اذ يجب ألا نسى الثغرات الصديدة التى يتضمنها قانون حمورابى ، فضلا عن أنه من المحتمل أن المادتين ٥٣ و ٥٤ منه تشير الى

جماعات زراعية . ومن المحتمل أيضا وجود ملكية جماعية العشيرة أو القبيلة في عصر حمورابي لدى القبائل الرحل التي كانت تحيط ميزوبوتاميا .

وتعود الملكية الجماعية بوضوح في ظل الحكم الكاشي . فتنين الكودورو أن الملك يعطى بعض الأفراد أراضى كانت مملوكة لأحدى القبائل . وهو يعوض القبيلة التي انتزع منها أرضها ، وليس الأفراد الذين تشملهم . فالأرض كانت إذن قبل الهبة الملكية مملوكة للقبيلة . وكانت أراضى كل منطقة قبلية تقسم إلى أقسام . ويجزأ كل قسم إلى قطع توزع على الأسر التي تضمها القبيلة لفترة من الوقت لكي يستثمرها أفرادها . فملكية الأرض إذن جماعية ، لكن استثمارها ليس كذلك . وعندما تركت الملكية الجماعية مكانها تدريجيا للملكية العائلية أو الفردية ، فإن الحق السابق ظل موجودا تحت شكل حق الاسترداد (الشفعة) لصالح الجيران . وظهور الملكية القبلية من جديد في العصر الكاشي لا يجهد أن يفسرنا أنها تعايشت مع الملكية الفردية . إذ أن الكودورو تشهد بمنح أراضى لأفراد على سبيل الهبة . ولكن، يتعين عدم المغالاة في تقدير الأهمية التي نستخلصها من وجود تلك الهبات لأن مصادر معلوماتنا عن هذه الفترة نادرة ومتخصصة . كما أنه ليس من المؤكد أن الملكية الجماعية لم تكن معروفة في العصر السابق .

وبالنسبة للعصر البابلي الجديد والفارسي ، الذي أهمل تاريخه بعض الشيء في هذا الخصوص ، تشهد تصرفات عديدة باستمرار وجود جماعات منظمة مثل العصر الكاشي ، ولكل منها أراضى شاسعة تضمها منطقة أقلية . وكانت تجزأ بين الأسر التي تشملها الجماعة . وفي القرن الخامس ، بالنسبة لأقليم نيبوم على الأقل ، ثبت هذا التقسيم بواسطة نصوص عديدة ، مما يحضنا إلى القول بأن أشكال الملكية المختلفة ربما كانت تتلاءم مع اختلافات إقليمية أكثر منها زمنية .

ولدى البابليين والحيثيين والآشوريين ، كان حق الملكية تحميه الآلهة . والحدود التي تفصل بين الحقول ، كانت محلا لإقامة شعائر دينية وتراتيل وتعاويل لاحتلال البركة وإضفاء الحماية الدينية عليها . ومن ناحية أخرى فإن دموى الاسترداد ، وهى الدعوى التي تحمى حق الملكية في ميزوبوتاميا ، فقدت طابعها الجنائى منذ عصر ما قبل حمورابي .

وتحداثة الأشكال المختلفة للملكية في المجتمع اليهودي القديم . فحينما

عاش اليهود حياة استقرار اقتسمت القبائل الاراضى ، ثم قامت كل قبيلة بتوزيع نصيبها على الاسر الداخلة فيها على سبيل الحيازة الدائمة. ولكن لم تستمر هذه الملكية الجماعية الا لفترة قصيرة من الوقت . فبرغم أن الارض كانت في اول الامر غير قابلة للتصرف ، فانه سرعان ما أصبح من الممكن بيعها في داخل القبيلة . ويكمن الدليل على الانتقال من الملكية العائلية الى الملكية الفردية في وجود حق الاسترداد الذى يتمتع به ذوو القربى .

## المطلب الثانى

### فى

### نظام الملكية فى مصر

#### ١ - الاشكال المختلفة للملكية :

ولقد تبنى بعض العلماء نظرية تقول بأن الاراضى المصرية كانت محسلة الملكية الفرعونية، على الاقل من الناحية الاسمية . وكان الفرعون يحتجز لنفسه مساحات كبيرة من هذه الاراضى الملكية . ويوزع مساحات اخرى على المعابد وبعض الافراد للانتفاع بها . وكانت بالنسبة لهؤلاء الآخرين على الاقل ، قابلة للانتقال والتصرف على غرار الاراضى الحرة المعروفة فى الشرائع الاخرى .

وفى تقديرنا ان هذا الراى صحيح بالنسبة لمصر فى العصر البطلمى . ولكنه لا يستند على دعائم قوية فيما يتعلق بمصر الفرعونية . اذ نلاحظ منذ الدولة القديمة وجود افراد عاديين يتصرفون فى اموالهم بحرية . وامتد نطاق الملكية الفردية بدرجة كبيرة بجانب ملكية الدولة . بل ونجد النصوص منذ هذه الفترة تدبر عن المالك بطريقة محددة للغاية ، باعتبارها « الشخص الذى يمكنه اعطاء الشيء الى من يشاء » . فمما لا شك فيه انه كانت هناك اراضى ملكية ، وكان الفلاحون يقومون بزراعتها مع تلقيهم من الفرعون جزء من المحصول مقابل ذلك . وهناك اراضى تؤول الى اصحاب الاميازات ، ولا سيما الموظفين والمعابد . فكان الفرعون يعزل العطاه الى طائفة الكهنة ، ويقدم الاراضى الى الموظفين مقابل خدماتهم . وكانت المنحة مؤقتة او لمدى الحياة ، وعلى سبيل الانتفاع . ولكن توجد ايضا أمثلة أخرى

تكون المنح فيها على سبيل الملكية الكاملة . واتجهت هذه المنح نحو الدوام . وكانت تصحبها اعفاءات ضريبية . وستؤدى الى اضمحلال الدولة بالتدريج . وستكون نقطة بداية النظام الاقطاعى .

واخيرا فانه كان للأفراد العاديين بدورهم اراضى . ويحتفظ الملك عليها بسلطة عليا (ملكية الرقبة) لا تمثل عقبة فى سبيل حرية استقلالها ، بل وحق التصرف فيها . ونستبين هذه السلطة العليا من خلال الاستيلاءات الثقيلة والكثيرة ، واقتضاء عقد ملكى لنقل العقارات فى ظل الاسرتين الثالثة والرابعة على ما يبدو .

وفى ظل الاسر المنفية الاولى ترك هذا النظام مجالا كبيرا للملكية الصغيرة . ويمكن لزراع متواضع أن يعيش على ملكية هكتار تقريبا من الارض . ويندر أن تتجاوز الملكية الكبيرة ذاتها مائة هكتار ، وغالبا ما كانت موزعة فى صورة قطع متناثرة . وحتى حينما تكون هذه القطع مجتمعة فى يد مالك واحد فانها كانت قابلة للتصرف بسهولة . وكان نقل الملكية شائما . وكانت الاحصاءات المتقاربة ترمى الى متابعة هذا الانتقال .

يبد أننا نلاحظ ، فى ظل الاسر المنفية الاخيرة تركيزا مضطربا للأموال . فكانت هناك زيادة مستمرة فى ثروة المعابد ، وتجميع للدم المالىة العائلية . فاسنادها الى الابن الاكبر كان يحميها من التقسيم . وتم سحق صفاء الملك الدين لم تعد لديهم القدرة على تحمل أعباء الضرائب الباهظة والتم كان يعفى منها أصحاب الامتيازات الذين كانوا فى تكانر . ولقد أدى كل ذلك بالتدريج الى نشوء النظام الاقطاعى .

كما أننا نقابل منذ هذه المصور القديمة أموالا ، غالبا ما تكون عقارات ، مخصصة لعبادة الموتى . وهذا هو نظام المؤسسات الجنائزية .

وهناك العديد من الأدلة التى تدعم رأينا القائل بأن نظام الملكية فى عصر **الموتة القديمة** كان ذا نزعة فردية واضحة . ومنها أن الهبات ، كما سيلي ، حتى تلك التى قام الملك باجرائها لا يمكن الرجوع فيها . فإذا كان الفرعون لا يستطيع استرجاع المال الذى يتصرف فيه ، أفلا يمكن أن نستخلص من ذلك أن هذا المال أصبح مملوكا بملكية فردية للمتصرف اليه ، وأن ملكية الغير ، من باب-أولى ، مصنونة ولا يستطيع الملك أن يتصرف فيها ؟ ثم أننا



عثرنا على مجموعة من الوثائق تتضمن بيوعا أجرتها الدولة لبعض أراضيها لصالح أفراد . فكيف يمكن أن نفهم قيمة هذه البيوع ، إذا ظلت الدولة حرة ، بعد ذلك ، في التصرف في هذه الأراضي كما تشاء ؟ إن دراستنا للعقود ، كما سيلي ، تدفعنا إلى قبول الفكرة القائلة بأن الملكية الخاصة مصنوعة تماما .

ومن ثم فإن الدولة لا تصرف في الإملاك الخاصة وفق مشيئتها ، بل على العكس تقوم بحمايتها بالعمل على احترام العقود ، عن طريق تسجيل التصرفات واعداد دفتر المساحة . كما أنها تخضع لنفس الاجراءات التي يتقيد بها الأفراد عند مباشرتهم للتصرفات القانونية . وهذا يعنى أن حق الملكية الذى تتمتع به الدولة ليس من طبيعة أخرى ومغايرة لحق الملكية الذى للأفراد . ولا يجوز أى اشتطاط فى السلطة من الدولة أو الملك بالنسبة للملكية الخاصة ، التى لا يمكن انشقاقها الا بمقتضى عقد رسمى يوقع عليه الاطراف وعدد من الشهود ، ويسجل فى السجلات الرسمية . وفى حالة أى نزاع حوله ، تكون محكمة «السرو» صاحبة الاختصاص الوحيد للفصل فيه بدون أى تدخل من الدولة .

فالملكية الفردية مصنوعة ، وتتبع مطلقا المالك . ويمكن بالتالى أن تكون محلا لسائر التصرفات . فهى تباع : «فتمن» اشترى مائتى ارورا (وهو مقياس من مقياس قدامى المصريين ويساوى ٢١٢٥ مترا مربعا تقريبا) من اراضى الدولة ، وباع «تننى» منزلا مقابل ١٠ «شمت» . وهى تؤجر : فمراسيم الدولة القديمة تبين لنا أن المزارعين يشغلون ، بمقتضى عقد إيجار ، الاراضى الخاصة بالدولة والمعابد والأفراد العاديين . وهى توهب : فتمن وهب اثنى عشر ارورا إلى اولاده ، كما أن «أيدو» وهب حقلا لزوجه ، وكان الملوك يمنحون على سبيل الهبة قطعا من الاراضى إلى المعابد والمقرين . ويمكن أن تكون محلا لوصية : فيوصى الوالدان بها إلى اولادهم ، والأزواج إلى زوجاتهم ، بل أن «أوزير» أوصى بمال مطوك له إلى أجنبى . ويمكن أن تعطى على سبيل الانتفاع : فالدولة كانت تقرر حق انتفاع على بعض اراضيها لصالح موظفيها . وأخيرا فإنها يمكن أن ترصد لغرض خاص حتى على سبيل التأييد مثل إنشاء مؤسسات تتمتع بالشخصية المدنية .

وواضح إذن أن الدولة والمعابد والؤسسات والأفراد ، لهم على أملاكهم حق ملكية ذات طبيعة واحدة ، يخول صاحبه استعمال الشيء الذى يرد

عليه الحق واستقلاله والتصرف فيه . ويمكن تجزئة عناصر الحق هذه من طريق إرادة المالك ذاته ، أو بفعل القانون .

ويسلم بعض الباحثين بوجود نظام الملكية الفردية منذ عصر الدولة القديمة ، ولكنهم يقولون أن المعلومات التي في حوزتهم تتعلق بالملكيات الكبيرة وحدها ، وأن الدولة المصرية القديمة كانت تضم مجموعة من كبار الملاك الذين لهم السلطة على بقية السكان . ولكننا لا نعتقد بذلك . فالقانون الخاص السائد في عهد الاسرتين الثالثة والرابعة قانون ذو نزعة فردية ظاهرة ، ومثل هذا القانون يشجع على الملكيات الصغيرة . بل أننا لانستطيع فهمه إلا إذا كان هذا النوع من الملكية ممكناً . فهو يعرف نظام الارث وتقسيم التركة ، كما لا توجد في ظله أموال هائلة ، وهو ياتفق مع نظام قابلية ملكية الأموال للتنقل . كما أنه لا يمكن تفسير مسك دفتر تقويم الاطيان الذي يلعب دوراً كبيراً في الحياة القانونية والاقتصادية في مصر ، وتسجيل كل التصرفات الناقلة للملكية ، والعناية بالمبذولة في مراجعة «الافراجات» إلا بوجود ملكية خاصة كثيرة النقل والانتشار . وحصر الأموال العقارية الذي كان يجري باستمرار مرة كل سنتين منذ عهد الملك «نتريمو» توطئة لربط الضرائب وجبايتها ، يدل على استمرار انتقال الملكية العقارية وتجزئتها ، والا لما كان هناك داعي لاجراء عملية الحصر هذه بصفة منتظمة رغم العمل الهائل الذي تقتضيه .

ولا شك أن هذه الاسباب ذات الطابع العام تجعلنا نسلم بوجود الملكيات الخاصة الصغيرة . وهذا لا ينفي وجود الملكيات الكبيرة بجانبها . بل إن هناك أدلة أخرى مستقاة من النصوص ذاتها تثبت تعايش الملكيتين معا . فترجمة حياة «متسن» تشير الى أنه قد اشترى مائتي أورو من الاراضي المملوكة للدولة ، وسكنها بصفه بان مساحة الارض التي تضمه تبلغ أربعة أوارير ومسورة بحائط ، وتشتمل على المبنى للسكنى ، وحوض ، وحقل كروم يبلغ ١/٥ أورو ، وغابة ، وبستان مفروس فيه أشجار التين . كما أنه حصل ، عند بلوغه قمة الوظائف الادارية التي تدرجها ، على ابرادات ١٢ ضيمة كان له عليها حق انتفاع على سبيل المرتب ، شأنه في ذلك شأن كبار الموظفين الذين كانوا يتلون مكافآت كبيرة . ومنحه الملك زيادة على ذلك ، ضيمة تبلغ مساحتها أربعة أوارير على سبيل الهبة . وإذا أضفنا الى ماتقدم الاملاك التي أوصى بها اليه والداه - ورث عن أمه وحدها خمسين أورو من الارض - فإنه يمكن القول بأن «متسن» كان لديه ٤٠٠ أورو نال

ما يزيد على مائتين أروور منها عن طريق الموارد التى حصل عليها من الوظائف الكبيرة التى تقلدها . ومن ناحية أخرى ، فإن إيرادات الالثنى عشرة ضيعة التى كان له عليها حق انتفاع باعتباره موظفا كبيرا ، كفلت تقديم القرابين فى مقبرته على الدوام .

وكان «متن» يعد ، فى نهاية الوظيفة ، من بين كبار الملاك فى مصر . وفى الحقيقة ، أن الأمير الملكى «رع حتب» لا يذكر بدوره سوى إيراد الالثنى عشرة ضيعة لتقديم القرابين فى مقبرته . فإذا كان إيراد الأمير الخاص بتقديم القرابين فى مقبرته يعادل الإيراد المخصص «لتن» فيمكن أن نستخلص من ذلك أن ثروتيهما متعادلتان لحد كبير . بل ونجد أيضا الأمير الملكى «نيكاورع» يوصى الى زوجته وأولاده بأربعة عشرة ضيعة . فثروته لم تكن تتجاوز كثيرا ثروة «متن» .

ولكننا نعرف بجانب كبار الملاك السالفى الذكر ، عددا كبيرا من صغار الملاك الذين يختار من بينهم الموظفون والكهنة فى المراتب الدنيا . ففى بداية الأسرة الرابعة ، يبيع الكاتب «تنى» منزله الى الكاهن «كامبو» بثمان زهيد جدا «١٠ شمت» يحصل عليه فى صورة منقولات بحسب اختياره . كما أن ملوك الأسرة الخامسة منحوا المعابد ضيعات صغيرة المساحة نسبيا . فنجد أن «ببى» الثانى وهب معبد «مين» ثلاثة أواريو من الأراضى الكائنة بقفط لمواجهة نفقات عبادته فى هذا المعبد . وهذه الضيعة الصغيرة تحتوى على عدد من الفلاحين ، ومن ثم فإن مساحة الأراضى التى يشغلها كل من هؤلاء الفلاحين ضئيلة . وهذه الزراعة الكثيفة جدا تتلاءم الى حد كبير مع نظام الملكية الصغيرة .

وأخيرا ، فن من بين الأدلة على أن مصر كانت مجزأة الى ملكيات صغيرة ، أن كبار الملاك أنفسهم لا يملكون أراضى شاسعة مكونة من قطعة واحدة . بل إن أملاكهم متفرقة فى أنحاء مصر كلها . ونجد أن لنفس المالك ضيعات فى الشمال وأخرى فى الجنوب . فتبين مقبرة «لى» فى عهد الأسرة الخامسة) أنه فى أثناء عملية احصاء الأموال ، كانت قطعتان الماشية تجمع من جميع الملكيات الموجودة فى الشمال والجنوب وتقاد فى مراكز الى المركز العام لحصرها . وستنتج نفس الشيء من مقبرة «رع - هب - سخ» ، حيث كان يتم انتقال الواشى بواسطة الصنادل . كما أن

«أنح - ما - حور» يشير الى السفن المحملة بالإبصار والقادمة من أملاكه المختلفة .

ولقد حصل كبار الملاك على الأموال التي احتلونها في الشمال وفي الجنوب أما عن طريق الميراث أو الشراء أو الهبة الملكية . وخريطة مساحة الأراضي ذاتها ، المقسمة الى ممتلكات صغيرة للغاية تؤكد وجود العديد من صفار الملاك. وهذا بلا شك أمر طبيعي في فترة يسود فيها الذهب الفزدى. ول نجد أن كبار الموظفين يملكون على تكوين ملكيات كبيرة خاصة بهم ، غير أن نظام الوارث ما لبث أن يفتتها . وهذه التجزئة ، طبقا للنظام الفردي للموارث ، تساعد على انتشار الملكية الصغيرة .

وتدفعنا جميع الأدلة المذكورة الى القول بأن مصر كانت ، في عهد الدولة القديمة ، مزدهمة جدا بالسكان ، وثروتها الزراعية هائلة . ويسود فيها نظام الملكية الصغيرة ، بجانب طبقة غنية مكونة من كبار ملاك الأراضي . ويظهر لنا علاوة على ذلك أنه لا يوجد من بين كبار الملاك في عهد الأمرين الثالثة والرابعة من تجاوزت ملكيته . . . أوروبا تقريبا. ويكشف ذلك عن أننا لبنا بصدد نظام الملكيات الفردية الكبيرة للغاية ، حتى مع أخذ الخصوبة الاستثنائية للأرض في عين الاعتبار .

وإذا سلمنا بأن أوروبا من الأرض يكفيان لمعيش مزارع أو مالك صغير غير محظوظ ، فاننا نصل الى نتيجة هامة هي أن نسبة ملكية أغنى الإغنياء من كبار الملاك الى أفقر الملاك لا تزيد على مائتي مرة على الأكثر . فضلا عن أنه لا يوجد أي حاجز محكم يفصل الإغنياء من الفقراء ، وأنه ، تطبيقا لمبدأ الحرية الفردية في مجال الموارث والحياة برمتها ، «يمكن للصغير أن يصبح كبيرا» ، و «يمكن للمعدم أن يصير غنيا» كما جاء في بردية «بريس» . ويلاحظ أن الأرض كانت لها قيمة كبيرة ، وهذا ما تؤكدته واقعة أن «متن» الذي أصبح حاكما لاحدى المقاطعات ، يتلقى هبة من الملك تبلغ أربعة أوارير من الأرض . ولا بد من افتراض أن هذه المساحة كانت ذات قيمة ملحوظة ، مما دفع «متن» الى الإشارة اليها في ترجمة حياته .

ولم يتغير هذا الوضع الا في العصر الإقطاعي الاول ، حيث تركزت الاراضي بين أيدي كبار الملاك والعباد ، وكانوا يعطونها للفلاحين لزراعتها . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التطور أدى الى اضمحلال حق الملكية ، ولم يعد

حقا مطلقا تجتمع فيه عناصر الملكية الثلاثة ، من استعمال واستغلال وتصرف ، بل أصبح في كثير من الاحيان مجرد حق انتفاع (وهو حق عيني يخول لصاحبه حق استعمال شيء مملوك للغير واستغلاله دون التصرف فيه ، فهذا العنصر الاخير من سلطة مالك الرقبة وحده) . كما أن امتياز الابن الاكبر الذي ظهر في ذلك العصر كان يخوله حقا على جميع اموال التركة التي أصبحت تعتبر مملوكة للأسرة جميعها . وبالتالي لا يجوز لاي فرد من أفرادها التصرف في هذه الأموال . ولكن نظام الملكية الفردية ظل سائدا في الدلتا حتى في الزمن الذي بلغت فيه النزعة الإقطاعية أشدها . فالملكية الحرة تتفق مع ظروف المدن التجارية في هذا الاقليم .

وفي عصر الدولتين الوسطى والحديثة ، عادت الملكية في الجملة الى ما كانت عليه في ظل الدولة القديمة .

وترد الملكية الخاصة على النقولات ، والعقارات ، والوظائف الدينية . إذ لدينا عقود بيع محلها هذه الاموال المختلفة . ولا يعتبر هذا البيع بمثابة هقد رضائي بالمفهوم الروماني ، إذ يمثل في نقل الملكية مع اعطاء مقابل الاداء . فهو إذن عملية نقدية متضمنة التسليم الفوري للشيء والشئ . وإذا كان حق الملكية قد انكمش من جديد في العصر الإقطاعي الثاني ، غير أنه سرعان ما رجع الى شأنه الاول في عهد «بوكخويس» .

## ٢ - التكاليف التي تتحمل بها الملكية :

ولقد نشأ عن وجود الملكية العقارية منذ عصر الدولة القديمة ، ارتفاعات قانونية خاصة بالرى ، كحق المسيل والمجرى . وهي عبارة عن حقوق هينية مقررة لعقارات على عقارات أخرى مجاورة ، ولا نجد أثرا لهذه الارتفاعات في النصوص القليلة التي في حوزتنا . ولكننا نعرف أنه توجد ، منذ الاسرة الاولى ، ادارة للمياه . ويمكن أن نستخلص منها الدليل ليس فقط على وجود هذه الارتفاعات ، بل وعلى اهتمام السلطات العامة بضرورة مراعاتها بدقة .

وكان هناك نوع من الارتفاعات التي تنشأ ، لا بمقتضى القانون ، وإنما عن طريق تحرير عقد رسمى وتسجيله . وهي تتعلق بالارتفاعات الجنائزية الدائمة التي كانت تنفل ملكيات محددة وتتصل بها اتصالا دائما . فإيرادات

هذه الاملاك كانت تسمى بالارادات الجنائزية وتخصص لرعاية بعض المقابر وإقامة الشعائر وتقديم القرابين فيها .

وكان الارتفاق الجنائزي كثير الوقوع ، في شكل مؤسسة . فمن ناحية كانت الدولة تكفل لموظفيها تقديم القرابين في مقابرهم بعد وفاتهم عن طريق تخصيص ايرادات الاملاك التي أمطتهم اياها على سبيل الانتفاع أثناء حياتهم ، في صورة مؤسسة جنائزية لتحقيق هذا الغرض . كما ان الافراد كانوا يستطيعون بدورهم أن ينشئوا على املاكهم ارتفاقات او تكاليف مماثلة . وسنقوم بشرح تفصيلات هذه المسائل حينما نتكلم عن نظام المؤسسات الجنائزية .

### ٣ - انتقال الملكية وحمايتها :

ويبدو ان دفع الثمن ، وليس تسليم الشيء ، هو العنصر الذي كان يلعب الدور الحاسم في سبيل نقل الملكية في مصر وفي الشرق القديم بصفة عامة . اما اذا كان التصرف بدون مقابل ، فكان يحرر عقد في شكل شبيه بالعقد الخاص بالمنازل ، وذلك حتى الاسرة التاسعة عشرة . ثم استلزم بعد ذلك اجراء التصرفه امام شهود . واستعمل احيانا نفس الشكل لزيادة الضمان في التصرف بمقابل . وكان تدخل موظفي الملك في مجال نقل الملكية بين الافراد يؤدي الى نفس النتيجة . ويمكن أن نشبه باستعمال الكودورو في بابل في هذه الحالة ايضا .

وكانت هناك دعوى الاسترداد في القانون الفرعوني ، كما هو شأن القوانين الشرقية الاخرى لحماية حق الملكية . وتشهد بذلك المصادر العديدة المتنوعة . ولا تسمح لنا هذه المصادر بالقول بما اذا كانت الدعوى ذات صبغة مدنية بحتة ، كما هو عليه الحال في الشرائع المتطورة ، أم انها على العكس ذات طبيعة جنائية .

## المطلب الثالث

في

### نظام الملكية في القانون الروماني

- تطور نظام الملكية في القانون الروماني القديم :

ولقد عرف الرومان نظام الملكية منذ العصور الاولى لروما . واتخذ صورا عديدة على اساس النظر الى الانواع المختلفة للأشياء وأهميتها في حياة الأسرة . وأهم هذه الأشياء للأسرة هي الأرض الزراعية . ولم تقتصر أهمية هذا النوع من المال على الناحية الاقتصادية ، بل تعدى ذلك الى أنه توجد فيه مقر الأسرة وألتهنا . وفي هذه الأرض ، يستريح الأسلاف الذين اعتبروا بمثابة آلهة ، كما يحميها اله خاص يسمى Lare ، كان رب الأسرة يحياه عند دخوله .

وكان أفراد الأسرة يعتقدون أنهم مجرد وسطاء بين أسلافهم والأجيال التي تليهم ، وان عليهم يقع واجب المحافظة على استمرار العائلة التي هي الكليسان الاول والأبدى الذي يجب ان تدّوب فيه اشخاصهم ، حيث ان شخصية الفرد لم يكن لها اعتبار كبير ازاء الأسرة باعتبارها جماعة أبدية . ولذلك يمكن فهم سبب عدم حرية التصرف في العناصر الهامة التي تتكون منها الذمة المالية للأسرة . فكانت تخضع الاموال العائلية لنظام عدم القابلية للتصرف . وكان لرب الأسرة ادارتها باعتباره ممثلا للأسرة ، ولكن لا يجوز له التصرف فيها للغير .

وتملك الأسرة - بجانب المقار المذكور الذي يشمل منزل الأسرة والأرض الملحقة به - اموالا منقولة ، كان لبعضها أهمية كبيرة ، وهي الأرقاء ودواب الحمل والجر . وسميت هذه الاموال في العصر الصلبي بالاموال النفيسة *res mancipi* . ولقد خضعت لنظام *mancipatio* الاشهاد باعتباره التصرف الناقل للملكية . وكان الاشهاد يباع حقيقيا في اول الامر ، أي تصرف بمقابل يتم فيه تبادل المال النفيس المباع بثمن يوزن في ميزان أمام خمسة شهود وحامل البيران . «وكان يقوم الطرفان ، البائع والمشتري مثلا ، بأجراءات معينة والتلفظ بألفاظ مقررّة . ويقوم المشتري (المدّين)

يوضع سبائك البرونز في الميزان لوزنها . وهى تقوم بدور الثمن النقدي في وقت لم يكن قد تم فيه اختراع النقود المصروبة في روما . . وبمعنى وجود الاشهاد أن التصرف في الأشياء الثمينة *res pretiores* كان ممكناً ، ولكن بشرط أن يتوافر ضمان أساسى هو أن رب الأسرة يتصرف فيها بمقابل . فلا يحق له أن يتصرف فيها باليجان . وأخيراً ، كانت هناك أموال منقولة ذات قيمة ضئيلة كالمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية والحيوانات من غير دواب الحمل والجور كالافنام والماعز ، الخ . . . . وتنتقل ملكية هذه الاموال بطريق التسليم *traditio* .

ويشرف رب الأسرة على اللزمة المالية للعائلة . ولكن اذا تعلق الامر بأشياء ذات قيمة كبيرة فإن القدرة على التصرف فيها تكون اما معدومة أو مقيدة . وتقرر هذا النظام لصالح الأسرة . ومن ثم يمكن القول بوجود الملكية العائلية بالنسبة للأشياء ذات القيمة الكبيرة . فاللزمة المالية للأسرة التى تشتمل على هذه الأشياء يجب أن تنتقل كاملة غير منقوصة من جيل الى جيل .

ويتغير هذا النظام مع مر الأيام . وليس فى استطاعتنا استعراض لحظات هذا التطور وتاريخه . ولكننا نعلم أن بعض التغيرات الجوهرية ترجع الى زمن الألواح الاثنى عشر وربما أقدم من ذلك . ومهما يكن من أمر ، فإنه يمكن استقاء نظام الملكية المقرر فى قانون الألواح (الصادر عام ٥٠٠ ق.م.) من مراحل التطور الأساسية التالية :

(١) امتد نطاق الاشهاد الى المقارنات . ومن ثم انتهى العمل بمبدأ عدم قابلية العقار للتصرف فيه . ولقد عرف قانون الألواح كذلك الدعوى الصورية *in iure cesso* (١) بمعنى أنه أصبح من الممكن التصرف فى أى شيء بدون مقابل .

١ - وكانت عبارة من اجراء يتم امام الحاكم القضائى (أى البريتور المدني فى روما ، وغيمما بعد حاكم الولاية بالنسبة الى الولايات الرومانية) ، ويتكون من دعوى استرداد صورية . ولما كانت دعوى الاسترداد تستخدم لحماية سائر الحقوق العينية وحقوق الأسرة ، لذلك فإنه كان يمكن ، بطريق الدعوى الصورية اكتساب ملكية جميع الاموال ، النفيسة منها =



(٢) ونفرد تقسيم أموال الأسرة فيما بين أفرادها بعد وفاة رب الأسرة . فلم يعد هؤلاء ملزمين بالإبقاء على هذه الأموال في صورة شركة عائلية consortium . ومن ثم فإن مبدأ عدم قابلية أموال الشركة المذكورة للتصرف أصبح لا مكان له .

(٣) ودفعت إمكانية انتقال العقار إلى يد غير تلك التي حازته دائما المشرع إلى تقرير رعاية خاصة ذات طبيعة دينية لبعض العقارات . فنص على عدم جواز اكتساب ملكية المقابر والأراضي الخاصة بها ، بالتقادم . فالأرض التي بها القبر لا يمكن لأي شخص لا تربطه بالميت أية رابطة قرابة أن يملكها .

(٤) ووضع قانون الأنسواح نظاما خاصا لإدارة أموال عديم الأهلية وناقصها . ويسمى هذا النظام بالوصاية بالنسبة لغير البالغ والمرأة ، وبالقوامة بالنسبة للمجنون (أي عديم التمييز) والسفيه (أي من ينفق أمواله على خلاف مقتضى العقل) . وهذه هي النتيجة الطبيعية لانتهاء العمل بمبدأ عدم قابلية أموال الأسرة للتصرف فيها . وعدم قابليتها للتقسيم .

واستثنى من المادى التى استعرضناها والمتعلقة بحرية التصرف فى أموال الأسرة ، نظام الوارث . فكان من المنحيل على رب الأسرة عمل وصية فى حالة وجود أحد أفراد الأسرة من الأعصاب التسميم النصوص الرومانية بورثة أنفسهم ( heredes sui ) . وهجر هذا الاستثناء فى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد . ومن ثم أصبحت قاعدة حرية التصرف مطلقة بالنسبة للتصرفات فيما بين الأحياء ، والتصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . وينتهى بذلك العصر القديم .

وفى ظل النظام الذى نتج عن التطور الذى استعرضناه ، كان رب الأسرة هو المالك الوحيد لأموال الأسرة ، فله أن يتصرف فيها بكافة أنواع

---

== وعبر العيسه فيذهب الطرفان الى الحاكم القضائى ، ويصوران أمامه الأمر فى صورة دعوى استرداد . إذ يقوم الطرف الذى يريد اكتساب ملكية المال من الآخر . بالادعاء بأنه المالك ولا يترض الطرف الآخر (وهو المالك الحقيقي) على هذا الادعاء بل يصمت . ومن ثم فإن الحاكم القضائى يقرر حق الملكية ، فى مثالنا هذا ، لصالح من أكد أنه صاحبه .

التصرفات ، ولا يتمتع الأشخاص الخاضعون لسلطته بأموال خاصة ، كما يؤتى كل ما يكتسبونه من مال إليه بالضرورة ، واحتجبت نظام الملكية الظاهرة على مبدأ الأسرة نظام الملكية العائلية *condominium* ، وأضيفت على نظام الملكية في القانون الروماني خصائص متميزة وواضحة .

وخلع القانون الروماني على شخصية رب الأسرة احتراماً مطلقاً ، كما أن القيود التي ترد على سلطاته تنحصر في معيار الإدارة الجيدة . وفي الحقيقة ، ظلت إدارة أموال الأسرة تتسم بالجمود لأجيال عديدة . ولم يكن ينظر إلى من يبيع العقار الذي آل إليه عن أبيه أو جده نظرة حسنة . ومن لا يحسن إدارة أمواله العائلية كان محسباً لوم عام يبر عنه بقيد يجريه الرقباء في سجلاتهم *nota censoria* أمام اسمه .

ومع ذلك ففي أواخر العصر الجمهوري ، وجدت قوانين تحد من السلطة المطلقة لرب الأسرة ، وذلك بالنسبة للهيئات الوصية ببعض المال *legis* وتعيين الوارث . فأصبحت هذه السلطة مقيدة ، بمعنى أنها خضعت لقيود شتى رغم أن شخصية رب الأسرة ظلت تحتل المكانة الأولى . وبقي المبدأ القائل بأن ربه الأسرة هو المالك المتصرف لأموال الأسرة . فهو وحده الذي يستطيع أن يكون صاحب حق الملكية . ولم يعترف للأبن بأهلية تملك بعض الأموال إلا في العصر الإمبراطوري .

وبالإضافة إلى فكرة الملكية الفردية (أي كون الملكية حقاً لفرد واحد) ظهرت في العصر الروماني القديم ، وتأكدت تماماً بنهايته . أما الفكرة القائلة بأن الملكية جائزة لكل فرد أيا كان بشرط أن يكون قادراً ، فإنها لم تنقر إلا في وقت متأخر ، ولم يعترف بها كقاعدة عامة إلا في قانون جستنيان .

## ٢. القيود التي ترد على حق الملكية :

واقدر عرف القانون الروماني القديم الفكرة القاضية بضرورة خضوع حق الملكية لقيود مقررّة للمصلحة العامة . وتضمن قانون الألواح الاثني عشر القيود الآتية له ، وهي :

(١) ليس للمالك ، في المدينة ، أن ينتفع بكل المقارنات ، بل عليه أن يترك حول منزله مسافة قدمين ونصف بلا بناء ، حتى يتكون مع ما يتركه

الجامع من ملكه *ambitus* عرضه خمسة أقدام . وينطبق نفس الحكم على الأراضي الزراعية ، فيجب ترك مسافة خمسة أقدام بلا زراعة بين الملكين .

١٢ . ويجب على المالك أن يحتمل امتداد شجرة جاره فوق أرضه ، بشرط أنه يكون هذا الامتداد على ارتفاع خمسة عشر قدماً على الأقل ، فإذا قل الارتفاع عن ذلك ، ولم يتم الجار بقطع الفروع ، فللمالك الأرض أن يقوم بذلك ويحتفظه بالخشب . ومن ناحية أخرى ، يجوز للمالك أن يبعد عن أرضه شجرة الجار التي مالت على أرضه بفعل الرياح .

١٣ . ويجب على المالك أن يسمح لحاربه بالدخول في أرضه مرة كل يومين *tertio quoque* . يجمع الثمار التي تسقط من أشجاره .

١٤ . ولا يسوغ له المطالبة باسترداد الموارض الملوكة له إذا استخدمها الغير ليسند عليها ينقف ينائه *tignum iunctum* . ولكن للمالك المطالبة بهذه الموارض إذا هدم البناء ، وله رفع دعوى جنائية يحكم فيها بالخصف *to duplam* . وتسمى دعوى الموارض *actio de tigno iuncto* . إذا سرقته . ولقد عمن الفقه هذا القيد على كل مواد البناء .

١٥ . ومن الواجب أن يدل شيئاً من العناية والحيلة عند أجرائه بعض الأعمال على حدود أرضه . ولقد قرر قانون صولون هذا القيد ، وبعده في ذلك قانون الألواح .

١٦ . وينبغي على المالك الذي يقع ملكه على الطريق العام باصلاحه والعناية به . فإذا لم يتم بهذا الاجراء ، فمليه أن يتحمل مرور الغير وعربته على ملكه .

١٧ . ولا يجوز له دفن موتاه في أرضيه الواقعة في المدينة .

وواضح أن هذه القيود تتعلق باجراءات محدودة مقررة لتلائم حالة المواطن الروماني في ذلك الوقت ، حيث كانت موارد الحياة أمامه مقصورة على الزرع والزراعة . ومن ثم وصفت تلك القيود لتنظيم احتياجات هذا المجتمع الزراعي القديم . ولقد نص عليها قانون الألواح الاثنى عشر . ثم

اندهش نشاط الحياة الاجتماعية تدريجيا ، مما أدى الى ازدياد القيود التي يفرضها لها حق الملكية .-

ولكن تضادت هذه القيود في نهاية الجمهورية وخلال عصر الامبراطورية العليا ، بفعل امتياز الاراضي الإيطالية الذي تمتع به المواطنون الرومان . ذلك انه لما اتسعت رقعة البلاد نتيجة لكثرة فتوحات الدولة الرومانية ، وأنشأت مستعمراتها ، تفرضت على هذه المستعمرات (وتسمى بالاراضي الاقليمية) لضيعة محلية دورية ، يدفعها كل مربي حوزته هذه الاراضي . وكانت للضريبة لاغراضا ترضع له الاراضي ، بل تقوم على فكرة امتلاك الدولة للاراضي الاقليمية . ومن ثم فان دفعها يمثل اعتراف واضح اليد عليها بملكية الدولة -الرومانية لها .

اما الملكية الخاصة تسمى الملكية الرومانية *dominium ex iure quiritium* التي للمواطنين على الاراضي الإيطالية ، فلم تكن خاضعة للضريبة . وأصبحت بمثابة امتياز يتمتع به المواطنون الرومان في الامبراطورية . وفي ظل هذا النظام الذي يجعل اعباء التكليف العامة للدولة من نصيب الاراضي الاقليمية ، فان الملكية الرومانية تمثل نوعا من الملكية لا تلعب فيه الوظيفة الاجتماعية دورا هاما . واستمر الحال كذلك حتى نهاية القرن الثالث الميلادي ، عندما زال امتياز الاراضي الإيطالية ، وخضعت جميع الاموال لنظام واحد .

## المبحث الثاني

### نظام الاقطاعات

والاقطاعة عبارة عن ارض تؤول حيازتها او الانتفاع بها الى احد الجنود او الكهنة او الموظفين او العمال ، مقابل القيام بمزاولة نشاط محدد : خدمة عسكرية او دينية او مدنية ، وتقيم على الارض ، بمقتضى هذا النظام مجموعة من المسائل التي تؤمن خدمات معينة للدولة . ويمكن أن تكون الاقطاعات في صورة منزل .

وتلو الخلاف بين العلماء حول ما اذا كانت هذه الاقطاعات تتم عن وجود نظام اقطاعي حقيقي ، وفي تقريرنا ان بعض خصائص هذا النظام تدفعنا الى

الاعتقاد بأننا بالإحرى ازاء ما يسمى بنظام الاقطاعات ، ولنا بصدد نظام اقطاعى بالمفهوم السياسى والاجتماعى المتفق عليه .

ولقد كان البابليون يكانثون جنودهم عن طريق اقطاعهم بعض الاراضى التى تكفل لهم حاصلاتها سبل العيش . ويستخلص من الوثائق أن حمورابى كان يمنح ضباطه منزلا وحديقة . وكانت المنحة التى تقدم من الدولة الى الجنود غير جائز التصرف فيها ، ولكنها قابلة للانتقال بطريق الارث .

ولا يختلف نظام الاقطاعات عند العيشين من النظام المعمول به عند البابليين كمقاعدة عامة . وبينما يقوم الجندى الحيثى بالخدمة العسكرية ، فإن هناك أفرادا مدنيين يسهرون على خدمة « الاقطاعة » ilku ، فيزرعونها ويؤدون أعمال السخرة ، ويدفعون اجارا كل عام . والخدمة وراثية . ولا يمكن بيع الحقل أو المنزل المسلم في صورة اقطاعة . ولكن يمكن للحائز على الاقطاعة أن يتنازل عنها الى ابنه بالتبني . ويعنى المكلفون برعاية الاقطاعة من الخدمة العسكرية . وعند وفاة الجندى الحائز على الاقطاعة ، فإنه يمكن لمن يقوم بخدمة الاقطاعة أن يحل محله في الخدمة العسكرية ، والا فإن الحقل يعتبر غير مشغول ويلقى على عاتق أهالى المنطقة ولمصلحتهم ، الى أن يقوم الملك الحيثى بمنحه لاحد أسرى الحرب الذى يأخذ مكان الجندى المتوفى في أداء الخدمة العسكرية . ويستطيع الجنود دائما أن يشركوا آخرين في استغلال الاقطاعة . ويقال نفس الشيء بالنسبة للأقطاعات المملوكة للكهنة والموظفين والعمال :

ولقد شاع نظام الاقطاعات كذلك عند الحوريين في نووى ، واستمر تطوره في بابل في ظل الدولة الاخمينية . ودفع ذلك الكثير من الشراح الى أن ينسبوا شيع نظام الاقطاعات الى تآثر عناصر هندوأوروبية ، وإلى تطور الفن الحربى من ناحية أخرى : فالعربات الحربية والخيالة ، وكانت شائعة الاستعمال لدى هذه الشعوب المختلفة ، تتطلب معدات حربية وتجهيزات باهظة الثغفات ، مما دعا الملك الى أن يمنح جنوده اراضى تساعد على تقديم السلاح .

ويمكن القول بأن مصر عرفت نظاما شبيها لحد ما لنظام الاقطاعات هذا . ولقد سبق القول أن الفرعون جرى على منح كبار موظفيه وكبار رجسبال

الدين وغيرهم حق الانتفاع ببعض املاك الدولة ، مع الاحتفاظ بملكية الرقبة .

### المبحث الثالث

#### نظام المؤسسات الجنائزية

ويمثل نظام المؤسسات بحق أحد الفصول الهامة في تاريخ القانون المصرى القديم . ذلك ان المصريين ، لكى يضمنوا حياة أخرى بعد الموت ، كان يعمين عليهم العمل على تقديم القرابين في المقابر التى تضم رفاتهم لكفالة أقامة الشعائر الجنائزية على الدوام . ولذلك قاموا منذ الدولة القديمة بتخصيص بعض أموالهم تخصيصاً دائماً لهذا الغرض . ويعرف هذا النظام باسم نظام المؤسسات ، بالمفهوم الذى يعرفه العالم القديم ، أى أموال هى غالباً من المقارات يهد بها إلى أحد الأمناء (غالباً من الكهنة) الذى يتعهد بحفظ إرادة المؤسس بعد تجلبه هذه الأموال من إيرادات . وسيعرف كل من اليونان وروما فيما بعد هذه المؤسسات ، وهى غالباً جنازية . ولقد عرفتها مصر ، منذ الماضى السحيق ، وهى تترجم فى المجال القانونى الأهمية الكبرى التى كانت لعبادة الموتى .

ولقد عثرنا على عدد من العقود الخاصة بإنشاء هذه المؤسسات مثل العقد البصام من أحد رجال حاشية الملك «خفرع» ، والعقد بإنشاء مؤسسة «بنمر» ، ومؤسسة «برسن» . ويرجع تاريخ هذه العقود إلى عهد الأسرة الرابعة . وهناك مؤسسة تشير إليها وصية «نكمنخ» ومؤسسة «حتى» ، و«سنو عنخ» ، والوزير «ستدجم اب» فى عهد الأسرة الخامسة ، وعقد بإنشاء «دجاو» فى عهد الأسرة السادسة .

وسنقوم بدراسة هذه العقود ، ونتتبع تطور نظام المؤسسات حتى يتسنى لنا الإلمام به جيداً . وهناك عقيدان رئيسيان من بينها يسمحان بدراسة نظام المؤسسات دراسة شاملة ، أحدهما هو الصادر من أحد رجال بلاط الملك «خفرع» والآخر صادر من «سنو عنخ» وهو كاهن الملك «وسر كاف» والملك «ساحور رع» ، وهما من أوائل ملوك الأسرة الخامسة . ولذلك فأنه سنركز عنابة خاصة لهدى العقدين ، بجانب الاهتمام أيضاً ببقية العقود الأخرى .

### أولا - سند المؤسسة الصادر من أحد رجال حاشية الملك خفرع :

وتجد أن هذا المظيـم بنشوء ، بمقتضى السند المذكور ، مؤسسة جنازية دائمة «بيرديجيت» ، من أموال آلت إليه في صورة هبة ملكية ، وذلك لتقديم القرابين في مقبرته بعد وفاته . والعقد ، في شكله الذى لدينا ، ناقص . فمن الضروري أنه كان يتضمن شرط هبة . وبمهما يكن من أمر ، فإنه من الواضح أن رجل الحاشية السالف الذكر يهب ضيعة ، منحه أباه الملك ، إلى طائفة من الكهنة الجنائزين الدائمين وفقا للشروط التالية التي جاءت على لسانه : «لم امنح أحدا من الكهنة - لا هم ولا أولادهم ولا اخوتهم ولا اخواتهم ولا أولاد أولادهم ولا رؤسائهم ولا اتياعهم - حق الاستيلاء لأنفسهم على الحقول والزرع وجميع الأشياء التي جعلتها لهم لتقديم القرابين هنا (في المقبرة) ... وفقا للأوضاع التي عينتها لذلك . وكذلك فاني لم امنح أحدا من الكهنة الجنائزين أية سلطة للتصرف في الأراضى ، أو الزراع (أو شيء من الأشياء التي جعلتها لهم لكي يقوموا بتقديم القرابين) ، سواء بعوض أو بطريق الوصية لى شخص كائنا من كان» .

ويشير هذا السند صراحة الى اخوة كهنة المؤسسة الدائمين واخوانهم وأولادهم ، أى وورثتهم . ونستنبط بالتالى من ذلك أن حقوق الكهنة كانت تؤدى عادة الى هؤلاء الأشخاص . فالهبة اذن منحت ، بصفة نهائية وبدون إمكانية الرجوع فيها ، الى الكهنة المذكورين وورثتهم ، على أن يراعوا الشروط التي تصحبها .

ولقد خصصت هذه الاموال مطلقا للقيام بمراسم تقديم القرابين في مقبرة المؤسسة . فهي بالتالى غير قابلة للتصرف . فلا تستطيع هيئة الكهنة التصرف فيها بعوض أو على سبيل التبرع .

ويشكل الكهنة هيئة ، رسم الواجب نظامها : فإذا لم يملك أحدهم المزايا ، في مجال إقامة الشعائر الجنائزية ، فإن نصيبه المقرر في إيرادات المؤسسة يعود الى الكهنة الآخرين ويسقط حقه فيه . ويبدل ذلك على أن هذا الإيراد لم يكن مالا شائعا بين الكهنة ، بل كان لكل كاهن نصيبه المحدد . ويبدو أن الكهنة لا يتناولون انصبا متساوية ، ما دام أنهم مقسمون الى رؤس وكهنة عاديين . وعلى أى حال ، فإن هنالك نصيبا في الإيراد لكل كاهن يتلقاه بصفة نهائية ، وهو يدخل تحتها المالية ويؤدى الى وورثته

الشرعيين من بعده ، بشرط أن يقوموا في نفس الوقت بالإحباء المقترنة به .  
ومن ناحية أخرى ، فإن جميع الكهنة ، في صورة الهيئة التي تضمهم ،  
يتملكون على الشبوع رأس مال المؤسسة .

• وإذا نشب نزاع بين الكهنة حول موضوع الإيرادات ، فيفصل فيه  
بطريق التحكيم طبقا للإجراءات التي يملكها سند المؤسسة . والسند مدار  
البحث ينض على أنه إذا قدم أحد الكهنة شكوى ضد زميل له ، فمن الواجب  
وخرج بيان بوضوح نصيبه في إيراد المؤسسة بوصفه كاهنا جنائزيا ، وإذا  
ظهر أن هذا النصيب لا يتفق مع شكواه فإن هيئة الكهنة ترفع من تحت يده  
الأوقاف والزرايع والأشياء التي أعطيت له لتقديم القرابين . وينتهي التحكيم  
بالنسبة له عند هذا الحد . فهو لا يستطيع أن يقيم دعوى أمام القضاء  
بصدده هذه الأموال .

• وبين من ذلك أن الكاهن الذي يخرس يشككوا يفقد نصيبه في إيراد  
المؤسسة الذي كان يجعل عليه ، وتعود أموال المؤسسة التي أعطيت له  
إلى هيئة الكهنة برمتها .

• ويستخلص بعض العلماء من ذلك أن هيئة الكهنة تتمتع بشخصية  
مستقلة عن شخصية كل فرد من أفرادها . فنلاحظ في هذا الصدد فكرة  
نفسية فكرة الشخصية المدنية . وتظهر هذه الشخصية ، التي أنشأها سند  
المؤسسة ، في مواجهة الكهنة الذين تضمهم الهيئة وفي مواجهة الغير .  
فالهيئة ليست مجرد جماعة فعلية ، بل جمعية قانونية لها أهليتها المدنية  
المعترف بها بواسطة القانون وشخصيتها الخاصة بها .

والحق أنه قد نشأ خصومة بين أحد كهنة المؤسسة والغير أمام  
القضاء المدني . فتدخل المؤسسة عندئذ لتجنب أي ضرر محتمل لها  
نتيجة هذا النزاع . والكاهن الذي يكون طرفا في الدعوى بمعرض أمواله  
للجحيم إذا خسر الدعوى ، ولكن دون أموال المؤسسة لأنها غير قابلة  
للتصرف . وتقدم المؤسسة للحكمة عنه نظرها الدعوى بيانا بوضوح مدى  
ال حقوق التي لهذا الكاهن على أموالها ، وذلك لتفادي كل لبس . وهذا  
يعني ، بحسب هذا الرأي ، أن للهيئة وجودا قانونيا مدام أنها تعد  
المستندات وتدخل في الدعوى للحظوظة فوق المقتصر على أموالها بسببه



التزام يقع على عاتق أحد أعضائها بصفته الشخصية . فإس مال المؤسسة يكون ملكا خاصا لها وحدها ، ولا يمكن الحجز عليه لضمان الوفاء بالتزامات تقع على عاتق أعضائها .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الكهنة يعتبرون ملاكا لتسيبهم في إيراد المؤسسة ، والذي يمكن بالتالي أن يكون محلا لحجز الغير عليه عند الاقتضاء ، رغم استمرارهم أعضاء في المؤسسة . ويحدد نصيبه كل منهم على هذا النحو : يخصص بـ إيراد المؤسسة لتقديم القرايين في مقبرة المؤسسة . وهذا الجزء لا يمكن أن يكون محلا لحق ملكية أي شخص كائنا من كان ، ولا يجوز الحجز عليه ، أو التصرف فيه أو تحويله عن الغرض المرسود له بأية طريقة كانت . والعشر الباقي من الإيراد يقسم ، وفقا للقواعد التي حددها الواهب في سند المؤسسة ، بين الكهنة . والنصيب الذي يناله كل منهم على هذا الأساس يكون ملكية شخصية لأصاحبه ، فهو يستطيع أن يتصرف فيه كما يشاء . ويدخل ذمته كملكية خالصة .

فالامر يتعلق إذن بمؤسسة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة . وقد منحت مالا غير قابل للتصرف أو القسمة . كما أن الغرض الذي رصد من أجله هذا المال محدد على وجه الدقة في السند المنشئ للمؤسسة . وشخصية المؤسسة لا تختلط بشخصية أعضائها . فالأعضاء مجتمعون معا في هيئة كاملة يكونون المؤسسة . اما باعتبارهم أفرادا ، فإن لكل منهم حقوقا خاصة على المال الشائع ، كما يقع على عاتق كل منهم التزامات في مواجهة الهيئة . ومن ثم يميز التمييز بالنسبة لكل كاهن ، بين : (١) حقه الشائع على المال المشترك ، (٢) وحق الملكية الشخصية التي له على نصيبه في الإيراد .

**ثانيا - إنشاء مؤسسة «بنمرو» :**

ولدينا عقد آخر بإنشاء مؤسسة صادر من «بنمرو» في نهاية عهد الأسرة الراكفة . بيد أنه كثير الثغرات . ويمكن تفسيره أجمالا بأن «بنمرو» خصص بعض أمواله ، في صورة مؤسسة ، لتقديم القرايين في مقبرة . وعهد بها إلى أولاده وأخيه وأولاده : فهؤلاء جميعا هم الكهنة الجنائزيون الدائمون . ولا يحسوز لهم التصرف في هذه الأموال ، ومع ذلك لهم

يستطيعون أن يتركوها لو رتبهم بطريق الوصية . فالمؤسسة هنا هي صورة من شركة تضم هؤلاء من الإقرباء .

ونضيف الى ما تقدم أنه قد وردت في مقبرة «برسن» مجرد إشارة للمزيد بالتشابه لمؤسسة

تلك المؤسسة (السوغيكية).

والواقع أنشا «سوغينج» ، في عهد الأسرة الخامسة ، مؤسسة شبيهة بتلك التي أقامها أحد رجال بلاط الملك خفرع . فهو يهد بمال الى كهنة جنائزين وورثتهم لكي يقوموا بتقويم القنابين في مقبرته . وهذا المال غير قابل للتصرف . والأوضاع التي نهى عليها في كلا السندين متماثلة للدرجة أننا لا نحتاج للرجوع إليها مرة ثانية . وكليهما المؤسستين متشابهتان من الوجهة القانونية .

ب. تطور نظام المؤسسات : ويبدو أن المؤسسات اتخذت بعد ذلك شكل الشركة العائلية في كثير من الأحيان . فهي تنشأ بواسطة مال للمؤسس ، مقدم اليه في العادة من الملك ، ويعمل المؤسس على الإبقاء على هذا المال في نطاق الأسرة ، مع استخدامه في تمويل نفقات إقامة الشعائر الدينية الخاصة بمقبرته .

. وتتخذ هذه الشركة العائلية ، التي انشئت طبقا لاحكام المؤسسات السابقة الذكر ، أحد شكلين : فهي أحيانا عبارة عن شركة يقف جميع أعضائها على قدم المساواة فيما بينهم ، بينما نجد في أحيان أخرى الابن الأكبر يحتل فيها مركز الصدارة . ونلاحظ بالتالى أن التطور الذى حدث في مجال المؤسسات هو ذاته الذى تم بالنسبة لقانون الأسرة ، وهذا شيء طبيعى .

. وفي نفس الفترة ، أي في عهد الأسرة الخامسة ، تصبح الوظائف الكهنوتية وراثية ، ويحصل بعض اصحاب المناصب العالية الى تحويلها لشركات عائلية ، تؤول اليها إيرادات الوظيفة ، ويقوم أعضاؤها ، بالتناوب ، بأعمال هذه الوظائف .

وهذه الأشكال الثلاثة المؤسسة تظهر في وصية كبير كهنة «حتحور» بقوص وهو المدعو «نكمنخ» .

### رابعا - وصية «نكمنخ» :

حصل «نكمنخ» ، باعتباره كبير كهنة «حتحور» على خمسة آثور من الأراضي ، كما كان يتمتع بنصيب في جميع القرابين التي تقدم لمعبود «حتحور» بقوص . وكانت هذه الوظيفة ، حتى ذلك الوقت ، شخصية . ثم أنشأ نكمنخ مؤسسة دائمة من الإرادة الذي تدره الوظيفة المذكورة وتضم زوجته وأولاده وكاهنين يحررين ، ونص على أن الأعمال الكهنوتية وإيرادات الوظيفة تقسم عليهم . ولا نصرف كيف نظمت هذه المؤسسة . إذ ليس لدينا السند المنشئ لها . وما في حوزتنا هو مجرد إشارة وردت في الوصية عن تكوين هذه الشركة المالية واتخاذها شكل مؤسسة دائمة .

كما أعلن «نكمنخ» في وصيته عن تكوين مؤسسة جنازية في «خنوكا» لتقديم القرابين لآبيه وأمه وأولاده وسائر أفراد أسرته . وهنا نوع جديد للمؤسسة . فالامر لم يعد يتعلق بالمادة الجنائزية الخاصة بشخص واحد ، بل بتلك الخاصة بالأسرة كلها . وهكذا نجد أن التضامن العائلي امتد إلى العبادة الجنائزية . وهذه المؤسسة التي أنشئت في مسورة شركة عائلية لا تضم جميع أولاد «نكمنخ» بل بعضا منهم فقط ، وهم نفس الأشخاص الذين عهد «نكمنخ» اليهم بوظيفة كبير كهنة «حتحور» التي كانت موضوع شركة عائلية .

وأخيرا ، فإن «نكمنخ» نظم مراسيم تقديم القرابين وإقامة الشعائر الدينية الخاصة به . فعهد بالإشراف عليها إلى ثمانية من الكهنة وأربعة من أولاده . والنص هنا كثير الثغرات ، وأسماء هؤلاء الأولاد الأربعة غير معروفين لنا . بيد أنه يبدو أننا لسنا هنا إزاء نفس الأولاد الذين عهد اليهم بوظيفة كبير كهنة «حتحور» وتضمهم مؤسسة «خنوكا» . ولعلنا أن هؤلاء الأولاد الأربعة يقفون على قدم المساواة .

وواضح الآن أن الوصية الصادرة من «نكمنخ» تنشئ سهوا مع المؤسسات ، من بينها واحدة على الأقل متميزة - وفلسا كهرية النص -

«دائمة» ، أما الويسيتان الاخرتان - وهى من المؤسسات الجنائزية - ، فلا يمكن الا أن تكونا دائمتين استنادا الى صفتها الجنائزية ذاتها .

ومهما يكن من أمر ، فان النتيجة الاساسية التي نستخلصها من هذه الوثيقة ان نظام المؤسسة في عهد الاسرة الخامسة كان كثير الانتشار ، وانه كان يتناول حتى الوظائف الكهنوتية ، كما انه يتخذ شكل الشركات العائلية .

### خامسة - سند مؤسسة «حتى» :

- انشأ الملمح «حتى» بدوره مؤسسة في عهد الاسرة الخامسة ، عرفناها ليس بواسطة الوثيقة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات «نكمنخ» ، بل عن طريق سند المؤسسة ذاته . والامر يتعلق هنا بنوع من المؤسسات ، منظم في شكل شركة عائلية ، مثل مؤسسة «نكمنخ» ، ولكن تحت سلطة الابن الاكبر .

- وتبين قصوص السند لنا اننا بصدد مؤسسة انشئت على نفس منوال المؤسسة التي اقامها أحد رجال حاشية الملك «خفسرع» . يلم أنها تمثل نوعا جديدا من تجميعات أن الابن الاكبر هو الذي يتولى الرئاسة جيلا بعد جيل . فالقوى يميزها عن امثالها في عهد الاسرة الرابعة (العهد السابق) أن المعتقد صولا الى الكهنة بل الى الابن الاكبر للمؤسس . وقد جعل المؤسس لهذا الابن الاكبر سلطة على الكهنة . كما وكل اليه امر توقيع الاستحقاقات على اولاده الآخرين . فلنقص قصص تشير الى الابن الاكبر باعتباره «رئيس منزله» و «وارث» ابيه . فهو بالضرورة رئيس الاسرة . والظاهر ان هذا الامتياز الذي للابن الاكبر في مجال المؤسسة يستمر في فرع كل طفل للمؤسس ، ولكن مع مراعاة على انه لا يجوز لاي ولد من اولاد المؤسس ان يتصرف في شؤون المؤسسة التي تضمنت اولادها الى اولادهم من بعدهم ، على ان توسع تحت يد كبيرهم . وهكذا في كل الطبقات التالية .

### سادسة - سند مؤسسة «سندجرام» :

ويجدر بنا ان نشير في النهاية الى مؤسسة ، تضمنتها وثيقة أخرى ، ونطلق بالوزير «سندجرام» من الاسرة الخامسة . وهى تبين ان الملك منح جزءا من الارادات الخاصة باقامته شعائره الجنائزية في شكل هيئة

دائمة تخصص لتقديم القرابين في مقبرة الوزير المذكور ، وسجلت هذه الهبة . كما أن الوزير قام بدوره بمنحها الى مؤسسة أنشئت بمقتضى عقد أبرم في شكله الصحيح .

### وماذا يمكن أن نستخلص من كل هذه النصوص ؟

يظهر مما تقدم أنه يجوز لاي شخص طبيعي أن يقوم برصد بعضهم من أمواله ، تكون عادة من المقارات ، لاقامة الشعائر الدينية على روحه بعد وفاته . فينتقل ملكية هذه الاموال الى جماعة من الكهنة ، على أن يراعى المستفيدون منها الطريقة التي رسمها لادارتها . وللاوهب أن يقسم الإيرادات فيما بين أعضاء هذه الهيئة ، وأن يرسم الإجراءات التي ستنتج عند نشوب نزاع فيما بينهم ، وأن ينص على تدخل الهيئة في المنازعات القضائية التي يكون أحد أعضائها طرفا فيها للحيلولة دون اختلاط أموالها بالاموال الخاصة بأعضائها .

وهذه الاموال المسماة «الدائمة» (دجيت) غير قابلة للتصرف ، وغير قابلة للتقسمة من حيث رأس المال (وليس من حيث الإيرادات) . وتكون محل ملكية شائعة للهيئة . ويتعين ألا يكون مشار نزاع بين الكهنة ، إلا بأن المخالف يفقد انتفاعه بالجزء المخصص له . وتؤول هذه الاموال الى فرد أو أعضاء الهيئة ، على أن يتحملوا العبء الديني المذكور .

ولقد سبق أن رأينا ، أبان استعراضنا للوثائق الخاصة بالشعائر المؤسسات ونشاطها ، حدوث تطور في هذا المجال ، وأنه وفقا لبعض النقوش الموجودة في المقابر كان الكهنة أحيانا هم أولاد الواهب ذاته ، وفي هذه الحدود ، فإن نظام المؤسسات يتخذ مظهرا جديدا : فهو لم يعد يستخدم فقط كوسيلة لتخليد روح الميت باقامة الشعائر الأجنبية ، بل وكذلك للمحافظة على مجموعة من الاموال ، واستبقائها دون مساس في نطاق الأسرة لصالح الأجيال المتعاقبة .

وهذا النظام ، الذي بين بوضوح تأثير المعتقدات الدينية على القانون المصري ، كان محل تفسيرات قانونية متنوعة . فيذهب الأستاذ البلجيكي «بيرين» الى أننا بصدد مؤسسات بالمعنى الحديث للكلمة ، أي ذمة مالية مخصصة لفرض دائم ومزودة بشخصية اعتبارية . «فالدجيت» تكون

شخصاً مدنياً يتسم بالإدوار ومكلفاً بإدارة المال المخصص للهدف المرسوم . وفي شخصية تتميز عن شخصية أعضائه . ولقد انتقد العالم الألماني «سيدل» هذا الرأي . ويميل الاتجاه الحديث الى القول بأنه يمكن فهم كيفية سير «الدجيت» بدون حاجة الى الاستناد لفكرة الشخصية القانونية ، التي يحتمل أنها كانت مجهولة لدى قدامى المصريين : فالكنيسة ، لراى أو مجتمعون معا ، هم ملاك إثمانيون ، وملزمون بمعاملة الفرض الذي يهدف اليه التصرف وتخصيص المال من أجله .

وبعها يكون من أمر تلك الخلاف فاننا نرى ان المؤسسة تظهر في النصوص بمثابة «شخص» يتمتع بشخصية خاصة به تتطوى على حق التملك والتصرف في أمواله في حدود القواعد التي يضعها المؤسس والتي تكون هي مصدر الحقوق التي للمؤسسة . هذا هو ما يدورنا ليس محل خلاف . فإذ كنا نستخدم الكلمات «شخصية قانونية» فانما لكن نحده فكرة . فالامر لا يتعلق باعتبار الشخصية القانونية هنا بمثابة شخص مدني مفهوم طبقاً لمبادئ القانون الروماني أو التشريعات الحديثة .

وتتصرف السلطات العامة بالشخصية القانونية للمؤسسة . فهي تنشأ في الحقيقة بقتضى عقد كتابي يخضع لاجراءات التسجيل ، اذ ان العقود كان يتعين تسجيلها ، وهذا يعنى التصديق الرسمي عليها . فالشخصية القانونية المضافة على الهيئة ، والتي تنشأ بإرادة مؤسسها وحدها ، هي نتاج المذهب الفردي الذي كان سائداً في القانون المصري في عصره العلمى إبان عهد الدولة القديمة فهي تمثل أحد العناصر الهامة للتطور القانوني .

والحق انه ، ولو ان هذه الفكرة كانت نتاج القانون الفردي ، غير أنها أسهمت في القضاء تدريجياً على الصفة العسودية للقانون . فقد اخلت كوسيلة لاضفاء الشرعية على تطور العادات الذي يلاحظ في جميع المجالات ولا سيما في نطاق القانون الخاص والقانون الإجتماعي ، عندما فنتت الدولة في يد الاقطاع ، وحلت محل الفرد الخلايا القانونية التي تكونت من الاسرة والقبائل القطاعية والوظائف التي أصبح دخلها ورئيساً . وزاد عدد المؤسسات .

وساعد هذا النظام في اضافة الطابع الجماعي على المجتمع وحل بذلك محل الطابع الفردي . الذي كنا نلاحظه في العقود التي ترجع الى عهد

الاسرة الرابعة والخاصة بانشاء المؤسسات مثل تلك المتعلقة بالمؤسسة التي اقامها أحد رجال حاشية الملك «جغيج» - ومؤسسة «بنرو» ، ومؤسسة «برسن» - ومنها سين انه كانت هناك مساواة قانونية بين الاولاد ، بدون تفرقة بين الذكور والاناث ، وللزوجة شخصية قانونية مساوية لتلك الخاصة بالرجل .

٤ وفترة الاسره الرابعة تمثل الخطيئة الاولى لانهايار المذهب الفردي وللعودة الى عصر يسود فيه قانون متدرج . فلقد تم خلالها التركيز الهائل لسلطة الدولة . ونكوت طبقة من الاشراف في الجالين الادارى والدينى . ومن ناحية اخرى ، فانه حينما تطور نظام العائلة خلال الاسرة الخامسة ، وتقدم الابن الأكبر على اخوته في الاسر النبيلة ، وأعيد تكوين الاسرة ، وتكونت شركات عائلية ، كما تشير اليها وصية «نكنغ» ، ظهر اثر ذلك ايضا في نظام المؤسسات مثل مؤسسة «حتي» . وفي نفس الوقت الذي تشكل فيه من جديد ، تتخذ العبادة الجنائزية في الاسر النبيلة شكل عبادة خاصة بالاسرة . وتصبح الاسرة هي الخلية القانونية . كما يظهر من بين صفوف كبار الموظفين طبقة من النبلاء في مجال الادارة ، كانت في دور الكون منذ الاسرة الرابعة . وضمت مجموعة من الحكام أخذوا يتقلدون المناصب الحكومية بالوراثة ولعبون دور الامراء واتباع الملك . وشرع هؤلاء الامراء في اقتناء الحريم مثل الملك اولعلنا نذكر ان الاسرة كانت قبل ذلك الوقت تقوم على اساس نظام الزواج من امرأة واحدة ، وكان يراعى هذا المبدأ بدقة . ويمكن تتبع هذا التطور في سندات المؤسسات الخاصة بالدعوة «نكنغ» ، و «سنوغي» والوزير «سندجم اب» . ويرداد هذا التطور في عهد الاسرة السادسة . فبنشأ امتياز الابن الأكبر ، والوصاية على النساء ، وسلطة الزوج على زوجته ، والسلطة الابوية ، وكذلك اموال الاسرة . ويرجع الى هذا العهد عقد انشاء مؤسسة «دجاو» .

وهكذا كان نظام المؤسسات يسجل بعض مظاهر التطور والتثقل بين أنظمة قانونية قائمة على مبادئ متعارضة . وهو يقدم من هذه الوجهة مائدة تاريخية عن درجة كبيرة من الاهمية .

## الفصل الثالث

### نظام الوارث

#### أولاً - في ميزوبوتاميا :

ويتسم نظام الوارث بسمة التطور والتقدم ، مثله في ذلك مثل نظام الملكية ونظام الأسرة . وكما يستطيع الملاك التصرف بحرية في أموالهم ، عن طريق إجراء التصرفات فيما بين الأحياء فاتهم يستطيعون أيضا إجراء التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . غير أن التقاليد والعرف يلزمهم بترك الأموال العائلية لأولادهم .

والتبني يقصد الميراث *in hereditatem* ، والذي سبقت دراسته ، كان وسيلة طيبة من أهم الوسائل التي يلجأ إليها البابلي حينما يريد أن يتصرف في أصوله لما بعد الموت . ومثله خوزاي على الأقل ، قيدت حرية الإبقاء . كما أن حرمان الأولاد من الإرث خضع لرقابة القاضي . فهو يفترض وقوع خطأ جسيم ومتكرر من جانب الطفل ، وقبوت ذلك بطريق القضاء .

وفي الإرث الشرعي ، تؤول الأموال إلى طبقتين من الورثة .

١ - الفروع ، ومن المحتمل الزوجة أيضا . ب - الاخوة .

وفيما بين الأولاد ، لا يعرف امتياز الابن الأكبر تقريبا (إلى حق الابن الأكبر في أن يرث كل التركة أم النصيب الأكبر منها) . وعلى العكس من ذلك ، يوجد امتياز الذكور : فلا يرث البنت أي مال من لتركة ويكون لها عليه حق الملكية النامية إلا في حالات معينة أهمها عدم وجود فروع من الذكور ، أو إذا كانت كاهنة لئلا مردوك . ولكن يمكن أن تمنع دوطة ، وتلقى هبة ، حتى ولو كانت مضافة إلى ما بعد الموت *mortis causa* . كما أنها تأخذ نصيبا في الإرث يكون لها عليه حق الانتفاع . والحقيقة أن البنات كهنات يملن الشريقتو كمقدم ارث . ومهما يكن من أمر ، فإن حق البنات في الإرث غير مصروف جيدا . فالبنت ترث في حالات معينة ، ولكنها لا تتسلم الأموال من التركة إلا على سبيل الانتفاع لدى الحياة . وبعد وفاتها تعود هذه الأموال إلى الأسرة . فلا يراد أن يخرج القسم المخصص للابنات



من العائلة وينتقل الى ازواجهم واولادهم . وهذا بلا شك اثر متبغى من مرحلة قديمة كان يسود فيها نظام الملكية العائلية .

ورث الام اولادها ، كما ان الاولاد يرثون امهم اذا ماتت قبلهم . واذا مات الاب أولا ، تقوم بإدارة اموال اولادها ، وتستطيع أن تجري مآثر أعمال الادارة ، ولكن ليس لها حق التصرف في هذه الاموال . وللزوجة الارملة الحق في نصيب ولد اذا لم تكن قد أعطيت نودونو .

ويسود مبدأ المساواة فيما بين الاولاد من فواشين او اكثر ، ولكن ابناء المحظية حتى بعد صيرورتهم شرعيين بواسطة التبني ، يكونون في وضع ادنى : فليس لهم اى حق سوى بالنسبة لنصيب من النقولات ، ولا يقومون هم باختياره .

واذا لم يكن للمتوفى اولاد ، فان الميراث يؤول الى اخوته .

ويمكن تقسيم اموال رب الاسرة أثناء حياته . وفي العادة ، يلتزم الاولاد بدفع مرتب لمدى الحياة لابيهم كمقابل لهذا التقسيم . والتقسيم الذي يجرى فيما بين الورثة عقب وفاة رب الاسرة post mortem يكون في غالب الاحيان ودبا . وبينت وثائق الحياة العملية امثلة عديدة له . ولقد مر على عدد من وثائق التقسيم ، تتضمن تحويل كل وارث جزءا من التركة على سبيل الملكية . كما أن التقسيم يمكن أن يتم امام القضاء .

وعند اليهود ، غالبا ما تبقى الحياة المشتركة بين الاخوة بعد وفاة الاب . ويؤول الميراث الشرعى الى الابناء . اما البنات فلا يرثن الا في حالة عدم وجود ذكور . فللبنات حق في دوة فقط من حيث المبدأ . وللبن الأكبر نصيب مضاعف بالنسبة للعقارات . وحق ارث الاولاد من الزوجة الثانية غير معلوم جيدا .

ثانيا - في مصر :

#### ١ - الميراث الشرعى :

ان قواعد الميراث الشرعى ، في عهد الدولة القديمة ، تقر المساواة بين الاولاد . فليس فيها امتياز للابن الاكبر على سائر اخوته وأخواته ، ولا

امتياز الذكور على الإناث . أما الزوجان ، فلا يعتبر أحدهما وارثا شرعيا للآخر بعد وفاته ، كما أن أموالهما لا تختلط ببعضها أثناء حياتهما . فالورثة الشرعيون لأموال الأب والأم هم الأولاد الشرعيون . «فمتن» آية اليه أموال والده بدون آية وصية . فهو بالتالي قد حصل عليها بمقتضى القانون ، أى بمقتضى الميراث الشرعي . ومن ناحية أخرى ، إذا كان قد قدم اثني عشر أروما من الأراضي لأولاده على سبيل الهبة ، فإن هذا يعنى أنه لا يقوم بإجراء وصية ، وإن أمواله ستؤول اليهم كالعادة وفقا لأحكام القانون . وهو لم يترك فقط من أبيه ، بل وكذلك من أمه التى تركت خلعين لأروا من الأرض .

وواضح إذن أن الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا ، يرثون كلا من الوالدين على انفراد ، دون وجود أى أثر للتضامن العائلى . ولكن الحق فى الميراث لا ينشأ لهم الا عند الوفاة . ففى هذه اللحظة ، يبدو أن حقوقهم المتعلقة بالتركة متساوية تقريبا . ومع ذلك فإن هناك فرقا من العلماء يذهب الى أن النابت هو أن الابن الأكبر يرث أباه ، ولكن من غير المعروف ما إذا كان يحجب اخوته وأموال من الميراث أم لا . وهناك من يرى أن اللمة المالية العائلية تظل بدون قسمة تحت اداة الابن الأكبر .

غير أننا لا نأخذ بأى من الرايين ، خاصة بالنسبة للدولة القديمة . فهناك من النصوص السالفة الذكر ، ما تقطع بأن أموال التركة كانت تقسم بالتساوى بين الذكور والإناث دون أى اعتبار آخر . ويمكن أن نستنتج أيضا أن الأولاد كانوا جميعهم متساوين فى حق الارث من وصية الامير «نيكولاي» التى سبقت بالإشارة اليها .

ومن ثم نستطيع أن نرسم نظام الموارث فى عصر الدولة القديمة على الوجه التالى : تفتح التركة بحدوث الموت الطبيعى . وترتيب الورثة مقرر بنص القانون ، وتؤول أموال الموفى الى ورثته الشرعيين بقوة القانون ، ولا يدخل القانون فى الاعتبار مصدر هذه الاموال أو طبيعتها عند تنظيم توريثها ، بيد أنها لا تنتقل الى الورثة الا وهى محملة بالتكاليف والارتفاعات التى تنقلها ، ولا سيما فى مجال المؤسسات الجنائزية . وتؤول التركة الى اولاد المتوفى ولزوجته ، وعند تعديلهم تؤول الى الاخوة والاخوات . ولا نستطيع

ان نقول شيئا بالنسبة للحق في الثلاث الذي كلن من المحتمل ان الاصول يتجهون به ، بسبب عدم وجود نصوص تشير اليه .

فمن الثابت اذن ان الاولاد كانت انصيأؤهم في الميراث متساوية ، ما لم تغير الوصية من هذه المساواة ، وبأخذ فروع الابن المتوفى مكانه ويحصلون على نصيبه . وليس للورثة اى حق على اموال مورثهم اثناء حياته ، كما ان ابا من الزوجين ليس وارثا للزوج الآخر ، كما سبق القول .

## ٢ - الميراث الايصالى :

.. وكان يحكم مبدأ حرية الفرد في اجراء تصرفات في امواله مضافة الى ما بعد الموت . فاذا كان للاولاد صفة الورثة الشرعيين ، الا انه لم يكن الوالدان مأثومين بنقل جميع ترويضهما اليهم . فتركة والد «متن» ، وهو المدعو «ابو - ام بنت» ، لا تتضمن اى متقول . وبديهي انه كان لديه بعض الاموال المتقولة . فهو بالتالى قد تصرف فيها ، ومما لا شك انها آلت الى زوجته بطريق الوصية او عقد الزواج .

ومن ناحية اخرى . فان سند المؤسسة الصادر من أحد رجال البلاط في عهد الملك خفرع نص على انه لا يجوز لكهنة المؤسسة الجنائزين (اى الكهنة الذين يقومون على خدمة الموتى) التصرف في انصبايهم بطريق الوصية ، او الهبة ، او عوض ، بل يتعين عليهم تركها لاولادهم واولاد اولادهم وهكذا دواليك . واذا كان هذا العقيد يفرض مثل هذه القيود على الحرية التى كُرب الاسرة في التصرف في امواله اثناء حياته ، فهذا يعنى انه يمنع قانونا بهذه الحرية . فلا يوجد بالتالى اموال عائلية غير قابلة للتصرف . بل الملكية كل من الابن والام هى ملكية فردية . ولا يفرض وجود الاطفال اى قيد على حق الملكية الذى يتمتعان به . ولقد سبق ان اوردنا اكثر من دليل على ذلك . ونخص بالذكر هنا وصية «نيكاورع» التى تدل على ان الاب يستطيع ان يستبعد اولاده بالنسبة لجزء من ثروته على الاقل ، لصالح زوجته ، ما دام ان النصيب الذى يوصى به «نيكاورع» روجنه اكبر من النصيب الذى تلقاه كل من اولاده .

منقسم التركة يمكن ان يتم بطريق الوصية التى يجوز ان تتضمن وصايا جزئية لاشخاص يعيشوا وورثة ، مثل زوجة الموصى ، او تخص هذا

والأصل ذلك ببعض الرأى . ويبدو مع ذلك أن الوصى لا يستطیع بواسطة الوصية ، حرمان أحد أولاده من حقه في نصيبه الشرعى الذى له على عركة أحد الابوين .

يبدو أن هناك فريقا من العلماء يذهبون الى أن قواعد الميراث الإيصالى في مصر القديمة كانت تجيز للفرد أن ينقل ذمته المالية ، عن طريق تصرف فيما بين الأحياء ، الى شخص بأتمنه ، على أن يقوم هذا الأخير بتقسيم هذه الأموال بين زوجة المتصرف وأولاده بعد وفاته . وبهذا الطريق فإنه من المحتمل أن تكون هذه الطريقة هى الطريقة الوحيدة لتقسيم التركة ونقلها لرغبات المتصرف . فالوصية الحقيقية التى تسمح بتعيين أجنبى عن الأسرة وارثا أو تمتحه بعضها من أموال التركة كانت مجهولة تماما . فحبة بعض الأموال لشخص أجنبى لما كان من الممكن أن تباشر الا بطريق تصرف فيما بين الأحياء : ويحتمل أن الواهب كان في مقدوره أن يحول دوح ترتيب آثار هذا التصرف لصالح الموهوب له الى ما بعد وفاته ، وذلك بالاحتفاظ لديه بسند الهبة . وغالبا ما تصحب هذه الهبات تكاليف تقع على عاتق الموهوب له ويقصد منها ضمان إقامة الشعائر الجنائزية له بعد وفاته .

ومع ذلك فأننا لا نتفق مع هذا الرأى . فلقد ثبت بالادلة وجود نظام الوصية في مصر القديمة . ولقد أوردنا فيما تقدم امثلة له ، كما أننا سنعالجه بالتفصيل فيما بعد . ومهما يكن من أمر فإن قواعد الميراث في هذه الدولة القديمة تم عن نظام ينسم بالنزلة القودية الواضحة .

هذا ويبدو أن العمل جرى على تضمين عقود الزواج ، في غالب الأحيان شروطا يقصد منها نقل أموال الزوج أو حصصة معينة منها على الأقل الى زوجته بعد وفاته : وكان ينشأ بهذه الكيفية ضمان حقيقى لمصلحة الأسرة ، ويمثل قيذا على حرية التصرف . وهذا ما يمكن استخلاصه من دراسة بردية تورينو السالفة الذكر .

## ٢ - نظام الموارث في المهود التالية :

ولقد تغيرت احكام الموارث في العصر الإقطاعى الاول نتيجة التغيرات التى حدثت في نظام الأسرة في نهاية الدولة القديمة تحت تأثير التطور

الاجتماعى . فاحتل التضامن الاجتماعى المكانة الاولى . وتكون كبار الملاك املاكاً فسيحة غير قابلة للتصرف أو القسمة بشرف عليها الابن الاكبر ، على ان يقوم بالشعائر الدينية الخاصة بعبادة الاسلاف .

ولم يعد حق الارث منحصراً فى عهود النصب ، بل أصبح للاخوة والاخوات ، حتى فى حالة وجود الاولاد ، وللزوجة كذلك حصة فى تركة المورث . واختلف مبدأ المساواة فى الارث الذى كان مسالداً بين الاولاد المشرعيين فى عهد الدولة القديمة . فظهر امتياز الابن الاكبر الذى يتولى الولاية على اخوته الآخرين ، والاستئثار بإدارة أموال التركة كحسابهم . لانهم وان كانوا لا يستولون على شيء من أموال أبيهم غير أنهم يعتبرون شركاء لأخيهم الاكبر فى ملكية هذه الاموال التى كانت تؤول بعد وفاته الى من يليه فى السن منهم . وعند انقراض الاخوة ، كانت الاموال توزع بين الفروع . وبالنسبة لحق البنت فى الارث فهو محل خلاف .

وفى عصر الدولتين الوسطى والحديثة ، يزول امتياز الابن الاكبر ، ويعود نظام الموارث الى ما كان عليه قبل قيام النظام الاقطاعى الاول . فتقسم أموال التركة على جميع الاولاد بالتساوى دون اعتبار للجنس أو السن . وتخضع أهلية الورثة ، فى ظل الدولة الحديثة على الاقل ، لشروط كان يتمتع عليهم قبله حتى تؤول التركة اليهم ، وهو التمهيد بالقيام بمراسم دفن الميت .

وفى العصر الاقطاعى الثانى ، عاد الى الابن الاكبر امتيازاه . ولكن ظل مبدأ المساواة فى حق الارث سائداً فى مدن الشمال ، وصرعان ما عم جميع أنحاء مصر فى عهد الأسرة الخامسة والعشرين .

## الفصل الرابع

### نظام العقود والالتزامات

• وهناك عدة آلاف من الوثائق، في ميزوبوتاميا ومصر، تتضمن تصرفات فردية تتعلق بهذا المجال الفسيح كما وضع ذلك توجد عقبة كأداء ونحن بصدد معالجة هذا الموضوع، تكمن قديهم عثسورنا على مؤلفات فقهية، وندرة المصادر التشريعية. ولذلك فنحن مضطرون الى ان نكتفى هنا أيضا، بل وأكثر مما جربنا عليه في المجالات السابقة، بمجرد المجموعات.

• ولقد أدت الحضارة المتطورة والمتقدمة في ميزوبوتاميا ومصر الى كثرة تداول الثروات ووفرة العقود وتعددتها. ولدينا نماذج متنوعة لها، كما ان معلوماتنا عن تنظيمها خصبة. فاذا فرضنا أن البابليين والمصريين لم يستخلصوا الفكرة المجردة «للعقد»، لكن من الثابت أنهم مارسوه، على الأقل في الحياة العملية، مثل عقيد البيع والإجارة والشركة والوديعة والمقايضة والقرض.

• وهناك تساؤل يثور في هذا المجال: هل كان من الضروري، لكي يربط العقد آثاره في مثل هذه الشرائع القديمة، وضمة في شكل معين (عقد شكلي) أو القيام بأداء من الاداءات (عقد عيني) أم يعتبر تاما بمجرد تراضي الطرفين (عقد رضائي)؟ اننا لا نستطيع أن نعطي اجابة حاسمة لهذا السؤال لأن قانون الالتزامات في العالم القديم يظهر بمثابة تشييد تجريبي لا تربط عناصره سلسلة منطقية دقيقة. فالأنواع المختلفة للعقود المألوفة لنا والتي تعتبر ضرورية، غير معروفة فيه. فلا يمكننا إلا أن نعرض الحلول التفصيلية التي احدثوا اليها عن طريق تجاربهم العملية، ما دام أنه ما زالت غير مواتية الفرصة التي نتمكن عندها من ربط هذه الحلول في اطار نظرية عامة نهائية.

وهناك تساؤل آخر عما اذا كانت هذه الشعوب القديمة تعرف مقياسا للقيم، أي عملة لتقييم مختلف الاشياء. ويتميز آخر، هل كانت المعاملات تتم بواسطة نقود، أم انها ما زالت تتم في شكل مقايضات؟

وإذا صعدنا الى أقدم المصور في ميزوبوتاميا، أي الى الألف الرابع

قبل الميلاد ، فإننا لمفى معاملات كانت تتم عن طريق نقود . وهذه النقود كان يمثلها الشعر في أول الأمر . فبجانبه انه الغذاء الرئيسي للإنسان والحيوان ، كانت تدفع على أساسه الأجور والمرتبات والطاقات الأشياء . ومنذ النصف الأول من الألف الثالث ، استخدم بصقة خضراء النحاس وسبائك الفضة التي كانت توزع لتحديد قيمتها . ولقد انتقلت وحدات الوزن ، وهي الشافل والمينا ، من الأكديبة إلى العالم الإغريقي . وفي هذا دليل على سبق الشرق في مجال المصطلحات التجارية . ولم تخترع النقود المضروبة إلا في القرن الثامن بواسطة الليديين ، واستخدمها الفرس وحدها تقريباً في مجال التجارة الخارجية ، وقاموا ضربها بما يسمى بالعملة الدارية وهي عملة فارسية من الذهب منقوش عليها صورة داريوس .

وفي مصر أيضاً ، وجدت النقود الحسائية منذ عصر الدولة القديمة . وهذا هو ما نوصفه بعض النفوش التي تغطي السوق المصرية . ففيها نرى منظرًا يبين مشتريًا يقول لتاجر خضروات : « هذا » شمت » جيد ، وهو « شمت » . وفي عقد بيع المنزل الذي تم بيعه « ثنتي » و « كمايو » . يقول الأخير (لقد أشكرت هذا المنزل من الكاتب « ثنتي » وأعطيت في مقابلة ١٠ « شمت ») . وبدلاً من أن يأخذ البائع عشرة شمت ، فإنه يستبدل بها بعض المنقولات (قطع أثاث) التي قومت بدورها « بالشمت » ، ويذكر في العقد أن مجموع قيمتها يساوي الثمن . فبالعشرة « شمت » لا تقسّم إذن كبديل للمنزل ، بل أنها تمثل قيمته . كما عثر على بيوع لأموال تقدر قيمتها « بالكنت » ، و « الدين » في عصر الدولتين الوسطى والحديثة . وبلاحظ أن « الدين » يساوي اثني عشر « شمتاً » ويساوي عشر « كدنا » . وكانت هذه العملات في شكل خاتم أو أسبورة من الذهب أو الفضة أو النحاس أو البرونز .

ومن لم يمكن أن نستنتج من كل ما تقدم أنه كان يوجد نظام قانوني وملازم للقيم في ميزوبوتاميا ومصر . فكل الأموال التي تكون محل تداول يتمن تقييمها وفقاً لهذا المقياس المحدد للاستبدال . فليس من المعقول أن حضرات متطورة للغاية مثل الحضارة الميزوبوتامية أو المصرية ، وهي التي ماهمت أنواعاً من العقود في غاية الاتقان ، وعزلت نظاماً قضائياً في غاية التحديد والشمول ، لم تعرف مقاييساً للقيم الأموال محل التداول .

وعليه يمكن القول بأنه مئة ألف الرابع ، ليعز البيع عن المقايضة القائمة على أساس مبادلة مال معين بمال معين آخر في كل من ميزوبوتاميا ومصر ، لأننا نجد أنه في مثل هذه المبادلة يقدر كل من الاداءين بالرجوع الى مقياس للقيم . وصحيح ان المقايضة يبدو استمرار وجودها في الحياة العملية ، وفقا لبعض الوثائق ، مثل المنظر الذي نشاهده في صورة للسوق المصرية ، حيث نشاهد تاجرا يبادل شخصا آخر بعض الخضر بمروحة يد لكن لا يعنى ذلك ان كل المعاملات تتم في شكل مقابضات .

ويمكن ان يستمرض بعض العقود الاكثر شيوعا والتي لعبت دورا هاما في حياة الشعوب القديمة .

## البحث الاول

### البيع

كان البيع شائعا في ميزوبوتاميا . وهذا ما يظهر من خلال تصرفات سابقة على نهاية الألف الرابع . يبدو ان طبيعته وطريقة انشائه مازالتا محل نقاش كبير .

وفي ميزوبوتاميا لا يتطلب البيع على كل حال شكلا معيناً ، حتى تحت سلطان القانون البابلي القديم ، ذلك ان ابرام البيع لا يخضع لابة شكلية . ولا يستلزم قانون حمورابي في مادته السابعة ، كتابة المحرر الا في حالة خاصة : فوجود الشهود او المحرر ليس ضرورة لا غنى عنها . والمحاكم تقبل وسائل أخرى للابيات : الاعتراف ، اليمين ، الاحتكام للألهة . والرسمة لا تلعب دورا الا بالنسبة لانشاء الالتزامات التبعية التي تقع على عاتق البائع : فتعمده بعدم المنازعة في صحة عملية البيع ، يحتاج لكي يكون فعالا ، ان يدعمه القسم بالله والالهة ، او عبارات تتضمن استئصال العنات ، او شروط جزائية تتضمن عقوبة مالية او جنسانية .

ولم يكن البيع في بابل اسلميا بمباشرة عقد . ونفى بالقصد التصرف المنشىء للالتزامات . بل كان العمل القانوني عملا فوريا ولا يترك مجالا لمشتبه أي التوهم . فاما فلم أنه يستنفذ افره حالة انعقاده ، وما دام ان فكرة الالتزام ذاتها تقتضى غفيرة حكيمة من الوقت - كما هو شأن البيع الفوري



اللى يتضمن تسليم الشيء وتسليم الثمن في الحال ، فنوجد حينئذ بمصد عمل من أعمال التصرف لا جعل من الأعمال التعاقدية . بينما « عقد البيع هو اتفاق يلتزم شخص بمقتضاه بتسليم شيء بينما يلتزم شخص آخر بالوفاء بثمنه .

وهناك نظرية تقليدية - توسع فيها سان نيقولا بصفة خاصة - أبرزت هذه الفكرة وربت عليها نتائج مطلقة للغاية . فهي تذهب الى ان البيع في بابل كان دائما بيعا ناجز الثمن ، وليس تسليم الشيء كان هو الشرط الاساسي لنقل الملكية . ومع ذلك فإن سرعة المعاملات في نظام اقتصادي يتميز بنشاط المبادلات ، اقتضت ضرورة الائتمان . ولكن هذا الائتمان تحقيق خارج البيع . فبدون احداث تفصيل في المبادئ ، توصل الى انار بيع الاجل في المجال الاقتصادي بواسطة جيل أو طرق ملتوية : فكان يعتبر ثمن الشراء الذي أجل دفعه ، بمثابة محل قرض وافق عليه البائع لصالح المشتري أو بمثابة محل ودیعة . وعلى تقيض ذلك ، فانه في حالة البيع مع تأجيل تسليم الشيء (بيع السلم في الشريعة الاسلامية) ، يعتبر المشتري انه اقترض الثمن البائع ، أو ينظر الى البائع باعتباره مستاجرا لقطعة الارض ومدينا بالاجرة للمشتري . وكان يمكن الوصول الى نفس النتائج عن طريق تحرير سنو مجرد لصالح الدائن . ولضمان نقل الملكية مباشرة دون انتظار دفع الثمن ، يقوم الطرفان بتضمين التصرف شروطا بالتنازل تختلف بحسب الاماكن والازمنة . ولكن بالنسبة للغير ، فان انتقال الملكية مرتبط بدفع الثمن فعلا ، وبالنسبة للعقارات يعتمد نقل ملكيتها على مباشرة بعض اجراءات النشر والعناية ايضا .

ويؤيد الاستاذ بويه Boyer الفكرة القائلة بان البابليين ، وهم رجال تجارب وخبرة ، اذركوا أن نشوء الالتزام في البيع ظاهرة بعمية وفقا لما تنادي به النظرية التقليدية . ولكنه يخالفها من حيث انه يعتقد أن البابليين اضافوا الى ذلك الاطار الاساسي امارا ملزمة ورتبوا التزامات كلما وجدوا فائدة لهذه الاضافة . ومن ثم يمكن ان نستند الى فكرة العقد المعنى التي تعني ان الالتزام ينشأ على اساس الحيثارة ، لشرح :

١ - بيع القدرات (بيع الاشياء بحسب نوعها) .

بـ بعض البائع بيع شيء معين فالمشتري الذي يحصل على أرض زراعية تعاوزت مساحته الخسار الملقى عليه بكثير لا يستطيع أن يفسخ العقد بل يتمين عليه أن يدفع تكلفة للثمن ، ويقوم هذا الالتزام على مجرد حيازته للشيء .

وعلى العكس من ذلك ، يمكن أن نستند إلى عنصر الرضا وحده لتفسير التزام البائع بتحقيق البيع وقبول الثمن ، كما أن التأخير في الوفاء بالثمن يبرئ البائع له استرداد الشيء .

وفيما يتعلق بالتزام البائع بضمان الاستحقاق والتزامه بضمان العيوب الخفية ، فإننا نلاحظ أن نزاع الملكية لاستحقاق البيع في المشتري كان في أول الأمر يحمل البائع المسؤولية الجنائية . غير أن دعوى الاسترداد فقدت سمتها الجنائية منذ عصر ما قبل حمورابي ، مما سبق القول ، وعليه ، فإن التزام البائع القانوني أصبح التزاما مدنيا بتعويض المشتري بعد استحقاق البيع . وفي العصر الفارسي كان البائع يلتزم في العقد ، فضلا عما تقدم ، بالتدخل في دعوى الاستحقاق ليدافع عن المشتري .

ولم يتطور ضمان العيوب تطورا كبيرا . إذ أنه لم يظهر إطلاقا سوى في بيع العبيد ، ففيها كان داء الصرع المكتسب به العبد يمكن أن يؤدي إلى فسخ العقد .

### ثانياً - في مصر :

قلنا فيما تقدم أن الأموال كان يكثر انتقالها من يد إلى يد في مصر ، وسبقنا بعض الأدلة ، من أقدمها الدليل المستخلص من تكرار «أحصاءات الإلهب والجقول» منذ عهد الأسرة الثانية ، ومنها ما احتوته ترجمة حياة «متن» من أنه اشترى مائتي أورو من الأراضي المملوكة للدولة ومنزلا مؤثقا ومجاظا ببستان مسور ، ومنها أيضا عقد بيع منزل مملوك للكاظم «تنش» في الجيزة ، في عهد الملك خوفو ، إلى الكاهن «كامبو» . وهو شبيه بالعقد الذي أبرمه «متن» مع الدولة . وليس لدينا النص الكامل له ، بل مجرد ملخص محفوظ على نصب من الحجارة . وهذه أمثلة عن بيع العقارات في مصر الدولة القديمة .

وليس لدينا مثال لبيع المنقول يرجع تاريخه الى الدولة القديمة . ولقد سبق القول ان نظام المقايضة كان موجودا بجانب البيع . ونهتيف هنا ان هذا النظام كان شائع الاستعمال بالنسبة للاشياء ذات الاستهلاك اليومي . وهذا هو ما يمكن استنتاجه من صورة الهنوق في الدولة القديمة حيث نشاهد تجارا ومشتريين يناقشونهم في ائمان بضائعهم . بيد ان هناك بيوعا اخرى للمنقولات تكشف عن مرحلة حضارية اكثر تقدما . «فمتن» يشتري من اخذ المعابد التزاما محله القيام بتقديم مائتي رغيف يوميا . وشراء الالتزام بالتوريد يفترض نظاما للائتمان منظما بدرجة كبيرة من الكفاية ، يقضمن قيام البائع بالوفاء بالتزامه خلال عدد من السنين . ويتطلب مثل هذا البيع بالضرورة عقدا مكتوبا ، قياسا على الية التي منحها الملك «دجيد كارع» الى وزيره «سندجام اب» . فيمكن اذن ان يؤدي بيع المنقول الى وضع وثيقة رسمية ، وهي ما لا يمكن تفسيره الا على اساس اعداد سند للبشترى في مواجهة الغير وبالنسبة للمستقبل ، فشراء الالتزام بالتوريد ، كما كان قد أجرى اساسا للمستقبل ، فانه لا يتصور بدون عقد يحدد بالضبط وضع كل من طرفيه .

وتبين لنا المراسيم الملكية اجراءات التسجيل : فوثيقة البيع تحرق في مكاتب الاحنام . وتختتم بخاتم الدولة ، ويوقع عليها الطرفان وعدة شهود ، وترصد في سجل مصلحة المساحة ، وتعطى صورة منها الى كل من الطرفين .

وحالت النظم الإقطاعية وجودها الشديدة دون انتشار البيع في العصر الافطامي الأول . أما بالنسبة لمعهد الدولتين الوسطى والحديثة ، فلقد عثر على وثائق عديدة تتضمن بيوعا لعقارات ومنقولات على حد سواء . فلقد وصل اليينا من عهد الاسرة الثامنة عشرة وثيقة تتضمن بيع قطعة أرض مساحتها ثلاثة أواير اشتراها احد دعاة البقر من مالكا في مقابل بقسرة قيمتها نصف «دين» . وهناك وثيقة يرجع تاريخها الى عهد الاسرة التاسعة عشرة ، وتحتوي على بيع جارية سورية اشتريتها «أري نفرت» من أحد التجار في مقابل بعض الأقمشة ذكرت قيمتها مقدرة «بالكلت» ، وبعض الاواني والمعادن ذكر ورعها مقدرا «بالدين» وقيمتها مقدرة «بالكلت» . وجاء بهذه الوثيقة ايضا ان «أري نفرت» اشترت جارية أخرى من تاجر آخر مقابل مقطرة . وهناك وثيقة من عهد الاسرة الثانية عشرة تحتوي على

بيع. وظيفة دينية (وظيفة كاهن) ووظيفة أخرى من عهد الامرة السابعة عشرة. تتضمن بيع وظيفة مدنية (وظيفة محافظ: «الكاتب» ، وأخيرا ، من علي نص ايصال يرجع تاريخه الى عهد الاسرة الثامنة عشرة يذكر الاشياء التي امتلكها كتمه. لثوب بعد تقدير قيمتها .

وفي العهد الانطاقي الثاني ، انكمش البيع مرة أخرى ، وكان في معظم الحالات عبارة عن تنازل من حق الانتفاع لان ملكية المنفعة كانت هي الصورة الشائعة لحق الملكية حينئذ . ومن الامثلة على ذلك البيع الذي اشارت اليه الوضعية الصادرة من «بوريت» لصلحية ابنه والذي كان محله المنفعة التي كانت لبعض الاشخاص على الاراضي المملوكة لمهد آمون . فهؤلاء الاشخاص باعوا ما لهم من حق انتفاع الى «بوريت» ، بينما ظلت ملكية الرقبة لمهد «آمون» . ومع ذلك هناك ايضا امثلة لبيع وأردة على الملكية الكاملة . فلقد عثر الآثريون على وثيقة يرجع تاريخها الى عهد الأسرة العادية والمشرين ، وهي تتضمن بيع بعض الاراضي في مقابل ثمن من النقود . وأخيرا ، زال كل اثر للنظام الانطاقي في مجال البيع في عهد «بوگوريس» .

وكان البيع المصري أساسا فوري الثمن . ومع ذلك نلاحظ منذ الدولة الوسطى ان البائع يطالب بالوفاء بالثمن ، لابرار البيع ، مما يدقنا الى الاعتقاد بوجود البيع لاجل . ونصوص الوثائق التي تتضمن بيعا تقدم لنا ادلة كافية على وجود ضمان الاستحقاق وضمان الميوت الخفية .

١. ومما للفيد ان تشير هنا الى ان البيع في القانون اليوناني كان يقتضي اداء الثمن لنقل ملكية الشيء المبيع ، فالبائع يظل مالكا للشيء المبيع حتى يتم الوفاء بالثمن . وفي الحياة العملية كان يتحایل على هذه القاعدة من طريق القروض الصورية (فتتراض أن البائع تلقى من المشتري الثمن واقترضه مبلغا مساو له بفائدة) وغالبا ما يتدخل بعض القاضين كغالة العملية . وعندهما ينتج البيع اكثاره الكاملة ، تنتقل الملكية الى المشتري بطريقة هادئة وكاملة ، ويلتزم البائع بسلامة الشيء المبيع ، وهو يلتزم على وجه الخصوص بضمان الميوت الخفية .

هذا وبلاظ أنه اذا كان المشتري لا يستطيع اداء الثمن فورا ، او اذا كان المزارع لا يمكنه تسليم المبيع فورا ، فإن عربوا يسلم مقدما .

**والخلاصة :** لانه اذا كان من المسلم به لدى شراح القانون الرومانى أن فكرة البيع الرضائى هى من ابتداء العقيلة الرومانية فى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد ، وان الفكرة السائدة فى الشرائع القديمة ، بما فيها شريعة الاغريق هى أن البيع لا يتعدى الا بعد دفع الثمن ، وهى فكرة مادية وغير مصفولة ومرتبطة تماما بفكرة البيع الفورى ، تقول أنه اذا سلمنا بكل ذلك كقاعدة عامة ، فانه لا يمكن أن نشك البتة فى أنه لتحضير فكرة البيع الرضائى وميافقتها استعار الرومان عناصرها مما جرى عليه العمل فعلا فى الميدان التجارى فى الشرق القديم . فشموب هذه المنطقة مارسوا التجارة قبل الرومان بألاف السنين وكانوا سادة فيها ، وطبقوا فكرة البيع الرضائى فى الحياة العملية وان كانوا لم يصوغوها .

### البحث الثالث

#### الاجارة

خص القانون البابلى والقانون المصرى الاجارة بعناية كبيرة . ومنذ عصر **همورابى** ، لعبت اجارة الاراضى الزراعية بصفة خاصة دورا هاما : فمن طريق الاجارة لصغار الزراع كانت الاراضى الشاسعة للمعابد والافراد تستثمر على طول تاريخ العصر البابلى . وكانت اجارة الارض الزراعية محددة وتتكون من كمية من المحصول «زراعة المحاسة» ، او وفقا لما جرى عليه العمل فى العصور المتأخرة ، كانت تتحدد كل عام على اساس تقدير قيمة المحصول القادم . وكانت اجارة البساتين وقطعان المواشى والاعنعام تتبع قواعد خاصة . كما أن اجارة المنازل تتميز من الناحية الاصطلاحية عن اجارة المقولات (السفن ودواب الحمل والحر) . ووضع البابليون اجارة الخدمة تحت نفس هذه الفكرة بصفة عامة ، سيما اعتبروا تعهد الحصد واجارة الصاع بمثابة عقود عيية (١) .

ولقد عرف **الحيشيون** بدورهم الاجارة ، واستعملت أساسا **لفلاحة** الارض او لضماد توابر خدمات العمال الزراعيين . ومثولة السناجر فى حالة فقدان الشيء المؤجر او اتلافه منظمة ويمكن تخفيفها او حتى التخلص منها كلية فى حالة احداث الفحائى او القوة القاهرة .

وفد مصر، تثبيت المراسيم الملكية وجود اجارة العمل . فالمعسكال الزراعيون كانوا يجرون عملهم لمصالح رب العمل ، وسواء كان العولة او احد الملاك العاديين . ويستطيع رب العمل ان ينتفع بعملهم كما يشاء . وعلى اى فان حكم المراسيم يسمح لنا بالتمييز بين نوعين من الاجارة : اجارة الأشخاص ، وتعلق بالأشخاص الذين يعمدون بتقديم عملهم مقابل أجر معين ووفقا لشروط محددة ، هؤلاء هم عمال زراعيون ، و اجارة الاشياء ، وتعلق بالأفراد الذين يفلحون ارض الغير مقابل اجرة يدفعونها شهريا ، ولمدة معينة تنتهى بعدها الاجارة . كما ان الاجارة تنهى حتما بمسبوت المستاجر . وفي المصور الاستثنائية ، وهى صور الاقطاع كانت الاجارة تستمر لدى حياة المستاجر ، نتيجة لسيادة نظام التبعية الذى كان يؤدى الى اعتبار المزارع او العامل من اتباع الملك او رب العمل ومن ملحقات الارض . ولكن سرعان ما كانت تؤول هذه المصور ويعود العامل او المزارع الى حالته الاولى .

وعليه يمكن ان نحدد الخصائص العامة للاجارة فى الشرائع القديمة فيما يلى :

١- **التوقيت** : تبرز هذه الشرائع طابع التوقيت الذى يتسم به الانتفاع بالشئ واول العمل المؤجر . وهذه الفترة المحددة تتعلق بوحدة زمنية : يوم ، شهر . ومدة الاجارة يملك ان تتضمن عددا من هذه الوحدات .

٢ - **المقابل** : تكل الوثائق التى تشير الى الاجارة تبرز بصفة خاصة الاجرة او العنجر . فتخصيصه الفوض تكون عنصرا أساسيا فى الاجارة .

## الوصية (١)

في مصر القديمة . كانت الوصية في جميعها عبارة عن هبة بسبب الموت . وهذا بلا شك سر الخلط بين الظامين ، الذي يؤدي الى ثوب الخلاف بين العلماء . مثال ذلك ان «متن» تلقى اموالا من ابيه وامه . ويرى البعض (موريه) ان هذه الاموال آلت اليه بطريق الهبة ، بينما يذهب البعض الاخر (برستد) الى انه تلقاها بواسطة الوصية . واللفظ الذي جاء في ترجمة حياة «متن» هو «امت - بر ( imt - pr. ) ما يوجد في المنزل» ، وهو الذي يثير الخلاف حول معناه، هل يمد معنى الهبة كما هو رأى البعض او انه يدل على الوصية ، وهو ما يبدو لنا انه الاكثر احتمالا . فالوصية كانت تحمل اسم «امت - بر» . ويرجمه البعض بقائمة الجرد ، فهي تظهر بمثابة وثيقة مجرد فيها الموصى الاموال التي يتركها ويوصي بها . وهناك ما يشهد على وجود هذه التصرفات «امت بر» ابتداء من الاسرة الرابعة على الأقل . وهي تختلف عن مفهوم الوصية في القانون الروماني وطبيعتها القانونية الحقيقية ما زالت محل خلاف . واستخدمت هذه التصرفات في نقل الملكية ما بين الاحياء او مضافة الى ما بعد الموت . بنوع مقابل او بمقابل . وكان التصرف خاليا من كل طابع دسى . وهو مالى بحت . ولا يتضمن تعيين وارث على النهج الرومانى . وهو على العكس مثل القانون الرومانى ، يمكن الرجوع فيه حتى وفاة الموصى ولا ينتج اثر الا منذ هذا التاريخ . ويتم الصرف امام شهود . فمن الشائع في الحياة العملية ، كما يبدو ، ان يقوم الوالدان بتقسيم اموالهما بين اولادهما بطريق الوصية . وهذا

(١) يسمي شحاته : الوصية في القانون العرونى ، مجلة تاج العرب ، ١٩٥٤ ، ١٠ - ٢٢ ، بيرن واستراكتانز ، المؤلفان المشار اليهما فيما عدم . بيرن ، المؤلف السالف الذكر ، ٢ ، ٣٠١ ، محمود السقاء ، المرجع السابق . ص ٤٤٢ .

هو ما فعلته أم «متن» والوزير «نيكاو رع» . وتظهر الوصية بمثابة التعبير الصريح وغير المردود لارادة الموصى . ففى «أمر» يتمتع بسلطة مشابهة لتلك الخاصة بالقرارات الملكية ذاتها . ولما كانت الوصية سنداً ناقلاً للملكية ، فإنه يتعين على مصلحة المساحة أن ترصدها فى سجلاتها . ويترتب على هذا التسجيل أن يكون للموصى اليه حق مكتسب على الاموال الموصى بها حال حياة الموصى . ويؤدى ذلك الى وجود تماثل بين نظام الوصية ونظام الية . وهو ما يفسر ، فى تقدير البعض ، الخلط الملاحظ فى النصوص بين الوصية والية . فالوصية تظهر بمثابة ية أجريت حال حياة الموصى ، وتنشأ فى حالة التسجيل ، حقاً مكتسباً للموصى اليهم ، ولكن غير قابل للتنفيذ الا بعد وفاة الموصى .

ويبدو لنا أن الوصية لعبت دوراً كبيراً فى تطور قانون الموارث . وقد بدأ ببداية الأسرة الرابعة ، عن طريق ادخال امتياز الابن الأكبر بالتدريج . فهذا الامتياز وأن أصبح مرده القانون فى نهاية الأسرة السادسة ، غير أن البوادر الأولى له تمت بطريق الوصية فى عصر لم يكن يوجد فيه امتياز الابن الأكبر بناتاً ، فكان الموصى يخص ابنه الأكبر بوضع متميز فى الارث على بقية اخوته .

وبخلص مما تقدم أن الوصية عمل كتابى ينصرف الموصى بمقتضاه فى كل أمواله أو جزء منها . ويشترط فىمى يجرى الوصية أن يكون سليم العقل . وتستطيع المرأة المتزوجة ، حتى فى عهد الأسرة الخامسة أن تقوم باجراء الوصايا ، دون حاجة الى استئذان الزوج . والوصية الجزئية لصالح الزوجة الباقية على قيد الحياة أو الغير ، صحيحة بل وحتى شائعة . ويمكن أن تتضمن الوصية ليس فقط انتقال الاموال ، بل وايضا اتشاء وصاية أو اقامة مؤسسة . وأخيراً فإنه يجسوز تسجيل الوصية ، ويدون فى سجلات مصلحة المساحة ما تشتمل عليه من انتقال الملكية ، ويتولد عنها فى هذه الحالة حق مكتسب لمصلحة الموصى اليهم .



وكانت حرية الإيصاء تقيد في عصور الانقطاع ، كما ان الوصية كانت تصدر عادة الى الابن الأكبر .

## البحث الرابع

### الهبة

ان اقدم ما عرف من الهبات في مصر ، هبة الاربعة اوارير من الاراضي التي منحها الملك «سيفرو» الى «من» . وتطلب الهبة ، في مجال المقارات على الاقل ، وثيقة رسمية ، تتضمن وصفا مفصلا للمال الموهوب ، كما هو حال البيع . والهبة لا رجوع فيها ، ويمكن أن ترد على المتقولات والمقارات على حد سواء . ويوضح الواهب هنا أيضا أن الهبة اجريت حينما «كان لا يزال حيا قائما على رجله» ، حسب ما جاء في بعض النصوص . وكان تدخل الموهوب له ضروريا ، وكان يشترط قبوله لكي تنتج الهبة آثارها .

## البحث الخامس

### القروض

كان القرض شائع الاستعمال في ميزوبوتاميا . وكان يتم في صورتى العملة : الشحير أو النقود . بل ويمكن أن يجري في إحدى الصورتين ويرد في الصورة الأخرى . والقروض اما بفائدة أو بدون فائدة . وسعر الفائدة هو في العادة ٢٠٪ بالنسبة للقروض النقدية ، وهو ما بين ٢٠ و ٣٣ في المائة بالنسبة لقروض الشحير . وتعاقب المادة ٩١ من تقنين حمورابى الفائدة الربوية بفقدان الدين . وتساعد المواد ٤٨ - ٥٢ الفلاحين المثقلين بالدين : فلا يلزم هؤلاء برد الدين أو الفوائد في سنوات الفيضان أو الجفاف (المادة ٤٨) . وانا لم يكن لديهم نقود أو قمح ، فانه يمكنهم التحرد بشرك محصولات الحقول الى الدائنين (المادتان ٤٩ - ٥٠) . ويجوز لهم أن يردوا في صورة قمح قرضا نقديا (المادة ٥١) .

وتتم هذه التدابير عن غلظة الدائنين المعتادة خوفًا للزناح  
 الإسبورية ، التي عثر عليها في كولتبي Kultepe ، فإن المدين  
 المسر كان يقع في حالة العبودية . كما أن السواد ٢٢ - ٢٤ من تفنين  
 اثنونا والمادة ١١٤ من تفنين حمورابي تعاقب الفرد الذي يحصل  
 على رهونات مدعيا بغير حق أنه دائن . وتحرم المادة ١١٣ من تفنين  
 حمورابي على الدائن أن يستوفي حقه بنفسه باستيلائه على قمح  
 مدينه ، والا فإنه يلزم برد هذا القمح وبغدد دينه . وتعاقب المادتان  
 ١١٥ و ١١٦ أوجه المعاملة السيئة التي تؤدي الى وفاة الارقاء او  
 الاشخاص الاحرار الذين يكونون محلا للرهن . واخيرا فان هنالك  
 نوعا من المسؤولية العائلية تخسول الامساك بالمدين وكذلك بزوجه  
 وأولاده في نفس الوقت .

وفي بابل ، كما هو الشأن في كل عالم البحر الابيض المتوسط  
 القديم ، فان مشكلة الديون المستحقة تثير مشاكل اجتماعية  
 خطيرة . وتسمح طبيعة مصادرها بأن نلم هنا بمظهرها القانوني ،  
 بينما نتائجها هي أقل ادراكا هنا عنها في مصر أو اليونان أو روما .

وفي مصر ، يبرز القرض من خلال عقود الاسرة التاسعة عشرة .  
 وتشهد بردية من الاسرة العشرين بفائدة ١٠٪ سنويا ، وهو ما سببه  
 ديودور الصقلي الى تفنين بوكخوريس (١) .

### المبحث السادس

#### الاحكام العامة للالتزام obligatio (٢)

##### ١ - تعريف الالتزام :

كان للفقهاء الرومان العفصل في وضع التعريفات التي م رنسا  
 نرددها حتى وقتنا الحاضر (٣) . ويمكن القول بان الالتزام هو عبارة

١ - ديودور الصقلي : ١ ، ٧٩ .

٢ - شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ٥٧ وما بعدها .

٣ - أنظر كتاب النظم لجس تسيان : ٢ ، ١٣ البداية . وكذلك  
 موسوعة جستينيان : ٣٧،٤٤٤ .

عن رابطة يلتزم بمقتضاها شخص ما ، وهو المدين ، بالتقيام بعمل من الأعمال أيا كان لمصلحه شخص آخر وهو الدائن ، وبضمن تنفيذه أما جسم المدين أو ذمته . ويبين من هذا التعريف ركنا الالتزام وهما : **مضمون الدين** debitum وهو ما يجب على المدين القيام به لحساب الدائن ، **والمسئولية او حماية الالتزام** ، وهى التعرض للجزاء الذى رسم القانون طريقته فى حالة التخلف عن الوفاء بالالتزام .

وكانت المسئولية شخصية فى بداية الامر . ففى حالة عدم وفاء المدين بالدين ، كان يسلم الى الدائن ، ويفقد صفته كرجل حر لانه يصبح فى حكم الرقيق ، ويجوز للدائن ان يبيع المدين أو يقتله . فالعلاقة بين الدائن والمدين كانت اذن علاقة مادية منسبة على جسم المدين لا على امواله .

## ٢ - الاصل التاريخى لفكرة الالتزام :

اختلف الشراح حول تفسير كيفية نشوء فكرة الالتزام . فلقد ظل الشراح يذكرون حتى نحو عام ١٩٢٠ ميلادية ان الجريمة هى النبت الاول لفكرة الالتزام . ومن ثم فان الاصل التاريخى للالتزام يجب ان يبحث عنه فى مجال قانون العقوبات ، اى فى مجال توقيع العقاب عند ارتكاب جريمة من الجرائم . فتقدير العقوبة عند ارتكاب الجرائم كان فى القديم متروكا للقضاء الفردى . فاذا قتل أحد أفراد القبيلة أو أصيب بجراح ، كانت محاكمة المعتدى والاخذ بالثأر منه من اختصاص القبيلة المعتدى عليها . ومع مضي الزمن ، فكر أفراد المجتمع البدائى فى أن يحل محل نظام القصاص والاخذ بالثأر نظام آخر يؤدي الى تروية المجنى عليه دون الحاق اى اذى جسائى بالجانى ، وهو ما يسمى بنظام الديات المالية ، وتدرج هذا النظام بمرحلتين تاريخيتين . فكانت المرحلة الاولى اختيارية أو اتفاقية ، اى انه كان من الممكن تفادى القصاص عن طريق الدية التى يتصالح عليها المجنى عليه والجانى أو أفراد قبيلة المجنى عليه وأمراد قبيلة الجانى . ومن لم كان الامر يتعلق بمعاصات جماعية . ولكن تدخلت الدولة بعد ذلك وفرضت نظام الدية الاجبارية

على القبائل المختلفة . فاصبحت سلسلة قانونية بعد أن كانت اختيارية . ويقول هؤلاء الشراح أن هذه العقوبة الجنائية ، أى الالتزام بدفع الدية ، هى المصدر الاول والاصلى الذى تولدت عنه فكسرة الالتزام . وعليه ، فإن الالتزامات ، حتى المدنية منها ، وجدت أول تطبيق لها فى قانون العقوبات .

بيد أن الشراح فى الوقت الحاضر هجروا هذه النظرية القائلة بأن الالتزامات نشأت فى أول الأمر عن الجريمة . ذلك أنه توجد لدى الشعوب القديمة ، حتى فى المرحلة البدائية ، مناسبات عديدة غير مناسبة للجريمة ، لتداول الثروات كما هو الشأن مثلاً فى حالة الزواج أو عند الاحتفالات التى كانت تقام بسبب الميلاد أو الوفاة ، وغير ذلك من الاحتفالات الجماعية التى كان يتم فيها تبادلات جماعية أو فردية للخدمات أو الثروات .

فليس هناك شك فى أن الجريمة تخلق حالة تسبق نوعاً من أنواع الالتزامات وهو الالتزام الجنائى ، تلك الحالة هى الخسارة التى تسببها للمجنى عليه وتؤدى الى اختلال التوازن المالى بين الافراد اختلالاً يقتضى إعادة التوازن بينهم من جديد . ولكن هذا لا يعنى الا حالة من بين حالات عديدة أخرى تسبق الالتزام . ولذلك فالنظرية السابقة تخرج حالات أخرى قديمة بدورها وكانت مصدراً للالتزام .

واضح إذن أن نطاق الالتزام فى صورته البدائية كان متسعاً ، وكان ينشأ فى مناسبات عديدة ومتنوعة . ذلك أنه كلما حدث اختلال فى التوازن المالى بين الافراد ، نشأ الالتزام . ولا يهم ما اذا كان هذا الاختلال مشروعاً أو غير مشروع ، وسواء نجم عن توزيع للثروة وفقاً للعرف (عمل مشروع) أو عن جريمة أصابت الفرد (عمل غير مشروع) .

### ٣ - الخصائص البدائية للالتزام ، وكيف تم التخلص منها :

كانت الالتزامات في مرحلتها البدائية ، تتضمن خصيقتين :

(١) فهي جماعية ، لأنها تنشأ بين القبائل ، ذلك أن النزعة الفردية لم تكن تمثل نقطة البداية في تاريخ المجتمعات القديمة . ففي مرحلتها الأولى ، لم يكن الفرد معزولا عن جماعته ، وكانت الأمور تحسم بين الجماعات لا بين الأفراد .

(٢) وهي ذات طبيعة دينية ، وخاصة من حيث الحزاء المقرر . فإذا لم يخضع الفرد لهذه الالتزامات الجماعية التي يقرها العرف ، كان يتعرض لعقوبات يترك تنفيذها للقوى السماوية الشديدة .

ولكن سرعان ما تخلص الالتزام من الخصيقتين السابقتين بفعل التطورات اللاحقة . فأصبحت الالتزامات مموما التزامات ذات طبيعة فردية أي التزامات شخصية تنشأ فيما بين الأشخاص ، وذات طبيعة علمانية أو دنيوية أي تخلصت من صبغتها الدينية . فكيف تم ذلك ؟

سبق القول أن نظام القصاص والأخذ بالشار كان سائدا في العصور البدائية . فمن يتركب جريمة تلحق ضررا بالغير ، يتعرض لأقتصاص المجنى عليه أو عشيرته منه بجريمة مثلها وفقا لقانون العين بالعين والسن بالسن . فكان القصاص يقع على جسم الجاني . وعندما تدرجت الإنسانية في مفاصل الحضارة ، اهتدت الى امكانية التنازل عن الشار مقابل الدية ، أي مبلغ من المال اتفق على أن يدفعه الجاني الى المجنى عليه . وكانت الدية في أول الأمر اختيارية أي أن تقريرها وتقديرها متروك لمطلق حرية ذوى الشأن ، وتسمى تلك الفترة بفترة الملح الاختياري على الدية . ثم فرضت بعد ذلك بواسطة العرف وأخيرا نظمها القانون . ويقتضى نظام الدية القانونية أنه لا يجوز تعريض شخص الجاني ليكون معلا للأخذ بالشار من جانب المجنى عليه فور ارتكابه الجريمة ، بل يلتزم بدفع مبلغ من النقود حرا ، جريمته ، ولا يتعرض للتنفيذ الشخصي الا في حالة عدم الوفاء ، وهذا يعنى

نشأة الالتزام الجنائي . فإذا كان الإسرام دينيا ومسئولية ، فإنه يتحقق في هذه الحالة الدين الذي يكون مصدره الجريمة المرتكبة ومحلّه مبلغ النقود الذي يحدده القانون ، والمسئولية وتمثل في التعرض للأجراء التنفيذي الذي يجبر على الوفاء في حالة الامتناع . اما قبل عصر الدية القانونية فلم يكن من الممكن نشوء الالتزام الجنائي obligation ex delicto . ففى ظل نظام الاخذ بالشار ، كان يوجد ركن المسؤولية ، ولكن لم يكن يتوافر ركن الدين حتى يمكن القول بوجود الالتزام . اما بالنسبة لفترة الدية الاختيارية ، حيث كانت مجرد رخصة وليست الزامية ، ظل النظام في حقيقته هو الاخذ بالشار ، وان كان قد خفضت جهود المجتمع من غلوائه .

ولقد عرفت الشرائع القديمة الالتزام التعاقدى ايضا . فمثلا اذا اقترض شخص من آخر مبلغا من النقود ، كانت تضاف عادة الى قيمة الدين فوائد فاحشة<sup>(١)</sup> . وتولد مسؤولية المدين الشخصية اذا لم يتم بالوفاء . ويتوافر هنا ايضا ركننا الالتزام (المدين والمسئولية) .

وتخلص الالتزام ايا كان نوعه من خصائصه القديمة بالتدرج . وليس لدينا تواريخ محددة على وجه اليقين لرسم هذا التطور . ولذلك نكتفى ببيان الخطوط العريضة له .

---

١ - انظر : Szlechter « E. » : Le prêt dans l'Ancien Testament et dans les codes mésopotamiens d'avant Hammourabi, dans « La Bible et l'Orient », Cahiers de la Revue d'Histoire et de Philosophie religieuse, 1956, p. 16 - 25; Leemans « W.F. » : The rate of interest in old babylonian times, RIDA 5, 1950 p. 7 - 34.

فلقد تحرر الالتزام من حصة المسؤولية الشخصية للمدين .  
 لغزالبداية ، كما قلنا ، كانت مسؤولية المدين مرتبطة بشخصه لا  
 بدمته ، ويتعذر للقتل أو الاسترقاق . ولكن تم بالتدريج تقريب  
 المسؤولية المالية للمدين ، أى أن المدين يلتزم بدمته المالية  
 لا بشخصه وجده . كما تخلص الالتزام من المظاهر القديمة الأخرى له .  
 هذا ولقد كان الالتزام المتعاقدي ، فى مصر القديمة ، ينشأ حتى  
 الأسرة الثامنة عشرة عن طريق أدا<sup>١</sup> اليمين ( عقد شكلى ) أو الحمول  
 على مقابل الأدا<sup>٢</sup> ( عقد عينى ) . ويبدو أن أدا<sup>٣</sup> اليمين كان يتم فى  
 البداية فى المعبد ، ثم أصبحت تؤدى فيما بعد أمام القضاء . ومنذ  
 الأسرة التاسعة عشرة ، أصبحت أمثلة الالتزامات المنعقدة بناء على  
 اليمين أكثر ندرة ، ولم تعد اليمين ضرورية فى نهاية الدولة الحديثة ،  
 فىبقى مجرد المحرر لنشوء الالتزام .

#### ٤ - أجراء مقارنة ما بين القانون الفرعونى والقانون البابلى من جانب ، والقانون الرومانى القديم من جانب آخر فى مجال الالتزام

سبق أن بينا أن كلا من الشعبين المصرى والبابلى كان يسوده  
 قانون يعكس مجتمعاً متطوراً . وكان هذا القانون يعرف نظاماً تشبع  
 متطلبات الحياة التجارية المزدهرة وما تنشئه من علاقات معقدة .  
 وكانت هذه النظم موجهة تماماً من قبل الشعب الرومانى فى العصر  
 القديم .

ولقد أظهرنا ذلك بجملة عند دراستنا لتقنين حمورابى وأل  
 الوثائق البابلية والمصرية التى تم العثور عليها . فالعقود التى  
 مررها الشعبان تتم بالدقة المتناهية وتكشف عن نظام اقتصادى  
 متقدم للغاية . بل وتوجد لدهما نظم كان يعتقد أنها لم تنشأ إلا فى  
 العصر الحديث . ومن أمثلتها : نظام السندات لحاملها ، ونظام العقود  
 بالمراملة الذى لم يعرفه البتة القانون الرومانى القديم . لهذا  
 القانون كان يتطلب كمبدأ أساسى حضور المتعاقدين مجلس العقد .  
 يؤكد العلامة الإيطالى أرانجوريز<sup>(١)</sup> أن القانون المصرى القديم يعترف

(١) للإمام المختصر والدقيق لهذا النظام وغيره فى القانون المصرى  
 القديم ، راجع Arango-Ruiz, Lineamenti del Sistema  
 contrattuale nel sistema dei papiri (pubbl.  
 Univ. Catt. ser. II, vol. xvIII).

هذا النوع من العقود .

وهناك نظم أخرى عرفها هذان الشعبان وكان يجعلها الشعب الروماني خلال تلك الفترة، ونعني بها النظم الخاصة بالدييون وتبادل النقود مع البنوك، الخ (١) إذ تكشف الوثائق لنا عن وجود نظم وبنوك خاصة، وهناك أيضا بنوك عامة، مثل تلك الملحقة بقصر الملك وبالمعابد. وكانت هذه البنوك تمتلك فضلا من الكمية الهائلة من النقود، مساحات شاسعة من الأراضي يؤول ريعها الخزينة القصر الملكي وخزينة المعابد .

وإذا نظرنا النظام الالتزام في القانون الروماني القديم نجد أنه لم يكن قد وصل بعد إلى مرحلة التطور التي وصل إليها القانونيون الفرعوني والبابلي فمما زال الالتزام في القانون الروماني القديم يتسم بالطابع البدائي، وكان على ما يبدو ما يزال يرتبط ارتباطا وثيقا بالأصل الجنائي لنشأة الالتزام .

وفي عهد تدوين قانون الألواح الاثني عشر (نحو عام ٥٠٠ ق.م) تصادف عددا قليلا للغاية من الروابط الالتزامية بمعنى الكلمة، وفي إطار أشكال محددة. فلم يتحدد، بجانب البيع العيني، شكل البيع السدي ينشأ الالتزامات (البيع التزامي)، إلا في وقت لاحق وظهرت أيضا، بصورة عامة وغير محددة، العناصر الأولى للالتزامات الناشئة عن العلاقات التجارية .

وهكذا يتبين لنا الاختلاف الواضح في تطور الالتزام في القانون المصري والبابلي من جهة، والقانون الروماني القديم من جهة أخرى. وهو ما يجعل من الصعب التسليم بالرأي القائل بأن تقنين حمورابي وتلقين أمانيس قد باثرا تأثيرا على قانون الألواح الاثني عشر. ويؤكد هذه المعوية أن الأفكار التي ساهمت في تكوين القانون الروماني تبدو غير مشابهة لتلك التي ساهمت في تكوين القانون المصري والقانون البابلي .

ونسوق مثالا لتوضيح ذلك : ففي الشريعتين الأخيرتين تسود الفكرة القائلة بحرية المتعاقدين في تحديد مضمون الالتزام، وغير دليل على أن مبدأ حرية المتعاقدين هو السائد، ما عثرنا عليه من أعداد كبيرة من العقود التي تنتم بالتشريع والتي أوفقتها

(١) راجع Cuq: Etudes sur le droit babylonien, P. 170



الوثائق والسجلات أما الفاسد وما سـ معنى العكس سـ  
المبدأ القائل بأنه خارج الاشكال المفرومة فاسداً لا يمكن أن  
ينشأ الالتزام. ولكن يجب في صيغة عامة عن هذا التعارض أن نقول  
أن الشرائع الشرقية، مثل الشرائع السائدة في الوقت الحاضر  
تعرف فكرة الالتزام. بينما لا يعرف القانون الروماني سوى التزامات  
أفرادية .

### ٤- المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الروماني القديم في مجال التنفيذ الجبري للالتزام :

ونسوق حجة تعتمد على تنفيذ الالتزام، وما إذا كان هذا التنفيذ  
يباشر على شخص المدين أم على أمواله . فالنوع الأول من قانون  
الالواح الاثنى عشر يتضمن القواعد الخاصة بتنفيذ الالتزام في القانون  
الروماني القديم. وخلاصتها أن التنفيذ يباشـر على شخص المدين لا على  
أمواله . وهذا على نقيض ما كان معمولاً به قروناً عديدة قبل قانون  
الالواح لدى بعض الشعوب الشرقية . حيث كان تنفيذ الالتزام يوجه  
مباشرة إلى أموال المدين ولا ينفذ الالتزام على شخصه إلا في حالة  
عدم إمكانية استيفاء الدين من أموال المدين، وكان التنفيذ على  
شخصه في هذه الحالة يتلخص في أن يقوم المدين بالعمل لصالح  
الدائن بهدف الحصول على قيمة الدين .

في القانون المصري القديم، كان يبدأ بالتنفيذ على أموال  
المدين، بينما التنفيذ على شخصه كان يمثل الخطوة التالية فهما  
لو لم يخلق النوع الأول من التنفيذ هيئته. ولم يصر الوضع القانوني  
للمدين في القانون الروماني شبيهاً من بعض الزوايا للقانون  
المصري القديم إلا بعد تطور لاحق. ونستعرض هنا موجز هذا التطور.  
تطور التنفيذ الجبري للالتزام في القانون الروماني :

(١) التنفيذ على جسم المدين :

في بداية العصر التاريخي ساد القانون الروماني مبدأ الدفاع  
الشخصي. وكان الفرد يستطيع، اعتماداً على هذا المبدأ، أن يحمي  
حقوقه بنفسه، أي يستطيع اقتضاؤه بالقوة دون الرجوع إلى السلطة  
العامة، على شريطة أن يحترم الفرد إشكالا معينة رسمها القانون.  
ولكن سرعان ما تطور المبدأ المضاد الذي يحرم على الشخص  
اقتضاؤه حقه بنفسه . فإن تعليق الأمر بهذا اعتداءً على حق خاص للشخص

أو استعادته أو تشبيته فإن المبدأ القديم لا يطبق إلا في حالات استثنائية . ويتفصلنا مغزى هذا التطور ومدلوله عند دراستنا لنظام التنفيذ الجبرى للالتزام .

فكما سبق القول تقرر نظام التنفيذ على جسم المدين بمقتضى قانون الألواح الاثني عشر . وبمقتضى هذا النظام يحق للدائن الاستيلاء على جسم المدين ، بل وعلى جثته ، من خلال عملية آلية رسمها القانون . بل وفي حالة تعدد الدائنين ، يجوز لهم اقتسام جسم المدين المعسر . ونلخص هذه العملية على النحو التالى : كان يتعين على الدائن بادئ ذي بدء أن يستعذر حكما قضائيا بدينه أو يكون لديه سد معادل . وحدد قانون الألواح الاثني عشر مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو اعتراف المدين بدينه ، كميعاد للوفاء *Tempus Indicati* . فإذا لم يقم المدين بالوفاء فى هذا الميعاد ، كان من حق الدائن أن يشرع فى التنفيذ ، وذلك بأن يقيم فى كل نظام دعاوى القانون ، ما يسمى بدعوى القاء اليد على المدين *Manu injectio iudicati* .

وبمقتضى هذه الدعوى كان الدائن يحضر مدينه أمام البريتور ويطلب منه الوفاء بالدين الملقى به . فإذا لم يف به واعترف مع ذلك بالدين ، كان من حق الدائن أن يقبض على شخص المدين ويحبسه فى سجنه الخاص لمدة ستين يوما ، وذلك دون حاجة لآى قرار من القاضي . وإذا لم يقم بالوفاء خلال هذه المدة ، كان للدائن أن يتصرف فيه بهيئة خارج روما أو أن يقتله .

ولكن حدث تطور ، فى نهاية العصر الجمهورى وبداية العصر العلمى ، بالنسبة لطريقة التنفيذ على جسم المدين ، وذلك من ناحيةتين :

(أ) فمن ناحية ، صدر قانون بيتيليا بابريكا *Lex Poetelia Papiria* الذى حرم على الدائن قتل المدين أو بيعه ، وسمح له فقط باجبار المدين على العمل لحسابه حتى يستوفى دينه من ناتج عمله . ثم صدر قانون جوليا *Lex Julia* الذى غول للمدين حق التنازل عن جميع أمواله للدائنين *Cessio bonorum* لتفادى التنفيذ على جسمه .

(ب) ومن ناحية أخرى ، طلت دعوى تنفيذ الحكم القضائى *actio iudicati* محل دعوى القاء اليد ، وصار يباشر التنفيذ عن طريقها .

واحتفظت هذه الدعوى ، رغم انها اقل مدة من دعوى القاء اليد بطاح التنفيذ الشخصي القديم ، وترفع دعوى تنفيذ الحكم القضائي بالطريق العادي؛ أى انها تعرض على البريتور . فاذا سلم المدين أمامه بالحكم الذى حكم به عليه ، يأذن البريتور للدائن بالقبض على المدين وحسبه فى سجنه الخاص الذى يحتجزه فيه الى أن يفسى بدينه عن طريق عمله . أما اذا انكر المدين امام البريتور وجود ما قاض به ، أو نازع فى صحة الحكم أو ادعى تنفيذه ، فإن ما يشيره من منازعات يجب حسمه أمام القاضي فى خصومة جديدة من طريق دعوى تحقيق جديدة ( أى دعوى عادية وليست دعوى تنفيذ ، وترمس الى تحقيق الادعاء والمحول على حكم جديد ) .

وإذا ثبت فى هذه الدعوى أن المدين غير محق فى انكاره فإنه يحكم عليه فيها بالفضل لمعارضته فى تنفيذ ما كان قد قضيه ، تلك المعارضة التى ثبت انها لا تستند على أساس سليم ، وإذا انقضت مدة الثلاثين يوما المعتادة من تاريخ صدور الحكم الجديد دون أن يقوم المدين بالوفاء ، يمكن للدائن بعد حصوله على إذن من البريتور ان يقبض على المدين ويودعه سجنه الخاص حتى يستوفى دينه من نتاج عمله .

## (٢) التنفيذ على اموال المدين :

وابتدع البريتور ، فى القرن الاخير من العصر الجمهورى ، نظام التنفيذ على اموال المدين . واستمر هذا النظام يحتل لبعض الوقت دورا ثانويا ، بجانب نظام التنفيذ على شخص المدين الذى كانت له الاولوية ، ولكن ازدادت اهمية نظام التنفيذ على اموال المدين بالتدرج ، واتسع نطاقه . فلقد كان هذا النظام بمثابة الوسيلة الوحيدة فى يد الدائن حينما لا يمكن التنفيذ على شخص المدين ، كما فى حالة هربه أو غيابه أو موته دون وارث أو الحكم عليه بعقوبة الاعدام .

وفى مثل هذه الحالات كان يأذن البريتور للدائن بالاستيلاء على اموال المدين . وبعد مضي مدة محددة ، والقيام ببعض الاجراءات الشكلية كما سيلي ، يقوم الدائن ببيعها *bonorum venditio* . كما امتد نظام التنفيذ على اموال المدين ليشمل المدين الذى اقر سالفين *confessus certae pecuniae*

ومن الجدير بالذكر ان هناك نوعين من التنفيذ الجبرى على اموال المدين: تنفيذ فردى، ويكون محله مالا معيناً للمدين ويرمى الى اشباع حقائق معين، وتنفيذ جماعى ويكون محله الذمة المالية للمدين المعسر، ويرمى الى تغطيتها .

٦- المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى مجال الرهن والتأمينات الشخصية، وأشكال العقود، والبيع :

#### (١) فى مجال الرهن والتأمينات الشخصية :

ويلاحظ هنا أيضا التناقض بين أحكام الشرائع الشرقية وأحكام القانون الرومانى القديم، ففى القانون المصرى والقانون البابلي كان للرهن طابع تجارى بحت . لكن يستخدم كبذل يقدم للدائن لتعويضه فى حالة عدم الوفاء بالالتزام .

وفى القانون الرومانى على العكس كان للرهن *Pignus* طابع جنائى فى مجال القانون العام، ويتخذ شكل اجراء تنفيذى فى مجال القانون الخاص .

وفى مجال التأمينات الشخصية، تبين لنا اللوحات البابلية أن الضامن لا يتحمل شغيا التزام المدين الا بعد أن يطالب الدائن بدينه بالدين ولا يستطيع استيفاء حقه منه . وبعبارة أخرى، كل ما يلتزم الضامن به فى البداية يتلخص فى احضار المدين للدائن ليقوم بالوفاء بدينه .

اما فى القانون الرومانى القديم، فان الضامن يتحمل نفس التزام المدين . فهو يخل مباشرة محل المدين فى رابطة الالتزام التى تربط الدائن بالمدين بحيث يستطيع الدائن ان يتوجه مباشرة الى الكفيل ويطلبه بالوفاء بالالتزام .

#### (٢) وبالنسبة لأشكال العقود :

يسود القانون الرومانى القديم الشكل الشفوى باعتباره الشكل الوحيد والمطلق للعقد القديم .

وأما القانون المصرى والقانون البابلي : فيسودهما الشكل الكتابى . وهذا ما أشار به العلامة البلجيكي بيرين (١) *Pirenne* بالنسبة للعصر الاول للقانون المصرى القديم . اذ يذهب الى أن

العقود المصرية كانت تبرم في شكل كتابي ويتم تسجيلها في سجلات خاصة. ويدعم رأيه بتحليل بعض الوثائق التي يرجع تاريخها الى عصر الاسرة الخامسة .

وبالنسبة للعصور المتأخرة للقانون المصري القديم، فقد درسها بعض العلماء الالمان (Weber) ، وتوصلوا الى نفس الفكرة القائلة بأن الشكل الكتابي كان يسود العقود المصرية .

(٢) وبالنسبة للبيع :

من المعلوم ان البيع هو النظام القانوني الأكثر شيوعاً في الحياة التجارية في المجتمعات القديمة والحديثة . ومن حيث طبيعة البيع في الشرائع القديمة ، فإن الباحثين يتفقون على أن البيع في القانون الروماني القديم كان في اصل نشأته بيعاً معيناً بمعنى أنه يتكون في صورة تبادل الشيء المبيع بالثمن . ولكن سرعان ما تحول البيع العيني الى بيع رضائي بمعنى أنه صار يتم في صورة عقد رضائي . هذه الصورة التي يتميز بها القانون الروماني ، ولا نقابلها في الشرائع الشرقية القديمة .

وأما في القانون البابلي ، فلقد ذهب العلامة " سان نيقسولا " الى أنه خلال جميع مراحل تطور هذا القانون ، اخذ البيع صورة التبادل العيني للشيء المبيع في مقابل الثمن ، ولا تنتقل ملكية الشيء للمشتري الا بعد أداء الثمن . ولكي يكون التعرف صحيحاً يتعين أن يكون مكتوباً . كما يتعين ان يجري في صورة سند رسمي تحيطه شكلية خاصة ، وذلك بالنسبة لبيع عدد معين من الأشياء المحددة .

وأما في القانون المصري القديم ، فإن الامر لا يبدو مختلفاً وهذا ما نستظهره من الوثائق التي تم العثور عليها في عهد الدولة القديمة مثل عقد بيع المنزل الكائن بالجيزة في عهد الملك " خوفو " ( الاسرة الرابعة ) والمراسيم الصادرة من " نفر كاو حور " و " بيبي الثاني " . فبينما ان يكون عقد البيع مكتوباً ، وأن يجعل بواسطة موظف عام .

ويبدو ان هذا النظام قد استمر طوال العصور القانون المصري القديم . وفي العصر البطلمي في مصر كان البيع يجري من خلال عمليتين متميزتين وفي صورة وثيقة مزدوجة - وتأثر بهذا الشكل المصري للبيع ، القانون الافريقي المطبق على الافريق المقيمين في مصر .

فاستعمل الاغريق الوثيقة المزدوجة وصار البيع يجرى فى صورة ثلاثة اعمال متميزة: يقوم الموثق بكتابة بروتوكول يذكر فيه الاتفاق الذى تم مابين المتعاقدين، ويدفع المشتري الضريبة المقررة على انتقال الملكية ويستلم ايضا بذلك من موظفى البنك الملكى، ويحرر الموثق وثيقة ثانية تتضمن اعلان البائع عن تنازله عن الشئ المبيع وعن عدم اثارته أى اعتراض فى مواجهة المشتري. وبالنسبة لمدينة الاسكندرية فى العصر البطلمى فان ماعشر عليه من برديات مصرية يونانية خاصة بها، يفيد بأن البيع لا يظهر البتة فى صورة تصرف التزامى ( أى يولد التزامات) وانما دائما فى صورة تبادل للشئ مقابل الثمن. وينبغى ان يدون العقد وأن يتم تسجيله من قبل موظف عام، ويبدو ان التسجيل كان ضروريا لفعالية انتقال الملكية، وكان اجراء مستقلا تماما عن الاداء الحقيقى للثمن. وهكذا يتبين لنا ان البيع فى القانون المصرى القديم، وخلال كل مراحل التاريخ، كان يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ النشر. وهذا يخالف النظام الذى وضعه القانون الرومانى ومفاده أن البيع عقد رضائى لا يتطلب التسجيل او النشر كما سبق بيانه .

#### ٧ - المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى

##### مجال الموارث :

##### أولا: الميراث الايصالى :

وفيما يتعلق بنظام الموارث فى القانون الرومانى، فلقد كان محل دراسة خاصة ومستفيضة من قبل العلامة الايطالى " بونفانتى Bonfante " . وبين أن لنظام الوصية الرومانى مفهومها خاصا لا تعرفه الشرائع الشرقية . اذ يتمثل جوهر هذا النظام فى تعيين وارث يحل محل رب الاسرة بعد وفاته ويشغل مركزه فى السيادة على الاسرة . فالوارث استمرار للشخصية القانونية لرب الاسرة، ويخلفه فى كل الحقوق المالية وغير المالية ويتحمل سائر التزاماته .

ولقد اهتم "بونفانتى" بالمقارنة بين القانون الرومانى والقانون اليونانى فى عصرهما القديم . ولكن النتائج التى توصل اليها بالنسبة للقانون اليونانى يمكن ان تسرى ايضا على القانون المصرى والقانون البابلى والقانون اليهودى . ففى من هـ هذه القوانين لا يعرف المفهوم الخاص لنظام الوصية الذى انفرد به

والوصية، وهي من اقدم الصرفات القانونية التي عرفها القانون الروماني، ظلت محتفظة جوهرها القديم حتى بعد تطور القانون الروماني. اذ استمرت الوصية في العصر العلمي (وهو العصر الذي يلي العصر القديم في القانون الروماني) تحتوى على عناصر مالية وغير مالية، ولكن كان ينبغي ان تكون هذه العناصر تاليفة للعنصر الاساس في الوصية وهوتعيين الوارث فبدونه لا توجد الوصية لانه هو جوهرها. وكل بند في الوصية يكون سابقا على تعيين الوارث يعتبر باطلا .

ويرى "بونفانتى" أيضا ان للوصية وظيفة اخرى وهي انها تقوم بالدور الذي يقوم به نظام امتياز البكر، وهو النظام المعروف في قانون الموارث في بعض الشرائع، ولكن يجهل القانون الروماني. فمقتضى نظام الوصية الروماني، يتمتع رب الاسرة بالحرية المطلقة في ان يعين من يشاء كوارث له، ولا يقيد هذه الحرية وجود الابناء او الاقارب . ومن ثم يمكن ان يعين البكر او شخصا غير قريب كوارث له . وزيادة على ماتقدم، فان مايضفى على نظام الوصية الروماني طابعا خاصا ايضا ان له جذورا اجتماعية عميقة . وهذا هو ما تظهره المصادر الادبية ومن قبلها قانون الاواح الاثنى عشر الذي يعتبر فقدان الفرد لحق اجراء الوصية من القس العقوبات التي يتعرض لها (اللوخ الثامن، ٢٢). كما ان التقاليد الاجتماعية الرومانية كانت تعتبر بمثابة كارثة ان يموت المواطن الروماني بدون اجراء وصيته .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الباحثين استندوا على عدد من النصوص الادبية للقول بأن القانون الروماني عرف نظام التبني الايماني، اي التبني لاغراض ايمانية، مثل الشرائع الشرقي والحقيقة انه سبق أن بينا ان بعض الشرائع الشرقية مارست نظام التبني بغرض اجراء تصرف في بعض الاموال مضاف الى ما بعد موت المتبني، ولكن من المشكوك فيه حقا ان يكون الرومان قد عرفوا هذا النظام .

وأما بخصوص نظام الموارث في الشرائع الشرقية، فانه يختلف عن نظام الموارث في القانون الروماني، ولا يوجد أي اثر، ولو من بعيد، عن أية فكرة في القانون البابلي مماثلة للأفكار الرومانية في هذا المجال . بل وتبدو متناقضة هذه الأفكار الأخيرة مع الانكسار

القانونية البابلية التي تتعلق بالتصرف في الأموال من شخص إلى آخر.

فالقانون البابلي - مجهول - في تقدير البعض - التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ولا يعرف سوى التصرفات فيما بين الأحياء. وتعيين الوارث كان مباشر بواسطة عقد فيما بين الأحياء. وكان يستخدم التبنّي كوسيلة للتصرف في الأموال من شخص إلى آخر، وهذا واضح في تقنين حمورابي وفي وثائق الحياة العملية المعاصرة له. إذ يكتسب الشخص المتبنّي حقوقاً على أموال الشخص الذي يتبنّاه، ولا يمكن أن يحرم من حقوقه في الميراث إلا لأسباب خطيرة (المواد ١٦٨، ١٦٩ من تقنين حمورابي). وإذا ما تنكر من قام بالتبنّي (المتبنّي) للمتبنّي فإنه يجبر على إعطائه جزءاً من أمواله مالم يعتبر هذا الأخير مذنباً (المادة ١٩١).

ومند دراسة العلامة الفرنسية "كيك" Ciek للوثائق البابلية في هذا المجال لاحظ وجود أشكال مختلفة يتم من خلالها تعيين الوارث من قبل المورث وقسم هذه الأشكال على النحو التالي :

(١) أن يحين الشخص وارثاً له أثناء حياته من خلال ترميح يعلن فيه أنه يخلع على من اختاره لقب الوارث، ويلحق بهذا الترميح قائمة بالأموال التي يمتلكها وينقلها أثناء حياته إليه على أن يقوم من عين وارثاً وانتقلت إليه هذه الأموال بإظهار الاحترام والتبجيل له على الدوام. ويخلع في بعض الأحيان على الشخص المعين وارثاً لقب الابن، وهو يلزم على أساس هذه العلة بكل مقاهر التبجيل له.

(٢) أن يقوم الشخص أثناء حياته بنقل ملكية أمواله إلى الشخص الذي عينه وارثاً على أن يلتزم هذا الأخير بتقديم أيراد سنوي إلى المتصرف (أي الشخص الذي عينه وارثاً ونقل إليه أمواله)، ويرعى احتياجاته طوال حياته.

وتشبه هذه التصرفات، لحد ما، بعض النظم التي نصادفها في وقت متأخر في القوانين الجرمانية ولكن ليس لها علاقة البتة بنظم القانون الروماني.

واضح إذن أن هناك أشكالاً من التصرفات فيما بين الأحياء في القانون البابلي تقوم بواسطة الوصية. ولكنها تحمل فيها وهو أنها تعرض المتصرف في أمواله على الوجه المتلذذ لمخاطرة كبيرة ١٠



اذ أن الوارث يكتسب فوراً واتناء حياة المتصرف حقاً ثابتاً على امواله ، وليس مجرد أمل كما هو الشأن في الوصية في القانون الروماني ، والتي لا تسرى الا بعد وفاة الموصي . وعلى عكس القانون الروماني ايضاً ، لا يستطيع المتصرف العدول عن التصرف اذ اظهر الشخص المعين وارثاً نكرانه للجميعيل .

ومع ذلك استطاع رجال القانون في مابيل ، ومنذ وقت مبكر أن يتغلبوا على هذا الميب بوسيلة سهلة وراقية : فاكسب الاموال يكون معلقاً على شرط التبجيل والاحترام الذي يوفره الوارث للمتصرف ، كما ان المتبنى لا يكتسب سوى حق الانتفاع وليس الملكية حتى لحظة وفاة المتصرف .

ولقد ذكر الامبراطوران " الرومانيان " ديوقليديانوس " و مكسيميانوس " في دستور لهما ورد في مجموعة الدساتير لجستينيان (٧٢٤٠٦) ويعالج تعيين الوارث ، أن هناك نظاماً شريكاً يبدو انه يتعلق بالشعوب السومرية وليس بالقانون البابلي وهو نظام التبنى بفرض انشاء رابطة الاخوة *adoptio in fraternitatem* وهو مغاير - على حد قولهما - لما هو متبع في القانون الروماني ، والذي يوجد فيه نظام تعيين الوارث من طريق الوصية ، والتبنى فيه يعتمد على أسس قبلية .

وأما القانون العبري ، فلا يوجد فيه بدوره نظام يمكن مقارنته بنظام الوصية في القانون الروماني . اذ نجد في المصادر اليهودية القديمة نظام امتياز الابن الاكبر ( نظام البكر ) الذي يستخدم لتحقيق اغراض الوصية ذاتها ، وان كان يرتكز على أسس مختلفة من الناحية القانونية .

واذا استعرضنا بعض هذه المصادر مثل التشريع الموسوي نجده يجهل تماماً نظام الميراث الایعاشي . ويرفض التلمسود امكانية تعيين وارث خارج نطاق الورثة الشرعيين . ونلاحظ ان هذا النظام كان ما يزال ثابتاً بدون تغيير في القرن السادس عشر .

وفيما يتعلق بالقانون المصري القديم ، فان نظام الموارث مختلف ايضاً عن مثيله في القانون الروماني . ويؤكد العلامة البلجيكي بيرين *Pirone* ان الوصية المصرية في حقيقتها عبارة عن هبة مضافة اليها بعد الموت ، وهو ما يفسر الخلط بين الوصية والهبة . وبعبارة اخرى فان الوصية تبدو في حقيقتها بمشابة هبة

تجرى اثناء حياة الواهب، وتنشئ في حالة تسجيلها حقاً مكتسباً للموصى اليهم، ولكنها لاتنفذ الا بعد وفاة الموصى .  
ولا تغير الوصية من ترتيب الورثة الشرعيين أو قانون الموارث بصفة عامة، ولكنها بالاحرى تستخدم لتنظيم بعض التفصيلات وتوزيع بعض الاموال. ومن ثم فان تعبير الوصية بالمعنى الرومانى لا يطلق عليها الا تجاوزا وعلى وجه غير دقيق .

كما ان هناك اختلافا آخر فى هذا المجال بين القانون المصرى والقانون الرومانى من حيث ان الاول عرف نظام امتياز الابن الاكبر فى مصور الاقطاع، بينما ظل الشانى يجهله فى جميع مراحل التاريخ . فلقد تحول نظام الموارث المصرى الذى كان مايزال له طابع فردى فى ظل الاسرة الخاصة، الى نظام مرتبط ارتباطا دقيقا بالعقيدة الدينية فى عصر الاقطاع . وتم ذلك بالتدرج . فصار الابن الاكبر هو الوارث، ويخلف رب الاسرة فى القيام بالامباء الدينية وفى الاشراف على مصالح الاسرة . وارتبط الميراث بمباشرة الاعباء الدينية .

ويحول التنظيم الاقطاعى للمجتمع دون تكوين نظام يشبه الوصية بالمعنى الرومانى . فالابن يخلف اباه فى امواله لأنه يخلفه فى مرتبته الاجتماعية من النظام الهرمى الاقطاعى . وهكذا تؤول اليه الاموال بحسب درجته الاجتماعية .

وهذا الوضع هو الذى دفع العلامة الايطالى "أرانجو رويس" Arrangio Ruiz الى التماثل ما بين نظام الموارث الرومانى والمصرى . فلى رايه أن رب الاسرة فى القانون الرومانى هو السيد المظاع فى الاسرة وله سلطان مطلق عليها . ووفقا لمبدأ قرره القانون العام الرومانى منذ فجر التاريخ الرومانى، وأيدته التقاليد الرومانية، فان رب الاسرة هو الذى يختار الموارث الذى يخلفه فى السلطة السياسية التى كان يتمتع بها وفى كل الروابط من اى نوع المتعلقة بها .

وأما فى مصر القديمة، فان الاب ليس سوى راع للأسرة ومديرها لشئونها، ولا يمكنه ان يتجاوز حدود سلطته الادارية بأن يتصرف فيها لصالح اجنبى عن الاسرة .

ونتيجة لذلك فانه فى روما، ووفقا للرأى الاكثر انشاسارا

بين شراح القانون الرومانى، يسبق الميراث الايضاى الميراث الشرعى والمقتنيات الاجتماعية والصياحية الرومانية التى فرغت هذه الاولوية للميراث الايضاى. وأما فى مصر القديمة فان هذه المقتنيات مختلفة عنها فى روما ومن ثم تظل الوصية بالمعنى الرومانى مجهولة طالما لا تتدخل عناصر من طبيعة مختلفة من العناصر التى تحيط بالقانون المصرى لكى تتغير السمات البصيقة به .

وتؤكد نظم القانون المصرى الخاصة بنقل الاموال من شخص لآخر هذا الاختلاف ما بين نظام الموارث المصرى والرومانى، ولكن بمعنى علماء المصريين يساوون ما بين الوصية الرومانية . وقائمة الجرد التى كان رب الاسرة المصرى يقوم بتدوينها وبضمنها الاموال الموجودة فى منزله، ويعين الاشخاص الذين تؤول اليهم هذه الاموال هو كان يستبعد من هذه القائمة الاموال الداخلة فى الذمة المالية المشتركة للأسرة ، والتى كانت تؤول لافراد الاسرة وفقا لمراكزهم فى التدرج الهرمى . وبخلاف هؤلاء العلماء ان قائمة الجرد كان لها تأثير ناقص للاموال، اى يمكن بواسطتها نقل الاموال من رب الاسرة الى الاشخاص المعنيين فيها .

وواضح اننا لسنا بعد نعرف فضاء الربا بعد الموت ، اذ ان قائمة الجرد كانت اداة لرب الوالدين يمكن استخدامها لتقسيم اموالهما فيما بين الاولاد اثناء حياتهم . ولكن لعلنا لها بنظام الوصية الرومانى . اذ انها عبارة عن تصرف فيما بين الاحياء .

ويمكن ان يقال نفس الشيء بالنسبة للعادة التى جرى عليها المصريون بالنسبة فى عقد الزواج على ان الزوج والزوجة يعترفان كورثة لهما اولادهما المقبلين الذين يولدون من هذا الزواج ، ويعينان فى نفس الوقت الابن الاكبر كمشرف على اموال الاسرة .

ويسرى نفس القول على وثيقة التبني المشهورة التى عثر عليها فى مصر والتى تنتمى الى عصر الملك امانيس . فهى تشبه وثائق التبني بغرض الايضا (التبني الايضاى) الذى استعمل كثيرا فى بابل .

ولتأكيد الرأى القائل بأن القانون الفرعونى لم يعرف نظام الوصية بالمعنى الرومانى ، استعان اصحابه بهوديات العصر اليونانى والرومانى لمصر لاستخلاص حجج جديدة . اذ ان النظم التى مارسها المصريون خلال هذين العصرين لها صلة بالنظم التى كانت موجودة فى العصر الفرعونى .

ولقد درس العلامة الأيدير "بونفانتى" هذا الموضوع مؤكدا انه لا يوجد فى هذه الوثائق البردية نظم تشبه نظام الوصية الرومانى اذ استثنينا الوثائق التى كان يدونها الرومان المقيمون فى مصر حيث كانت تتفنن وصايا حقيقية . اما وثائق المصريين فانها كانت لا تحتوى البتة على تعيين الوارث بالمعنى الرومانى . وانما كانت تتفنن اما بتبنياء ايضائيا ، واما ان يقوم الموصى باجراء تصرف فى بعض امواله على حدة اثناء حياته توقعا لموت مرتقبه

ثانيا : الميراث الشرعى :

يعد الميراث الشرعى فى القانون الرومانى فى عصر قانون الالواج الاثني عشر ، فى مرتبة تالية للميراث الايضائى . فهو بديل لهذا الاخير ، بمعنى انه لا يكون للميراث الشرعى محل الا عندما لا يكتب بالاسرة وميته قبل وفاته . ولقد كان ذلك من الامور النادرة .

ويؤسس نظام الورثة الشرعيين ( او الميراث الشرعى ) على أساس رابطة الاعصاب ، وليس رابطة الدم التى لن يعترف بها الا فى وقت متأخر على يد البريتور . ومن ناحية اخرى ، تحتل الانثى نفس مرتبة الذكر فى الميراث اى هناك مساواة ما بين الذكور والاناث . ولا يوجد امتياز خاص للابن الاكبر .

وأما فى الشرائع الشرقية ، وهى الشرائع التى سبقت نشأة روما ( فى عام ٧٥٤ ق.م ) ، فانه لا يوجد نظام مشابه للميراث الشرعى الرومانى . فى القانون البابلي ، وفقا لنص عشر عليه قبل حمورابى بخمسة قرون ( ومعنى نقش جوديا ) ، فان الاولاد من الذكور يحتلون المرتبة الاولى فى الميراث . ولا يؤول الميراث الى الاولاد من الاناث الا عند عدم وجود الذكور . اعترف ، فى وقت متأخر ، بالاخوة كورثة شرعيين يحتلون مرتبة تالية .

ومن ثم فانه يمكن القول ان المرتبة الاولى فى الميراث الشرعى فى عصر حمورابى كانت للاولاد من الذكور . وفى حالة عدم وجودهم يؤول الميراث الشرعى الى الاولاد من الاناث . ويعتبر من بين الاولاد الذكور ابن الابن المتوفى قبل والده ، والابن بالتبني ، ولا يرث الاخوة الا عند عدم وجود كل هؤلاء . وفى بعض الحالات ، ترث الارملة أو المرأة المطلقة نصيب ولد من الذكور ( تلحنين حمورابى : ١٣٧ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ) .

وأخيرا فان الميراث فى حالة عدم وجود الاخوة .

وكما هو واضح فان نظام الميراث الشرعى فى القانونين  
البربرى مؤسس على رابطة الدم، على نقيض المعمول به فى القانون  
الرومانى.

ونلاحظ نفس الافكار الباهلية المتعلقة بالميراث الشرعى  
فى القانون العوسى، الذى يقرر مراتب الورثة على النحو التالى :

١ - الاولاد من الذكور ٢ - الاولاد من الاناث ٣ - الاخوة ٤ - الاعمام  
٥ - اقرب الاقارب التالين.

ويغير التلمود هذا الترتيب قليلا ، وعلى وجه التحديد :

١ - الابناء من الذكور واولادهم، ويعترف لابن البكر بنصيب مضاف  
٢ - الابناء من الاناث واولادهم ٣ - الاب ٤ - الاخوة واولادهم -  
٥ - الاخوات واولادهم ٦ - الاعمام ٧ - العمات ٨ - اقرب الاقارب  
التالين .

ونتبين من ذلك ان امتياز الولد البكر معترف به . وكذلك  
لا يوجد اى تأثير للقانون العبرى على القانون الرومانى فى مجال  
الميراث الشرعى المؤسس على رابطة الاعصاب كما ذكرنا .

وأما بخصوص القانون الفرعونى . فانه يجهل بدوره الميراث  
الشرعى المؤسس على رابطة الاعصاب ( اى قرابة الذكور ) . فمبدأ الدم  
محور هذا القانون نتبين من الوثائق أن المبدأ المطبق فى هذا  
المجال ان الخلف الذى يرتبط بالسلف برابطة الدم هو الوارث الشرعى  
له . وهذا واضح فى عصر الاسرتين الثالثة والرابعة ، حيث كان يحتل  
الفرع ( اى الابناء واولادهم ) ذكورا كانوا أم اناثا ، المرتبة الاولى  
من الميراث فلا يفرق بين الاولاد على اساس الجنس وفى حالة عدم  
وجودهم يؤول الميراث الى الاخوة والاخوات .

وبدا هذا النظام يتغير تغيرا جذريا فى بداية الاسرة الخامسة  
بسبب التغيير العميق فى القانون وفى التنظيم السياسى والاجتماعى  
وصار الابن الاكبر هو الذى يخلف اباه عند وفاته " فى العمادة  
الجنائزية وفى اموال الاسرة . وعند عدم وجود الابن الاكبر فكان  
يخلفه اخوه . اما ابن الابن الاكبر فكان يحتل المرتبة الثالثة ، والاناث  
من الاولاد كان فيما يبدو، لهن حق انتفاع فقط على جزء من اموال  
المؤسسات التى كان ينشئها الاب بينما ليس لهن ، على ما يبدو ، اى نصيب  
فى الاموال التى لاتدخل فى نطاق هذه المؤسسات .

وهناك رأى للعلامة "بيرين"، ومفاده ان الاناث كان لهن فقط حق انتفاع على بعض الاموال المخصصة لاقامة الشعائر الجنائزية للام.

وأما بالنسبة لمراحل التطور التالية لنظام المواريث في القانون المصري القديم، فان قلة ما عثر عليه من وثائق خاصة بهذا النظام في الفترات الزمنية المختلفة لاتسمح لنا برسم صورة كاملة لهذا التطور. ومما لا شك فيه أن المبدأ القائل بأن قانسون المواريث المصري، وعلى عكس القانون الروماني، مؤسس على رابطة الدم ظل سائدا في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني .

ففي العصر البطلمي تبنى القانون المصري والقانسون اليوناني نظاما لمراتب الورثة الشرعيين يختلف عن النظام الروماني. ويبدو انهما يجهلان المراتب التي وضعها القانسون الروماني للعصا ب ولقرابة الحواشي. اذ يحتل الفروع، ذكورا كانوا ام اناثا المرتبة الاولى في الميراث الشرعي. وينال الولد البكر نصيبا اكبر. وعند عدم وجود الفروع، فان المرتبة التالية تكون للاصول. ويليهما الاخوة (١).

وتلقى بعض البرديات التي عثر عليها في مصر خلال العصر الروماني الضوء على المواجهة التي كانت تتم ما بين القانسون المصري والقانون الروماني نتيجة الاختلاف في نظام المواريث في كل من الشرعيتين، مما يؤدي الى البحث عن حل لهذه المواجهة. ويقال نفس الشيء بالنسبة للمقارنة ما بين القانون الروماني والشرائع الشرقية الاخرى في مجال الميراث الشرعي .

٨- المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الروماني القديم في مجال القانون العام، ولاسيما مجال الجرائم :

اذا ما قارنا ما بين تقنين حمورابي وقانون اللوائح الاثنى عشر، نجد ان الفكرة السائدة في كل منهما في هذا المجال متناقضة . ففكرة " المواطن " غائبة في تقنين حمورابي. فكل

(١) Arangio-Ruiz: Osservazioni sul sistema della successione legittima nel diritto dei papiri (studi Economico - Giuridici della Riv. Univ. di Cagliari V, 1913).

الأشخاص الأحرار رعايا للملك بل وحداثة ( الصاندة ١٢٩ ) ومن ثم لا توجد الضمانات التي يتمتع بها المواطن في مواجهة سلطة الدولة التي تتجسد تماما في شخص الملك .

وفي مجال الجرائم، تختلف العقوبة من نفس الجريمة، في تقنين حمورابي، بحسب الطبقة التي ينتمي إليها الجاني أو المجنى عليه، وما إذا كان من الأحرار أو انساب الأحرار أو العبيد، وكذلك ما إذا كان من نفس المرتبة الاجتماعية في ذات الطبقة أو من مرتبة اجتماعية أعلى. وعموما فإن نظام الطبقات والامتيازات يدمر المساواة المدنية لمجال القانون الخاص أيضا .

ولا توجد مثل هذه التفرقة بين الطبقات في قانون الألواح الاثنى عشر. بل ولا تفرقة بين الحراصيل والعتيق امام القانون الجنائي أو القانون الخاص؛ فكل امتياز محفوف. ويحق للمواطن المحكوم عليه بعقوبة الاعدام ان يلجأ الى الجمعية الشعبية التي تضم اقرانه : *Maximos comitiatus* .

وفي تقنين حمورابي، كان تنفيذ عقوبة الاعدام يتم في صورة وحشية . ولقد تم حرست وثلاثين حالة مذكورة فيه، ويطبق فيها عقوبات قاسية للغاية . فعقوبة القطع شائعة وتنفذ في جميع الأشكال البربرية: قطع الأيدي، واللسان، والأذنين، والمدر، وفك العينين. وهناك أيضا علامة العار .

وعلى عكس ذلك تقررت عقوبة الاعدام في قانون الألواح الاثنى عشر بالنسبة لبعض الحالات القليلة والخطيرة للغاية . وكانت تنفذ كقاعدة عامة بواسطة المقصلة، هذه الطريقة التي كانت تعد امتيازاً للنبل في أوروبا في القرون الوسطى . ويجهل هذا القانون عقوبة القطع، باستثناء القصاص ( العين بالعين والسن بالسن )، الذي كان يمكن استبعاد تطبيقه بالاتفاق بين اصحاب الشأن حيث كان يعد نظاما خاصا . ويقال نفس الشيء بالنسبة للتنفيذ على شخصي المدين حيث كان بدوره نظاما خاصا .

ويمكن ان يصرى ما قيل من القانون الجنائي البابلي، على القانون المصري والقانون الصيري حيث انه في كل هذه الشرائع تتشابه لحد ما الأفكار القانونية المتعلقة بالقانون العصاص والقانون الجنائي بينما تتناقض تماما مع القانون الروماني .

وإذا ما قارنا ما بين النظام الجنائي في القانون الموسوي وفي قانون الألواح، فإن هذه المقارنة تكشف عن الأسس المختلفة لكل منهما: فعقوبة الأعدام شائعة في القانون الموسوي مثل تقنين حمورابي، وتنفذ بأسلوب وحش، وليس للفرد حق الدفاع المقرر له في أقدم التشريعات الرومانية.

ويمثل الانتقام الفردي أساس النظام الجنائي العبري فليس مجموعه بوجه عام. بينما اختلف هذا الأساس منذ وقت مبكر من التشريعات الرومانية. ولم يختلف بذكرى له الألفى الالتزام بمقاضاة قاتل المورث.



١ -	العوامل التي ساعدت على نشوء المشكلة الخاصة بعلاقة الشرائع القديمة بعضها ببعض ، وما اذا كانت قد وجدت نقطة إتصال ما بين الحضارات الشرقية والعالم اليونانى والرومانى .....	ص ٣
٢ -	العلاقة بين دراسة تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية ودراسة فلسفة القانون .....	١٠
٣ -	الغاية من دراسة فلسفة القانون .....	١٢
٤ -	العلاقة بين القانون الرومانى والشرائع الشرقية القديمة .....	١٥
٥ -	منهج البحث .....	٢٥
	<b>أولا : الطريقة الزمنية .....</b>	٢٥
	<b>ثانيا : الطريقة المعاصرة .....</b>	٢٥
٦ -	الغاية من دراسة تاريخ النظم .....	٢٨
٧ -	بعض التعريفات والأفكار لعدد من المصطلحات .....	٣١
١ -	القانون .....	٣١
( أ )	الأصول التاريخية له .....	٣١
( ب )	تقسيم القانون الى عام وخاص .....	٣٤
٢ -	الحق .....	٣٦
( أ )	الأصول التاريخية له .....	٣٦
( ب )	عناصر الحق الفردى .....	٣٧
( ج )	مضمون الحق وتقسيماته .....	٣٩
٢ -	الوقائع القانونية .....	٤٠
٨ -	خطة الدراسة .....	٤٣

## قسم تمهيدى

- العوامل الجغرافية السلافية والاقتصادية والدينية والاحداث التاريخية  
التي رسمت الخصائص المميزة للحضارات القديمة..... ٤٥

## الباب الأول

- العوامل الجغرافية والسلافية والاقتصادية والدينية..... ٤٥  
١ - ميزوبوتاميا ..... ٤٥  
٢ - مصر ..... ٤٩

## الباب الثانى

- الاحداث التاريخية المتعلقة بحضارات البحر الأبيض المتوسط  
( منذ فجر التاريخ حتى القرن الرابع قبل الميلاد ) ..... ٥٦  
الفصل الأول أشهر المراكز الحضارية فى منطقة غرب  
اسيا القديمة ..... ٥٦  
المبحث الأول ميزوبوتاميا ( الامبراطورية البابلية ) ..... ٥٦  
١ - فترة سومرية بحتة  
( من الالف الرابع حتى عام ٢٣٥٠ تقريبا ) ..... ٥٦  
٢ - فترة سومرية أكديّة ( ٢٣٥٠ - ١٩٥٠ ) ..... ٥٧  
٣ - فترة بابليّة ( ١٩٥٠ - ١٥٣١ ) ..... ٥٨  
٤ - فترة ذبول وانحيار أعقبتها صحوة قصيرة ..... ٥٩  
المبحث الثانى الامبراطوريات الحيثية والآشورية والفارسية ..... ٦١  
المطلب الأول فى الإمبراطورية الحيثية ..... ٦١  
المطلب الثانى فى الإمبراطورية الآشورية ..... ٦٣  
المطلب الثالث فى الإمبراطورية الفارسية ..... ٦٥  
المبحث الثالث سوريا وفلسطين ..... ٦٧

ص	
٦٧	المطلب الأول : فى الفينيقيين .....
٦٩	المطلب الثانى : فى الفلسطينيين والآراميين .....
٦٩	١ - قبائل الفلسطينيين .....
٦٩	٢ - الآراميون .....
٦٩	المطلب الثالث : فى اليهود .....
٦٩	١ - العصر الابوى .....
٧١	٢ - عصر القضاة .....
٧٣	٢ - عصر الملكية .....
٧٥	الفصل الثانى : مصر الفرعونية
٧٥	١ - عصر ما قبل التاريخ .....
٧٦	٢ - العصر التاريخى .....
٧٧	١ - الدولة القديمة ( ٢٣٥٠ - ٢٣٥٠ ) .....
٧٧	(١) - الملكية الطينية .....
٧٨	(٢) - الملكية المنفية .....
٧٨	٢ - الدولة الوسطى ( ٢١٥٠ - ١٦٨٠ ) .....
٧٩	٣ - الدولة الحديثة ( ١٥٨٠ - ١٠٩٠ ) .....
٨١	٤ - الأسرة السادسة والعشرون ( ٦٦٣ - ٥٢٥ ) .....

### القسم الأول

#### التنظيم العام للمجتمعات الشرقية

٨٣	الفصل الأول : التنظيم السياسى والادارى بوجه عام (النظام الملكى)
٨٣	المبحث الأول : السمات العامة والنظرية للتنظيم .....
٨٩	المبحث الثانى : صورة التنظيم فى عالم الواقع .....
٩٢	الفصل الثانى : الحياة الإقتصادية للشرق القديم .....

٩٢	..... المبحث الأول : الأنشطة الإقتصادية
٩٥	..... المبحث الثاني : التنظيم الإقتصادي
٩٨	..... الفصل الثالث : التنظيم الإجتماعي
	..... الفصل الرابع : مظاهر التأثير السياسي والإقتصادي والإجتماعي
١٠٠	..... للشرق على الغرب

### القسم الثاني

## نظم القانون الخاص في الشرائع القديمة

### الباب الأول

١٠٤	..... الاتجاهات العامة للشرائع القديمة
١٠٤	..... الفصل الأول : مصادر القوانين القديمة
١٠٤	..... مقدمة
١٠٤	..... ١ - التعريف بمصادر القانون
١٠٥	..... ٢ - انواع هذه المصادر
١٠٥	..... المبحث الأول : العرف
١٠٥	..... ١ - تعريفه وخصائصه
١٠٧	..... ٢ - أهمية العرف في المجتمعات القديمة
١٠٨	..... المبحث الثاني : التشريع
١٠٨	..... ١ - المراسيم
١١٠	..... ٢ - التشريعات
١١٢	..... المبحث الثالث : المجموعات القانونية أو التقنيات
١١٥	..... المطلب الأول : في التقنيات الميزوبوتامية
١١٦	..... ١ - تقنين أورنمو
١١٦	..... ٢ - تقنين بلالاما

ص	
١١٧	٣ - تقنين لبت عشتار .....
	٤ - القوانين العائلية السومرية فى مجموعة
١١٩	" أنا تيسو Ana Ittiso " .....
١٢٠	٥ - تقنين حمورابى .....
١٢١	خصائص تقنين حمورابى .....
	المطلب الثانى : فى مظاهر تثير تقنين حمورابى بالقوانين
١٢٥	السومرية والأكدية .....
١٥٢	المطلب الثالث : فى مجموعة القوانين الآشورية .....
١٥٧	المطلب الرابع : فى التقنين الحيثى .....
١٦٥	المطلب الخامس : فى التقنينات العبرية .....
١٧٢	المطلب السادس : فى قانون الألواح الإثنى عشر .....
	المبحث الرابع : وثائق الحياة اليومية والنصوص الأدبية
١٧٣	والتاريخية .....
١٧٤	المطلب الأول : فى وثائق الحياة اليومية .....
	المطلب الثانى : فى النصوص التاريخية والأدبية والنقوش فى
١٨٢	المقابر وما إليها .....
١٨٥	المبحث الخامس : الفقه .....
١٨٩	الفصل الثانى : روح القانون الخاص فى الشرائع القديمة .....
	المبحث الأول : الطابع الحر للقانون الخاص فى بلاد الشرق
١٩٠	الادنى التجارية .....
	المطلب الأول : فى القانون الخاص فى ميزوبوتاميا (الخصائص
١٩١	المميزة للقانون البابلى) .....
١٩٥	المطلب الثانى : فى القانون الحيثى والقانون العبرى .....
١٩٨	المطلب الثالث : فى القانون الفينيقي .....

ص	المبحث الثانى : الطابع العلمى والاصيل للقانون الخاص
١٩٩	..... المصرى
٢١٠	المبحث الثالث : قدم القانون الخاص فى بلاد الغرب .....
٢١٠	المطلب الأول : القانون الخاص عند الاغريق .....
٢١٧	..... - فقه فلاسفة اليونان التقليديين .....
	المطلب الثانى : فى القانون الخاص الرومانى فى العصرين
٢٢٣	..... الملكى والجمهورى
	خاتمة هذا الباب : أوجه الخلاف والشبه بين الاتجاهات العامة
٢٢٧	..... للشرائع القديمة
	الباب الثانى
٢٣١	دراسة تحليلية لنظم القانون الخاص فى الشرائع القيمة
٢٣١	..... الفصل الأول : نظام الأسرة .....
٢٣٢	..... المبحث الأول : الزواج .....
	المطلب الأول : فى نظام الزواج الفردى ونظام
٢٣٢	..... تعدد الزوجات .....
	المطلب الثانى : فى نظام الزواج فيما بين ذوى القربى ونظام
٢٣٤	..... الاقتران بزوجة الأخ .....
٢٣٦	..... المطلب الثالث : فى تكوين الزواج .....
٢٤٠	..... المطلب الرابع : فى الهبات التى تقدم بمناسبة الزواج .....
٢٤٤	..... المطلب الخامس : فى الآثار التى تترتب على الزواج .....
٢٥١	..... المبحث الثانى : الطلاق .....
	المبحث الثالث : نظام الاقتران بزوجة ثانية ، ونظام التسرى
٢٥٣	..... " نظام العريم "

٢٥٤	..... المبحث الرابع : نظام التبنى
٢٥٧	..... الفصل الثانى : قانون الأموال
٢٥٧	..... المبحث الأول : نظام الملكية ( وضع الأراضى )
٢٥٨	..... المطلب الأول : فى نظام الملكية فى ميزوبوتاميا
٢٦١	..... المطلب الثانى : فى نظام الملكية فى مصر
٢٦٩	..... المطلب الثالث : فى نظام الملكية فى القانون الرومانى
٢٧٤	..... المبحث الثانى : نظام الأقطاعات
٢٧٦	..... المبحث الثالث : نظام المؤسسات الجنائزية
٢٨٦	..... الفصل الثالث : نظام المواريث
٢٩٢	..... الفصل الرابع : نظام العقود والإلتزامات
٢٩٤	..... المبحث الأول : البيع
٢٩٩	..... المبحث الثانى : الإجارة
٣٠١	..... المبحث الثالث : الوصية
٣٠٣	..... المبحث الرابع : الهبة
٣٠٣	..... المبحث الخامس : القرض
٣٠٤	..... المبحث السادس : الاحكام العامة للإلتزام
٣٠٤	١ - تعريف الإلتزام
٣٠٥	٢ - الأصل التاريخى لفكرة الإلتزام
٣٠٧	٣ - الخصائص البدائية للإلتزام وكيف تم التخلص منها
	٤ - إجراء مقارنة مابين القانون الفرعونى والقانون البابلى
٣٠٩	..... والقانون الرومانى فى مجال الإلتزام
	٥ - المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى
٣١١	..... مجال التنفيذ الجبرى للإلتزام

- ٦ - المقارنة بين اشلائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى  
 مجال الرهن والتأمينات الشخصية ، وأشكال العقود ،  
 والبيع ..... ٣١٤
- ٧ - المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى  
 مجال الموارىث ..... ٣١٦
- ٨ - المقارنة بين اشلائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى  
 مجال القانون العام ، ولاسيما مجال الجرائم ..... ٣٢٤

### دار الهدى للمطبوعات

ش ١٠٠٨ خلف طريق جمال عبد الناصر أرض المطبين

امام مؤسسة عبد الرزاق - ميامى - الاسكندرية

٥٥٧٤٧٧٢





Bibliothèque Alexandrina



0351987

### دار الهدى للطبوعات

ش ١٠٠٨ خلف طريق جمال عبد الناصر أرض المعلمين

امام مؤسسة عبد الرازق - ميامي - الاسكندرية

٥٥٧٤٧٧٢